سلام إسرائيلى تحميه أمريكا

د. حسن عبد ربه المصرى

مكتبة الشروق الدولية

سلام إسرائيلى تحميه أمريكا

الطبعـــة الأولى

١٤٢٧ هـ ـ يناير ٢٠٠٧ م



٩ شارع السعادة ـ أبراج عثمان ـ روكسى ـ القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ ـ ٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٥٦٥٩٣٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

سلام إسرائيلى تحميه أمريكا

د. حسن عبد ربه المصرى



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

المصرى، حسن عبد ربه
سلام إسرائيلى تحميه أمريكا
حسن عبد ربه المصرى
ط١ ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦م .
٣٣٦ ص ؛ ١٧ × ٢٤سم .
تدمك : 9 -1867- 09 -977
١ - القضية الفلسطينية ٢ ـ النزاع العربى الإسرائيلى
٣ ـ إسرائيل ـ علاقات خارجية ـ أمريكا
٤ ـ أمريكا ـ علاقات خارجية ـ إسرائيل
أ ـ العنوان ٣٤١,٥

رقم الإيداع ١٩٦٨٨ /٢٠٠٦م

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-09-1867-9

الفهرس

الموضــــــــوع | **الصفحة**

الموضــــــــوع	الصفحة

الموضـــــوع **الصفحة**

الموضـــــــوع	الصفحة

المجموعة السابعة

باسم السلام . . تبنى إسرائيل ترسانتها الذرية

المجموعة الثامنة

باسم السلام . . حرب سادسة إسرائيلية على لبنان وفلسطين تحميها أمريكا

الإهـــداء

إلى كل من يظن أن إسرائيل راغبة رغبة جادة فى إقامة سلام عادل ومستقر فى المنطقة التى تشمل الشرق الأوسط والدول المجاورة له.. وكل من راودته نفسه أن قوى السلام فى المجتمع الإسرائيلى قادرة على مساندة هذه الرغبة ودعمها.. وكل من ظن يومًا أن إبرامها لاتفاقية سلام يُعد دليلاً على صدق طويتها وحسن استعدادها للتعامل وفق ما وقَّعت عليه..

المقدمة

نغمة السلام التى تعزفها أبواق إسرائيل السياسية والدعائية نشاز ومنفرة!! . .

ادعت إسرائيل أنها مُحبة للسلام ولبست قناعه، ولم تعمل يومًا من أجله لأنها تهدف منذ اغتصابها لأرض فلسطين العربية إلى سلام يوافق أهدافها التوسعية، تَمَسَّح حكامها بدعاوَى السلام ثم مزقوه إربًا إربًا بعد أن حصلوا على مبتغاهم من وراء الهدنة مرة ومن محاصرة القوى العربية وعزلها مرة أخرى ومن الدس بينها مرات وداسوا على شعاراته بعد أن تدثروا بها لإخفاء عوراتهم إلى حين . .

عقد قادتها اتفاقات سلام مع دول فى الجوار، ولكنهم واصلوا حروبهم معها وزادوا من محاولات تجسسهم عليها وتخريبهم لبنيتها التحتية وضغطهم المتواصل على شعوبها ونظامها الحاكم . . تَخفوا تحت مسميات متنوعة باسم السلام لبدء علاقات مع دول أبعد من دول الجوار للترويج لمنتجاتها ولسرقة استثماراتهم، لكنهم لم يُوفوا بالعهود وخانوا الأمانة باسم السلام . .

عقدوا اتفاقات أوسلو ومدريد تحت مسمى السلام، لكن ممارساتهم الاحتلالية العنصرية مع سلطة الشعب الفلسطينى الوطنية وقمعهم الدموى لمحاولاته النضالية من أجل التحرر والاستقلال فضحت ادعاءاتهم . .

السلام الذى يعرفه العالم وتعمل من أجله الشعوب العربية . . ليس هو السلام الذى تعرفه إسرائيل وتعمل لإقراره . . إسرائيل تريد سلامًا من نوع خاص . . سلام يقوم على حقها فى العدوان وفى الهيمنة وفى اغتصاب ليس فقط ثروات الشعوب ومقدراتها وإنما حقها فى الحرية وفى الحياة وفى الغد . .

حسن عبد ربه المصرى

لندن فى مارس ٢٠٠٦م



المجموعة الأولى

باسـم السلام . .

إرهـاب دولـة إسرائيل يُدمر مقومات الشعب الفلسطينى

الانتفاضة والقانون الدولى

فتحت سياسة العنف الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة الباب أمام موجة من التساؤلات فى مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية. وما يهمنا هنا هو مدى أحقية الحكومة الإسرائيلية فى الإصرار على وصف الأعمال النضالية التى يقوم بها أبناء الضفة والقطاع ضد الوجود الاستيطانى الإسرائيلى بأنها أعمال إرهابية؟! وبداية نشير إلى أنه على الرغم من أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة أغفل بيان حق الشعوب التابعة لأقاليم تحت إدارتها فى الدفاع عن نفسها، واقتصر على تنظيم العلاقة فيما بينهما دون أن يُحدد بصورة واضحة كيفية ممارسة هذه الشعوب لحق تقرير مصيرها، إلا أن الجمعية العامة أصدرت عددًا كبيرًا من القرارات أيدت فى مجموعها حق الشعوب فى استخدام القوة لتقرير مستقبلها واستقلالها. وقد تضمنت القرارات صياغة مختلفة لتأكيد هذا الحق منها الإعلان الخاص بشأن منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة والذى اعتمدته الجمعية العامة فى ديسمبر عام ١٩٦٠م.

وجاء قرار الجمعية العامة لعام ١٩٦٦م مؤكدًا أن «استعمال القوة لحرمان الشعوب من حقوقها القومية يشكل خرقًا لهذه الحقوق التى تعتبر غير قابلة للمماطلة، كما يعتبر خرقًا أيضًا لمبدأ حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة البشر». كما أكدت الجمعية العامة عام ١٩٧٠م حق الشعوب المستعمرة الطبيعى فى «الكفاح بكل الوسائل الضرورية والمتاحة لها ضد القوى الاستعمارية التى تقمع أمانيها فى الحرية والاستقلال».

وفى عام ١٩٧٣م أصدرت الجمعية العامة قرارًا أكدت فيه «أن انتهاك المركز القانونى للمقاتلين الذين يكافحون السيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم العنصرية أثناء نضالهم من أجل تحقيق حرية أراضيهم وشعوبهم تترتب عليه مسئولية تامة وفقًا لقواعد

القانون الدولى» ، كما اعتبر هذا القرار «أن مثل هذه الأعمال النضالية لا تدخل ضمن قرارها الخاص بتعريف العدوان» . وجاء قرار الجمعية العامة عام ١٩٧٤م ليؤكد على «حق الشعوب فى الكفاح من أجل تقرير المصير والحق فى الحرية والاستقلال» .

كما أكدت فى عام ١٩٧٧م أنه «لا يدخل من بين تدابير منع الإرهاب شرعية الكفاح المسلح لحركات التحرر الوطنى الخاضعة لنظم استعمارية أو عنصرية وفقًا لأهداف الميثاق ومبادئه ووفقًا لقرارات هيئة الأمم المتحدة الصادرة فى هذا الشأن» . وأبرزت ورقة العمل التى قدمتها دول عدم الانحياز للجنة الخاصة بالإرهاب وأسبابه عام ١٩٧٩م «أنه لا يجب أن يُمس اختصاص لجنة الحقوق غير القابل للمناقشة والخاص بتقرير المصير والاستقلال لكل الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية والعنصرية وغيرها من أشكال السيطرة الأجنبية ولشرعية نضالها لا سيما نضال حركات التحرر الوطنى وفقًا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات لجانها المتخصصة» .

وقد توجت الجهود الدولية لتحديد الشرعية القانونية لحركات التحرر الوطنى عندما نجح مؤتمر جنيف الدبلوماسى عام ١٩٧٧م فى اعتماد ملحق إضافى لاتفاقات جنيف التى عقدت فى عام ١٩٤٩م، وذلك عندما أكد على اعتبار النزاعات المسلحة الناجمة عن نضال الشعوب من أجل تقرير المصير من قبيل النزاعات المسلحة الدولية . ونص الملحق صراحة على أن «المنازعات المسلحة التى تُناضل من خلالها الشعوب ضد التسلط الاستعمارى والاحتلال الأجنبى وضد الأنظمة العنصرية هى حق مكفول دوليّا لهذه الشعوب من أجل تقرير مصيرها كما حدده ميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى» .

ومنذ هذا التاريخ أصبح مبدأ شرعية الكفاح المسلح من المبادئ المُسلم بها فى العلاقات الدولية على الرغم من اعتراض عدد قليل جدّا من الدول الغربية . ومن هذا يتضح بجلاء أن إصرار إسرائيل على وصف العمليات النضالية التى يقوم بها أبناء الأرض المحتلة أو من طريق اختراق الشريط المحتل فى جنوب لبنان «بالإرهاب» هو وصف مزيف لا يتفق والأعراف الدولية .

جريدة الحياة اليومية ـ ١٨، ١٩ / ٣/ ١٩٨٩م

الوجه الاقتصادى للانتفاضة الفلسطينية

من المعروف أن الاقتصاد الإسرائيلى يعتمد فى قطاعات محددة منه على الأيدى العاملة الفلسطينية التى تعيش فى المناطق العربية المحتلة مثل قطاع التشييد والبناء وقطاع الزراعة اليدوية وقطاع النسيج وقطاع الخدمات الدنيا وفى كل الأحوال يتقاضى العامل الفلسطينى ثلث ما يحصل عليه العامل الإسرائيلى الذى يقوم بالعمل نفسه ولديه الخبرة نفسها أو المؤهل وفى الوقت نفسه تُخصم منه قيمة الضرائب نفسها التى تخصم من العامل الإسرائيلى ولكن لا يستفيد فى مقابل ذلك بالحصول على معاش عند التقاعد أو يتمتع بمزايا الضمان الاجتماعى أو الصحى خلال سنوات العمل. يمكن فيما يلى أن نُشير إلى أهم ما يعود على الاقتصاد الإسرائيلى من وراء استخدام العمالة الفلسطينية فى ظل الظروف السابقة :

١ - قدرة المنتج الإسرائيلى الصناعى أو الزراعى على المنافسة على المستورد فى السوق الداخلية بسبب انخفاض أجر العامل الفلسطينى.

٢ - القيام بالأعمال المتدنية التى لا يُقدم عليها العامل الإسرائيلى، يتيح الفرصة أمام الخبرات الإسرائيلية للتقدم والترقى.

٣- تدعيم الميزانية العامة للدولة بدخل إضافى عن طريق سداد الضرائب مع عدم الحصول على مقابل عنها، مما يساعد وزارة المالية على تضييق فجوة عجز الميزان التجارى وزيادة حجم الاستثمارات.

٤ - فتح أسواق خارجية أمام الصادرات والخدمات الإسرائيلية؛ لأنها تتميز عن غيرها بانخفاض التكلفة الاجتماعية.

والحقيقة التى تعترف بها الدوائر الاقتصادية العالمية أن الانتفاضة الفلسطينية قد اندلعت فى مرحلة حرجة من مراحل تطور الاقتصاد الإسرائيلى حيث كانت وزارة المالية الإسرائيلية قد قررت تطبيق سياسة تقشفية خلال النصف الثانى من عام ١٩٨٧م تهدف إلى تقليل المصروفات الحكومية عن طريق خفض ميزانيات الوزارات المختلفة مع العمل بكل طاقة على زيادة الصادرات وتقليص حجم التضخم لتحقيق الاستقرار الاقتصادى. وخلال عام ١٩٨٨م وعن طريق دعوة القيادة الوطنية الموحدة فى الأراضى العربية المحتلة للإضراب الشامل من ناحية ومقاطعة شراء السلع والمنتجات الإسرائيلية من ناحية أخرى انخفض معدل النمو الاقتصادى وزادت نسبة البطالة حيث تعطلت أعداد كبيرة من المصانع والمشاريع ومراكز الإنتاج داخل إسرائيل. وقد زاد من نسبة الركود الاقتصادى الممارسات القمعية لسلطات الاحتلال مثل منع التجول وإغلاق طرق المواصلات بين إسرائيل والأراضى المحتلة، فهذه الممارسات وإن كان هدفها العقاب والتنكيل إلا أنها ساعدت على زيادة فترات تغيب العمال العرب عن مراكز إنتاجهم كما خفضت بطريقة غير مباشرة من حجم المبيعات.

ففى مجال صناعة النسيج الإسرائيلية تلاحظ تلك الدوائر أن مصانع النسيج داخل إسرائيل كان يعمل بها حوالى ١٠ آلاف عامل يمثلون حوالى ٤٥٪ من مجموع اليد العاملة فيها بالإضافة إلى أن ٨٠٪ من تلك المصانع كانت تعتمد بشكل مباشر فى إنتاجها على الأيدى العاملة المقيمة داخل قطاع غزة بسبب رخصها وعدم اضطرارها ـ أى المصانع ـ إلى سداد رسوم اجتماعية عنها، تزيد من تكلفة المنتج النهائية كما أن مليونًا ونصف مليون عربى يعيشون فى غزة والضفة الغربية كانوا يشترون حوالى ٩٠٪ من كسائهم مما تنتجه المصانع والشركات الإسرائيلية وقد أضرت أعمال المقاومة الفلسطينية والإجراءات العنصرية التى أقدمت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلى بهذه الصناعة ضررًا بالغًا فقد واجهت مراكز الإنتاج مصاعب توافر السيولة النقدية بسبب تقلص الطلب الداخلى على السلع حيث تعتبر الأراضى العربية المحتلة ثالث أهم مراكز البيع بعد السوق الأمريكية والسوق الأوروبية. . فبالإضافة إلى نجاح سياسة المقاطعة هبطت القوة الشرائية للعرب بسبب الانقطاع عن العمل لفترات.

وفى مجال البناء يُشكل عرب الأراضى المحتلة ٦٣٪ من نسبة العاملين فى هذا القطاع، وبسبب تغيب هذه النسبة استجابة لنداءات القيادة الوطنية الموحدة أو بسبب

قيام سلطات الاحتلال بإغلاق الطرق الموصلة بين الضفة الغربية وغزة من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى أو بسبب إجراءات منع التجول انخفضت أعمال التشغيل فى مجال البناء منذ اندلاع الانتفاضة وحتى الآن بنسبة ٣٥٪ مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات فى هذا المجال. كما أدى ذلك إلى تأخير استكمال الكثير من المشاريع العمرانية التى بدئ فيها قبل ديسمبر ١٩٨٧م مما أدى إلى زيادة تكلفتها بنسب قد تجعلها مشاريع خاسرة خلال العام التالى. وقد ترتب على ذلك كله ارتفاع أسعار الوحدات السكنية سواء كانت شققًا أو منازل وسواء كان الغرض من استخدامها هو السكن أو الاستغلال التجارى أو الإدارى أو الاستثمارى. وتُفكر الحكومة الإسرائيلية منذ عدة أشهر فى السماح لشركات البناء باستقدام عمال أجانب، ولكن دراسات الجدوى التى قُدمت إلى الجهات المعنية ـ برغم عدم موافقة الهستدروت الإسرائيلى على ذلك حتى الآن ـ تدل على أن تكلفة التشغيل لمثل هذه العمالة سوف تكون مرتفعة إلى درجة لا يمكن أن يتحملها الاقتصاد الإسرائيلى إلا بدعم من الخارج.

ويعتبر مجال السياحة أكثر جوانب الاقتصاد الإسرائيلى تضرراً بأعمال الانتفاضة الفلسطينية وإجراءات القمع الإسرائيلية، فقد انخفضت أعداد السياح خلال الشهور الست الأولى من عام ١٩٨٨م بنسبة ٢٠٪ بسبب نقل وسائل الإعلام الأوروبية للأحداث الجارية فى الأراضى المحتلة. وقد انعكس ذلك على جميع حلقات سوق السياحة فى إسرائيل من فنادق ـ وخاصة فى مدينة القدس ـ إلى شركات طيران إلى شركات سياحة بالإضافة إلى المناطق السياحية... إلخ. وقد حاولت الحكومة الإسرائيلية من جانبها تلافى هذا التدهور ـ الذى جاء كاستنكار مباشر لسياسات إسرائيل ـ عن طريق بث دعاية مُضادة بين يهود أوروبا وأمريكا بالإضافة إلى الضغط على حكومات هذه الدول لعدم نقل الأحداث التى تقع فى الأرض المحتلة بطريقة تسىء إلى إسرائيل. وبالرغم من ذلك لم تتمكن إسرائيل من تحقيق هدفها بالكامل حتى الآن؛ حيث صرح وزير السياحة الإسرائيلى مؤخراً فى واشنطن بأن خسارة بلاده فى المجال السياحى ما زالت مستمرة للعام الثانى على التوالى.

بالإضافة إلى هذه الخسائر يلاحظ المراقبون زيادة نفقات وزارتى الدفاع والشرطة المسئولتين عن استعادة الاستقرار فى المناطق المحتلة. وقد تمثلت هذه النفقات الزائدة

فى تكاليف توفير الذخيرة وتكاليف عدد الدوريات الزائدة عن المعدل الطبيعى بنسبة ٥٠٠٪ بالإضافة إلى تكاليف إقامة سجون جديدة. يضاف إلى ذلك زيادة رواتب قوات الاحتياطى التى تستعين بها قيادات الجيش أو الشرطة بسبب زيادة فترة خدمتها إلى ٦٠ يومًا بدلاً من ٤٥ يومًا، مما يعنى ضياع ساعات عمل وإنتاج أكثر. كما انخفضت حصيلة الضرائب التى تجمعها سلطات الاحتلال بالرغم من لجوئها إلى إجبار الأهالى على السداد بالقوة الجبرية وإلى مصادرة الممتلكات الخاصة والسيارات وفاء لدين الحكومة بالإضافة إلى ابتداع أنواع جديدة من الضرائب فى محاولة من سلطات الاحتلال لتحقيق غرضين فى آن واحد:

الأول . . . الاقتراب بأى طريق من حجم الضرائب التى كان العمال العرب يسددونها إلى الخزانة العامة قبل ديسمبر ١٩٨٧م. الثانى . . امتصاص أى نقود سائلة لدى سكان الضفة وغزة حتى لا يتبقى لديهم ما يقدمونه إلى القيادة الموحدة لمساعدتها على الاستمرار. ويمكن أن نضيف أيضًا إلى ذلك خسائر شركات النقل العام والخاص سواء بسبب الحرائق التى اندلعت فى سياراتها أو بسبب إلغاء خطوط سيرها اليومية بين إسرائيل والأرض المحتلة، وكذلك خسائر البورصة الإسرائيلية بسبب انخفاض أسعار عدد كبير من أسهم الشركات المسجلة بها.

لقد أثبت استمرار الانتفاضة الفلسطينية بقوة حتى اليوم أنها تتبع أسلوبًا فى مقاومة الاحتلال الإسرائيلى له عدة أوجه . . فعلى الصعيد السياسى أبرزت من جديد قضية الشعب الفلسطينى ومطالبه الأساسية العادلة فى حق تقرير المصير وإقامة دولته على أرضه وحصلت على تأييد متزايد على الصعيد العالمى . . وعلى الصعيد الاقتصادى ألحقت بالاقتصاد الإسرائيلى خسائر فادحة أساسها الرفض الشعبى لسلطة الاحتلال بالامتناع عن الخدمة فى مؤسساته وهياكله الاقتصادية مع الامتناع عن شراء منتجاته بالإضافة إلى العمل على إحداث تنمية محلية تعتمد على الجهود الذاتية فى الإنتاج والاستهلاك عن طريق الاستعانة بالعمالة الفلسطينية التى ترحب بأن يكون عائد إنتاجها عربيًا بدلاً من أن يكون إسرائيليًا وهذه المعادلة المعُقدة الجوانب سوف تجعل تكلفة الاحتلال الإسرائيلى للمناطق العربية غالية الثمن ماديًا ومعنويًا . . ونعتقد أن هذه الخطوة تمثل الهدف الإستراتيجى لقيادة الانتفاضة فى المرحلة القادمة . .

مجلة الأهرام الاقتصادى ـ ٢٨/ ٨/ ١٩٨٩م

إضعاف الاقتصاد الفلسطينى
يَحد من خيارات السلطة الوطنيـة

قبل مرور شهر واحد على احتلال إسرائيل لبقية أراضى فلسطين العربية بعد حرب عام ٦٧ اتخذت حكومة ليفى أشكول قرارين يُكمل كل منهما الآخر، ويُكرسان فى الوقت نفسه بقاءها ماديًا ومعنويًا فى المنطقة لأطول فترة زمنية ممكنة.

اختص القرار الأول بالأرض، إذ أعلنت إسرائيل عن إقامة سلسلة مترابطة من المستوطنات فوق أراضى الضفة الغربية تُشكل بالإضافة إلى نهر الأردن حاجزًا وحدودًا طبيعية بينها وبين المملكة الأردنية. أما الثانى فخطط من ناحية لربط عجلة الاقتصاد الفلسطينى بالاقتصاد الإسرائيلى تمهيدًا لخلق أواصر تبعية لا فكاك منها، ومن ناحية أخرى لربط المقومات المالية والنقدية للشعب العربى فى الأراضى المحتلة بالإدارة الإسرائيلية للتحكم فيها بما يخدم مصلحة الشعب الإسرائيلى.

ولا شك أن مخططات بناء المستوطنات هى فى صلب الفكر السياسى الإسرائيلى سواء طبّقته حكومة عمالية أو ليكودية، تقوم على تجريد الشعب العربى من أرضه ليس فقط لهدم نظرية الإرث التاريخى الممتد آلاف السنين وإحلال نظرية الحق اليهودى المزيف محلها، ولكن أيضًا على سلب مقومات المجتمع الاقتصادية والإنتاجية خصوصًا فى ميدان الزراعة والصناعات القائمة عليها. وقد نفذت إسرائيل بعد عام ٤٨ هذه السياسة بنجاح حين اتبعت سياسة مُصادرة الأراضى ومنابع المياه والاستيلاء على أملاك الغائبين، ووضع اليد على الأملاك الفلسطينية العامة، وهدم القرى والأحياء السكنية وتبوير الأراضى الزراعية، وتجفيف الآبار ونزع الأشجار المُعمرة، كل ذلك

بهدف تدمير فكرة ارتباط الفلسطينى بأرضه وقتل ما كان يملك من أدوات إنتاج مهما كانت بدائية.

وكنتيجة مباشرة لقيام إسرائيل بمصادرة أكثر من نصف الأراضى الزراعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة لأغراض عسكرية مرة وأهداف استيطانية مرات:

١- تراجع حجم الإنتاج الزراعى الفلسطينى إلى درجة كبيرة، وانخفض مؤشر مساهمته فى مجال تلبية الاحتياجات اليومية للفرد فى الأرض المحتلة إلى أدنى مستوى.

٢- تحول معظم المزارعين والفلاحين الفلسطينيين إلى أيد عاملة رخيصة فى خدمة مؤسسات الإنتاج الإسرائيلية ومراكزها داخل الأراضى المحتلة وخارجها.

٣- تدهور الإنتاج الصناعى الفلسطينى لعدم توافر المواد الأولية المحلية والمستوردة من ناحية، ولتحول اليد العاملة إلى ميدان العمل الإسرائيلى من ناحية ثانية، وتوقف نمو رأس المال اللازم لمواصلة العملية الإنتاجية من ناحية ثالثة، وانخفاض القوة الشرائية من ناحية رابعة.

وإلى جانب عمليات إلحاق المرافق العامة الفلسطينية من مياه وكهرباء وأراض ونقل جماهيرى وخدمات عامة بالهيئات الإسرائيلية المختصة بعد أن نُزعت عنها صفة «أرض العدو»، اتخذت حكومة أشكول مجموعة من الإجراءات الإدارية لتحقيق إستراتيجية الحد من البدائل الاقتصادية والميدانية المتاحة أمام الإنسان الفلسطينى وأدواته الإنتاجية تمثلت فيما يلى:

أ- إلغاء الرسوم الجمركية على السلع التى تنتقل من إسرائيل إلى أراضى الضفة وغزة أو من تلك الأراضى إلى داخل إسرائيل لخلق ما يُعرف بالاعتماد الحياتى على المورد الوحيد.

ب- فرض رقابة صارمة على الصادرات العربية إلى خارج الأراضى العربية المحتلة على رغم قلتها ومحدوديتها حتى ينتهى الأمر بوقف حركتها تمامًا.

ج- تصعيب إجراءات الاستيراد من خارج إسرائيل إلى الضفة وغزة لإضعاف مساراتها بكل السبل وربطها فقط بمراكز الإنتاج الإسرائيلية التى تقوم بالتصدير إليها من دون رسوم جمركية.

د -إغلاق فروع المصارف العربية العاملة فى الضفة وغزة ومكاتبها لنقل التعامل المالى والنقدى إلى ميدان الشاقل الإسرائيلى فى أسرع وقت.

هـ- وضع تشريعات عمالية لتنظيم تشغيل اليد العاملة الفلسطينية وتوظيفها داخل الأراضى العربية المحتلة أو فى إسرائيل بحيث تستفيد الخزانة الإسرائيلية استفادة كاملة مما تُحصله منهم من ضرائب وخصومات من دون أن توفر لهم مقابل ذلك أى حقوق أو ضمانات وتأمينات.

و- سن قوانين جباية الرسوم البلدية وتكاليف الخدمات العامة وكذلك ضريبة الرأس لدعم كلفة احتلالها للأراضى العربية ولتحميل كاهل أبنائها بما لا يطيقون لدفعهم إما إلى الانخراط فيما تُخطط له من دعم ومساندة لبقائها أو الهجرة بعيداً عن الأوطان.

أنهكت هذه السياسة الإنتاج الصناعى والزراعى فى الضفة والقطاع كما أضعفت العمل التجارى وفتحت أسواقهما على اتساعها أمام البضائع الإسرائيلية حتى تحولت الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين إلى محمية لا يدخلها سوى هذه البضائع مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية إذ أصبحت تستوعب ٢٥ ٪ من كل أنواع الصادرات الإسرائيلية كافة. كما حولتها إلى مركز ضخ لا ينضب لليد العاملة الفلسطينية التى استغلت حاجتها الماسة إلى مصدر للرزق وحددت لها مستويات الأجور الأدنى، وحصلت منها على الضرائب الأعلى مما عاد بالفائدة القصوى على مراكز الإنتاج الإسرائيلية وأيضًا على خزانة الدولة.

وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية واعية وعلى علم كامل بكل هذه الظروف لذلك حرصت عندما بدأت جولات التفاوض حول بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية بين مناطق الحكم الذاتى وإسرائيل على أن تخلق بنوده ومواده مناخًا يتيح للمجتمع الفلسطينى فرص التحرر التدريجى من التبعية المطلقة التى تكرست للاقتصاد الإسرائيلى طوال ربع قرن، وأن تؤول إليها خلال فترة الحكم الذاتى الانتقالية السيادة الخالصة التى تمكنها من إعادة بناء الأسس الصحيحة لبنية اقتصادية سليمة. وعلى الرغم من ذلك أدى تشابك بعض مواد البروتوكول خاصة تلك التى تنص على اشتراك الجانبين فى عدد من المسئوليات، إلى انتقاص سلطة الحكم الذاتى فى مقابل رجحان

كفة السلطة الإسرائيلية التى ساعد على تعاظمها أيضًا أساليب القمع والحصار والإغلاق الكامل والجزئى لحدود الضفة والقطاع التى دأبت سلطات الاحتلال على فرضها بين الحين والآخر. ففى حين حرصت إسرائيل على ألا يلحق إعادة تشكيل ميادين ومجالات الاقتصاد الفلسطينى أى ضرر باقتصادها على كافة المستويات لم تلتزم بما فرضه عليها البروتوكول من خطوات لإنهاء سيطرتها وسيادتها التى تمارسها منذ عام ٦٧ على دوائر هذا الاقتصاد كما لم تُساهم بالقسط المطلوب منها لتخطيط أو رسم سياساته المستقبلية.

والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١- التعنت من خلال اللجنة المشتركة فى تقدير أنواع وكميات ما تحتاجه السوق الفلسطينية من السلع المستوردة بحجة الخوف من تسربها إلى السوق الإسرائيلية فى ضوء ما تفرضه السلطة الوطنية من رسوم تقل عما تفرضه السلطة الإسرائيلية على السلع المماثلة.

٢- تأجيل البت فى الموافقة على السماح باستيراد السلع الضرورية لخطة التنمية الفلسطينية أو الموافقة على ترتيبات الإدخال المؤقت للمركبات والمعدات الثقيلة المملوكة أصلاً للشركات والمؤسسات التى تعاقدت للقيام بتنفيذ خطط التنمية.

٣- إغلاق نقاط الدخول والخروج بين الجانبين أمام استيراد السلع إلى داخل الضفة وغزة أو تصدير السلع منها إلى الخارج فور وقوع أى توتر بين السلطتين، والتلكؤ فى إعادة الفتح حتى بعد زوال أسباب هذا التوتر بفترة طويلة.

٤- تجميد حق السلطة فى استرداد الرسوم الجمركية والضرائبية التى استوفتها السلطات الإسرائيلية من المؤسسات الفلسطينية التى تقوم بالاستيراد عن طريق الموانى والمعابر الحدودية الإسرائيلية، وكذلك الرسوم الجمركية التى تم استيفاؤها من الشركات الإسرائيلية التى تبيع منتجاتها داخل أراضى الحكم الذاتى.

٥- التأجيل غير المُبرر لسداد ما قيمته ٧٥ ٪ من ضرائب الدخل التى تقتطعها الحكومة الإسرائيلية من سكان مناطق الحكم الذاتى العاملين داخل حدودها و١٠٠ ٪ من قيمة الضرائب التى يتم تحصيلها ممن يعملون منهم فى المستوطنات، ناهيك عن

إجمالى الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى شرعت فى تحصيلها منذ شهر يوليو ٦٧ ، إذ تُقدرها بعض المؤسسات الدولية بنحو ١٣٧٥ مليون دولار .

٦- فرض سعر صرف منخفض للشاقل بالنسبة للدولار الأمريكى (حاليّا ٣,٨ شاقل لكل دولار مقابل ٣,٢ شاقل حتى نهاية عام ١٩٩٧م) يؤدى عمليّا إلى :

أ ـ انهيار الدخل الحقيقى لليد العاملة الفلسطينية التى تعمل داخل إسرائيل أو فى المستوطنات وبالتالى انخفاض قُدرتها الشرائية مما يؤدى إلى تعميق حالة الركود الاقتصادى التى تعانى منها مناطق الحكم الذاتى لأسباب أخرى عديدة ، وتنطبق الحالة نفسها على موظفى السلطة الوطنية ، الذين جرت العادة على صرف رواتبهم بالدولار على أساس سعر صرف ثابت للشاقل .

ب ـ زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة وغزة حيث يقوم المستورد الفلسطينى بسداد قيمتها بالدولار ، وعندما يبيعها بالشاقل يتحمل المستهلك فروق أسعار تحويل العملة .

ج -انخفاض القيمة الفعلية لمدخرات وودائع السلطة الوطنية الفلسطينية ، وكذلك مدخرات الأفراد والتجار خاصة تلك المودعة لأغراض الاستثمار .

٧- رغم أن الحاجة أصبحت ماسة لإصدار العملة الوطنية الفلسطينية (الجنيه) ليتم على أساسها تحديد سعر صرف العملات الأخرى ، إلا أن ما تضعه الحكومة الإسرائيلية من عقبات فى سبيل ذلك يجعل وقت تنفيذ ذلك مؤجلاً باستمرار .

ويذكر أن الإغلاقات القسرية الإسرائيلية لمناطق الحكم الذاتى تُصيب الاقتصاد الفلسطينى بخسارة قدرها ٢٧٧ مليون دولار سنويّا ، هذا التدهور إلى جانب هبوط معدل إعانات الدول المانحة لدعم هذا الاقتصاد وتأخر مشاريع التنمية يؤدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى مستوى ٤٢ ٪ وانخفاض الدخل بنسبة ٢٤ ٪ وتدنى مستويات المعيشة بنسبة ٣٥ ٪ ، إلا أن سلبيات هذه التفاعلات بوضعها الراهن ما كان لها أن تُهدد بانفجار الموقف كما هو متوقع بين لحظة وأخرى لو أن الحكومات الإسرائيلية التزمت بتنفيذ مواد وبنود بروتوكول باريس الذى يُنظم العلاقات الاقتصادية بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية . وهى تعمد إلى ذلك عن قصد وتخطيط للحد ـ كما قلنا ـ من

البدائل المطروحة أمام السلطة الوطنية لكى يتحقق على يديها استقلال القرار الوطنى على كافة المستويات فى الوقت المناسب، فلو أن التنسيق بين الجانبين سار فى الطريق الصحيح المرسوم له پروتوكوليّا لأصبح مناخ التنمية أمام الاقتصاد الفلسطينى مُهيأ واتسعت القدرة التنافسية للقطاع الخاص فى الداخل والخارج وزادت مجالات الاستثمار المحلى والأجنبى، إلى جانب خلق فرص عمل هائلة لحل أزمة البطالة الوطنية المتفشية.

جريدة الحياة اليومية - ٢٥/ ٩/ ١٩٩٨م

اغتيال الحياة فوق الأرض المقدسة

طفل شهيد هزم آلة الحرب

لم يكن الطفل الشهيد (الدرة) مسلحًا . . ولا والده . . ولم يكن حتى حاملاً لحجر . . ولا والده . . كان محمد رامى أعزل وكذا كان والده . . كانا معًا يستغيثان الغاصب المحتل أن يتيح لهما لحظة واحدة للابتعاد عن ميدان القتال الذى نصبته قواته لاغتيال الحياة من فوق الأرض المقدسة . .

صورة محمد رامى وأبيه جمال كما شاهدها غالبية سكان العالم عبر شاشات محطات التليفزيون وفضائياته عبرت بأبلغ لسان عن مثالية المجتمع الإسرائيلى، التى يتغنون بها . . وعن ديمقراطية نظامه، التى يدعوننا للتَمثل بها . . وعن ثقافته وحضارته التى يخططون لنندمج معها . . وعن مستقبله الباهر الذى ينتظر منا أن نلحق به . . وعن جنته الشرق أوسطية التى يسعون حثيثًا لفرضها على شعوبنا . .

صورة رامى وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة فى حجر أبيه المغمى عليه . . حركت إنسانية العالم . . ولكنها لم تُحرك الضمير الإسرائيلى . . فها هو شارون مُشعل الأزمة يردد بقلب ميت أنه «لم يذهب إلى القدس إلا لممارسة حقه الطبيعى كيهودى فى زيارة رموز دينه المقدسة» . . وها هو باراك يُصر فى باريس قبل لقائه بوزيرة الخارجية الأمريكية «أن الجانب الفلسطينى هو المدبر الفعلى لهذه الصدامات التى لا يتحمل الجانب الإسرائيلى تبعات ما نجم عنها» . . وها هو قائد الجيش الإسرائيلى ينفى عن قواته المسلحة المسئولية المباشرة فيما وقع ويؤكد أن جنوده «قاموا بالدفاع عن أنفسهم بأقصى درجات ضبط النفس» . .

إنه الإصرار على الاستفزاز من جانب شارون . . وهو التفاوض بالسلاح من جانب باراك . . وهو قتل الأبرياء من جانب موفاز . . الجميع شركاء فى الجريمة . .

لقد تحرك الشعب الفلسطينى فى شكل تظاهرة مدنية مُطالبًا بحقه الشرعى فى استعادة أرضه ومقدساته مدافعًا عن قدسه الشريف . . ولم يسع إلى تدنيس أماكن العبادة اليهودية ولم يخرج بأسلحته الثقيلة لمواجهة المحتل الغاصب ولم يقتل الأبرياء العزل . . ولم تنقل عنه وسائل الإعلام العالمية قتله الأطفال والشيوخ والنساء . .

لم يكن الطفل الشهيد محمد وأبوه ومعهما كل الفلسطينيين الذين تصدوا للدفاع عن المسجد الأقصى مسلحين بالمدافع والصواريخ ؛ لأنهم لم يكونوا فى ميدان معركة . . كانوا يرشقون جنود المحتل الذى زحف على مدنهم وقراهم ومقدساتهم بالحجارة ، وهو الذى أعد عدته العسكرية لمواجهتهم وملاحقتهم . . كانت صدورهم عارية . . وكانت أرواحهم على أكفهم . . أما الجنرال موفاز فقد خرج عليهم بدباباته وصواريخه وطائراته . . وبدأ على الفور فى تنفيذ مخطط إبادة الشعب الفلسطينى ، الجماعية . . ولم لا؟ فقد استعد للخروج إلى معركة عسكرية وليس إلى مواجهة يقوم بها مدنيون . . الرغبة فى القتل بدم بارد ليست جديدة على الفكر العنصرى الإسرائيلى . . فهى كانت سلاح أبنائه الأمضى منذ أوائل القرن العشرين عندما بدءوا التسلل فى شكل جماعات صغيرة إلى أرض فلسطين العربية قبل أن يحصلوا على وعد بلفور . . وتواصل هذا الفكر القائم على الدموية إلى يومنا هذا . . ومعظم السياسيين الذين يشاركون فى صنع القرار الإسرائيلى على مستوى القمة اليوم هم من تلاميذ ورواد ومنفذى هذا الفكر . .

ومن المفاخر التى يَعتز بها شارون وباراك أنهما ذوا تاريخ عسكرى ضارب فى أعماق القتل والذبح من دون أن ترتعش لهما يد ! ! . . وهما بذلك امتداد حالى لما سبق به آخرون مثل بن جوريون وشامير حتى قبل أن تُعلن دولة إسرائيل . .

فى كل مرة تحاول هذه القيادات العنصرية أن تقضى على مقاومة الشعب الفلسطينى تفاجأ بأنه قادر على مواصلة المسيرة . . كانوا يظنون أن مذبحة دير ياسين ، التى قامت بها العصابات الصهيونية ستفتح الباب إلى الهروب والهجرة وإخلاء الطريق نحو أن تصبح الأرض المغتصبة بلا فلسطينيين . . وكانو يظنون أن المذابح التى تولت الدولة

مسئولية القيام بها بعد إعلان قيامها ستقضى على هوية الشعب الفلسطينى وتدفع به إلى الانتحار . . وكانوا يظنون أن مذابح صبرا وشاتيلا ستقضى على قياداته وتحكم عليهم وعليه بالموت فى المنفى . . وكانوا يظنون أن تكسير عظام شباب الانتفاضة سيفتح باب الاستسلام النهائى للسلام المطبوخ على طريقتهم . .

ولكن خاب ظنهم وسيخيب . . فالشعب الفلسطينى باق؛ لأن جذوره فى أعماق هذه الأرض التى اغتصبوها . . والشعب الفلسطينى باق؛ لأن هويته لن تُمحى . . والشعب الفلسطينى باق؛ لأنه يملك حق الدفاع المشروع عن أرضه وعرضه . . والشعب الفلسطينى باق؛ لأنه يتسلح بالإيمان وبأن حقه المشروع فى الحياة لا بد أن يتحقق وفى يوم قريب . .

الشهيد الطفل محمد رامى انتصر؛ لأنه هزم آلة الحرب العنصرية الإسرائيلية من دون أن يواجهها بمدفع أو صاروخ . . انتصر؛ لأن دماءه الزكية تلطخ أيادى سياسيى وعسكريى إسرائيل . . وإذا كان باراك هو وجنراله موفاز يظنان أن جولة الأقصى انتهت بالنصر لهم . . فهما واهمان . .

إسحاق رابين مُبدع نظرية تكسير عظام شباب الانتفاضة وإيلان بيران قائد الضفة الغربية، العسكرى منفذ هذه النظرية . . لم يُحققا الأمن والسلام والاستقرار للمجتمع الإسرائيلى . . وذهبا طى النسيان . .

ولكن أحجار الانتفاضة وشبابها وشهداءها ستبقى إلى الأبد دليلاً على انتصار الإرادة الحرة ضد الهمجية والعنصرية وآلة الحرب التى تتعمد قتل الأطفال والأبرياء . .

جريدة الزمان اليومية ـ ٩/ ١٠/ ٢٠٠٠م

إلى ما لا نهاية . . .
إسرائيل تعتمد سياسة الاكتساح والتدمير

كان مقرراً أن يتقابل رئيس الوزراء الإسرائيلى مع الرئيس الأمريكى صباح الإثنين الثالث من شهر ديسمبر ولكن عمليات المقاومة الفلسطينية التى جرت فى مدينة القدس قبل هذا الموعد بساعات معدودة قدمت موعد هذا اللقاء حتى يلحق شارون بمجلس وزارته، الذى أعد له خطط الرد العسكرى على هذه العمليات بدلاً من أن يُقدم إليه مقترحات تعزيز السلام الذى تحتاج إليه المنطقة كلها وأولها إسرائيل . وفور وصوله اجتمع شارون مع أركان حربه فى قاعدة عسكرية خارج تل أبيب واعتمد جميع التوصيات التدميرية والتخريبية التى عَرضوها عليه باستخدام جميع أسلحة فروع قواته المسلحة، ليس مهمّا أن يُطلق صواريخه وقنابله ومتفجراته ساعة جلوس أبناء فلسطين لتناول طعام إفطارهم . . ولكن الأهم عنده أن يأتى رده على أعمال مقاومة الاحتلال سريعًا ورادعًا . . ليس مهمّا أن يَستكمل تعطيل حياة الإنسان العربى فى أراضى السلطة الوطنية لإفنائها ولكن المهم عنده أن يُمارس عُنصريته وتسلطه واحتلاله للأرض العربية .

عاد شارون بعد أن سمع من الرئيس الأمريكى إدانة صريحة لأعمال المقاومة الفلسطينية وهو الذى أعلن منذ ثلاثة أسابيع فقط عن مساندة بلاده لإقامة دولة فلسطينية . . عاد شارون بعد أن بارك الرئيس الأمريكى حقه فى الدفاع عن سيادة بلده الاحتلالية ضد أعمال المقاومة المشروعة التى تُقرها جميع الأعراف الدولية . . عاد شارون وهو مُطلق اليدين يَفعل بالمناضلين الفلسطينيين كيفما يشاء بعد أن أعطاه

الرئيس الأمريكى الضوء الأخضر لتقوم قواته المسلحة بكل شيء حفاظًا على أمن إسرائيل وما يؤدى إلى استعادة هيبتها التى أضاعتها أعمال مقاومة تستخدم الحجر والمقلاع .

قد يكون لنا رأى فى ما يعرف بالتفجيرات البشرية إذا استهدفت مدنيين وقد يرى بعضهم أن القيام بها فى بعض الأحيان لا يخدم القضية الجهادية الفلسطينية ككل . . ولكن السؤال الذى طرحناه منذ أمد بعيد . . هل يعرف التاريخ أسلوبًا آخر لمقاومة المحتل الغاصب إلا منازلته فى كل مكان وبكل أسلوب؟ إننا ضد قتل المدنيين ولكننا مع استعادة الأرض والحق الضائع . . إننا لا نُقر سفك الدماء ولكن هل تركت إسرائيل وأمريكا منفذًا آخر للنضال المشروع لإجلاء المحتل؟ .

ماذا تنتظر أمريكا بعد منحها الضوء الأخضر لإسرائيل لتفعل ما تشاء بأبناء الشعب الفلسطينى المناضل؟ . . هل تتوقع توقف أعمال الانتفاضة؟ . . هل تتوقع وقف أعمال المقاومة؟ . . هل تتوقع انشقاق الصف الفلسطينى؟ . . هل تتوقع حربًا أهلية؟ . . هل تنتظر انقلابًا دمويًا ضد السلطة الوطنية؟ . . هل تستعد لسماع أصوات مؤيدة لها من داخل الأرض الفلسطينية مُطالبة إياها بالحضور ماديًا لنجدتهم . لن يحدث أى من هذه التوقعات . . حتى بعد أن تمكنوا من اغتيال الرئيس عرفات . . وحتى لو تمكنوا من محاصرة الأرض التابعة للسلطة الفلسطينية أو أعادوا احتلالها . . فلن تتوقف أعمال المقاومة .

استغرب بعضهم تغاضى الإدارة الأمريكية عن استخدام شارون الأسلحة والتقنية التى يحصل عليها من شركاتها ومصانعها فى إفناء الشعب الفلسطينى واتهام قيادته وقطاعاته الأمنية بالإرهاب . . ولا أعرف مواطن الاستغراب هنا ؛ لأن هذه المباركة الأمريكية تتفق مع إستراتيجية إدارة الرئيس چورچ بوش الابن فى مرحلة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر الحزين .

لقد قررت أمريكا أن تُعلن حربًا مفتوحة الأهداف غير محددة المدة ضد الإرهاب العالمى . . ولم يتأخر أى من مسئولى الإدارة الأمريكية الكبار عن التأكيد على أن الحرب ستتوسع لتشمل دولاً غير أفغانستان طالما كانت هذه الدول ليست على اتفاق أو تنسيق مع واشنطن فى حربها أو أنها تأوى عناصر أو منظمات إرهابية وترفض تسليمهم

إليها أو تتستر على عناصر أو قيادات على صلة بتنظيم القاعدة الذى أسسه أسامة بن لادن أو بنظام طالبان الذى كان يحكم فى أفغانستان . . هناك قوائم بالمئات من الأشخاص وبالعشرات من المنظمات .

ليس هذا فقط بل هناك من يرى أن تصريح الرئيس بوش الابن «أن إدارته تعتبر إقدام دول بعينها على تصنيع أو هى فى طريقها إلى صنع أسلحة الدمار الشامل من الدول المارقة» . . إضافة جديدة إلى قائمة الدول المستهدفة تحت بند مكافحة أمريكا للإرهاب الدولى فى كل مكان ، وليس من المستبعد أن تصدر قائمة جديدة فى وقت لاحق تضم الدول التى تُساعد هذه المجموعة من الدول التى تقوم بصنع أسلحة الدمار الشامل أو هى فى طريقها إلى تحقيق هذا الهدف الأمنى القومى الذى تتمتع به إسرائيل وحدها دون غيرها من دول الشرق الأوسط ! !

الحرب التى تدور رحاها فى أفغانستان ليست نهاية المطاف كما ظن بعض المعلقين وما زال يردد بعض الكتاب . . والمحاكم العسكرية التى تشكلت فى داخل الولايات المتحدة بُموجب قانون مكافحة الإرهاب تستعد لاستقبال ملفات المتهمين وفق منظومة الادعاءات الأمريكية التى لا تقبل النقض أو الإبرام ، ولا يجب أن يستغرب العالم إذا سمع حكمًا صادراً على زعيم أو قائد أو مسئول من جانب هذه المحاكم . . ولا يندهش العالم إذا زحفت القوات الأمريكية إلى مقر إقامته أو قطعت عليه طريقه لكى تقبض عليه وقامت بترحيله إلى ولاية نيڤادا الأمريكية لتنفيذ العقوبة التى حكم عليه بها غيابيًا وفق فقرات قانون مكافحة الإرهاب الأمريكى الذى لم يقرأه أحد ! .

أمريكا التى تسن القوانين وتقيم المحاكم وتصدر الأحكام وتحدد من معها ومن عليها ترى فى إسرائيل ذراعًا يُمنى فى منطقة الشرق الأوسط . . لذلك بدلاً من أن تعطى مندوبىْ «رؤيتها السلمية» الچنرال المتقاعد أنتونى زينى والدبلوماسى وليم بيرنز القوة المادية لفرض سلام مستقر وعادل بين الفلسطينيين وإسرائيل أو توافق على مطلب الرئيس عرفات بتشكيل قوة دولية لمراقبة الأوضاع بين الطرفين . . منحت شارون الحق فى الدفاع عن سيادة دولته المحتلة الغاصبة المعتدية بكل الوسائل العدوانية وليس عن طريق إجباره على الجلوس إلى مائدة المباحثات وفق جدول محدد كما فعلت مع عناصر التحالف الشمالى الأفغانى الذين اعتقلتهم فى بون حتى يخرجوا باتفاق على شكل النظام الحاكم فى كابل .

أمريكا التى ترى أحقيتها فى إعلان حرب عالمية ضد الإرهاب . . لا تريد أن تعترف بإرهاب الدولة ، الذى تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلية منذ عشرات السنين وترى فى أعمال المقاومة إرهابًا يجب أن يُقضى عليه بكل الوسائل . . وأمريكا التى تطالب العالم بأن يقف إلى جانبها فى حربها ضد الإرهاب العالمى ترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى التحرر من الاستعمار الصهيونى . . أمريكا التى قسمت العالم إلى مع وضد تقف إلى جانب إسرائيل فى حربها ضد إرادة الشعب الفلسطينى وتُعلن موافقتها الضمنية على إبادته وتشريده . . وليس هذا بجديد ! !

. . الجديد والذى سنُشاهده قريبًا أن تتكاتف إسرائيل وأمريكا لضرب الدول التى ستُطبق عليها الإدارة الأمريكية مواصفات «العدو» فى حربها ضد الإرهاب العالمى .

الجديد والذى سنشهده قريبًا أن تشارك قوات إسرائيلية فى حملة أمريكية ضد هذا القائد أو ذاك أو ضد هذا الزعيم أو ذاك أو ضد هذا المسئول . . لإلقاء القبض عليه وإجباره ـ وفق أحكام قانون مكافحة الإرهاب الأمريكى ـ على تنفيذ حكم غيابى صدر ضده من إحدى المحاكم العسكرية الأمريكية . . العادلة ! !

جريدة الزمان اليومية ـ ٦/ ١٢/ ١٩٩٧م

سياسات شارون العدوانية

اكتسح شارون بسياساته العنصرية كافة صور التعصب والفاشية التى اتصف بها رؤساء وزارات إسرائيليون سابقون مثل بن جوريون وشامير وجولدا مائير . . وجاء ترتيبه الأول بينهم على مستوى مَن منهم الأكثر عنفًا ودموية ومن منهم الأكثر قتلاً لإنسانية الإنسان الفلسطينى والأكثر سفكًا لدماء الأطفال والنساء والأكثر إزهاقًا لأرواح الشيوخ والمدنيين والأكثر تدميراً لمرتكزات السلام والاستقرار .

ربما يعشق شارون أن يبدو على هذه الصورة التى تتفق ومكوناته الشخصية منذ أن كان مسئولاً قبل عام ٤٨ عن فرقة خاصة بالاغتيالات كما يقول جدعون سامت فى صحيفة هاآرتس، وربما يتباهى هو بانجذاب الأضواء إليه ليؤكد أنه البطل الذى اختاره الشعب الإسرائيلى «لتحقيق النصر الكامل ضد الأخطار التى باتت تهدد وجود دولة إسرائيل» فى الوقت نفسه الذى تتنازع فيه الآراء حول أحقية محكمة مُجرمى الحرب البلچيكية فى نظر قضية تحميله مسئولية ما وقع فى مخيمىْ صبرا وشاتيلا عام ٨٢ .

لكن الحقيقة التى يؤكدها الإعلام الإسرائيلى أن تحركات شارون على مستوى العمل الحكومى تنبع من «اقتناع» برؤية مستشاريه السياسيين والأمنيين يتبعها «تطبيق» على الأرض بموافقة تحالف حكومى يَجمع بين المؤسستين الدينية والعسكرية من جهة ووزارة الخارجية من جهة ثانية . الاستشارات التى تُقدم بشكل دورى إلى هيئة مكتب شارون تُمثل استجابة فورية للقضايا التى تتعرض لها حكومته داخليًا وخارجيًا . . وما يهمنا اليوم هو الشأن الداخلى وبالذات الموقف من أعمال التحرير النضالية الفلسطينية . . كافة ما طرح منها منذ مارس الماضى بما فى ذلك رفض السماح للرئيس عرفات بالذهاب إلى بيت لحم عَشية الاحتفال بعيد ميلاد السيد المسيح عليه السلام . .

يقول إبراهام تيروش فى صحيفة معاريف ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠١م: «إن ما يدور فى كواليس مقر رئاسة الحكومة الإسرائيلية من «ترتيبات» يدل على أن شارون لا يلقى بالاً إلى الغالبية العظمى من وزرائه ما عدا رموز وممثلى التحالف الأمنى والعسكرى والدينى والسياسى الذين يتوافقون مع آرائه وسياساته دون الالتفات إلى مبادئهم الحزبية أو الدينية؛ لأن هؤلاء هم القوة الضاربة التى تَدفع قرارته إلى النور وبدونهم لا يستطيع أن يتقدم خطوة واحدة فى اتجاه نسف مرتكزات أوسلو وتفريغ شخص ياسر عرفات من مبررات وجوده على رأس السلطة التى تجاهد من أجل إقرار السلام مع حكومة إسرائيل المتعاقبة. . إلى جانب فرض واقع جديد على جميع الأطراف».

لهذا السبب تتصاعد بشكل يكاد يكون متواصلاً عبر مؤشرات قياس الرأى العام الإسرائيلى مكونات التأييد الجماهيرى لسياسات شارون ليس فقط من جانب المنضوين تحت لواء الليكود وإنما أيضًا من جانب المنتمين إلى حزب العمل وحزب شاس؛ لأنها فى رأيهم تمثل انعكاسا صادقًا لإستراتيجية إسرائيل الصحيحة كما يقول حجاى هوبرمان فى صحيفة هتسوفى «١١/ ١٢/ ٢٠٠١م»؛ لأن شارون لم يتخذ أى قرار سياسى أو أمنى تجاه وقف أعمال العنف الفلسطينية وتصفية سلطة عرفات «إلا بموافقة مباشرة من قادة الجيش ومسئولى الأمن والمخابرات ومعهم شمعون بيريز» ويؤكد الكاتب أنه إذا كانت مسئولية اليعازر موفاز عسكرية آنية فإن مسئولية بيريز «هى تحقيق غطاء سياسى أوروبى/ أمريكى للأعمال العسكرية التى تقع فوق الأرض».

ويمكن القول أن بيريز ذا الألف وجه نجح طوال الوقت فى أن يظل على قرب محسوب من السلطة الوطنية الفلسطينية بينما حقق على المستوى الأوروبى فوزًا غير مسبوق عندما تمحورت سياسيات دول الاتحاد الأوروبى مؤخرًا حول مطالبة الرئيس عرفات «بوقف أعمال العنف التى يقوم بها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين وتفكيك مُنظمتىْ حماس والجهاد على اعتبار أنهما يُمثلان الإرهاب والتطرف داخل المجتمع».

فى الاتجاه نفسه يرى غالبية المحللين أن ماطُرح أيضًا من إصرار شارون على تصفية الرئيس عرفات جسديًا لم يكن خيارًا شارونيًا صرفًا «بقدر ما كان تعبيرًا عن اتفاق تحالفى يمثل معظم الأجنحة السياسية والعسكرية والأمنية» بل هُناك من يرى أيضًا آن ما بدا من التزام بما طُرح من تحفظات أمريكية وأوروبية حيال تجاوز الخطوط الحمراء «فى

التعـامل تصفـويًا» مع الرئيس عـرفـات ليس إلا نوعًـا من التضـامن الذى يُعبـر عنه هذا التحالف داخل الإدارة الإسرائيلية .

يقـول ميرون بنفنستى فى صحيفة هاآرتس «١٣/ ١٢/ ٢٠٠١م» أن خطـط التصفيـة أعدت قبل اتخاذ قرار محاصرة الرئيس عرفات وأن التلازم بين فقرتى القرار المتابعتين (الحصار / الخلاص) تمت الموافقة عليهما أمنيًا وسياسيًا «أما التوقيت فقد أجل لقياس رد الفعل الداخلى والخارجى ولما جاء التحذير الأمريكى / الأوروبى فى شكل تمسك لا شائبة فيه بعرفات أصدر شارون قراره بتجميد الاستعداد لتنفيذ خطوات التصفية إلى حين» .

وربما بسبب هذا التجميد وجد شارون وتحالفه العسكرى والأمنى ضالتهم فى منع الرئيس عرفات من المشاركة فى قُداس ذكرى ميلاد السيد المسيح عليه السلام فى بيت لحم برغم التدخلات الدولية والعربية التى تكثف خلال ساعات معدودة قبل منتصف ليلة الخامس والعشرين من ديسمبر ، هذه الضالة التى أرضت غرورهم وبالذات شمعون بيريز الذى يقول يهودا ليطانى فى صحيفة يديعوت أحرونوت «٢٧/ ١٢/ ٢٠٠١م» إنه كان الأكثر انتشاءً بهذا القرار والأكثر إصرارًا على عدم الاستجابة للضغوط الدولية والرجاءات البابوية ؛ «لأن السماح لعرفات القيام بهذه الخطوة تحت أنظار وأسماع العالم المسيحى الغربى سيمنحه الفرصة الأكبر والأوسع ليقول كلمة يعبر فيها عن السلام الذى تحاربه إسرائيل فى مناسبة عظيمة لها ثقلها السنوى» .

فى مقابل حصار رأس السلطة الوطنية نشطت المقابلات السرية والعلنية التى تجرى بين أبو العلاء وبيريز والتى كان آخرها اجتماعهما فى بروكسل لإقرار «مذكرة التفاهم الفلسطينية / الإسرائيلية» . . وبرغم ما أُشيع فى بداية تسريبها من وجود خلاف بين شارون وبيريز حيالها ورفض الليكود لما تضمنته من نقاط أهمها اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية خلال ٨ أسابيع على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فقد أثبتت الحقائق أن تحالف شارون الأمنى / العسكرى كان على علم بهذه النشاطات وبما تمخضت عنه قبل أن يُشكل ما تسرب منها مادة يتناولها السياسيون والإعلاميون بالتأييد أو الاعتراض .

قال إيزى لايبلر كاتب الرأى فى صحيفة جيروزاليم پوست معلقًا على اعتراف مكتب رئيس الوزراء الإسرئيلى بصحة ما أذيع من «اتفاق إسرائيلى فلسطينى على بدء جلسات تفاوض حول ما توصل إليه كل من شمعون بيريز وأحمد قريع» بعد تكذيب حاد ونفى قاطع استمر عدة أيام «هذه هى السمات الأساسية التى يتصف بها تحالف شارون مع بيريز منذ قَبل الأخير تولى وزارة الخارجية فيما يعرف بحكومة شارون الائتلافية، ذلك التحالف الذى انضم إليه فيما بعد كل من وزير الدفاع وقائد الجيش ورئيس هيئة الأركان ومديرى المخابرات والأجهزة الأمنية».

شارون على ثقة تامة من أن هذا التحالف الذى يَضمه إلى جانب المؤسستين الدينية والعسكرية ووزارة الخارجية يحمى حكومته من جهة ويُحقق له التأييد الشعبى من جهة ثانية ويُبعد عنه صفة التفرد بالسلطة تجاه حكومات أوروپا والإدارة الأمريكية من جهة ثالثة ويَسمح له أيضًا بالتلاعب بالأحزاب السياسية والدينية الداخلة معه فى الائتلاف الحكومى وفق احتياجات الليكود السياسية داخليًا وخارجيًا، فكما نجح أخيراً فى إبعاد شبح انسحاب الجبهة الدينية من حكومته بعدما أقرت لهم ميزانية الدولة للعام القادم بمعظم ما طالبوا به.. نجح أيضًا فى تفريغ الاقتراع الذى جرى التصويت عليه داخل حزب العمل يوم ١٧ يناير ٢٠٠٢م وفق ما تقدم به يوسى بيلين «للانسحاب فوراً من الحكومة» من مضمونه مقدمًا بعد هالة الضوء التى أحاطت ببيريز فى الأيام الأخيرة والتى وفرت له عوامل نجاح تسويق «مذكرة التفاهم الإسرائيلية الفلسطينية» فى واشنطن قبل أن يتداولها أعضاء الكنيست الإسرائيلى!!.

جريدة الوفد اليومية ـ ٦ / ٢/ ٢٠٠٢م

شارون أشعل حرب المخيمات
فوصلت نيرانها إلى حكومته

يظن أرييل شارون أن اقتحام المخيمات الفلسطينية وإعادة احتلال مدن الضفة الغربية ومواصلة حصار الإنسان الفلسطيني سيُوقف انتفاضة الأقصى . . وهو ظن خائب ستثبت الأيام مدى فشله . . ويعتقد هو وأركان مجلس وزرائه المصغر أن التصفيات الجسدية الغادرة لأبناء الشعب الفلسطيني، التي يروح ضحيتها إلى جانب الرموز المناضلة زوجاتهم وأبناؤهم ستردع الباقين وستُرهبهم . . وهو اعتقاد على غير أساس ستثبت همة الشعب الفلسطيني سوء التقدير القائم عليه . ويؤمن اليمين الإسرائيلي أن المزيد من التصعيد العسكري والعنصري سيؤديان حتمًا إلى وقف الأعمال النضالية ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاصب . . وهو إيمان لم يُحقق نتائجه سواء على أيام نتنياهو أو باراك وأيضًا طوال العام الأول من عمر حكومة شارون، حيث أثبتت التجارب التي يشهد عليها العالم أجمع أن حق الإنسان الفلسطيني في حياة حرة كريمة لا يُباع ولا يشترى وأنه سيرى النور مهما طال زمن الانتظار ومهما راح في سبيله من مناضلين وأبرياء .

باعتراف حكومة شارون والمراقبين الغربيين . . غيرت المقاومة الفلسطينية من أساليبها منذ بضعة أسابيع، وبعض هذه الأساليب شكل مفاجأة للجميع مثل تفجير دبابة إسرائيلية ومثل إطلاق الصواريخ على المستعمرات ومثل عملية القناص الفلسطيني . . وهؤلاء الذين عَرفوا طريقهم إلى داخل المستعمرات المقامة فوق أرضهم المغتصبة وأولئك الذين أنزلوا بساحة التطرف الديني أفدح الخسائر . .

يوازى هذا التحول التكتيكى الذى لم تتوقعه إسرائيل انصهار تيارات المقاومة الفلسطينية فى بوتقة الصالح العام فلم تعد هناك مقاومة إسلامية منفصلة عن المقاومة الليبرالية وليس هناك انفراد لفتح أو إقصاء للجبهة او استبعاد للجهاد وحماس، كما توارت ولو إلى حين عوامل الاختلاف التنظيرية والأيديولوچية بين هذه التيارات حول توجهات النضال من أجل الهدف الأكبر وهو التحرير تحت راية فلسطين الواحدة. . وتلاشت فيما بينهم مُبررات ادعاءات أحقية هذا «الطرف» فقط فى الكفاح و«مترادفات تسفيه» ما يبذله «الآخرون».

وبدلاً من أن ترى الإستراتيچية الإسرائيلية فى هذا التغير مزيداً من الإصرار على تحرير الأرض ومزيدًا من الاستعداد للتضحية والفداء والتصميم على الوصول إلى تحقيق الاستقلال وإعلان الدولة وعاصمتها القدس الشرقية يُقربها من الاقتناع بوقف التعامل مع انتفاضة الأقصى عسكريًا وبدء التباحث التفاوضى مع القيادة الفلسطينية، صعدت دولة إسرائيل من إرهابها ومن حملتها العسكرية لقتل الروح النضالية ووقف العمل التحريرى الذى يقوم به أبناء فلسطين جميعًا ودخل جنودها بآلياتهم العسكرية إلى المخيمات ظنّا منهم أن هدم البيوت وقطع الطرق واستهداف العائلات ومدارس الأطفال ومراكز تأهيل المعاقين بنيرانهم سيدفع الشعب الفلسطينى وقيادته إلى رفع راية الاستسلام. . وهذا هو الوهم الكبير. .

شارون ليس أمامه إلا هذا الأسلوب البربرى فى التعامل مع الشعب الفلسطينى الذى تحتل دولة إسرائيل أرضه فقد وعد ناخبوه أنه سيأتى لهم بالأمن والسلام بعد ثلاثة أشهر من توليه المسئولية. . وها هو يمضى أربعة أضعاف هذه المدة فوق كرسى رئاسة الوزارة بدون أن يحقق أى شىء مما تعهد به وأصبح تعامله الدموى مع المقاومة الفلسطينية كما يراه الإعلام الغربى (دفاعًا عن مجموعة من المستعمرات التى زرعت فى قلب أراضى الضفة وغزة المحتلة). حتى اقتحام المخيمات الصامدة لم يُحقق أهداف شارون العنصرية فقد سقط من جنود الاحتلال عدد أكبر مما كانت تتوقع قيادة القوات المسلحة الإسرائيلية وتصاعدت من داخل الكنيست أصوات تُندد بهذه العمليات التى لم تحقق الهدف من ورائها مما دفع بشارون إلى الإعلان صراحة أن (إسرائيل فى حالة حرب ويجب أن نتوقع الأسوأ) فاتحًا الباب للاعتراف رسميًا فى

المستقبل القريب بمزيد من القتلى بين صفوف قواته المسلحة نتيجة إصراره على اتباع إستراتيجية أثبتت الأيام القليلة الماضية فشلها . .

لا أوافق البعض على الاستنتاج الذى توصل إليه بعد إعلان وزير خارجية أمريكا كولن باول أن (قيام شارون بإحصاء الشهداء من الفلسطينيين لن يؤدى إلى نتيجة) إن هذا العتاب الأمريكى الرقيق يُمثل تحولاً جذريًا فى توجهات إدارة الرئيس بوش الابن فيما يتعلق برؤيتها للأزمة القائمة فعلاً بين إسرائيل وشعب فلسطين المُحتل؛ لأنه لابد من أن تكون هناك خطط واضحة لوقف التنكر الأمريكى لحقوق الإنسان فى الضفة وغزة وليس عتابًا رقيقًا . .

لا بد أن يكون هناك اعتراف أمريكى عملى بأن ترك الحبل على غاربه لشارون كان خطأ فادحًا يَستدعى عملاً لا عتابًا . . لا بد من الإقرار بأن التخلى عن مصالح أطراف عربية لها وزنها لصالح السياسات الإسرائيلية لم يُحقق أى نتائج تُذكر فيما يتعلق بالسلام والاستقرار فى المنطقة وأن البديل هو التعاون الواقعى مع هذه الأطراف لتحقيق ما لم يَتحقق طوال عام ٢٠٠١م . .

أما تطييب خاطر المناضل الفلسطينى الحر بالكلام فلا يُقدم ولا يُؤخر وغض الطرف عن المجازر التى يتعرض لها يوميًا الأبرياء والأطفال والمعاقون والسكوت على حرب المخيمات التى أعلن شارون من فوق منبر الكنيست الإسرائيلى حتمية القيام بها وتقديم التعازى فى شهداء المذابح الجماعية وصم الآذان عن ترك قوات إسرائيل العسكرية المصابين بلا إسعافات حتى يُلاقوا حتفهم ومنعها سيارات الإسعاف ومنظمات الإغاثة من القيام بواجباتها وتركها أجسام الشهداء من دون دفن، فلن تزيد الفلسطينى إلا إصرارًا على مواصلة المقاومة .

جريدة الزمان اليومية - ١٢ / ٣ / ٢٠٠٢م

مذبحة جنين . .
شهادة على دموية إسرائيل

كان الوقت فجر يوم ٣ من شهر إبريل ٢٠٠٢م عندما تمكنت مجموعة من جنود جيش الاحتلال الإسرائيلى من التسلل إلى داخل مخيم جنين بعد حصار دام عدة أيام، وكانت الخطة أن تتقدم هذه المفرزة بقوة نيران كثيفة وحارقة لكى تُجبر المسلحين الفلسطينيين على التقهقر باتجاه كتيبة الدبابات الإسرائيلية التى كانت تحاصر المخيم من الطرف الآخر لكى تحصدهم . . لكن نداء الله أكبر حول المنطقة من حول جنود الاحتلال الغاصبين إلى قطعة من الجحيم جعلتهم يطلبون وقف القتال إلى حين يتمكنون من نقل قتلاهم وأيضا لتبديل خطتهم الإجرامية إلى ما وصف بعد ذلك بأنه أبشع ما وقعت عليه العين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

استدعى التبديل إدخال سلاح الجرافات الفتاك إلى المنطقة وبدلاً من أن يسير جنود إسرائيل الأبطال من بيت إلى بيت صدرت لهم الأوامر بأن يسيروا فى حماية آلات الهدم العملاقة التى يمتلكها سلاح المهندسين، حيث تقوم بتقويض المنازل والمبانى والمنشآت على ساكنيها ثم يقوم الجنود الأشاوس بالإجهاز على من بقى منهم على قيد الحياة . . وتتكرر العملية فى اليوم التالى بعد أن تكون الطائرات قد صورت المخيم على مراحل قبل التقويض وبعده لتحديد مسار عملية الهدم التالية . . وهكذا .

تقول تانيا رينهارت فى صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ٢١ إبريل: «كان لمعركة جنين العسكرية وجه إعلامى لا يقل خطورة عما شهدته من قتال ضار، مما اضطر الحكومة والجيش إلى التمسك بعدد من المبادئ الحديدية . . المبدأ الأول عدم السماح لأى وسيلة إعلامية باختراق الحصار إلى داخل المخيم فى وقت اشتعال المعركة مهما كلف هذا الأمر تحت شعار أن ما يتسرب الآن إلى العالم الخارجى سيُصيب إسرائيل

بأفدح الأضرار، المبدأ الثانى السيطرة التامة على وسائل الإعلام المحلية حتى لا تتخفى لصالح طرف آخر وتتربح من وراء تسربها إلى داخل جنين فى خفاء. . المبدأ الثالث تشكيل هيئة إعلامية تنقل رسالة يومية إلى الإعلام الداخلى والخارجى معًا». .

هناك إصرار على الإشارة إلى ما جرى فى جنين على أنه قتال «كلف قوات إسرائيل المسلحة عدداً من القتلى والجرحى وبعض الأضرار التى يُمكن معالجتها لاحقًا». . تقول تانيا رينهارت: «صحيح كانت هناك أوامر بإطلاق النار بغزارة على كل نافذة فى كل مبنى».

أما الكاتب سيفر بلوتسكر فقالها صراحة فى الصحيفة نفسها: «الحديث عن مذبحة فى جنين محض دعاية فلسطينية» ولم يكتف بذلك بل ادعى بأسلوب يخلو من الشرف والمصداقية أن تزايد عدد القتلى بين سكان المخيم يرجع إلى أن «إخوانهم استخدموهم كدروع بشرية»، ونفى أن تكون جرافات سلاح مهندسى القوات المسلحة الإسرائيلية هى التى هدمت المبانى فوق ساكنيها بل ادعى بقبح شاذ: «أن المقاتلين هم الذين وضعوا كمية من العبوات الناسفة فى البيوت السكنية وهدموها على من فيها». .

أما ناحوم برنياع فكان صادقًا فى توجهاته حيث خاطب قيادة إسرائيل العسكرية قائلاً: «عندما سيخرج الجيش من المدن سيُحاول الفلسطينيون تكبيد إسرائيل ثمنًا باهظًا؛ لأنهم يعتزمون تجميع جثث القتلى معًا فى قبر جماعى واحد وعرضهم على العالم كضحايا مذبحة جماعية على نمط صبرا وشاتيلا للإيحاء بأن إسرائيل مجرمة حرب».

كانت إسرائيل تعتبر دخول قواتها إلى الضفة الغربية نزهة ولكن عندما اشتدت المقاومة الباسلة داخل المخيم حتى فى ظل الحماية التى توفرها الجرافات العملاقة، أشركت قيادة الحملة العسكرية طائرات الأباتشى فى المعركة، حيث كانت تقوم بنسف المبانى لتوسع الطريق أمام آلات الهدم التى كانت تدوس فى طريقها كل ما يعترضها من ركام وإنسان لا فرق. يقول عوفر شيلح: «كان القادة الميدانيون يقومون ـ عبر مكبرات الصوت ومن خلف الجرافات ـ بإنذار المتحصنين داخل البيوت وعندما يَرفضون الاستسلام يتصلون بالطائرات المروحية التى تحوم فى المنطقة فتقوم بقصف المبنى».

تندم إسرائيل على رفع حظر التجول عدة ساعات يوميًا لكى يقوم السكان الذين احتلت أرضهم مرة ثانية بشراء ما يلزمهم من دواء وغذاء؛ لأنها تدعى أنهم يقومون

بأعمال شغب «تضطرها» إلى إعادة الحظر مرة ثانية . يقول عوفر شيلح : «ومع استئناف الخروج من المنازل المحاصرة يكتشف جنود وحدة الصاعقة فى مدينة نابلس أن بعض المواطنين لم يكتفوا بشراء ما يلزمهم بل عادوا إلى تفخيخ المنازل التى ما زالت قائمة مما جعل القادة يندمون على بادرة حسن النية» . ويدعى قائد فرقة الصاعقة التى تحاصر نابلس أن قواته عثرت تحت قرية القصبة على أنفاق كثيرة تحت الأرض تُستخدم لإخفاء العبوات الناسفة والأسلحة ولكنه لم يأمر باقتحامها ، خشية أن تكون مفخخة .

الشهادات الحية على عنصرية إسرائيل ودمويتها تتوالى ، فرغم مرور أسابيع على توقف مذبحة جنين ، ما زالت أيدى الأهالى العارية تعثر على جثة شهيد مدفونة فى حفرة أعدها جيش الاحتلال على عجل . . المطلوب الآن توثيق هذه المذبحة .

جريدة الوفد اليومية ـ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٢م

مجزرة غزة..
مع سبق الإصرار والترصد

تبارت معظم الصحف الإسرائيلية فيما بينها لإكساب شرعية على مجزرة غزة، التى وقعت ليلة ٢٢ يولية ٢٠٠٢م اتساقًا مع أجواء التطرف التى تعيشها الدولة اليهودية وامتثالاً لضريبة التبعية لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى التى تفرض عليها العداء والتحريض ضد العرب عمومًا والشعب الفلسطينى على وجه الخصوص.

بداية نقول إنه عندما وضع قائد الطائرة المقاتلة إف/ ١٦ المكان الذى ينام فيه الشهيد صلاح شحادة وأسرته فى دائرة التصويب تمهيداً لإلقاء قنبلته التى تزن طنًا من المتفجرات، كان رئيس الوزراء الإسرائيلى ووزير الدفاع الإسرائيلى شخصين فى رجل واحد هو أرييل شارون. قبل المجزرة بثلاثة أيام فقط توجه بنيامين بن اليعازر إلى لندن لقضاء إجازة شخصية!! لا أحد يدرى هل بدافع الراحة أم بدافع ترك المسئولية المزدوجة فى يد من يَملك اتخاذ قرار دموى بالتصفية يحق له بحكم الصلاحيات أن يُغلفه بأكاذيب سياسية تُمكنه من تنفيذ قرار اغتيال الأطفال والنساء والكوادر الفلسطينية بمفرده وبالكيفية التى يُحبها على حد قول أحد الصحفيين الإسرائيليين.

يرتب المحلل الصحفى بن كسفيت عملية تصفية القادة الفلسطينيين على يد قادة الجيش الإسرائيلى فى مقال مطول له بصحيفة معاريف قبل نهاية الشهر الماضى على النحو التالى: الخطوة الأولى حيث يوضع اسم الكادر الفلسطينى على قائمة المطلوبين التى تُطرح على المجلس السياسى الأمنى الذى يتشكل من الوزراء الأمنيين ورؤساء القطاعات الأمنية العسكرية والاستخبارات وذلك بغرض الحصول على موافقة عامة على وضع الترتيبات لتصفيته جسديًا.

الخطوة الثانية تقوم على تنفيذ خطة ميدانية للخلاص منه، حيث تقوم الأفرع الداخلة فى هذه العملية كل وفق مسئولياته بوضع «خطة تفصيلية ومرتبة» لقتله تعتمد

على المعلومات الاستخبارية التى توفرها المصادر الفلسطينية المتعاونة والعناصر الإسرائيلية المدسوسة فى الوسط الفلسطينى والأجهزة الإسرائيلية المتخصصة . . يلى ذلك تحديد وسيلة تصفية أصلية ووسائل أخرى احتياطية ويلحق بكل منها الاشتراطات المطلوبة لنجاحها والعراقيل التى يُمكن أن تقف فى طريقها، وبعد أن توافق الأطراف المشاركة فى إعداد هذه الخطة على ما تم التوصل إليه تُقدم إلى وزير الدفاع للمصادقة عليها . . وفى بعض الأحيان يحتاج الأمر إلى مصادقة رئيس الحكومة إذا كانت الشخصية المستهدفة ذات ثقل سياسى .

الخطوة الثالثة هى مرحلة التنفيذ التى تعتمد اعتماداً كليًا على أحدث المعلومات وأدقها التى توفرها أجهزة الشاباك والاستخبارات العسكرية على مدار الساعة حتى يتم اختيار التوقيت الأنسب والأكثر توفيراً لفرص نجاح عملية التصفية بالشكل المطلوب ، ويُشترط قبل إجراء العد التنازلى أن يُخطر وزير الدفاع ورئيس الوزراء بالاستعداد لتنفيذ العملية .

يقول راديو الجيش الإسرائيلى أن وزير الدفاع «رفض لسبع مرات خلال الخمسة أشهر الأخيرة تنفيذ عملية تصفية صلاح شحادة ؛ لأن أجهزة الأمن كانت تُخبره بأن أحد أفراد أسرته موجود معه فى المكان نفسه» وعندما سافر إلى لندن ترك وراءه مصادقة مبدئية باغتياله «بشرط أن تكون العملية نظيفة» .

يلقى الإعلام الإسرائيلى الذى يمثل ذراعًا قوية فى عجلة الدعاية الشارونية بتبعة مقتل الأطفال والنساء والأبرياء على كاهل الشهيد صلاح شحادة . . كيف؟ تقول غالبية الصحف الإسرائيلية حتى التجارية منها «حرص شحادة على إحاطة نفسه منذ عدة أسابيع بجدار حى من النساء والأطفال ، حتى عندما كان يجلس للتخطيط لعمليات اغتيالية كان يحرص على حضور بعض النساء والأطفال ويحرص على أن تشاهده الأعين والأجهزة فى هذه الوضعية التى يتحدى بها إسرائيل» .

يقول بن كسفيت إن الشهيد صلاح شحادة لم ينم فى شقته الأصلية عندما حانت ساعة التنفيذ وإنما بات ليلته فى بناية أخرى «غير ملائمة للضرب بالمروحيات كما كان مقرراً ، لذلك كان لا بد من حصول القوة الجوية المُنفذة على تصديق باستخدام الطائرة إف / ١٦ وبإطلاق قنبلة زنة طن وليس صاروخ جو / أرض . . لماذا؟ . . يقول

الصحفى الإسرائيلى «لضمان ألا يخرج صلاح من عملية تصفيته سالمًا ويواصل أعماله العدوانية ضد دولة إسرائيل وشعبها».

إسرائيل كانت تستهدف صلاح شحادة منذ فترة طويلة؛ لأنه ـ على حد تعبير الإعلام الإسرائيلى ـ «كادر أمنى خطير وعقلية عملية مرتبة وشخصية قادرة على التأثير والإقناع والتجنيد والتخطيط والابتكار»، لكن عجلة هذا الاستهداف تسارعت بعد أن «نجح الشهيد فى إعادة بناء البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية فى الضفة وبدأ فى شن هجمات انتحارية كانت إسرائيل تظن أنها قضت عليها بعد اجتياحها لمدن وقرى الضفة وارتهانها للآلاف من الشباب الفلسطينى». . يقول الصحفى نير برعام «بعد عمليتى عمانويل الانتحاريتين قرر رئيس الأركان أن يتولى الجيش إيقاف نشاط شحادة بتصفيته جسديًا فى أسرع وقت ممكن».

الصورة التى رفعت لرئيس الوزراء بعد الموافقة على استخدام طائرة مقاتلة من طراز إف / ١٦ تقوم بإلقاء قنبلة زنة طن تؤكد أن البناية التى سينام بها صلاح شحادة وأسرته تقع ضمن حى سكنى مُكتظ بالسكان الآمنين الأبرياء. . وأن البناية ستدمر عن آخرها وسيُدمر من حولها عدد لا يمكن حصره من المبانى. . وأن اختيار قنبلة من وزن طن أفضل من اثنتين كل منهما نصف طن أو أربعة كل منها ربع طن حتى يمكن تلافى نسبة الخطأ إلى أقل قدر مهما كانت الظروف والملابسات.

بعد اجتماع جُهز له مساء السبت ٢٠ من شهر يولية وشارك فيه كل المسئولين عن تنفيذ خطة تصفية الشهيد صلاح شحادة صادق أرييل شارون بصفته الازدواجية على العملية ضاربًا عرض الحائط بكل ما يمكن أن يترتب عليها من قتل للأطفال والأبرياء والنساء. الأدهى من ذلك أنه هَنأ قواته المُعتدية على قيامها بهذه العملية التى كانت فى رأيه «من أكثر العمليات نجاحًا مثلما كانت حرب لبنان أكثر حروب إسرائيل عدالة» على حد قوله.

كان شارون يعرف بظروف الاكتظاظ السكانى فى هذا الحى من قطاع غزة. . وكان يعلم أن الشهيد شحادة يقضى ليلته بين أفراد أسرته وعدد من أقاربه. . وكان يعلم أن اختيار التوقيت تم وفق معلومات تقول إنه اعتاد الخلود إلى الراحة بعد صلاة العشاء الأخير بقليل. . وكان يعلم أن اختيار الطائرة المقاتلة إف / ١٦ لضمان أكبر قدر من دقة التصويب، التى تعتمد على أعلى تقنية يملكها سلاح الجو الإسرائيلى. .

وكان يعلم أن رُبع المواد المتفجرة يكفى لهدم البناية التى ينام فيها الشهيد على من فيها، لكنه لإصراره على النهج الدموى العنصرى الاستعمارى قرر الموافقة على التنفيذ معتبراً أن استشهاد العشرات إلى جانب الكادر الفلسطينى المُستهدف فيه إزكاء لروح الانتماء القومى التى يحتاج إليها الشعب الإسرائيلى بعد عامين من الفشل فى إطفاء روح انتفاضة الأقصى، الشريفة. .

إصرار شارون على تحقيق نصر ضد إرادة الشعب الفلسطينى وتربصه بالقيادات والزعامات التحريرية الفلسطينية والتخطيط لتصفيتها جسديًا يحمل فى طياته نظرة استعلاء وعنصرية ليست غريبة على الدولة اليهودية منذ قيامها اغتصابًا فوق أرض فلسطين وهو دليل عملى آخر تقدمه للعالم الغربى إذا كانت لديه بقية من قيم إنسانية على حضارة إسرائيل النيرة المتقدمة التى يُدافع عنها ويحتضنها ويحميها!! إنه إصرار على المجازر مع سبق الإصرار والترصد فى الماضى وفى الحاضر وفى المستقبل.

جريدة الوفد اليومية ـ ٥/٨/ ٢٠٠٢م

انتبهوا... شارون يخطط من الآن
لإطالة أمد النزاع الدموى

على أثر اندلاع انتفاضة الأقصى الشريف منذ أكثر من عامين تحولت المناطق الفلسطينية المُحررة إلى معاقل عنصرية لسكانها العرب حيث لم يَعد فى مقدور أى من أبناء الشعب الفلسطينى أن يتحرك إلا فى نطاق لا يزيد على نصف كيلو متر دون أن يعترضه موقع عسكرى احتلالى أو ثكنة للدفاع عن مستعمرة إسرائيلية مقامة فوق أرضه، أو طلقات رصاص تودى بحياته أو صاروخ ينسف البناية التى يقطن بها على من يشاركه السكنى فيها من أطفال ونساء وشيوخ.

النقاء الإسرائيلى الديمقراطى المصطنع الذى تروج له بعض الأقلام والدعايات لا يجب أن يُخفى عن أنظارنا وعقولنا سياستها الاحتلالية ضد الشعب الفلسطينى داخل أراضيه التى أصبحت تعتمد طوال أكثر من عامين على المروحيات والصواريخ الأرضية والجوية والبحرية.. فهى على سبيل المثال:

- تقرر له متى يجرى انتخاباته البلدية والتشريعية وأين تشارك فيها تجمعاته.

- تحدد له مسبقًا النتائج التى لن تَرضى بأقل منها فى ضوء هذه الانتخابات، وكلها تدور حول التسبيح بحمد إسرائيل وتقديم الشكر لأمريكا.

- ترتب له مكان انعقاد ما بقى من مجلسه التشريعى وتحدد عسكريًا من يشارك فى اجتماعاته ومتى يصل وكيف يتم الإفراج عنه.

- تتدخل فيمن يتولى رئاسته وفق منظومة من الأفكار التى تعتقد أنها تناسب العلاقة الحالية والمستقبلية بين الطرفين.

ـ تحرم وتمنع التكتلات الفلسطينية شرعية التواجد فى الساحة الفلسطينية بشريًا باغتيال الكوادر السياسية أو الإبقاء عليها وبنسف (المقار) السكنية والإدارية أو تركها قائمة.

يقول الكاتب «ب. ميخائيل» فى صحيفة «يديعوت أحرونوت»: «إن هذا الواقع الذى استمرأه شارون وحكومته الوطنية لفترة من الزمن فى ظل تعتيم إعلامى مُخز مُتعمد من جانب أمريكا وبعض الدول الأوروبية زين لهم «البدء بحملة عويل تشكو من شر الفلسطينيين والعرب وانعدام نزاهتهم وتكرر بكلمات فارغة من المضمون مساوئ تدخلهم فى تقرير مصير الانتخابات الإسرائيلية العامة القادمة». الملاحظة الجديرة بالاهتمام أن هذا العويل لا ينصب فقط على عرب الضفة والقطاع وإنما يتوجه بشكل مباشر إلى عرب ٤٨ بإسرائيل؛ لأن التيار اليمينى يُدرك تمامًا حجم ما سيصيبه من خسائر لو تمكن مليون عربى من سكان إسرائيل من توظيف صوتهم الانتخابى علانية فى اتفاقات حزبية وتعهدات سياسية تشهد عليها الديمقراطيات الدولية.

وعندما يُلوح شارون بورقة الدولة الفلسطينية خلال لقاءات الدعاية الانتخابية بين مؤيدى تجمع الليكود والأحزاب الدينية، فإنه يحرص على تأجيج مشاعر من يستمعون إليه تجاه «الجار السيئ» الذى يُحاول أن يجد له مكانًا إلى «الجوار الديمقراطى الوحيد فى الشرق الأوسط» لكى يحصل منهم على تفويض بمحاصرة هذا الكيان حتى لا يُمثل مصدر تهديد للمجتمع الإسرائيلى الديمقراطى ونظام حكمه عند قيامه.

يُخطط شارون لقيام «دولة ممسوخة» بلا حدود وبلا إمكانات وبلا موارد مائية وبلا قوة عسكرية لحمايتها.. يخطط دون أن يُفرط فى المستعمرات التى تمزق أوصال هذه الدولة أو يقلل من حجم هيمنة إسرائيل عليها، خاصة أن رفع شعار «الدولة الفلسطينية» سيقرب بين الليكود وحزب العمل مما يمنحه فرصة تشكيل حكومة وطنية تواصل مسيرة الصراع الدموى التى بدأها منذ ثمانية عشر شهرًا!!.

يقول «نداف أيال» فى صحيفة معاريف «إذا كان متسناع قد استطاع بعد أن فاز برئاسة حزب العمل أن يدفع يوسى بيلين إلى الانضمام ولو مؤقتًا إلى حزب ميرتس اليسارى، فلا بد أن نتوقع من شارون أن يُقنع القطاعات الأوسع من الشعب الإسرائيلى بقدرته على احتواء أى كيان فلسطينى ومواصلة الهيمنة عليه».

من المتوقع فى حالة فوز شارون بتشكيل الوزارة الإسرائيلية القادمة أن يُصعد من المواجهات العسكرية اليومية بين قواته المسلحة وأجهزته الأمنية وبين المقاومة الفلسطينية بكل تياراتها . . ومن المتوقع أن تعلن الإدارة الأمريكية بعد زيارته الرسمية لواشنطن على أثر تشكيل وزارته الجديدة أنها تؤيد هذا التصعيد؛ لأنها تعتبره دفاعًا عن النفس . . ومن المتوقع أن يعلن الطرفان فى بيان رسمى لهما أن «البدء فى التفاوض الثلاثى لأجل تحديد مراحل المباحثات المقبلة لإقامة الدولة الفلسطينية لن يبدأ إلا بعد توقف تام وكامل وشامل لكل ما من شأنه أن يعكر صفو وأمن واستقرار الشعب الإسرائيلى» .

جريدة الزمان اليومية – ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٢م

موفاز يعترف باغتيال الشهيد إبراهيم مقادمة .. أين المنظمات الحقوقية ؟!!

تدل عملية التصفية التى تعرض لها أحد أبرز القادة السياسيين فى حركة المقاومة الإسلامية «حماس» الشهيد طبيب الأسنان إبراهيم المُقادمة أن التخطيط لها وتنفيذها لم يكن عشوائيًا بل كانت وراءه أهداف إرهابية دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى وضعه فى بؤرة اهتمامها منذ بضعة أشهر إلى أن تمكنت قواتها المسلحة يوم ٨ مارس ٢٠٠٣م من ارتكاب جريمتها بدم بارد وعلق عليها وزير دفاعها بدم أكثر برودة!! .

الشهيد إبراهيم مُقادمة تربى وعاش فى مخيم جباليا وبدأ مراحله التعليمية بمدارس وكالة غوث اللاجئين بقطاع غزة، وبعد حصوله على شهادة إتمام الدراسة الثانوية بتفوق التحق بكلية طب الأسنان جامعة القاهرة. . انضم فى منتصف العشرينيات من عمره إلى حركة الإخوان المسلمين وبعد عودته على أثر انتهاء دراسته الجامعية أصبح واحدًا من قادتها ومن المقربين من الشيخ أحمد ياسين ـ رحمه الله ـ الذى أسس حركة حماس .

أنشأ إبراهيم مُقادمة مع بعض رفاقه من الجهاز العسكرى لحركة الإخوان فى غزة، واعتقلته سلطات الاحتلال الإسرائيلية لأول مرة عام ٨٤ بعد أن اتهمته بتشكيل جهاز عسكرى معاد لإسرائيل وبتهريب الأسلحة وإمداد الجماعات الإرهابية بها، كما اعتقلته الأجهزة الأمنية الفلسطينية لأسباب مختلفة عام ٩٦ .

منذ بداية التسعينيات شددت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على السلطة الوطنية باعتقاله وتقديمه للمحاكمة بتهمة النضال ضد الاحتلال، وأعلن بنيامين نتنياهو رئيس

الوزراء الإسرائيلي الأسبق في خطاب عام له أن جهاز «الشاباك» قدم طلبًا إلى الرئيس عرفات لملاحقة هذا الإرهابي الذي يَستهدف قتل الشعب الإسرائيلي وتقديمه إلى المحاكمة وسجنه في مكان أمين.

وضعت أجهزة الأمن الإسرائيلية اسم إبراهيم مُقادمة على رأس القوائم التي أعدتها للمطلوب تصفيتهم جسديًا بأي من الوسائل التي برعت فيها ويقال إنها فشلت عدة مرات في تحقيق هدفها هذا، إلى أن تمكنت طائرة مروحية من رصد حركته بتعاون مع عناصر مدسوسة على صف النضال الفلسطيني وأطلقت على السيارة التي كان يركبها ثلاثة صواريخ جو أرض دمرت ومزقت جسده هو وثلاثة آخرين كانوا معه في السيارة نفسها.

يقول الخبير الإستراتيجي يوئيل ماركوس «هل قرار تصفية إبراهيم مُقادمة الذي اتخذه وزير الدفاع السابق سيقضي على الإرهاب؟.. ماذا فعلت إسرائيل عندما قررت اغتيال المهندس يحيى عياش عام ٩٦؟.. ألم تُؤد هذه العملية إلى وقوع مزيد من العمليات التخريبية داخل حدودها؟ وكانت إحداها سببًا مباشرًا في هزيمة العمل وفوز الليكود، لن يوفر قتل واغتيال القيادات الفلسطينية الأمن والاستقرار لإسرائيل بل سيجر علينا عمليات جديدة؛ لأننا ببساطة نُشجع على ميلاد قيادات جديدة لديها الحافز الأقوى على مواصلة المسيرة وفي يقيني لن يوقف هذه الحرب الدائرة سوى أن تجد إسرائيل لنفسها مخرجًا سياسيًا للموقف الذي أوجدت نفسها فيه».

قال شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي لمذيع راديو الجيش تعليقًا على عملية التصفية: «لإسرائيل كل الحق في استهداف كل من تورط في عمليات إرهابية ضد الشعب الإسرائيلي، ومُقادمة بالذات يداه ملوثتان بدماء الأبرياء منذ سنوات طويلة»، وأكد أن مخطط الخلاص من النشطاء والمناضلين الفلسطينيين سيَستمر إلى أن «توقف الأعمال العدوانية التي يتعرض لها الأبرياء من أبناء المجتمع الإسرائيلي».

ربطت أجهزة الأمن الإسرائيلية بين أسلوب تنفيذ العملية الاستشهادية التي تعرضت لها سيارة نقل ركاب بمدينة حيفا قبل استشهاد مقادمة وبين المخطط الذي تعرفه عن أساليب المقاومة التي تتبناها حركة حماس، وتصورت أن خلاصها من هذا القائد سيحقق لها مجموعة من الأهداف مرة واحدة.. من بينها إضعاف أعمال المقاومة

الفلسطينية ضد الاحتلال وبث اليأس والإحباط فى نفوس الفلسطينيين واستعادة بعض الثقة فى قدرات الأمن الإسرائيلية وفق الرؤية التى تتمسك بها حكومتىْ شارون الأولى والثانية والقائمة على وقف النضال واستمرار الاحتلال والتسويف فى التفاوض .

النظرية العسكرية التى يقوم عليها المفهوم الإستراتيجى لحكومة أرييل شارون التى يقوم شاؤول موفاز بتنفيذها حرفيّا تقوم على حرمان الجانب الفلسطينى من إحراز أى مكسب سياسى نتيجة استخدام الأساليب النضالية ، والإيحاء فى الوقت نفسه على المستويين الداخلى والخارجى بأن الطرف الآخر «يصر على القيام بأعمال إرهابية بهدف إطالة زمن الحرب التى تقف أمامها الحكومة الإسرائيلية بالمرصاد لكى يفرض عليها تنازلات ليست فى صالح أمن المواطن الإسرائيلى» .

يقول السياسى الإسرائيلى دانى روبنشتاين فى مقال نشرته له صحيفة هاآرتس فى أوائل شهر مارس ٢٠٠٣م «يقوم جهاز الدفاع اليوم بتطبيق سياسات أمنية مثل الحصار وفرض حظر التجول والتصفية الجسدية ، هى فى مجملها أشد قسوة مما كان يطبقه فى السنوات الأولى لميلاد دولة إسرائيل» ، ويؤكد ذلك قائلاً : «لقد فُرض حظر التجول على مائة ألف من سكان مدينة نابلس بسبب وجود ثلاثة مطلوبين رفضت السلطة والأهالى المشاركة فى البحث عنهم وإلقاء القبض عليهم» .

تعليقًا على مقتل جنديين إسرائيليين على يد زملائهما فى منطقة جبل الخليل يتساءل جدعون ليفى فى الصحيفة نفسها «يُعد مقتل هذين الجنديين دليلاً ساطعًا على أن سياسات عظمة القوة الممثلة فى مخطط القتل العشوائى ، التى يُنفذها الجيش الإسرائيلى للقضاء على الناشطين الفلسطينيين يمكن أن تتحول إلى سيف مسلط على رقاب أصحابها ؛ لأن أفراد القوات المسلحة المنتشرة فى داخل مدن الضفة وخارجها وحول قطاع غزة أصبحوا فى حالة من التشتت والعصبية لا مثيل لها ، واليوم قُتل جنديان وغداً تدور الدائرة على الضباط الصغار ومن بعدهم الكبار» . . ويطالب بوقف فورى لكافة العمليات العسكرية التى تتم ضد سكان الضفة وغزة ؛ لأن حل معضلة الصراع فى رأيه يجب أن يكون «سياسيّا بالدرجة الأولى وتفاوضيّا وفق أسس معلنة لجميع الأطراف» .

الحرب التى تشنها إسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية منذ عامين ونصف العام تتم بالتنسيق بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع دون المرور على المؤسسة الديمقراطية التى يطلق عليها الكنيست، ومازالت حكومة إسرائيل تعتبر نفسها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى المنطقة. . يعترف وزير الدفاع الإسرائيلى علنًا وبلا مواربة بأن تصفية إبراهيم مُقادمة تمت بقرار من أجهزة الدولة الأمنية ولا تتحرك منظمات حقوق الإنسان لمجرد الإدانة وهى التى تتصيد للحكومات العربية أى شىء وكل شىء. .

تُصر حكومة شارون علنًا ومن فوق كل منابرها السياسية والإعلامية على استكمال تصفية القادة والنشطاء برضا ومباركة من الإدارة الأمريكية التى لا ترى ذلك منافيًا للقيم والأخلاق التى جيشت من أجلها ربع مليون جندى للإطاحة بالنظام الحاكم فى بغداد؛ لأن الشعب العراقى الذى لم يتحرك للخلاص من ديكتاتورية نظامه الحاكم بالوسيلة نفسها التى تتبناها حكومة أرييل شارون للخلاص من مناضلى الشعب الفلسطينى. . ولم نسمع من الرئيس چورچ دبليو بوش الابن وأركان حكومته سوى مزيد من المطالب التعجيزية للسلطة الوطنية الفلسطينية!!.

جريدة الوفد اليومية - ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٣م

إسرائيل لم تتنازل عن شيء..
مخطط تفكيك المنظمات التحريرية
هو الهدف الأساسى وليس السلام!!

انتهت زيارة محمود عباس إلى البيت الأبيض وعاد بالكثير من التطمينات والوعود وربما القروض والهبات . . كما انتهت زيارة أريل شارون إلى القبلة نفسها وعاد بالكثير الذى يَدعم إستراتيچية إسرائيل مع أمريكا التى لم ينس الرئيس الأمريكى أن يشير إليها بشكل قاطع ومحدد «أمريكا حريصة على أمن إسرائيل . . أمريكا مسئولة عن أمن الدولة اليهودية»!! . .

استمع الرئيس الأمريكى بشكل جيد لمحمود عباس بصفته أول رئيس وزراء لحكومة فلسطينية وباعتبار أنه أكبر مسئول فلسطينى يزور مكتبه منذ اندلاع انتفاضة التحرير فى سبتمبر ٢٠٠٠م، ولكنه لم يتعهد بـ «القيام بفعل إيجابى» أو «الترتيب لخطوة مؤثرة» دعمًا لمطالب الشعب الفلسطينى التى حملها إليه أبو مازن . .

لم يتعهد چورچ بوش الإبن بموقف جاد لوقف حركة الاستعمار الاستيطانى فى الضفة الغربية وكل ما قاله إنه «يُجاهر دائمًا بمعارضته لمواصلة بناء المستوطنات» . . وماذا فعلت هذه المجاهرة؟ . . كما لم يتعهد بموقف حاسم من عملية تشييد الجدار الفاصل الذى وصفه بأنه مثل الأفعى، ونشك فى أنه أدرك حجم المعاناة التى بدأت تنعكس على حياة أبناء الشعب الفلسطينى من جراء حركة استكماله، التى تتواصل ليل نهار . . أما إطلاق سراح السجناء والمعتقلين فقد اكتفى بمن أطلقتهم حكومة شارون ولم يلتفت إلى الإحصاءات التى أكدت إلقاءها القبض على حوالى ثلاثمائة قبل أن تُفرج عن الـ ٥٤٠ الذين وعدت بهم!! .

ناهيك عن الحديث حول حق العودة الذى تكفله الشرعية الدولية للفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم منذ ما قبل عام ٤٨ وحدود الدولة المُزمع قيامها بعد عامين ومستقبل القدس الشرقية . . . إلخ .

أنصت الرئيس الأمريكى جيدًا لأرييل شارون الذى يزور واشنطن للمرة الثامنة منذ أن بدأت إدارته الحالية تولى مسئولياتها ، وتوافق معه على كل شىء تقريبًا ولم يتعهد بأى خطوة تعكر صفو العلاقات بين البلدين . . حتى مسألة الجدار التى أعلن أنه يُعارضها أرجأ مناقشتها مع رئيس الوزراء الإسرائيلى بعد أن أصر هذا الأخير على أنها جزء أساسى من خطط ضمان الأمن والاستقرار لأبناء بلاده .

أنصت الرئيس الأمريكى إلى كل ما جاء به شارون داخل الملفات الأمنية والسياسية التى أحضرها معه من تل أبيب والتى ناقشها رئيس الوزراء الإسرائيلى مع كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومى قبل أن يتقابل مع چورچ بوش الابن ، وصدق الدعاوى التى تضمنتها الأفكار الإسرائيلية :

ـ صدق أن الجدار لا يَضر الشعب الفلسطينى وأنه سيمنع بنسبة ٩٥٪ الهجمات التى تُشن ضد أبناء الشعب الإسرائيلى الأبرياء ، وهذا هو الهدف الأسمى .

ـ صدق أن المنظمات النضالية التحريرية الفلسطينية إرهابية ويجب أن يتم تفكيك بنيتها التحتية بشريًا وتسليحيًا قبل أن تبدأ أولى خطوات تنفيذ خارطة الطريق ، وهذا هو الهدف الأسمى .

ـ صدق أن هدنة الثلاثة أشهر القائمة حاليًا يجب أن تُعد من باب اختيار النوايا الفلسطينية فإذا تواصلت إلى نهايتها ، يجب أن تُمدد لفترة أطول كاختبار للقدرة على الوفاء بالعهد .

ـ صدق أن تقصير إسرائيل فى القيام بما التزمت به لا يَضر خطوات السلام ، التى تعمل واشنطن على إقرارها ، فقد تعود العرب على ذلك . . المهم أن يلتزموا هم بما تفرضه عليهم تل أبيب وواشنطن فهذا هو الأهم .

ـ صدق أن فتح المعابر ورفع الحصار سَيجلب على إسرائيل المشاكل ، خاصة وأن الشعب الفلسطينى الذى اعتاد العيش فى ضنك طوال السنوات الثلاث الماضية لن يضيره شىء إذا عاش فى المستوى نفسه حتى يتم بناء السور الواقى .

ـ صدق أنه من الأولى أن تُطيل إدارته فترة مباحثاتها مع حكومة أبو مازن حول احتياجاتها المالية حتى تطمئن كل من تل أبيب وواشنطن إلى جهدها الفعال والمؤثر فى مجال الوقف النهائى لما تصفانه بالإرهاب والعنف والقضاء قضاءً مبرمًا بشريًا وتسليحيًا على المنظمات النضالية التحريرية .

ـ صدق أنه من الضرورى إقناع الدول الأوروبية والعربية بحتمية العمل على جبهتين مُتلازمتين . . الأولى مداومة إلصاق تهمة الإرهاب بالمنظمات الفلسطينية لتوسيع رقعة المعادين لها على مستوى العالم ، والثانية تضييق الخناق على حكومة أبو مازن والتمسك بأن كل تعامل معها لا بد أن يحظى برضا واشنطن وتل أبيب ! ! .

صدق الرئيس چورچ بوش الابن مُفردات مُخطط شارون الذى يعتمد على استخدام عوائد الزمن لصالح دولة إسرائيل . . فهدنة الفصائل الفلسطينية تصب فى صالح راحة أعصاب قواتها المسلحة التى زاد توترها مؤخرا بعد استنفار دام أكثر من ٣٤ شهراً متوالية وتساعد فى الوقت نفسه على إعادة تجديد قدراتها القتالية الصدامية العنصرية . . وتصب فى خانة استكمال ما بقى من مراحل للانتهاء من بناء الجدار العازل وإعادة ترتيب منظومات الدفاع الإلكترونى عن المستعمرات الإسرائيلية فى الضفة التى حصلت عليها حكومة شارون هبة من بعض الشركات الأمريكية . . وتصب فى خانة تعويد الشعب الفلسطينى على حالة السلم الإسرائيلى بعد نزع السلاح البدائى الذى كان يقاوم به استعمارها العنصرى له ويسعى إلى تحقيق الحرية والاستقلال .

. . ما كان لشارون الذى وعد ناخبيه منذ ما يقرب من ثلاث سنوات أن يقضى على انتفاضة الأقصى التحريرية خلال مائة يوم أن يبر بهذا الوعد حتى بعد مرور ألف يوم ، إلا إذا تعاونت الإدارة الأمريكية معه تكتيكيًا لتفريغ الانتفاضة الفلسطينية من مضمونها الوطنى وأهدافها التحريرية . .

وما كان للإدارة الأمريكية أن تُساهم فى تنفيذ هذا التكتيك إلا إذا كانت قد أصمت أذنيها وأعمت عينيها عامدةً متعمدة عن دعاوى الكفاح الوطنى التحررى ، التى أطلقها الشعب الفلسطينى واعتبرتها(هى) كما نرى كل يوم أعمالاً إرهابية يستحق فاعلوها الردع والاعتقال والمحاكمة والشنق . . وحولت ما تدعيه من دفاع عن حقوق الإنسان

إلى دفاع عن حقوق الغاصبين والمحتلين باعتبار أن الإنسان العربى بعامة والفلسطينى على وجه الخصوص ليس من حقه الاستقلال ولا الحرية وعليه فقط أن يَرضى بأن يَحكمه آخرون!! . . واستعدت لنقض كافة اتفاقاتها السابقة فيما يتعلق بالحريات الأساسية للإنسان فى كل مكان تمهيداً لإعادة تصنيف البشرية وفق قوائم جديدة تعتمد فقط على مؤشرات العنصرية والتسلط والاستعباد ونهب الثروات . .

قلنا إن أبو مازن عاد بكلام معسول تروغ منه الثعالب وقتما تشاء من المحتمل أن يؤدى إلى فصم عرى الوفاق بينه وبين الرئيس ياسر عرفات الذى رفض الرئيس الأمريكى الوعد بمناقشة حريته فى التنقل مع أرييل شارون حتى لا يُعكر صفو مباحثاتهما معًا، وربما يؤدى إلى إشعال حرب فلسطينية / فلسطينية لم تنجح واشنطن وتل أبيب فى إشعالها حتى الآن . .

وعاد شارون بتأييد عملى لما يُخطط له على مستوى تقوية لُحمة جبهة إسرائيل الداخلية بتقليل فجوة الخلاف الذى قيل إنه نشأ مؤخراً بين الرجلين . . ولما يخطط له من تقوية شوكته ضد المقاومة الفلسطينية والمساهمة فى تفكيك بنيتها التحتية وبما حصل عليه من صمت حيال مسألتى الجدار والمستعمرات ومن تبادل للآراء حول مستقبل الدولة الفلسطينية الهشة الممسوخة المشوهة . . وربما لما يخطط له من تَسيّد إسرائيلى على مستوى الشرق الأوسط!! .

جريدة الوفد اليومية ـ ٧/ ٧/ ٢٠٠٣م

مهزلة الانسحاب من قطاع غزة
بيــن شــارون ووزرائــه . . .

شهدت بداية شهر مايو الماضى حفلاً ليكوديًا صاخبًا انتهى برفض الحزب لخطة رئيس الوزراء الإسرائيلى للانسحاب من قطاع غزة وبعض المستعمرات فى الضفة الغربية، مما دفع شارون إلى أن يهدد بالرجوع إلى القواعد الشعبية التى تُوحى استطلاعات الرأى العام بأنها ستؤيد تحركه نحو الانسحاب، لما يُشكله ذلك من مصلحة لها.

وكما هى العادة لم يذهب رئيس الوزراء الإسرائيلى إلى القواعد الجماهيرية المؤيدة للانسحاب للاستعانة بها على هزيمة المتشددين من أعضاء الليكود وزعماء المستعمرات، وإنما عدل من خطة الانسحاب وقام بعرضها على مجلس وزرائه قبل نهاية الشهر نفسه. . وعلى امتداد سبع ساعات صال وزير ماليته بنيامين نتنياهو كبير معارضى شارون وزاريًا وحزبيًا معترضًا على الخطة كما فعل فى الاجتماع الحزبى وكَتّل وراءه عددًا من الوزراء الذين رفضوا معه الخطة بل وهدد حزبان مؤتلفان فى التشكيل الوزارى بالانسحاب إذا تم التصويت لصالح الأفكار التى يَعرضها شارون.

أعطى شارون مجلس وزرائه مُهلة لمدة أسبوع لإعادة النظر فى مبررات رفضهم للخطة المعدلة التى يرى أنها تتيح لإسرائيل «فرصة الحفاظ على مصالحها القومية والأمنية وتحقق لها الانتشال من الجمود السياسى الذى تُعانى منه منذ عدة أشهر»، معتبرًا أن ما حدث من جانب العدد الأكبر من وزرائه يُعد من قبيل الابتزاز السياسى الذى لا يرضى به؛ لأنه على حد قوله «يستهدف التأثير على العملية الديمقراطية» وهدد فى الوقت نفسه بإقالة «هذه الفئة الضالة» وتغيير وجهة المجلس كلية.

لن يحدث تقدم بعد جلسة غد الأحد فكل الدلائل التى حَفلت بها التقارير الغربية تؤكد هبوط أسهم التأييد للانسحاب إلى أدنى مستوياتها . . وهذا ما يسعى إليه أريل شارون؛ لأنه لم ينته بعد من اغتيال الحياة فى قطاع غزة .

لن يحدث تقدم على مستوى الأغلبية الحزبية والوزارية التى ترفض الخطة مقارنة بالفئة المحدودة التى تقف إلى جانب رئيس الوزراء . . وهذا ما يُريده أريل شارون لكى يعفى نفسه من التقيد بوعد الانسحاب الذى تعهد به؛ لأنه لم يقض بعد على القيادات الجهادية والنضالية التى تعمل من أجل تحرير فلسطين من احتلال قواته المسلحة لأراضيها وتحرمها من نعمة الاستقلال .

لن يحدث تقدم؛ لأن قيادات المستعمرات وسكانها مازالوا يرفضون ترك أرض الغير التى استولوا عليها بالقتل والترويع، فهذا مناف لعقيدتهم الاستعمارية وقناعتهم العنصرية ومخططاتهم المستقبلية، ولأنهم يحصلون على التأييد من داخل حزب الليكود وأيضًا من غالبية أعضاء وزارة شارون .

لن يحدث تقدم؛ لأن شارون يُريد أن يستخدم لعبة الانسحاب الأحادى الجانب فى ابتزاز الإدارة الأمريكية كما يبتز بها الشعب الفلسطينى .

الإدارة الأمريكية بما تضخه فى خزانة حكومته (أى شارون) صباح كل يوم من ملايين الدولارات لمساعدته على الصمود فى وجه الشعب الفلسطينى الأعزل! ! وبما تعكسه من سياسات التأييد التى يحصل عليها من مُرشحى الحزبين الديمقراطى والجمهورى لمنصب الرئيس على جبهة أمريكا الداخلية توفر له أقصى درجات التأييد، وبعد الثانى من نوڤمبر القادم سيكون له منهج آخر فى التعامل مع الجالس فى المكتب البيضاوى بالبيت الأبيض .

أما الشعب الفلسطينى فما زلنا نقول إن أريل شارون لن يبدأ الانسحاب من القطاع وبعض أراضى الضفة إلا بعد أن يُحقق مخططه الإرهابى ضد كل ما هو فلسطينى أرضًا وبشرًا . . ظنًا منه أن حرق الأرض بما عليها وبمن عليها سيُجنب الشعب الإسرائيلى المخاطر على الأقل لعدة سنوات .

وإذا كانت استجابة واشنطن لسياسة الابتزاز التى يُمارسها أريل شارون تخدم مصالح حملة الرئاسة الانتخابية التى تتصاعد حدتها فى عموم الولايات الأمريكية يومًا

بعد يوم والتي تَمنحه في الوقت نفسه تأييدًا لم يسبق أن حصل عليه رئيس وزراء إسرائيلي قبله، فيجب أن نَعي أن ابتزازه للشعب الفلسطيني يدعم من مركز حزب الليكود وكل الأحزاب العنصرية، من هنا نقول إنه ليس مطروحًا على الساحة أن يتوقف رئيس الوزراء الإسرائيلي عن مواصلة ابتزازه لهذا الشعب الذي يُناضل من أجل حريته واستقلاله؛ لأن خطة الانسحاب الأحادي الجانب ستلقى مصير جميع خطط التفاوض نفسه ومشاريع التهدئة ووعود الانسحاب من الأراضي الفلسطينية، التي أطلقها شارون على امتداد سنوات رئاسته الأولى والثانية للوزارة الإسرائيلية دون أن يكون في نيته وضعها موضع التنفيذ.

سيواصل شارون مخطط إفناء الشعب الفلسطيني وتشريده؛ لأنه يؤمن أن السلام - وفق رؤية إسرائيل الإستراتيجية - لا يتحقق في ظل وجود دولة فلسطينية حرة مستقلة ولا في وجود جيران أقوياء.. من هنا نقول إنه سيتلاعب بخطة الانسحاب الجوفاء حتى يعلن عن موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة القادمة سواء جرت في موعدها أو دفعته الظروف إلى التعجيل بها.

يقول عكفيا الدار الكاتب بصحيفة «هاآرتس».. «عندما يصفق مساعدو الرئيس الأمريكي للمبشر اليميني الإسرائيلي جاري باور الذي صرح متحمسًا بأن الله قد أعطى لليهود أرضه الموعودة وأنه لا توجد حكومة إسرائيلية تقبل بالتنازل عن شبر من هذه الأرض للعرب، ويصمون آذانهم عن الانتقادات التي توجه من داخل إسرائيل لمثل هذه اللهجات العنصرية فهذا يَدل على استمرائهم الخلاص إلى الأبد من صفة الوسيط في النزاع بين إسرائيل والعرب وعلى سعادة الرئيس الأمريكي بمواصلة صبغ الأوصاف على شارون بأنه مُقاتل يسعى إلى فك الارتباط بقطاع غزة، فإن ذلك يعني أن واشنطن مُصممة على تكريس المواجهة الإسرائيلية العربية وعلى إطالة عذابات الشعب الفلسطيني وهذا دليل دامغ على استجابتها لابتزاز شارون لها خصوصًا في مثل هذه الأيام التي يتسابق فيها الحزبان المتنافسان على استرضائه».

جريدة الوفد اليومية - ٧/ ٦/ ٢٠٠٤م

المجموعة الثانية

باسم السلام . .

تعزز أمريكا من أساليب حمايتها لإسرائيل

أمريكا.. أرجوحة المؤسسة العسكرية بتل أبيب

قبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الحركة الصهيونية أن يقدم يهود أمريكا إلى المهاجرين اليهود فى فلسطين العون المادى وإقامة المستشفيات والمدارس وما إلى ذلك من وسائل إقامة الدولة. ولكن بعد الحرب، وانتقال الثقل إلى الولايات المتحدة اتجه عمل الصهيونية العالمية إلى كسب تأييد جماهير الشعب الأمريكى والتأثير عليها ثم استخدامها فى الضغط على حكومة البيت الأبيض، برغم أن يهود الولايات المتحدة لايمثلون سوى ٣٪ من مجموع سكانها إلا أن ثقلهم يتعدى هذا الحجم بسبب مستواهم الاقتصادى والاجتماعى وأثرهم فى الأحزاب الأمريكية، وبالتالى ثقلهم فى الانتخابات الأمريكية. ولكن يجب أن نعترف أن وراء هذا الثقل الاقتصادى والسياسى تنظيمًا قويًا ذا قيادة وأجهزة إدارية على مستوى مرتفع من كفاءة الإدارة؛ هو المنظمات الصهيونية الأمريكية.

ولقد استطاعت هذه المنظمات أن تستفيد من إمكانيات يهود أمريكا للحصول على الدعم اللازم لإسرائيل سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى، ومن العوامل التى ساعدت هذه المنظمات على تحقيق هذه الغاية.. مخطط الدعاية الصهيونية الذى خطته لنفسها بدقة بعد دراسة طبيعة تكوين المجتمع الأمريكى، الذى يقوم على:

١- الربط المستمر بين الوسائل الدعائية وبين طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع الأمريكى، ويركزون بصفة خاصة على مخاطبة مراكز القوة فيه.

٢- تقسيم الرأى العام الأمريكى إلى ثلاثة قطاعات: الأول يمثل الأغلبية الساحقة التى لا تهتم ولا تعلق، والثانى يمثل أقلية تعرف بعض الشىء واهتماماتها متفاوتة، والثالث يمثل أقلية ضئيلة جدًا تصنع رأى الأقلية التى تعرف بعض الشىء.

٣- تركيز الاهتمام على القيادة التى تصنع الرأى وتُشكل الخط السياسى مع الاهتمام بالأقلية التى تتابع الأمور من خلال ما تفعله الأقلية التى تمثل القيادة فى المجتمع .

يلاحظ على هذا المخطط أنه يحتاج إلى عمل كثير ووقت قليل ، كما لا يتطلب النفاذ إلى كل ركن فى الولايات المتحدة دعائيا ؛ لأنه يكتفى بالتأثير على القلة القائدة فى المجتمع ، ولتنفيذ هذا المخطط تلجأ الصهيونية إلى ثلاثة أساليب :

الأول : التخلص من القوى المعارضة لها فى كافة الأوساط الرسمية بشتى الوسائل .

الثانى : التغلغل فى صفوف الأقلية المؤثرة فى المجتمع .

الثالث : التأثير على عقول قادة السياسة الأمريكية فى كافة المجالات الاقتصادية والعلمية والعسكرية .

وبالنظر إلى الثقل الاقتصادى ليهود أمريكا نجد أنه ساعد على نجاح المُخطط الدعائى الصهيونى لكون اليهود مسيطرين على صناعة الأفلام والإعلام فيها ، فهم يملكون غالبية الشركات السينمائية الكبرى بالإضافة إلى عدد كبير من شركات الإذاعة والتليفزيون وعدد من الصحف الأمريكية البارزة فضلا عن عدد من وكالات الأنباء ، يضاف إلى ذلك سيطرتهم على الإعلان التجارى والتوزيع ، ولما كانت الصحافة فى كل مكان عبارة عن عمل تجارى فى المقام الأول فقد أصبح الضغط اليهودى الصهيونى عليها مباشراً .

من ناحية أخرى اعتمد جوهر المخطط الدعائى على نقاط حساسة فى المجتمع الأمريكى مثل :

١ - إظهار كل ما هو عربى بمظهر مُتناقض مع الحياة والفكر الأمريكى ؛ مما يُثير كراهية فئات هذا المجتمع لكل ما يمثله العرب .

٢ - مخاطبة أفراد الطائفة البروتستانتية بما يوحى إليهم بأن وجود اليهود فى فلسطين يساهم فى تحقيق نبوآت التوراة التى جاءت فى العهد القديم .

٣-إظهار اليهود أمام زنوج أمريكا بأنهم مُضطهدون ويُعانون من التمييز العنصرى الذى يعانى منه الزنوج ولذا لا بد من اتحادهم (الطرفين) خلف قضية واحدة .

٤- يُثيرون فى الأقلية الكاثوليكية ضرورة تعاون الأقليات وتضامنها فى داخل المجتمع الأمريكى من أجل الحصول على مستوى أفضل من المعيشة.

٥- ومع أهل الشمال المعروفين بالنزعة التمردية والديمقراطية، يوحى المخطط بأن دولة إسرائيل هى قلعة الحرية والديمقراطية فى الشرق الأوسط، وأن نظامها مستمد من النظام الأمريكى وتعدد فئات مجتمعها تماثل تعدد فئات المجتمع الأمريكى.

ومع هذه الفئات كلها تنشر الصهيونية أن العرب معادون لليهودية كدين ويمارسون التمييز العنصرى بين يهود الشرق الأوسط خارج إسرائيل، وأن إسرائيل امتداد أوروبى فى منطقة مُتخلفة حضاريًا واقتصاديًا وأنها تحاول رفع مستوى شعوب المنطقة كما كانت الدول الأوربية تفعل فى القرون السابقة. كما تعزف على أوتار الإحساس بالذنب تارة وعلى أوتار الزهو بالشخصية الأمريكية تارة أخرى.

والوعاء الذى انصهرت فيه وسائل هذا المخطط هو وسائل الإعلام الأمريكية، وقد ساعد على ذلك تغلغل المنظمات الصهيونية فى كل زاوية من زوايا العمل الإعلامى الأمريكى. وقد انتهى الحال بشركات الإعلام إلى أنها على استعداد للقيام بحملات دعائية لكل من يَقدر على الدفع، وهذا أمر متوفر للمنظمات الصهيونية التى تستعين بالإمكانات المادية المتاحة ليهود أمريكا من جهة وامتلاكها للعديد من وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة من جهة أخرى، وفى كلتا الحالتين الاستفادة من جهل الكثير من الأمريكيين بحقائق القضية العربية. . يضاف إلى ذلك أن القاعدة الأساسية التى تتبعها الصهيونية بصفة خاصة هى أن تُردد باستمرار أنه لايوجد تعارض فى المصالح الوطنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وأن ما هو فى صالح إسرائيل يُعتبر مباشرة فى صالح أمريكا.

ومن هنا يمكن أن نفهم:

١- لماذا هلل المجتمع الأمريكى للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية عندما كسبت معركة يونية ٦٧؟.

٢- لماذا لا تتعاطف الجماهير الأمريكية مع قضية عودة اللاجئين إلى أرض فلسطين المحتلة وتُمانع انسحاب إسرائيل من الأرض التى احتلتها بعد يونية ٦٧.

٣- لماذا يتعصب هذا المجتمع لدعوى أن إقامة إسرائيل فى هذه الرقعة وبين هذه الشعوب المتخلفة اقتصاديًا ـ من وجهة النظر الأمريكية / الإسرائيلية ـ هو فى مصلحة تقدم وازدهار هذه الشعوب.

٤- لماذا يصدق الأمريكيون أن الشعوب العربية وحوش ضارية ترفض ـ لأنها متخلفة ـ أن تضع يدها فى يد التقدم، التى تقدمها إسرائيل بل وتريد أن تُلقى بالمجتمع الإسرائيلى المتقدم بكل ما يمثله من امتداد للمجتمع الأمريكى إلى البحر.

ومن الطبيعى أن أحدًا من يهود الولايات المتحدة الأمريكية الموالين للصهيونية لا يُعارض أو يهاجم النشاط الصهيونى، والأمر بالنسبة لغير اليهود معروف، فإن من يجرؤ منهم على ذلك يواجهه بتهمة اللاسامية، وقد عبر البروفيسور ويلارد أوكستوبى أحد أساتذة جامعة ييل الأمريكية عن ذلك فى مقالة له نشرت فى مجلة بريسبيتيرن لايف الصادرة يوم ٣٠/ ٦/ ٦٧ بقوله: «لأن الذين يُعارضون أعمال إسرائيل يترددون فى الجهر بآرائهم خشية أن توجه إليهم تهمة العداء للسامية، وأن الناقد المسيحى للصهيونية مشلول مثل وسائل الإعلام للسبب ذاته. وهو لا يستطيع التنديد بالغزو الإسرائيلى المسلح؛ لأن عليه أن يسير بحذر فى ميدان عمله الدينى، ونتيجة لذلك فإن حرية الكلام مكبوتة فى الولايات المتحدة حول الصهيونية أكثر منها حول أى موضوع آخر.

ورغم هذه الصورة القاتمة إلا أن هناك فئة من يهود الولايات المتحدة الأمريكية لا تتحمس للصهيونية ليس فقط لأنها حققت مكاسب ممتازة فى المجتمع الأمريكى لم تصل إليها أو تحلم بها من قبل، ولكن لأنها تعرف أن الصهيونية لا تستطيع أن تُقدم لها فى المستقبل القريب ما يمكن أن يعوضهم عن هذه المكاسب، وأغلبهم لا يأخذ بوجهة نظر الصهيونية القائلة بأن اليهودية دين وقومية. ولقد تأكدت هذه الفئة بعد خلق إسرائيل أنها لا يمكن أن تستوعب كل يهود العالم كما تدعى، ومن هنا باتت تُعارض المنظمة الصهيونية العالمية والمنظمات الصهيونية الأمريكية وحكومة إسرائيل أيضًا فى أمور معينة وتوافقها فى أمور أخرى.

ومن أبرز المنظمات اليهودية الحالية المعارضة للصهيونية فى الولايات المتحدة المجلس الأمريكى لليهود، وعلى الرغم من قلة اليهود الأمريكيين المنضمين إلى هذه

المنظمة إلا أنها نشطة جدًا ولها علاقاتها الداخلية والخارجية القوية. وتؤمن هذه المنظمة بأن اليهودية دين له مكانة عالمية وليس قومية، وهى تسعى إلى تزايد اندماج اليهود الأمريكيين فى الحياة الأمريكية بطرق تتلاءم مع المعتقدات اليهودية وليس بمفهوم الصهيونية. ومن هنا فهى ترى أن اليهودى الأمريكى لا يستطيع أن يكون أمريكيًا مخلصًا وصهيونيًا فى الوقت نفسه، وعلى هذا الأساس ترفض المنظمة الادعاء الصهيونى القائل إن اليهود شعب واحد مهما تعددت الأماكن التى يقيم عليها والأنظمة التى يتبعها.

ولا ينبغى أن نرى فى هذا المجلس صورة براقة معارضة للصهيونية العالمية وإسرائيل فإن له مواقف تختلف جذريًا مع وجهات النظر العربية، فهو رغم معارضته للصهيونية يرى أن وجود إسرائيل لم يَعد أمرًا يقبل الشك من الناحية القانونية أو السياسية.. وهو يدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل لحل القضية الفلسطينية وهو يؤيد إسرائيل طالما كان هذا التأييد لا يتعارض مع ولائه للولايات المتحدة.

ورغم ذلك يهمنا أن نقول إن هذا المجلس لم يتأثر بالدعاية الصهيونية التى شملت الولايات المتحدة بعد عدوان يونية ٦٧، وطالب يهود أمريكا بأن يضعوا مصلحة الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى كما طالب حكومة البيت الأبيض بالحياد إزاء النزاع فى الشرق الأوسط، وعارض مؤخرا ضم إسرائيل للقدس القديمة على أساس أن «ادعاءات إسرائيل الإقليمية فى القدس لا تؤيدها الديانة اليهودية».

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام، التى بدأت تُقلق بال حكام إسرائيل وقادة المنظمة الصهيونية العالمية، أن قوة مقاومة يهود أمريكا لتيار الاندماج فى المجتمع الأمريكى بدأت تَضعف مع مرور الوقت، وقد أصبحت الأجيال اليهودية الأمريكية الأحدث أكثر ميلاً للتفاعل مع الجو الثقافى والاجتماعى المحيط بها والحقوق المتساوية والرفاهية الاقتصادية التى تتمتع بها. وهذه المشكلة فى رأى جولدمان مُشكلة أكبر من اللاسامية والعوز الاقتصادى؛ لأنه كلما زاد الإنتاج والاندماج بين يهود الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الأمريكى قلت مخاوفهم وخف شُعورهم بالعزلة والاضطهاد، وهذا ما تُحاول حكومة إسرائيل والمنظمات الصهيونية فى أمريكا أن تمنعه وتعود به إلى أيامه الأولى متصورة أنها يمكن أن تقف فى وجه تطور المجتمع.

مجلة الجماهير القاهرية - ٢١/ ٥/ ١٩٧٠م

(كان يُصدرها الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة)

واشنطن ـ تل أبيب . .
تطبيق اتفاقية المنطقة الحرة

تستعد الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» لبدء آخر مراحل المباحثات الخاصة بتوقيع اتفاقية «منطقة التجارة الحرة» بين الطرفين، تلك الاتفاقية التى تُعد أكبر اتفاقية خاصة لحرية التجارة يتم التوصل إليها فى تاريخ الولايات المتحدة، خاصة أنها تفتح إمكانات كبيرة للغاية أمام المنتجات الإسرائيلية للدخول إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوربية المشتركة . .

وبعد الانتهاء من مناقشة هذا الاتفاق سوف يكون جاهزاً للتطبيق خلال شهور، وهذا يعنى أن «إسرائيل» سوف تكون أول دولة فى العالم لديها مزايا جُمركية مجانية لمنتجاتها الصناعية سواء للسوق الأوربية أو للولايات المتحدة الأمريكية. وخلال الأعوام القليلة القادمة سوف يُزيل هذا الاتفاق جميع العقبات التجارية بين الدولتين بما فى ذلك التعريفة الجمركية وحصص التصدير . .

والجدير بالذكر أن المفاوضات السرية الخاصة بهذه الاتفاقية قد بدأت عام ١٩٨٢م بتبادل أوراق العمل بين الحكومتين ثم بدأت المحادثات الفنية فى شهر أغسطس عام ١٩٨٣م . وعند هذه البداية صرح جدعون بات وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلى بأن سرية المفاوضات كانت بناء على طلب الحكومة الأمريكية ولذا لم يُكشف النقاب عنها إلا فى شهر نوفمبر عام ١٩٨٣م خلال الزيارة التى قام بها إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق إلى واشنطن.

والمعروف أن جلسات المفاوضات قد زادت فى بداية عام ١٩٨٤م ويَرجع تأخر الوصول إلى نهاية لها إلى وجود خلافات حول مطالب الحكومة الأمريكية من إسرائيل

والخاص بتحديد الخطوات اللازمة لإلغاء «إسرائيل» للتعريفة الجمركية والدعم الذى تمنحه لصادراتها .

ومن أهم بنود الاتفاقية أنها سوف تعفى «إسرائيل» من دفع قيمة التعريفة الجمركية على منتجاتها التى لا يشملها النظام العمومى للأفضلية بالإضافة إلى ضمان معاملة أفضل لـ ٢٥٠٠ سلعة المدرجة على قائمة النظام العمومى .

وفى الوقت الحالى يتمتع حوالى ٩٠ ٪ من صادرات «إسرائيل» إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء جمركى سواء كان ذلك تحت بند «الدولة الأحق بالرعاية» فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية أو بموجب «النظام العمومى للأفضلية» . إلا أن المنتجات الإسرائيلية تعانى من كلا النظامين ، فنظام الدولة الأحق بالرعاية يُعد نظامًا نسبيًا من حيث ترتيب الدولة الأحق بالرعاية كل فترة زمنية ، كما أن بنود النظام العمومى للأفضلية تُعد فخًا فى بعض الأحيان لإهدار فوائد الإعفاء الجمركى فى بعض الحالات . يضاف إلى ذلك أن النظام العمومى للأفضلية لا تدخل تحته بعض المنتجات الزراعية وخيوط الغزل والأنسجة وكذلك المنتجات المعدنية الأساسية والأجهزة الإلكترونية . ومن هنا فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة سوف تؤدى إلى التخلص من القيود الباقية والتقليل من القيود التى يتضمنها النظام العمومى للأفضلية حيث يُعتبر ذلك أمرًا ذا أهمية حيوية لإسرائيل نظرًا لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر ثانى أكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية بعد السوق الأوربية المشتركة .

وتُقدر صادرات «إسرائيل» إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالى ٢٠٪ من قيمة صادرات إسرائيل إلى دول العالم ، ويخص دول السوق الأوروبية ٣٧٪ من هذه الصادرات مقابل ٣٣٪ من حجم صادرات «إسرائيل» إلى أمريكا من حيث الحجم والقيمة خلال السنوات الماضية نظرًا للقوة التى يتمتع بها الدولار الأمريكى فى سوق المال والتجارة الإسرائيلية مقارنة بما عليه العملات الأوروبية من ضعف ، وقد زادت هذه القيمة ١٠٪ خلال عام ١٩٨٤م عما كانت عليه عام ١٩٨٣م .

وطبقًا للاتفاق المبرم بين «إسرائيل» ودول السوق الأوربية تتمتع «إسرائيل» بالإعفاء من سداد التعريفة الجمركية على صادراتها إلى السوق والتى تم التوصل إليها عام ١٩٧٥م ، وفى المقابل لا يتعين على «إسرائيل» أن تمنح تسهيلات لصادرات دول السوق

إليها وذلك حتى عام ١٩٨٩م حيث إن تلك الصادرات تحصل فقط على ٥٠٪ تخفيضًا في قيمة التعريفة.

وحيث إن اتفاق «إسرائيل» مع دول السوق الأوربية يسمح فقط بحرية حركة للمنتجات الصناعية الإسرائيلية فإنه من المتوقع أن تتضمن المعاهدة الأمريكية ـ الإسرائيلية حرية حركة للبضائع والخدمات والمنتجات الزراعية. وهذا لا يعنى أن المنتجات الصناعية الإسرائيلية هى فقط القادرة على غزو الأسواق ولكن أيضًا الخدمات مثل شركات التأمين ووكالات السفر.

والصادرات الأمريكية إلى «إسرائيل» يُسدد عنها فى المتوسط ٥ر١٠٪ رسومًا جمركية على حوالى ٤٠٪ إلى ٤٥٪ من مجموعها. وهذه التعريفة الجمركية سوف تُلغى على مراحل ثلاث.. فور توقيع الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ، وفى عام ١٩٨٩م عندما تُلغى التعريفة الجمركية بين «إسرائيل» ودول السوق الأوربية، وفى عام ١٩٩٥م بالنسبة لمجموعة البضائع التى يُمكن أن يتعرض منتجوها الإسرائيليون إلى الخسارة فيها. ويُعارض منح «إسرائيل» هذه الامتيازات فى التعريفة الجمركية بعض النقابات الزراعية الأمريكية وبعض مزارعى الطماطم والبرتقال والزهور والثوم والبصل، خشية أن تؤدى مثل هذه الاتفاقية إلى توقيع اتفاقات مشابهة مع دول أخرى.

وتعترض الحكومة الأمريكية من جانبها على إعانات الحكومة الإسرائيلية التى تقدمها للمصدرين الإسرائيليين وهى تتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪، وخلاصًا من هذا الاعتراض ستقوم «إسرائيل» بإلغاء الإعانات الحكومية على الصادرات الصناعية.. وفى المقابل تظهر أمريكا استعدادًا للتخفيف من حمايتها التى توفرها لصناعات النسيج والزراعة الأمريكية.

ويُرحب معظم المصدرين الإسرائيليين بهذا الاتفاق؛ لأنه سيُمكنهم من توسيع نطاق مبيعاتهم إلى واحد من أكبر الأسواق الرئيسية فى العالم، أما منتجو السوق المحلى فى «إسرائيل» فإنهم يخشون من احتمال إغراق السوق الإسرائيلية بالبضائع الأمريكية. ويرى المسئولون فى حكومة تل أبيب أن الاتفاق يَحمل فى طياته قوة دافعة تجبرها ـ أى حكومة تل أبيب ـ على تحقيق مستويات عالية فى الإنتاج كما ستعطيها خبرة هائلة فى الإنتاج للسوق العالمى.

إلا أن ما يحاول هؤلاء المسئولون والمصدرون عدم الإشارة إليه هو أن «إسرائيل» إذا استطاعت الحصول على ٢٪ فقط كعائد من جراء النزول إلى السوق الأمريكية فإن ذلك بُلغة الأرقام يعنى زيادة الصادرات السنوية الإسرائيلية إلى أمريكا من ٥ بلايين دولار إلى ٦ بلايين خلال السنوات القليلة القادمة، وهذا معناه ببساطة شديدة حل مشكلة العجز التجارى الذى تُعانى منه الميزانية الإسرائيلية بالإضافة إلى تغطية العجز فى ميزان مدفوعاتها.. وما زلنا ندعى أن حكومة البيت الأبيض تستطيع أن تضغط على الحكومة الإسرائيلية.. أليس ذلك من المضحكات المبكيات!!

مجلة الدستور الأسبوعية - ١٨ / ٤ / ١٩٨٥م

(كانت تصدر من لندن)

أمريكا تخزن السلاح الذى تضرب به إسرائيل الشعب العربى!!

قد لا تعلم الغالبية العظمى من أبناء الشارع العربى بأمريكا، الاتفاقية الأمنية الموقعة منذ فترة بين أمريكا وإسرائيل. . والتى بمقتضاها تقوم الأولى بتخزين أسلحة ومعدات عسكرية فى مخازن تابعة لها فوق أرض الثانية «لاستخدامها من قبل القوات الأمريكية لفض أى شكل من أشكال الأزمات الطارئة التى قد تظهر بوادرها فوق سطح منطقة الشرق الأوسط» . . وربما لم ينتبه البعض إلى ما تناقلته وكالات الأنباء العالمية فى شهر إبريل الماضى من أن وزير الدفاع الإسرائيلى إسحاق موردخاى عندما كان فى زيارة اسمية إلى واشنطن قام بتوقيع بروتوكول مع نظيره الأمريكى ويليام كوهين يعطى للإدارة الأمريكية حق زيادة مخزونها من السلاح والمعدات العسكرية، الذى تحتفظ به فى إسرائيل بموجب تلك الاتفاقية.

ولكن هذه الغالبية ستصدم عندما تعلم أن الطرفين الأمريكى والإسرائيلى سيقومان بتعديل هذه الاتفاقية قبل نهاية شهر يولية، لكى تنص على ما يلى:

١- يتم تخزين الأسلحة والمعدات الأمريكية فى مخازن تابعة للقوات المسلحة الإسرائيلية فقط.

٢- تعتبر هذه الأسلحة والمعدات زيادة إضافية للدعم العسكرى الذى تقدمه الإدارة الأمريكية لإسرائيل.

الجدير بالاهتمام أن وزير الدفاع الأمريكى تعهد لإسحاق موردخاى فى إبريل الماضى بأن يحصل على موافقة الكونجرس الأمريكى بأن يكون من حق القوات

الإسرائيلية استخدام جزء من هذه الأسلحة والمعدات فى حالة الضرورة، على أن تتقدم رئاسة أركان هذه القوات بطلب بذلك قبل أيام من احتياجها الفعلى إليها . .

وسوف يعمد الطرفان بموجب اتفاق نهاية شهر يولية إلى تلافى هذه النقطة بأن يقررا حق القوات المسلحة الإسرائيلية فى «استخدام ما تشاء من العتاد الحربى الأمريكى المُحتفظ به فى مخازن الجيش الإسرائيلى خلال ٧٢ ساعة»!

نتساءل . . هل كانت الإدارة الأمريكية فى حاجة إلى تخزين أسلحة قد تحتاج إليها قواتها المرابطة فى المنطقة أو الوافدة إليها فى عمليات فض اشتباك أو رد اعتداء مما يقع تحت بند العمليات التى تُهدد أمن وسلامة التواجد الأمريكى فى المنطقة . . فوق أرض إسرائيل، وهى التى ترابط قواتها بكامل معداتها إلى القرب من بعض النقاط الساخنة فى المنطقة، ولا يفصلها عن أبعد هذه النقاط سوى عدة ساعات تكفى للتهديد بالضرب، ومن ثم القيام به إذا لم ترتدع الأطراف المتناحرة للأمر الصادر من قيادة السلام التابعة للبيت الأبيض!

الأمر يبدو أنه أعمق من ذلك بكثير، فقد جرى توقيع اتفاق التخزين داخل مخازن تابعة للقوات الأمريكية مُقامة فوق أرض إسرائيل أو مستأجرة من قواتها المسلحة فى فترة تولى حزب العمل رئاسة الحكومة الإسرائيلية، الذى يوصف توجهه بأنه كان مهادنًا للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة وبأنه كان يَتبع سياسة التصالح مع دول الجوار العربية، أما توقيع پروتوكول إپريل الماضى وما سيترتب عليه من تعديلات قبل نهاية الشهر الحالى فيجرى وفق رؤية حكومة إسرائيلية ليكودية ليست مُهادنة للشعب الفلسطينى ولا مُتصالحة مع الشعوب العربية قاطبة.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية لم تكن راضية عن سياسة المُهادنة العمالية الإسرائيلية للشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة، ولم تكن موافقة على سياسة التصالح مع دول الجوار العربية؛ لأنها لم تُفكر فى منح القوات الإسرائيلية حق استخدام مخزون السلاح الأمريكى فوق أراضيها مهما كانت المبررات أو الظروف، وعندما فاز تحالف الليكود بالانتخابات الإسرائيلية التى جرت فى مايو ١٩٩٦م بدأت مظاهر التقارب بين الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية فيما يتعلق بقضية السلام فى الشرق الأوسط بشكل

عام من ناحية، وفيما يخص اتفاقياتها مع السلطة الفلسطينية بشكل خاص من ناحية ثانية، وانتهى التقارب بين الجانبين كما نراه فى الوقت الراهن إلى :

أولاً : التغاضى عن الممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطينى فى الضفة والقدس وغزة، سواء جاءت هذه الممارسات فى شكل اعتداء على جموع الشعب أو قطاع منه أو جاءت اغتصابًا بالقوة لأرضه أو طردًا تعسفيًا لأبنائه .

ثانيًا : اللامبالاة التامة من جانب الإدارة الأمريكية تجاه غالبية دول العالم لها خاصة الحلفاء فى الشرق الأوسط وأوروبا بالتحرك الإيجابى لإيجاد حل مناسب لمساعى السلام التى وصلت إلى طريق مسدود على كافة المسارات العربية / الإسرائيلية .

ثالثًا : وضع القيود والعقبات أمام دول الاتحاد الأوروپى حتى لا يكون لها دور فعال فى مجال تقريب وجهات النظر بين الطرفين العربى والإسرائيلى سواء على المستوى السورى أو اللبنانى أو الفلسطينى للخروج من المأزق التفاوضى الذى تجد نفسها واقعة فيه .

رابعًا : إفشال الأمم المتحدة فى أن يكون للقرارات الصادرة عن مجلس أمنها أو جمعيتها العامة أى تأثير إيجابى تجاه السياسات الإسرائيلية، سواء عن طريق استخدام سلاح الڤيتو أو تعديل الصياغات بحيث تصدر فى نهاية الأمر خالية تمامًا من المضمون الذى تحدد لها فى بداية الأمر .

ولكى تكون إسرائيل قادرة على فرض إرادتها على الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة وتنفيذ مُخططات تحويل تجمعات أفراده المحاصرة فى كل اتجاه بالمستوطنات الإسرائيلية إلى كانتونات معزولة، وفرت لها الإدارة الأمريكية السلاح والعتاد الحربى الأحدث فنيًا والأرقى تكنولوچيًا لتحقيق هذا الغرض، ليس خصمًا من حجم المساعدات العسكرية المقررة سنويًا لإسرائيل، ولكن زيادة عليها تحت بنود مكافحة الإرهاب، التى تعهدت بها الإدارة الأمريكية بعد مؤتمر شرم الشيخ، الذى عقد منذ أكثر من عام ونصف العام، واستحواذًا على نوعية من السلاح والعتاد الحربى أكثر تطورًا، مدفعية ثقيلة من عيار ١٥٥ ملم ومنصات إطلاق صواريخ متعددة الفوهات وصواريخ جو - جو وصواريخ مضادة للصواريخ وقنابل موجهة بأشعة الليزر،

وضعت إسرائيل عينها على المخزون الأمريكى فوق أراضيها، فلم يكن مبدأ تخزينها وقَصر استخدامها وقت الحاجة على القوات الأمريكية ليرضى رئيس الوزراء الإسرائيلى أو يتفق مع منهجيته فى إدارة الحكم.

أليس سكوت الإدارة الأمريكية عن «المشروع الإسرائيلى الجديد الذى بدأ الكنيست الإسرائيلى مناقشته يوم ٢٣ يولية وينص على عدم الموافقة على إجراء أى تنازلات إقليمية فى هضبة الجولان السورية المحتلة ما لم يوافق عليها على الأقل ٨٠ نائبًا من نواب الشعب الإسرائيلى، هو مباركة منها لهذا التوجه الذى يتنافى مع الاتفاقات الدولية والأعراف التى تنادى بها الشرعية الدولية وتطالب بضرورة احترامها!

هل تحتاج شعوبنا العربية إلى وقت ما لكى تقتنع بأن التنسيق الأمريكى ـ الإسرائيلى أصبح يهدد مستقبل أجيالها المقبلة؟ إذن ما عليها إلا أن تنتظر أن تضربها إسرائيل بالأسلحة الأمريكية المخزنة فوق أراضيها والتى سيُسمح لها بأن تستخدمها وقتما تشاء ضد من تشاء بالكيفية التى يراها رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو أنها مناسبة وأكثر عطفًا.

جريدة القدس اليومية – ٢٩/ ٧/ ١٩٩٧م

إسقاط القرارات الدولية..
هدية البيت الأبيض للفلسطينيين

تشير كافة الدلائل إلى أن الإدارة الأمريكية تُمهد الطريق الأنسب لمصالحها وإستراتيجيتها فى الشرق الأوسط للفترة القادمة بإقرار ركائز جولة المفاوضات النهائية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، التى يأتى على رأسها إسقاط مرجعية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ٤٧ . ففى حين ظن بعض المراقبين أن ما أعلنه كل من نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى المهزوم ووزير خارجيته أرييل شارون فى منتصف إبريل الماضى من رفض تام لهذا القرار هو من قبيل الدعاية الانتخابية، قامت الإدارة الأمريكية على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية بالتأكيد مشدداً مرتين على نفيها القاطع لمرجعية هذا القرار. المرة الأولى. . كانت يوم ٢٢ مايو الماضى على لسان آل جور نائب الرئيس الأمريكى عندما ألقى كلمة فى حفل العشاء، الذى أقامته اللجنة الأمريكية لشئون إسرائيل العامة (إيباك) موضحًا بلا مواربة أن «نتائج عملية السلام فى الشرق الأوسط سوف تتحدد عن طريق المفاوضات فقط وأن المرجعية الوحيدة لها هى ما نصت عليه وثائق مدريد واتفاقات أوسلو وهى قرارا مجلس الأمن رقما ٢٤٢ و٣٣٨».

المرة الثانية. . كانت يوم ٨ شهر يونية عندما نفى مارتن إنديك مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى فى خطابه أمام لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكى بشكل قاطع إمكانية اعتراف بلاده بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ٤٧ ضمن مرجعيات التسوية النهائية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وكرر بإصرار شديد أن الأساس الوحيد لهذه الجولة من المفاوضات هو

قرارا مجلس الأمن الشهيرين رقما ٢٤٢ و٣٣٨ كما تم تحديدهما والموافقة عليهما فى مدريد واتفاقات أوسلو .

القرار رقم ١٨١ الذى صدر فى ٢٩ نوفمبر عام ٤٧ نص على تقسيم أرض فلسطين التاريخية إلى دولة يهودية وأخرى عربية وعلى اعتبار مدينة القدس بشطريها منطقة دولية ، وبناء عليه تم إعلان دولة إسرائيل واعترف العالم بها اعتماداً على شرعيته وعلى وسائل الترغيب والترهيب التى مارستها آنذاك الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس هارى ترومان . وهذا يعنى بلا مواربة أن محاولات التنصل من هذا القرار وإسقاط شرعيته وحجب مرجعيته إسرائيليّا وأمريكيّا تَحمل ضمنا مُبررات إلغاء السند القانونى الذى قامت عليه دولة إسرائيل منذ أكثر من خمسين عامًا ، إلا إذا قبلت جميع الأطراف المهتمة بإقرار السلام فى الشرق الأوسط تنفيذ الجزء الخاص بإعلان دولة فلسطين العربية التى كان يجب أن تُقام فى الأول من أكتوبر عام ٤٧ . وإذا كانت الإدارة الإسرائيلية الحالية وكذلك التى ستتولى المسئولية بعد أيام يُغضبها أن يفقد هذا القرار مرجعيته الشرعية وتسقط عنه حُجيته القانونية ؛ لأن دولة إسرائيل فور قيامها :

١ - لم تكتف بنسبة ٥٧٪ التى نص عليها القرار بل توسعت خلال حرب عام ٤٨ إلى ما يوازى ٧٣٪ من أراضى فلسطين العربية .

٢ - ثم تجاوزتها فى مارس عام ٤٩ باحتلال منطقة أم الرشراش المصرية .

٣ - ثم تمددت إلى المناطق الشمالية الشرقية من قطاع غزة وريف الضفة الغربية عام ٥٦ .

٤ - ثم استولت على كامل التراب الفلسطينى عام ٦٧ .

فلماذا تتبنى الإدارة الأمريكية هذا الموقف الذى يُوفر للعالم أجمع اتهامها بالعمل على هدم أهم أركان مفاوضات المرحلة الانتقالية وفق أجندة اتفاقات أوسلو؟ هل لأن قمة برلين الأوروبية التى عقدت فى النصف الثانى من شهر إبريل ١٩٩٩م أشارت إلى تمسك الاتحاد الأوروبى بما تضمنه هذا القرار خاصة فيما يتعلق بوضع مدينة القدس؟ هل هناك تَخوف أمريكى صريح من إمكانية أن تتوحد الأنظمة العربية منادية بضرورة الالتزام بما جاء فى هذا القرار خاصة ما يتعلق بالدولة الفلسطينية ومدينة القدس؟ هل

يُعتبر هذا التشدد مقدمة لإلغاء مؤتمر اتفاقية چنيف الرابع المقرر عقده فى منتصف الشهر القادم لبحث انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية؟ القرار رقم ١٨١ واضح وصريح وإن كانت الدول العربية قد رفضت القبول به حين صدوره فليس معنى ذلك أن يسقط حق الشعب الفلسطينى بالذات فى الاستفادة بما جاء فيه اليوم؛ لأن ميثاق الأمم المتحدة لايتضمن نصًا صريحًا بإسقاط القرارات التى تُصدرها الجمعية العامة أو مجلس الأمن بالتقادم أو لأن من صدرت لصالحهم رفضوا القبول بها فى حينه. يُضاف إلى ذلك كما أشرنا أن وقف تطبيقه على الجانب الإسرائيلى فقط يُعد انتهاكًا للشرعية الدولية من ناحية وإلغاء لمسوغ قيام دولة إسرائيل نفسها من ناحية أخرى خاصة وأنها الدولة الوحيدة على مستوى العالم التى اكتسبت وجودها المشكوك فى قانونيته وفق ما جاء فى هذا القرار. مُجمل الأحداث التى شهدتها المنطقة أيام فترة تولى نتنياهو المسئولية وما نتج عنها من تعطيل لمسيرة السلام على كافة المستويات وما يُتوقع أن تكون عليه طبيعة العلاقات بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى فى ظل تولى باراك المسئولية، يدفع الإدارة الأمريكية إلى ممارسة الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لكى تسقط من حساباتها ورقة القرار ١٨١ وتعتمد مَرجعيات أخرى ترضى عنها واشنطن خاصة فيما يتعلق بعودة اللاجئين ومُستقبل مدينة القدس؛ لأن هاتين النقطتين تُشكلان سلسلة من العقبات الهائلة التى تتوقع جميع الأطراف أن تؤدى إلى تعطيل مسيرة السلام بالشكل الذى يتعارض مع مصلحة وإستراتيچية إسرائيل فى المنطقة.

وإن كان حق العودة للاجئين أمرًا فلسطينيًا وعربيًا لا يمكن التنازل عنه فإن احتفاظ القدس بعروبتها أمر لا يمكن التفريط فيه عربيًا وإسلاميًا، وإن كان نتنياهو لم يتقدم بمسار السلام خطوة واحدة إلى الأمام منذ تولى المسئولية فى منتصف عام ٩٦؛ لأنه لم يفهم طبيعة المرحلة إقليميًا وعالميًا فلن تكون الإدارة الأمريكية ولا باراك عندما يتولى المسئولية بعد أيام قادرين على ذلك إذا تمسكا بمبدأ تحقيق مصالح الطرف الإسرائيلى على حساب مصالح الطرف الفلسطينى ـ العربى. إذا كانت الإدارة الأمريكية تظن أن محو مرجعية القرار رقم ١٨١ سيُمهد الطريق نحو مفاوضات سهلة فى المرحلة النهائية بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى فهى واهمة؛ لأن الفكر التفاوضى الذى تتبناه القوى الإسرائيلية عمالية كانت أو ليكودية يقوم على عناصر التلفيق والكذب والادعاء والمناورة. وهى إذا كانت قد عطلت مسيرة السلام فى ظل اشتراطات جلية ومحسومة

فما بالنا لو ترك لها الأمر بلا مرجعية فى قوة القرار رقم ١٨١ لسنة ٤٧ ! من المؤكد أن التقدم فى مسار تفاوضات المرحلة النهائية سيكون صعبًا للغاية من جانب الإدارة الإسرائيلية التى ترفض منذ البداية حق اللاجئين فى العودة إلى أراضيهم ضمن المساحات التى كانت مُخصصة أصلاً للدولة الفلسطينية فى حدود ٥٣٪ من التراب الفلسطينى ثم ضمن ما استولت عليه بقوة الخديعة والسلاح بعد ذلك، كما سيكون أكثر صعوبة فيما يتعلق بمدينة القدس، التى يقف وراء عُروبتها العالمان العربى والإسلامى وقطاع لا بأس به من العالم المسيحى. إلا أن ذلك لا يعطى للإدارة الأمريكية أى حق فى اتخاذ هذا الموقف غير المبرر سواء كان السبب فى ذلك منع الاتحاد الأوروبى أن يكون له موقف واضح وصريح تجاه هذه القضايا المحورية أو منع الدول العربية أن تكون لها الكلمة الفاصلة حيالها أو منع العالم من أن يُدين انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان العربى فى الأراضى الفلسطينية التى لا تزال تحتلها.

الفرصة مناسبة للدول العربية لكى تتبنى موقفًا موحدًا تجاه التخطيط الأمريكى لفرض إرادة واشنطن على الجانب الفلسطينى؛ لأنها إن نجحت سيكون ذلك مقدمة لفرض إرادتها على أطراف عربية أخرى عندما يحين وقت تنشيط مساراتها التفاوضية مع إسرائيل، ولا بد أيضًا من التمسك الحازم بدور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى والمنظمات الإقليمية الأخرى فى هذا الأمر؛ لأن أسلوب التلاعب بقرارات الشرعية الدولية إن نجح سيفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بقرارات أخرى وفق أمزجة الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية.

جريدة الزمان اليومية ـ ١٨/ ٦/ ١٩٩٩م

كلينتون يبتعد عن أحلامه فى الشرق الأوسط . .

لم يبق أمام الرئيس الأمريكى سوى ١٤ شهراً ويترك البيت الأبيض إلى زاوية من زوايا التاريخ لا يعلم أحد حتى الآن عنوانها الرئيسى، ولكنها قطعًا لن تكون تلك التى عمل طوال فترة رئاسته الثانية بوجه خاص على احتلالها من خلال سعيه الدؤوب لوضع نهاية للصراع الدائر فى الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل. فهو قد أعد كل شىء من وجهة نظر المصلحة الأمريكية ورتب كل شىء من منظور الأمن الإسرائيلى البحت ولكنه فى لهاثه من أجل الوصول بالمشكلة إلى نهايتها الطبيعية قبل أن تنتهى فترة حكمه الثانية فى فبراير عام ٢٠٠١م لم يتمكن من الإمساك بالخيط الحقيقى الذى كان يمكن أن يحقق له هذا الحلم ونعنى به عدم تهميش أو إهمال الحق العربى والسلم العربى والأمن العربى؛ لأن معادلة الصراع العربى ـ الإسرائيلى بعد هذه العقود لا تحل ثم تنتهى بضمان سلم وأمن أحد الطرفين على حساب الآخر.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية لم تدرك هذه الحقيقة حتى اليوم؛ لأن كلينتون عندما توجه فى بداية شهر نوفمبر إلى أوسلو والتقى فى قمة ثلاثية مع الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود باراك فى مناسبة ذكرى مرور أربع سنوات على اغتيال إسحاق رابين على يد متطرف إسرائيلى، أعرب فى كل لمحة وكلمة عن شوقه الشديد لكى يضع توقيعه الكريم على «إعلان عربى ـ إسرائيلى يطوى إلى الأبد صفحات الصراع الذى استمر بينهما سنوات طويلة». بل وصل به الأمر إلى تقمص شخصية رابين والتحدث باسمه حين قال «لو أن رابين معنا اليوم لقال لم يعد أمامنا بعد الآن وقت لكى نضيعه ولطالبنا بأن نحول الكلمات الطيبة التى نتبادلها إلى أفعال تؤدى إلى تحقيق السلام الحقيقى الذى لو ضاعت فرصته التى تلوح أمامنا الآن لفشل كل شىء ولتحملنا جميعًا المسئولية أمام التاريخ».

المشكل الذى يُدركه كلينتون وأركان إدارته أن الفترة الباقية على تركه البيت الأبيض تُمثل قمة السباق بين المترشحين لانتخابات الرئاسة الأمريكية، حيث تتجه الأنظار والأفكار كلها إلى مشاكل المجتمع الأمريكى الداخلية بالدرجة الأولى مما يتطلب القيام بإجراء الحسابات الحزبية بشكل لا يدعو إلى إغفال أى عامل مهما صغر شأنه. وليس من المستغرب أن تجمد الإدارة الأمريكية العديد من ملفاتها الخارجية وما يحيط بها من مشاكل وما يكتنفها من عقبات إلى أن ينتهى موسم الانتخابات وفترة التسليم والتسلم التى تمتد من شهر نوفمبر عام ٢٠٠٠م إلى شهر فبراير عام ٢٠٠١م، يضاف إلى ذلك أن باراك منذ انتخابه فى مايو ١٩٩٩م يسير على درب سلفه نتنياهو فيما يتعلق بالحد من التدخل الأمريكى فى أى من المسارات التى يضمها الصراع العربى ـ الإسرائيلى حتى ولو أدى إلى غضب أو زعل من جانب واشنطن تجاه إسرائيل فهذا أمر لم يعد مؤثراً كما لم يعد يؤخذ فى الحسبان.

لا يضير أمريكا أن ينجح الرئيس الفرنسى چاك شيراك فى التعرف على أبعاد مواقف الأطراف المهتمة والضالعة فى شأن الصراع العربى ـ الإسرائيلى بما فيها الطرف الإيرانى؛ لأن باريس إن لم تكن قد نسقت مع واشنطن قبل وقوع هذه اللقاءات فقد أحاطتها علمًا بنتائجها، وهو أمر قد تستفيد منه الإدارة الأمريكية لاحقًا. وقد تستفيد إسرائيل من القناة الفرنسية خاصة فيما يتعلق بالمسار السورى ـ اللبنانى؛ لأنها اكتشفت مؤخراً أن «حرارة توصيل الرسائل» عن طريق الجهد الأردنى وإن كان لا يشوبها شائبة إلا أنها لا تكفى بمفردها لتحقيق الهدف نظراً لغياب التأثير المصرى المباشر الذى لا يمكن إنكار فعاليته حتى فى ظل الشائعات التى تروج لخلاف بين القاهرة ودمشق.

يرى بعض المحللين أن تجميد التعامل مع ملفات السياسة الخارجية الأمريكية لعدة أشهر أثناء فترة الاستعداد للانتخابات الرئاسية يعفى الرئيس الجديد من تبنى وجهات نظر جاهزة وينقذ فى الوقت نفسه بعض جوانب السياسة المتردية فى هاوية الانحياز إلى جانب واحد من جوانب المشكلة، ولكنهم يدركون أن تعليق كلينتون لمدخله إلى زاوية تاريخية عبر بوابة إنهاء الصراع العربى ـ الإسرائيلى أمر لا يجب الاقتراب منه فمهما كانت الأسباب والمبررات لا بد من إيجاد مخرج أمام هذا الصراع لكى يحقق الرئيس حلم حياته. وليس أمام الإدارة الأمريكية فى هذا الشأن إلا سبيل واحد هو الضغط

والمزيد من الضغط على الأطراف العربية وبالذات الطرف الفلسطينى ؛ لأن بقية الأطراف لم تدخل بعد دائرة الضغط المادى أو المعنوى المباشر ولم تفلح معها تجارب الضغط سابقة التجهيز، وتُعد قمة أوسلو واحدة من هذه الأساليب التى كانت أمريكا وإسرائيل ترغب فى أن تشارك فيها أطراف مصرية ومغربية وأردنية وخليجية .

منذ عام على وجه التحديد انتكصت السياسة الأمريكية على يد نتنياهو عندما أفشل كافة الجهود التى بُذلت فى واى ريفر للتوصل إلى اتفاق ينقذ عملية السلام التى أوصلها إلى حافة الهاوية والتى يتعامل معها باراك وفق سياسة «الضرب فى الميت حرام» بالرغم من الحماسة التى أبداها كلينتون للتعاون معه فور إعلان فوزه برئاسة الحكومة الإسرائيلية فى مايو ١٩٩٩م. السلام الشامل لا يمكن أن يتحقق إلا بسلام شامل وعادل مع جميع جيران إسرائيل، التى جربت إقامة علاقات شبه كاملة مع مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن، وتعانى الآن مما تصفه أجهزتها الرسمية بالسلام البارد والعلاقات غير المتوازنة وعدم الرغبة فى الاندماج والتواصل وتحقيق المستقبل المنشود! .

السلام الشامل هو الذى يجمع حلقات السلام الإسرائيلى مع مصر والسلطة الوطنية والأردن فى نسق واحد مع حلقات السلام مع سوريا ولبنان وفق اعتبارات الحق العربى والمنطق العربى؛ لأن إسرائيل لن تستفيد أى شىء إذا توصلت إلى سلام بارد مع كل من دمشق وبيروت.

الأشهر الباقية لكلينتون فى البيت الأبيض لن تكون كافية حتى إذا افترضنا أن هناك استعداداً من جانب إدارته للإبقاء على ملف الصراع العربى ـ الإسرائيلى مفتوحًا؛ لأن الطرف الإسرائيلى على استعداد تام لكى يبطل مفعول أى خطة جادة فى هذا الاتجاه؛ لأنه يفضل التعامل معها وفق نظرية تحديد الدور الأمريكى مع رئاسة جديدة تنتظر دورها فى الجلوس على مقعد الرئيس الأمريكى. المعضلة إذن أكبر مما يملك الرئيس كلينتون من إمكانات فى هذا الوقت بالذات وحتى لو أتيحت الفرصة أمامه لكى يجمع الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود باراك حول مائدة المفاوضات فى كامب ديفيد كما يشاع بعد احتفالات الألفية الجديدة، فليس هناك ما يدل على استعداد إسرائيلى للتنازل عن عنصريتها وغطرستها؛ لأن جولاتها التى قامت بها مع الجانب

الفلسطينى حتى الآن حول التمهيد لمفاوضات المرحلة النهائية تصب فى خانة التعنت والرفض على طول الخط لكافة المطالب الشرعية لأبناء المجتمع الفلسطينى . أما إذا تصورنا أنه سيكون فى مقدور الإدارة الأمريكية أن تفتح قناة متسارعة على خط التفاوض الإسرائيلى مع سوريا ولبنان فلن تكفى الأربعة عشر شهرًا لتحقيق أمل كلينتون فى الخروج بنتيجة حاسمة فى هذا الخصوص ؛ لأن المطالب الإسرائيلية على هذه الجبهة تماثل تمامًا إصرارها على الاحتفاظ بالمستعمرات السكانية فى الضفة وغزة وعلى الإبقاء على القدس موحدة وعاصمة أبدية لها وعلى رفض عودة اللاجئين إلى ديارهم وأرضهم . وحتى إذا أعلنت إسرائيل فى يوليو المقبل (كما يردد باراك بمناسبة وبلا مناسبة) انسحابها من الجنوب اللبنانى بلا مقابل إلا حفظ ماء الوجه ، فلن تسمح بأن ينسب كلينتون ذلك إلى جهوده وجهود إدارته ولا نظن أن يسارع هو إلى تبنى هذه الخطوة ؛ لأنها لن تُحقق نهاية معترفًا بها للصراع فى الشرق الأوسط كما يحلم هو .

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٩/ ١١/ ١٩٩٩م

قمة واشنطن..
بين حقوق الفلسطينيين واستحقاقات الانتخابات الأمريكية

بدأت في واشنطن أمس القمة الثلاثية التى دعا إليها الرئيس الأمريكى من أجل التوصل إلى اتفاق نهائى بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى حول القضايا العالقة التى أدت إلى انسداد طريق التفاوض فيما بينهما لفترة طويلة، من دون توافر ضمانات أكيدة لنجاحها (القمة) على حد قوله وقول وزيرة خارجيته وكبار المسئولين فى البيت الأبيض. وقبل أن يتوجه إلى العاصمة الأمريكية أعلن إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلى تحفظاته الخمس على ما سوف يتم التوصل إليه، ضاربًا عرض الحائط بالمواقف الفلسطينية والإقليمية والعالمية التى تضع ثقلها المادى والمعنوى لإنجاح هذه الخطوة فى محاولة جديدة منها لتفعيل مسار التفاوض الفلسطينى ـ الإسرائيلى، الذى أصابه الجمود.

بسبب تعنت إسرائيل وعنصريتها التى تجعلها تضع أمنها واستقرار شعبها فوق أمن واستقرار دول وشعوب المنطقة ظنًا منها أن فى ذلك كل الضمانات المبتغاة!!.

لماذا دعا الرئيس الأمريكى إلى عقد هذه القمة فى هذا الوقت بالذات؟ يقال إن رئيس الوزراء الإسرائيلى ضغط على الإدارة الأمريكية لأجل تحقيق هذا الهدف إنقاذًا له من تفاقم التدهور السياسى الذى تعانى منه حكومته فى ظل تهديدات الأحزاب الدينية المتألفة معه بالانسحاب إن هو أقدم على تقديم تنازلات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية تضر بالأمن القومى لإسرائيل!!.. وهذا يعنى أن باراك أصبح أسيرًا للتطرف اليمينى الإسرائيلى سواء كان دينيًا أو استيطانيًا ويريد أن يحمى مستقبله

السياسى بمجموعة من المواقف المتشددة التى تضمن له الاستمرار فى المسئولية رغم سلبيات حكومته على كافة المسارات التفاوضية.

وطبقًا للمصادر الأمريكية فإن مجموعة التقارير التى قُدمت مؤخرًا للرئيس الأمريكى حول الشرق الأوسط حذرت بشكل مباشر من احتمالات وقوع مصادمات دامية بين فلسطينيين وإسرائيليين نتيجة الانسداد الحادث فى شريان التفاوض فيما بين الجانبين، مما سيترك بصماته على الاهتمامات الأمريكية فى المنطقة. وليس من مصلحة إدارة الرئيس كلينتون فى هذا التوقيت بالذات الذى يبتعد أسابيع معدودة فقط عن تاريخ الانتخابات الرئاسية والتشريعية أن تبدو أمام الناخب الأمريكى غير قادرة على اتخاذ موقف حاسم فيما يتعلق بقضية الصراع فى الشرق الأوسط، سواء نظرنا إليها من زاوية تأثيرات هذا التقاعس، السلبية على معدلات فوز آل جور بمنصب الرئيس الأمريكى أو توازنات فوز حرم الرئيس بمقعد مجلس الشيوخ المتألق.

ويقال إن الرئيس عرفات عندما تعهد لوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فى آخر زيارة لها إلى أراضى السلطة الوطنية بالمشاركة فى «أى قمة يدعو إليها الرئيس كلينتون» كان يُخطط لإحراج باراك على اعتبار أن استقراء الوضع الداخلى فى إسرائيل يشير إلى عدم استعداد رئيس الوزراء الإسرائيلى لقبول أى ضغوط أمريكية فى ضوء تصاعد المد الدينى الإسرائيلى المتحالف مع اللوبى الاستيطانى.. لذلك كان (عرفات) يستعد لتفعيل أوراقه التفاوضية مع إسرائيل بالحصول على مزيد من التعاطف الأمريكى الذى زادت وتيرته فى الآونة الأخيرة بسبب التعارض الواضح المعالم الذى وقع منذ بداية عام ٢٠٠٠م بين كل من واشنطن وتل أبيب مرة بسبب إنكار باراك لحق الإدارة الأمريكية فى أن يكون لها دور إيجابى نشط على المسارين الفلسطينى والسورى ومرة أخرى بسبب إنكاره لحقها فى الاعتراض على قيام حكومته ببيع أسلحة إستراتيچية للصين ومرة ثالثة بسبب نشاطات اللوبى اليهودى داخل الولايات المتحدة فى مُناصرة أحد مرشحى الرئاسة الديمقراطى أو الجمهورى على الآخر انطلاقًا من أهداف السياسة الإسرائيلية الآنية!!

مؤشرات عدم نجاح هذه القمة تتضمنها أسباب الدعوة إلى انعقادها.. وليس بجديد إصرار حكومات إسرائيل المتعاقبة على التسويف والعمل على إضاعة الوقت

فيما لا طائل من ورائه إلا تسميم أجواء الثقة على محدوديتها وهدم الحد الأدنى من مسارات التفاهم وزرع الألغام لوقف تطوير خطوات التفاوض التى تم التوصل إليها بالرغم من هامشيتها.

منذ بدأت مفاوضات مدريد قبل أكثر من عشر سنوات ومخطط إسرائيل التفاوضى يقوم على هذه المحاور التى تُشكل إطار الخط الإستراتيجى الذى يجعلها تقف متصلبة بشكل عنصرى يرفضه المجتمع الدولى تجاه حق الشعب الفلسطينى فى استكمال مقومات حياته المشروعة.. ويُخطئ من يظن أن خطوط إسرائيل الحمراء على أيام نتنياهو هى نفسها خطوطها الحمراء على أيام باراك.. فإذا اعتبرنا أن «لاءات»:

- رفض التفاوض حول القدس باعتبارها العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل..

- رفض التفاوض حول حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم..

- رفض قيام دولة فلسطينية لها كافة مقومات الدول الأخرى المستقلة.. كانت تمثل أقصى درجات التشدد الإسرائيلى على أيام نتنياهو.. فعلينا أن ننظر إلى الأمر مضافًا إليه «لاءات» أخرى جديدة أفرزتها حكومة باراك..

- رفض تكوين وقيام جيش فلسطينى قادر على حماية أمن الشعب الفلسطينى وحدود دولته المستقلة..

- رفض مبدأ التفاوض حول تفكيك المستوطنات المقامة فوق الأراضى الفلسطينية التى حددها قرار التقسيم.

ماذا ينتظر العالم من قمة كامب ديفيد الثانية؟

لا يتوقع معظم المحللين السياسيين أن تقدم هذه القمة حلا للمعضلات التى تتمسك بها إسرائيل إمعانًا منها فى الإصرار على إضعاف الجانب الفلسطينى ظنًا منها أنها تمسك بمقومات حياته وتستطيع أن تمنع عنه حتى الهواء الذى يستنشقه أبناؤه.. ففى رأيهم أنه ليس فى مقدور الرئيس الأمريكى أن يضغط على باراك فى أى من النقاط التى تمثل خطوط إسرائيل الحمراء إلا فيما يتعلق بنقل وتفكيك عدد من المستوطنات الإسرائيلية المقامة فى الضفة الغربية وغزة يُعد على أصابع اليد الواحدة على أمل زيادة مساحة

الأراضى المحتلة إسرائيليّا، التى ستعود السيادة فيها إلى السلطة وفق ترتيبات محددة مقابل تنازل السلطة الوطنية عن باقى النقاط التى تطالب بها خاصة قضيتى القدس وعودة اللاجئين. أما على الجانب الفلسطينى فيتوقع المراقبون أن يتعهد الرئيس الأمريكى بتقديم المزيد من العون المادى الأمريكى للسلطة الوطنية لدعم خطط التنمية التى سبق أن قدمتها إلى الجهات الحكومية والدولية المانحة وأن يعد بتأييد موقفها عمليّا على المستوى الدولى للحصول على حجم أكبر من المعونات. . فى مقابل: التنازل عن التمسك بالمطالبة بشرق القدس كاملا والاكتفاء بقرية أبو ديس وعدد من الشوارع داخل القدس القديمة، والتنازل عن المطالبة بحق اللاجئين فى العودة وفق القرارات التى أصدرتها الشرعية الدولية مقابل القبول بمنح تعويضات لهم أو لمن بقى منهم على قيد الحياة، والسماح بتأجير أراضى الغور الفلسطينى للحكومة الإسرائيلية لعدد من السنين، وأخيرًا التغاضى عن إقامة وتكوين جيش فلسطينى قوى فى مقابل تعهد أمريكى بعدم قيام إسرائيل بأى تحرشات عسكرية تقوض من أركان الدولة الفلسطينية المُزمع إعلانها بعد عدة أشهر. فهل سيقبل الجانب الفلسطينى هذه السيناريوهات؟ الأيام المقبلة ستكشف ذلك.

جريدة الزمان اليومية - ١١/ ٧/ ٢٠٠٠م

بئس رجل السلام الذى تعمل معه يا سيادة الرئيس!!

يوم الأربعاء ١٠ إبريل وبعد إنهاء اجتماع مدريد وقف وزير خارجية أمريكا بين عدد من وزراء الخارجية الأوروبيين مطالبًا شارون بالانسحاب الآنى من الأراضى الفلسطينية التى احتلتها قواته . . ويوم الجمعة وقف الرجل نفسه على المنصة الإسرائيلية إلى جانب أريل شارون مطالبًا إياه بالانسحاب فى أسرع وقت ممكن .

بين اليومين وبين الموقفين أعلن المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض يوم الخميس التالى ليوم الأربعاء ١٠ والسابق على يوم الجمعة ١٢ أن شارون رجل سلام وأن عرفات ما زال رجل عُنف وإرهاب، وزاد الرئيس چورچ بوش الابن على هذا التصريح قائلاً إنه يعمل بشكل مباشر مع شارون لتحقيق السلام فى المنطقة . .

وصف شارون بأنه رجل سلام لا تعليق لنا عليه؛ لأن الغالبية العظمى من شعوب وحكومات فى الشرق والغرب تعلم مدى ضلالية هذا الوصف وعدم انطباقه على أريل شارون على وجه التحديد، فلا يمكن أبدًا لهذا الرجل إلا أن يكون عدوانيًا كما وصفته تقارير الأمم المتحدة عام ١٩٥٣م عندما قاد فرقة إسرائيلية من جنود الصاعقة وهاجم قرية قبية الأردنية وقتل من فلاحيها ٥٣ بريئًا بعد أن نسف بيوتها ومدرستها . . وإلا أن يكون دمويًا كما تصفه صحف إسرائيل وإلا أن يكون عنصريًا كما يرى العالم نتائج أعماله الوحشية على شاشات التليفزيون على مدار الساعة . . لكن أن يكون رجل سلام فهذه هى النكتة الفاقعة التى لم يضحك لها أحد .

وهذه ليست المصيبة؛ لأن هذا التصريح تحيط به بيئة خاصة بالإدارة الأمريكية تحددها طبيعة المستشارين العاملين إلى جوار الرئيس فى المرحلة الحالية وأولويات السياسة الأمريكية أيضًا فى المرحلة الحالية التى بدأت مع النتائج التى نجمت عن أحداث

١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١م وأخيراً عوامل الاستعدادات لتجديد نصف مقاعد مجلس النواب الأمريكى التى تتطلب من الحزب الأمريكى الحاكم أن يحرص على أن تصب نتائجها فى صالح أغلبية أعضائه.

لكن المصيبة أن يُخطرنا الرئيس الأمريكى رسميًا أنه يعمل مع رئيس وزراء إسرائيل لإقرار السلام فى المنطقة. . هنا تكمن الكارثة فإذا كان الشريك الإسرائيلى بهذه المواصفات التى أصبح العالم يعرفها عن شارون فلا بد أن يكون الشريك الأمريكى متفهمًا لهذه الصفات الدموية العدوانية التى لا علاقة لها بالسلام لا من قريب ولا من بعيد. . ولا بد للشريك الأمريكى أن يكون مؤيدًا لخطوات شريكه الإسرائيلى التدميرية الاقتلاعية. . ولا بد للشريك الأمريكى أن يُساهم فى إسكات الآخرين عندما يعترضون على خطوات شريكه بأن يزدريهم ويحتقرهم ويُسفه من اعتراضاتهم ويسخر من تهديداتهم. . ولا بد أن يرى فى التنسيق بينهما لإقرار السلام فى المنطقة قمة العمل الذى يعود بالخير والمنفعة على الجميع. . وليس مهمًا تعريف «الجميع وتحديدهم مكانيًا. .» كما أنه ليس مهمًا بالمرة تحديد نوعية المنفعة، فالمسألة قياسية؛ فما يراه البعض أسود قد يراه البعض الآخر أبيض.

إذن هناك تطابق بين وزارة أرييل شارون وإدارة چورج بوش الابن. . شارون يريد إعادة توزيع أراضى الضفة الغربية مرة أخرى بين إسرائيل والجانب الفلسطينى تحت شعار محاربة الإرهاب والإدارة الأمريكية تؤيده. . شارون يريد تقويض كافة مقومات السلطة الوطنية الفلسطينية تحت شعار محاربة الإرهاب والإدارة الأمريكية تؤيده. . شارون يريد القضاء على الكوادر الفلسطينية والنشطاء الفلسطينيين بحجة محاربة الإرهاب والإدارة الأمريكية تؤيده. . شارون يريد أن يذل الشعب الفلسطينى؛ لأنه يُطالب بحريته ويناضل من أجل دولته ويظن أنه قادر على إسكات صوته والإدارة الأمريكية تؤيده. . شارون يريد أن يفرض سلامًا إسرائيليًا واستقرارًا صهيونيًا على المنطقة والإدارة الأمريكية تؤيده. .

لا يوجد فى آخر طبعات قاموس التطابق بين إسرائيل وأمريكا سوى هذه الكلمات التى تفوه بها المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض وزايد عليه الرئيس چورج بوش الابن. . لا يقف وراء هذه المهزلة لوبى إسرائيلى ولكنها تنبع من عدم اكتراث

بالشعوب العربية؛ لأنه ـ كما قلنا سابقًا ـ لم تشعر أمريكا بعد بما يهدد مصالحها . . إنها ـ وحتى هذه اللحظة ـ تتفهم دوافع الإجراءات الإسرائيلية نحو القتل والترويع والاجتثاث والتسفير والاعتقال، ولكنها لم تدرك الأسباب التى تقف وراء المقاومة الفلسطينية الباسلة طوال السبعة عشر شهراً الماضية . . أمريكا تعطى الفرصة تلو الفرصة لشارون لأن يكمل أبعاد مجازره ضد الشعب الفلسطينى وأن يلاحق المطلوبين وآخرهم مروان البرغوثى ويعتقلهم ويتحفظ عليهم ولكنها لا تتفهم معنى هدم البيوت على ساكنيها ومعنى الحصار داخل الحجرات تحت وابل الرصاص المنهمر والحرمان من المأكل والدواء . . أمريكا لا تستمع إلى القادة العرب أو الأوروبيين أو الزعماء الدينيين ولكنها تسمع فقط لشارون الذى يتبنى مُخططاته كبار مُوظفى إدارة رئيسها الذى يخطط منذ الآن للبقاء فى البيت الأبيض مدة أربع سنوات أخرى . .

لن تنفصم عُرى مخطط السلام الشارونى البوشوى إلا إذا استيقظنا شعوبًا وحكومات وتمكنا من أن نربط بين إستراتيچية السلام بمفهومه العربى وبين المصالح الأمريكية . . السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط يجب أن يكونا وفق ما تفرضه الشرعية الدولية والسوابق التى ارتضتها شعوب العالم التى حلت بها كوارث نتيجة الحروب الإقليمية أو العالمية . . فليست إسرائيل هى المُقنن الوحيد بتأييد أمريكا لمستقبل شعوبنا وليست إسرائيل هى كل شىء فى الشرق الأوسط . .

جريدة الزمان اليومية ـ ٤/ ٤/ ٢٠٠٢م

تدشين الدعم الأمريكى
لموقف إسرائيل المتسلط تجاه السلام
وتجاه فرض شروطها على المنطقة بأسرها!!

بماذا عاد كولين باول مؤخراً من رحلة التخطيط والتنسيق لتنفيذ خريطة الطريق بعد زيارته لإسرائيل وما بقى من أراضى السلطة الفلسطينية؟ عاد باستعداد فلسطينى واضح للتعاون على مستوى العلاقات التى تجمعه بأمريكا وإسرائيل، وبنية المواجهة على مستوى العلاقات التى تجمع السلطة بالفصائل الفلسطينية الأخرى النشطة فى ساحة النضال التحريرية. . وعاد بتصميم إسرائيلى مُتزايد على إملاء الشروط على المنطقة بأسرها بعد الانتصار الأمريكى فى معركة إزاحة حكم صدام حسين واحتلال العراق.

فى الوقت الذى تتمنى فيه غالبية العواصم العربية أن تتمكن الإدارة الأمريكية من مُمارسة ضغط ما على شارون لكى يتقدم ببعض التنازلات «التى لا تضر بأمن وسلامة شعبه» حتى تسير مباحثات تنفيذ خريطة الطريق، التى صاغت بنودها بعض مراكز البحوث الأمريكية الإسرائيلية المشتركة فى طريقها المُتخيل والذى ينتهى بإعلان دولة فلسطينية عام ٢٠٠٥م، تتنبأ بعض الكتابات العربية أن تتحقق تلك الأمانى وفق رؤية لا نعرف لها مصدراً أو مرتكزات. فى الأفق هنا فى أوروبا وهناك فى أمريكا لا يوجد ما يوحى بمبررات هذا التنبؤ ولا بموجبات هذه الأمانى!! لأن إسرائيل استقوت بما شهدته المنطقة العربية من أحداث فى الفترة الأخيرة كان آخرها وقوع العراق أرضاً وشعباً فى قبضة الهيمنة الأمريكية!!.

استقوت إسرائيل بالحالة العربية التى تزداد سوءاً على كافة المستويات والتى يزداد فيها مؤشر التباعد العربى / العربى على مدار الساعة. . فليس هناك توافق فى أدنى

حدوده حيال ما يجرى عربيًا لا على مستوى العلاقات البينية الحالية أو المستقبلية ولا على مستوى قضية الصراع الإسرائيلى الفلسطينى أو الإسرائيلى العربى ولا على مستوى مُستقبل الشعب العراقى المُحتل.

استقوت إسرائيل بانغلاق الأنظمة العربية على نفسها بحثًا عن أساليب حمائية لذاتها بعد أن فشلت فى أن يكون لها موقف جماعى تجاه ما تتعرض له من ضغوط واستفزازات بعد النتائج التى ترتبت أمريكيًا وإسرائيليًا فى أعقاب الحادث الإرهابى الذى تعرضت له بعض المدن الأمريكية يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فهى مشتتة من ناحية بين تُهمة تَبنى أبنائها لأفكار إرهابية وبين تهمة إيواء منظمات إرهابية أو دعمها وبين تقاعسها عن مد يد العون للتحالف العالمى الذى يحارب الإرهاب على مستوى العالم، وممزقة داخليًا من ناحية أخرى فى انتظار إدراج اسمها على قوائم التفتيش الأمريكية مثل قوائم حقوق الإنسان وقوائم الحرية الدينية وقوائم محور الشر وقوائم النظم الدكتاتورية الرافضة للفكر الديمقراطى والسوق الحرة والانفتاح المعلوماتى.. إلخ.

استقوت إسرائيل باستعداد بعض النظم العربية للتحالف معها سرًا درءًا لشرها واستجابة لطلب واشنطن.. وبإقدام بعضها الآخر على عقد صفقات استثمارية معها عبر الأبواب الخلفية.. وبغض بعضها الآخر طرفه عما يجرى فى ساحته الداخلية من تأسيس لعقود تجارية ومالية تصب فى خانة المصالح الأمريكية الإسرائيلية.

استقوت إسرائيل عندما أصبح الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج مقننًا وفق معاهدات ثنائية طويلة الأمد كما أصبح مباحًا فى العراق لسنوات لا يعلم مداها إلا الله وفق متطلبات الاحتلال الذى اعترفت به واشنطن عندما تقدمت بمسودة مشروع قرار لإنهاء فرض العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقى.

استقوت إسرائيل باستعداد الإدارة الأمريكية للقيام بتغييرات جوهرية فى المنطقة خلال العشر سنوات القادمة باستخدام أسلوب الترغيب الذى يُكشر عن أنيابه أو أسلوب الترهيب الذى أصبحت له قوات جاهزة للتحرك السريع من الخليج والعراق صوب أى عاصمة عربية خلال أقل من أسبوعين!!.

زيارة شارون لواشنطن لن يتحقق من ورائها ضغط أمريكى على إسرائيل لكى تتجاوب معها ومع الأطراف العربية والأوروبية ذات الاهتمام المشترك بقضية الصراع

العربى الإسرائيلى لكى تبدأ خطوات إقرار السلام فى المنطقة؛ لأن الإطار الذى طرحه الرئيس چورچ دبليو بوش الابن عندما كان يتحدث فى حفل العشاء السنوى لمعهد أمريكان إنتربرايز بواشنطن مساء يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٢م يشير إلى أمور أخرى لا يُتوقع من ورائها ضغوط وإنما تدل على توافق وتنسيق إستراتيچى واستعداد لجنى ثمار مصالح مشتركة اكتمل نضجها بعد رعاية وعناية وتعهد قل أن تحظى به منطقة أخرى من مناطق العالم الساخنة!!.

قال الرئيس الأمريكى بشكل قاطع «سيؤسس النجاح الذى حققته قواتنا فى العراق بداية مرحلة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط وسيُحرك الخطى نحو دولة فلسطينية تتمتع بالديمقراطية الحقيقية؛ لأن زوال نظام صدام حسين سيحرم شبكات الإرهاب من راع ثرى كان يدفع الأموال لتدريب الإرهابيين ويُقدم المكافآت السخية لعائلات حاملى القنابل الانتحاريين».

المرحلة الجديدة التى ترسم أبعادها الإدارة الأمريكية تخص كل دول الشرق الأوسط ما عدا إسرائيل.. فكل الدول العربية فى حاجة إلى الأخذ بالنهج الديمقراطى وفق المعطيات الغربية وإلى تبنى آليات السوق المفتوحة والاندراج داخل قوائم الدول الراضية بأساليب العولمة، ما عدا إسرائيل التى تتعامل وفق هذه النظم منذ نشأتها قبل خمسة وخمسين عامًا بالتمام والكمال..

المرحلة الجديدة التى ترسم أبعادها الإدارة الأمريكية تُركز على مُحاصرة شبكات الإرهاب والدول التى توفر لها الحماية والرعاية.. ومن المعروف أن واشنطن تعتبر كل دول الشرق الأوسط إما حاضنة لمنظمات إرهابية أو قابلة لتبنى أفكار إرهابية، ما عدا إسرائيل التى تشارك فى التحالف الذى يحارب الإرهاب فى كل مكان بالعالم بقيادة أمريكا عن طريق تقديم الخبرات وتبادل المعلومات الأمنية والمساهمة فى التخطيط على مستوى المشاركة فى اجتماعات أجهزة المخابرات الدورية.

المرحلة الجديدة التى ترسم أبعادها الإدارة الأمريكية تهتم برؤية واشنطن للسلام فى المنطقة وفق المعايير الإسرائيلية (الهيمنة العسكرية / التفوق العلمى / الحدود الآمنة / السماوات المفتوحة / المياه المتوافرة / العلاقات المستقرة / الأنظمة المنزوعة السلاح) من منطلق زاويتين.. أولهما المصالح الأمريكية التى تتمثل اليوم فى إدارة شئون الطاقة

النابعة من منطقة الخليج عربيًا وإيرانيًا وتلك النابعة من منطقة بحر قزوين وفى إعادة تشكيل الأنظمة العربية وفق إرادتها . . وثانيهما المصالح الإسرائيلية التى تسعى إلى التربع على عرش القوة الإقليمية الوحيدة فى المنطقة الممتدة من حدود أفغانستان إلى المغرب ومن شمال تركيا إلى منطقة القرن الإفريقى .

هذه المؤشرات وغيرها تدل بما لا يدع مجالاً للشك فى أن زيارة شارون الحالية للبيت الأبيض ستزيد من حجم التنسيق القائم بين الدولتين فيما يتعلق بمستقبل المنطقة :

أولاً : لتطهيرها من البؤر الإرهابية التى تزخر بها وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية المناضلة ضد الاحتلال الإسرائيلى لأراضى الضفة وغزة ، وليس هناك ما يمنع أن يمتد التعاون الناجم عن هذا التنسيق إلى ما يشتبه فى أنه بؤر إرهابية نائمة / كامنة أو ذات علاقة بتنظيم القاعدة أو الجهاد الإسلامى أو حماس أو حزب الله . . إلخ .

ثانيًا : لتبادل الضغط ، كل وفق وسيلته الفعالة على الأنظمة العربية لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعليمية ، فأمريكا لديها القروض والهبات والمعونات وتملك القدرة على استغلال شعارات الحريات الدينية وحرية التعبير وحقوق الإنسان لتحقيق ما يُوصى به مستشاروها أو تفرضه تعليماتها ، وإسرائيل تملك براعة تدبير المؤامرات وتصعيد الخلافات وإشعال حرائق الأقليات ونعرة الإثنيات واللعب على حبال التنافس اللاهث على كسب رضاها .

ثالثًا : لوضع فكرة تحالف الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذى يُعطى السيادة علميًا وإنتاجيًا لإسرائيل ويحشر دول المنطقة كلها بلا استثناء فى خانة المستهلك الخانع والتى مر على طرحها عدة سنوات ، موضع التنفيذ على مراحل متقاربة باستغلال الاهتزازات التى تتعرض لها المنظمات الإقليمية العربية والإسلامية خاصة إذا كانت بعض الدول قد أبدت استعدادًا للانسلاخ عن الجسمين العربى والإسلامى .

وهناك من يتوقع أن تتضمن زيارة شارون لواشنطن إلى جانب اقتسام الأرباح إزاحة العقبات من أمام الدعم المالى الفورى الذى أقره مبدئيًا مجلس الشيوخ الأمريكى لسد العجز الخطير الذى تُعانى منه الخزانة الإسرائيلية منذ الشهر الرابع لانتفاضة الأقصى التحريرية والذى تجمع كافة التحليلات على أنه ناجم بشكل مباشر عن :

ـ تكاليف حملة القمع العسكرية الاحتلالية التى تقودها حكومة إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى منذ حوالى اثنين وثلاثين شهراً دون توقف .

ـ توقف غالبية مراكز الإنتاج عن العمل سواء بسبب عدم توافر العدد الكافى من العمال الفلسطينيين المحاصرين فى مقارهم التى تغلقها عليهم قوات الاحتلال ، أو بسبب الغياب المتواصل للمنخرطين فى خدمة الاحتياط بقوات الجيش وأفرع أسلحته المختلفة المكلفين بوأد انتفاضة الشعب الفلسطينى .

ـ تزايد نفقات الأمن الداخلى الذى تحتاج إليه حراسة المنشآت العامة وتأمين حياة سكان المستعمرات والأحياء السكنية التى سُلبت داخل القدس المحتلة والمدن الإسرائيلية الأخرى ودوريات الطرق الالتفافية التى تخترق قلب الضفة .

ـ نفقات استقدام وإعاشة المرتزقة اليهود من مُجندى الجيش الأمريكى والجيوش الأوروبية خاصة الشرقية منها وأسرهم وما يحتاجونه من إسكان ورعاية اجتماعية وطبية وعلاجية وتعليمية ، للقتال فى صفوف القوات المسلحة الإسرائيلية .

جريدة الوفد اليومية ـ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٢م

هل تحارب أمريكا من أجل إسرائيل؟

يتوجس بعض الخبراء حيال إمكانية انعقاد المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية، المُقرر عقده فى الفترة من ٣١ أغسطس ٢٠٠٢م والسابع من الشهر القادم فى ديربان بجنوب إفريقيا بدون مشاركة من أمريكا وإسرائيل، والسبب يرجع فى المقام الأول إلى موقف كل منهما المعارض بشدة وبغلظة لكل محاولة تسعى جاهدة لإدراج أى بند على جدول الأعمال أو توصى بأن يتضمن البيان الختامى أى إشارة إلى أن الصهيونية تُعد وفق آراء غالبية المحللين والكتاب والمفكرين والفلاسفة نوعًا من أنواع العنصرية.

للخروج من هذا المأزق الذى تعانى منه لجان الإعداد لعقد المؤتمر منذ التئامها فى جنيف قبل عدة أسابيع تُطالب مارى روبنسون المفوضة العامة للاجئين ورئيسة المؤتمر بألا يؤدى النظر إلى الماضى إلى الانشغال كُلية عن المشاكل المستقبلية الملحة خاصة إذا كان هذا الموقف سيؤدى ـ على حد قولها ـ إلى مُقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية وهى أكبر دول العالم لفعليات المؤتمر مما سيؤدى إلى محدودية تأثير قراراته.

تتمسك إسرائيل بمساندة قوية من إدارة الرئيس بوش الابن بأنه ليس من حق الدول المشاركة فى المؤتمر العالمى المناهض للعنصرية إعادة طرح الثقة فى القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٧٥م بمساواة الصهيونية بالعنصرية ووافقت على شطبه فى ١٧ ديسمبر عام ١٩٩١م كشرط أمريكى ـ إسرائيلى لبدء فعليات مؤتمر مدريد للسلام. وهذا التمسك فى حد ذاته يحمل فى طياته إدانة لإسرائيل تُساوى تمامًا مُطالبتها بعدم إدراج هذا البند فى جدول أعمال المؤتمر أو الإشارة إليه فى البيان الختامى؛ لأنه يؤكد توافر الشبهة أو تطابق بعض المواصفات التى تحملها مفاهيم كل من الصهيونية والعنصرية.

هذا إلى جانب أن كل (المبررات) التى تمسحت بها أمريكا وإسرائيل وبعض الدول الأذناب قبل نهاية عام ٩١ لدفع الجمعية العامة للأمم المتحدة كآلية دولية لها مشروعيتها للقيام بشطبه لم تُثبت صحة تبنى الفكر الإستراتيچى الإسرائيلى لها كما لم تتحقق نبوءة انتفاء صفة اللجوء إليها بديلا عن التفاوض والوفاء بالتعهدات . فما زالت إسرائيل دولة دينية منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد، ترفض الاعتراف بأن للآخر (غير اليهودى) على أرضها الحقوق نفسها، التى تمنحها لليهودى المقيم والوافد على أى مستوى من مستويات تعامل الدولة مع رعاياها خاصة فيما يتعلق بالخدمات التى يتمتع بها العرب المقيمون فوق أراضيها والمسئولة هى عنهم صحيًا وتعليميًا واجتماعيًا وثقافيًا وخدميًا . . إلخ .

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد الدولة الوحيدة فى العالم التى لم تقدم للأمم المتحدة خرائط رسمية بحدودها كدولة وكيان يجب عليه أن يتعامل فى إطاره الجغرافى على قدم المساواة مع الآخرين من دون أن يتميز عنهم أو يتميزوا عليه فى ضوء وضوح تام لإطار سيادته على حدود مُحددة المعالم أمام الكافة .

وما زالت إسرائيل دولة الوافدين اليهود منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد، وليست دولة كل من له حق فى العودة إلى أرضه التى كان يعيش فوقها قبل تحول العصابات اليهودية الغاصبة إلى دولة محتلة خاصة وأن قرارات الأمم المتحدة فى هذا الشأن قاطعة ومحددة وواضحة .

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد دولة الرفض لكل ما يُعطى حقوقًا ويرتب مصالح مشروعة للآخرين سواء كان ذلك وفق قرارات دولية أو اتفاقات تشهد عليها دول أغلبها مُتحالف معها ومؤيد لها ومساند لكل ما يصدر عنها من سياسات عدائية للآخرين .

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مروراً بمؤتمر مدريد تُعلن على رءوس الأشهاد استعدادها التام لإفناء (كل العرب) من فوق أراضيهم التى اغتصبتها منهم وسمتها باسمها وأيضًا من فوق أرضهم التى يعضون عليها بالنواجذ مع الإصرار المُسبق على أن تقوم قواتها المسلحة باستخدام كل الأدوات حتى تلك المحرم استخدامها

دوليًا، ناهيك عن مواجهتها للحجر فى أيدى المناضلين الفلسطينيين من أجل الحرية بكل أنواع الأسلحة التى فى ترسانتها العسكرية.

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مرورًا بمؤتمر مدريد تعمل جاهدة لفرض أمنها واستقرارها ليس فقط على عرب الداخل وبقية الأراضى الفلسطينية المحتلة وإنما أيضًا على الدول المحيطة بها بعيدًا عن صيغ الأمن الجماعى لكل الشعوب التى أصبحت منذ عدة عقود هى الصيغة التى يتحرك فى إطارها المتوافقون والمتخاصمون من دول العالم بتزكية خاصة من الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

وما زالت إسرائيل - منذ إعلان وجودها مرورًا بمؤتمر مدريد - تُشيع التوتر وتفرض أجواء الحرب على جيرانها بتمسكها باحتلال هضبة الجولان السورية وبالاحتفاظ بمزارع شبعا اللبنانية بعد الانسحاب من الجنوب اللبنانى وبرفضها استكمال خطوات الانسحاب من الأراضى الفلسطينية التى اتفق عليها فى مؤتمر مدريد وما تلاه من مؤتمرات بعضها إقليمى ومعظمها دولى.

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مرورًا بمؤتمر مدريد، الأكثر استيلاء على مياه الغير، سوريا ولبنان وأراضى الضفة وغزة والأردن لصالح مجتمعها وأبناء المستعمرات التى تقيمها فى الأراضى الفلسطينية وفى هضبة الجولان ووادى الأردن، على حساب ملاك منابع هذه المياه العربية الأصليين.

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مرورًا بمؤتمر مدريد الدولة ذات الصوت الهادر الذى يُهدد ويلجأ فى كل الأحيان إلى استخدام قوة السلاح لحل أى مشكلة تصطنع وقوعها بينها وبين جيرانها فى محاولة مستميتة منها لفرض منطقها المعوج على الجغرافيا والتاريخ اللذين يُشكلان معًا الأسس الموضوعية الأقوى لتجاور الشعوب فى أى منطقة من العالم بعيدًا عن أسلوب القوة العسكرية الذى يحاول جاهدًا أن يلغى المنطق والحق والعدل والقانون.

وما زالت إسرائيل منذ إعلان وجودها مرورًا بمؤتمر مدريد، الدولة الوحيدة التى تطالب الآخرين بالاعتذار إليها عما وقع لليهود فى أى مكان من العالم فيما عرف بالهولوكوست أو المحرقة خاصة على أيام حكم أدولف هتلر لألمانيا وما تبعه من احتلال جيوشه لأقطار شرق أوروبا ومعاملة قواتها لليهود من سكانها بالطريقة نفسها

وتطالبهم بسداد تعويضات مالية باهظة مقابل ما لحق بهم على مر السنين من عسف واستغلال على أيدى الدول والحكومات وحتى الأفراد بأثر رجعي . . . ومن مات منهم وليس له الآن فروع تستحق تحصيل هذه التعويضات، تنوب عنهم حكومة إسرائيل جميعًا في الحصول عليها كاملة مضافًا إليها إجمالى الأرباح، على الرغم من مخالفة ذلك للمبدأ العالمى الذى يقر بعدم الأحقية فى تحصيل تعويضات بأثر رجعى، وعلى الرغم من مخالفة ذلك للمنطق؛ لأنه لم يكن هناك كيان يسمى إسرائيل وقت وقوع هذه التعديات اللاإنسانية على من يدينون بالديانة اليهودية .

إسرائيل هذه ترفض الاعتراف بما ارتكبته من جرائم ضد العرب منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا سواء ضد الفلسطينيين أو المصريين أو السوريين أو اللبنانيين أو الأردنيين، كما ترفض الاعتراف بما نهبته من ثرواتهم وعقاراتهم وأراضيهم وآثارهم وبترولهم ومياههم ومزروعاتهم منذ بداية القرن العشرين وإلى يومنا هذا .

إن تطابق مواصفات العنصرية على مبادئ الصهيونية واضح وجلي وليس مطلوبًا أن تُسأل فى ذلك إسرائيل أو أمريكا، وإنما أن يحتكم الحكماء إلى ما يراه العالم عبر وسائل الإعلام فى كل مكان .

وإذا قُدر للمؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية أن يتماسك حتى يوم افتتاحه فليست هناك خسائر فادحة من جراء عدم مشاركة أمريكا وإسرائيل فى فعلياته، ربما العكس هو الصحيح؛ حيث ستتواءم مصالح الغالبية العظمى من الحكومات المشاركة فيه فيما عدا بعض الدول الأوروبية ذات الماضى الاستعمارى البغيض .

أما إذا قُدر له أن يستجيب لمطالب أمريكا وإسرائيل وينحى جانبًا قضية الصهيونية المرتبطة بالعنصرية، فمهما كانت نجاحاته فستظل قراراته إلى الأبد مطية لكل منهما .

جريدة الزمان اليومية ـ ٨/ ٧/ ٢٠٠٢م

الرئيس الأمريكي يخلط عمداً

بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للمحتل!!

بداية نقول إننا لا نؤيد الإرهاب أو التطرف الذى يتوجه نحو أى مجتمع مدنى بالعنف والتدمير وإزهاق الأرواح أو يلجأ إلى فرض آرائه بالقوة الغاشمة أو يؤسس لأفكاره عن طريق القتل والترويع أو يحصر نفسه فى دائرة التغيير بالبندقية فقط . .

وبالتالى نحن ضد الإرهاب والعنف الذى يستغل حاجات أبناء المجتمع المادية والمعنوية لكى يصبهم فى قوالب ذات أشكال نمطية لا تزيد فى قدراتها عن المشغل الآلى (الريموت كنترول) عن بعد، حيثما يوجهها القابض عليها ولو بيد واحدة تتوجه وتأتمر بأمره وتنفذ رغباته دون وعى أو إرادة . .

وأيضًا ضد الإرهاب والعنف النابع من داخل الأنظمة التى تُصر على إقصاء الآخر ونفيه حتى داخل أوطانه ومنعه من التعبير عن أفكاره بشكل سلمى حضارى والإصرار على التعامل مع الكلمة عبر أشكال أخرى من التعامل الأمنى دون مراعاة لأبسط حقوق الإنسان . .

ولكننا ـ قلبًا وقالبًا ـ مع المقاومة المشروعة التى يُمارسها الشعب الفلسطينى لطرد المحتل الإسرائيلى الغاصب لأرضه، ومع المقاومة اللبنانية لتحرير مزارع شبعا، وللمقاومة السورية عندما تنطلق لتحرير أراضى هضبة الجولان . .

. . وقلبًا وقالبًا مع كل أشكال هذه المقاومة التى تنص عليها القوانين والأعراف والاتفاقات الدولية التى تسعى الإدارة الأمريكية بكل ما أوتيت من غطرسة وهيمنة

وتحكم إلى وقف العمل بها نهائيًا، ووصم من يلجأ إليها بالإرهاب والعنف وتعطيل مسيرة السلام الشرق أوسطية التى أصبحت فى رأيها أقرب إلى الانطلاق وفق محددات خارطة الطريق التى تعمل واشنطن على الانفراد بالإشراف على تنفيذ خطواتها الميدانية بعد أن حظيت بتأييد الرباعية الدولية والخماسية العربية!!.

من هنا نختلف مع الطرح الذى قدمه الرئيس الأمريكى عبر منصتى مؤتمرى شرم الشيخ والعقبة المتتاليين؛ لأنه ما زال وأركان إدارته يُصرون على ضم الجهاد الفلسطينى ضد الاحتلال الإسرائيلى إلى قائمة الإرهاب التى تفننوا فى نشرها منذ الحادث الإرهابى الذى تعرضت له أرضهم منذ حوالى عشرين شهراً..

وهذا الاختلاف يسمح لنا بأن نقول للرئيس چورچ بوش الابن إن الاتفاق الداخلى الذى تمكنت الحكومة الفلسطينية برئاسة محمود عباس من إبرامه مع الفصائل النضالية على الساحة كما جاء على لسانه فى العقبة لا يُعد من قبيل الإقرار من جانب حكومة السلطة بأن ما تقوم به هذه الفصائل إرهاب.. كما لا يعد قبولاً إلى ما لا نهاية من الطرف المناضل شرعًا بوقف الكفاح بكل أشكاله لطرد المحتل الغاصب..

ويسمح لنا أن نوضح له أن ما ورد على لسانه فى كلا المؤتمرين لا يتوافق مع الطرح الذى طرحه منذ عام عندما تحدث عن الدولة الفلسطينية المنتظر الإعلان عن قيامها فى عام ٢٠٠٥م؛ لأنه ما زال يُصر على أن منطلقات هذه العملية برمتها فى يد إسرائيل وهذا يعنى عدم توافر آلية دولية لمراقبة التنفيذ والاعتماد على مصادر طرف واحد محتل معروف بكذبه وتدليسه وتزييفه للأمور، لتحديد مدى التقدم فى المسار نحو تحقيق قيام الدولة الفلسطينية..

ولأنه مازال يُطالب بضرب كل نشاط فلسطينى يقف فى وجه المحتل الغاصب المستبد بيد من حديد حتى لو كان نشاطًا تعاضديًا يجمع بين نُشطاء غربيين مسالمين وعرب من أبناء الضفة والقطاع أو عرب من داخل إسرائيل..

ولأنه ما زال يصر على وصف ما تقوم به آلة إسرائيل العسكرية كل يوم منذ ما يقرب من ثلاث سنوات بأنه دفاع عن النفس ضد ما يهدد المجتمع الإسرائيلى.. وطوال هذه الفترة لم يشرح لنا واحد من مفكرى الإدارة الأمريكية كيف يكون الرد على إلقاء الحجارة بنسف المنازل واقتلاع الأشجار وتجريف الأرض الزراعية والطرقات والحصار

والإذلال وإطلاق النار على سيارات الإسعاف ومنع وصول المرضى إلى مستشفياتهم . . إلخ دفاعًا عن النفس!!

وليسمح لنا أن نقول له إن التسليم بكل ما تطالب به إسرائيل لن يُساهم فى شق طريق لمسيرة السلام، التى يُبشر بها ولن يؤدى إلى سلام عادل وشامل ولن يحقق الاستقرار والهدوء فى المنطقة بأسرها . .

لن يساهم فى شق طريق لمسيرة السلام، التى يبشر بها؛ لأن إسرائيل وضعت العراقيل فى طريق هذه المسيرة التى تحصل على طاقتها الدافعة من العمل على تطبيق خارطة الطريق بكل ما فيها من مساوئ دون حذف أو إضافة أو تعديل، قبل أن يبدأ النقاش حولها ولأن إدارته أجبرت الطرف الفلسطينى على أخذها كلها بما فيها من قصور وأعطت أذنها لشارون لكى يُملى عليها حدود موافقاته الضيقة وهامش اعتراضاته المتسع . .

لن يساهم فى شق طريق لمسيرة السلام، التى يبشر بها؛ لأنه لم يُشر إلى احتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية واللبنانية والسورية بكلمة واحدة . . ولأنه لم يُشر إلى المستعمرات الإسرائيلية فى الضفة والقطاع وهضبة الجولان بكلمة واحدة، ولم ينوه ولو بإشارة إلى مخالفة البناء فى الأراضى المحتلة لكافة المواثيق الدولية ولم يطلب من حكومة شارون بشكل جدى الإعلان عن جدول زمنى لإخلاء المستعمرات التى تمنع التواصل الجغرافى بين الأراضى الفلسطينية . .

لن يساهم فى شق طريق لمسيرة السلام التى يُبشر بها؛ لأنه لم يُشر حتى إلى الجزء الشرقى من مدينة القدس من قريب أو من بعيد كأنما أقسم لشارون بعدم ذكر ذلك حتى يفى رئيس الوزراء الإسرائيلى بالتعهد بالمشاركة فى مؤتمر العقبة الذى كان من الممكن أن تتقوض أركانه لو لم يحضر . .

لن يؤدى إلى سلام عادل؛ لأن مسيرة السلام بالشكل الذى تُصر واشنطن على السير فيه دون مراعاة لحقوق الشعوب العربية، ستقيم سلامًا قائمًا على إهدار حقوق الشعب الفلسطينى فى أرضه ومائه وسمائه وحدوده وحريته فى الحركة ومن ثم سيكون نموذجًا قابلاً للتطبيق عند بدء التفعيل الأمريكى الإسرائيلى لتنشيط مسارى السلام مع الشعبين اللبنانى والسورى . .

لن يكون سلامًا شاملاً؛ لأنه سيلبى احتياجات الأمن الإسرائيلى على حساب بقية الشعوب العربية وسيُطلق يدها للعبث مع دول الجوار متى تشاء بحماية ترسانتها النووية والجرثومية . .

ولن يتحقق من ورائه الاستقرار والهدوء اللذان تنشدهما أمريكا للبدء فى إعادة ترتيب أوضاع المنطقة؛ لأن درجة العداوة التى تظن واشنطن أنها قائمة بين الأنظمة العربية وشعوبها ستتحول إلى تعاضد وتنسيق وستنشأ جبهة واحدة ضد التسلط الأمريكى . . وليسمح لنا الرئيس الأمريكى أن نضرب له مثلاً واحدًا . .

كل الشعوب العربية كانت تنشد الديمقراطية وتطالب بها منذ عشرات السنين . . وكل الكُتاب والمفكرين والمثقفين العرب نادوا بهذا الحق منذ فجر النهضة العربية وبعضهم دفع حياته ومستقبل أسرته ثمنًا غاليًا مقابل الإصرار على المناداة به، ولكن عندما طرحت إدارتكم السنية هذا المطلب وخطط وزير خارجيتكم لتنفيذه (خلال عشر سنوات) وقفت غالبية الجموع الشعبية ومفكريها ومثقفيها وكتابها ضده ورفضته جملة وتفصيلاً لا لشيء إلا لأنه «مفروض عليها من جانبكم» واعتبروه جميعًا صنفًا من الأكل تعافه حلوقهم ونوعًا من الأردية لا يناسب أجسامهم وأفكارًا هلامية لا تتوافق مع ثقافتهم . .

وأعتقد أنه قد نمى إلى سمع مسئوليكم أن بعض الكُتاب العرب نشر بعد ما شاهده من تمرينات احتلالية فوق أرض العراق يقول «إن نارأنظمة الحكم العربية أرحم من جنة الديمقراطية التى تنادى بها واشنطن بحماية الدبابات والصواريخ» . .

على المستوى نفسه تُصر المنطقة العربية على أن تبنيكم للمطالب الإسرائيلية بلا تحفظ ولو محدود وإصراركم على إهدار الحقوق العربية بلا قبول محدود أيضًا سينسف كل شيء حتى لو كان قاب قوسين أو أدنى من الطفو على السطح !! .

جريدة الوفد اليومية ـ ٨/ ٦/ ٢٠٠٣م

التآمر الإسرائيلى الأمريكى.. ضد النضال الفلسطينى..

تؤكد كل الأدلة التى يطرحها المراقبون فى أوروبا أن رسالة المنظمات النضالية الفلسطينية بما فيها منظمة فتح إلى الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية لم تجد آذانًا صاغية ولا عقولاً متفتحة لتفهم فحواها التى ترددت معانيها الواضحة لفترة طويلة . . ويرون أن دعاة السلام فى تل أبيب وواشنطن لم يستوعبوا معانى الرسالة ؛ لأنهم ينظرون إلى قضية تحرير الوطن الفلسطينى من قيود الاحتلال الإسرائيلى العنصرى من زاوية تضليلية تصوره لهم على أنه إرهاب ، فى حين يشجعون الحركات الانفصالية التى تزعزع أمن الدول المستقرة باعتبار أنها تعبير عن الحق فى الاستقلال والسيادة ! ! .

لم تتحرك الإدارة الأمريكية بشكل فعال طوال الثلاث سنوات الماضية لكى تُوقف حكومة إسرائيل المحتلة مجازرها ضد الشعب الفلسطينى ولم تُعلن اعتراضها على استخدام قوات جيشها ؛ لإزالة كل أسباب الحياة العربية من فوق الأرض الفلسطينية ، ولكنها تحركت بكل قوتها وأدانت على أعلى مستوياتها العمليات النضالية الفلسطينية التى تسعى للتحرر من الاستعمار .

لو كانت الإدارة الأمريكية صادقة فى تعهدها للدول الأوروبية والعربية بالسعى لإقرار السلام فى الشرق الأوسط ما كانت سمحت لإسرائيل بأن تطالبها بأربعة عشر تعديلاً لخارطة الطريق وتصم آذانها عن المطالب الفلسطينية بالرغم من شرعيتها وفق الاتفاقات الدولية . . ولكن لأن إسرائيل تُصر على أن النضال التحررى إرهاب ومقاومة الاحتلال عُنف فلا بد أن توافقها الإدارة الأمريكية على ذلك ! ! .

كتب المحلل السياسى أمير أورن يقول فى صحيفة هاآرتس يوم ١٢ يونية «المذبحة الأخيرة التى وقعت فى القدس ضد المدنيين تأتى ضمن مُخطط أعدته حماس والجهاد الإسلامى لضرب عملية السلام التى تقودها أمريكا، ولم تأت انتقامًا من المحاولة الفاشلة للخلاص من الرنتيسى؛ لأن المنظمات الإرهابية الفلسطينية تُخطط لاغتيال المدنيين فى الوقت نفسه الذى تعمل إسرائيل مع الإدارة الأمريكية على بناء ركائز للسلام فى المنطقة». .

وفق هذه الرؤية العنصرية واعتماداً على هذا المنطق المعوج أعلن المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض صباح اليوم التالى أن الرئيس چورچ دبليو بوش الابن يُحمل حركة حماس مسئولية تزايد العنف الذى يشل خطوات التقدم نحو السلام فى المنطقة، وفيما تلا ذلك من أيام اعتبرت واشنطن منظمات النضال الفلسطينى كلها إرهابية وطالبت دول العالم الحر بمحاصرتها وقطع كل اتصال بها وتجميد أرصدتها واعتبار كوادرها من المطلوبين على لائحة كبار الإرهابيين فى العالم.

لو كانت الإدارة الأمريكية حريصة على سمعتها العالمية خاصة فى الشرق الأوسط بعد شعارات التحرير الزائفة التى رفعتها وهى تمارس الحرب لأجل إسقاط نظام حكم صدام حسين لسعت إلى تبنى مطالب الشعب الفلسطينى العادلة المشروعة، ليس لتقويض دولة إسرائيل كما يُصور لها بعض مُستشاريها وزعزعة أمنها، ولكن لكى تصفها شعوب المنطقة بالعدالة فى تناولها لملف الصراع العربى الإسرائيلى من كافة جوانبه وبالحرص على بعض من مصالح الشعوب العربية فى مقابل حراسة مصالح إسرائيل الآنية والمستقبلية كلها!!.

كتب تسفى رئيل فى صحيفة هاآرتس يقول «لن تتوقف الحرب التى بدأتها إسرائيل ضد حماس منذ عقد ونصف إلا بتصفيتها تمامًا وطى صفحتها، والحرب الشاملة التى أعلنها شاؤول موفاز منذ شهر مارس ٢٠٠٣م ليست ليكودية كما يتصور البعض فقد أعلن شمعون بيريز حربًا مماثلة قبل سبع سنوات». . .

وهذا يعنى أن موافقة الحكومة الإسرائيلية على بيان رئيسها بقبول خارطة الطريق لم تكن جادة وأن تل أبيب لا ترغب من ورائها فتح صفحة جديدة فى مسيرة السلام كما قال الرئيس الأمريكى من فوق منبرىْ قمتى شرم الشيخ والعقبة، أى أن مسلسل

التصفية قائم ومُعد وقابل للتنفيذ فى توقيتاته المعدة سلفًا بغض النظر عما تسعى إليه أطراف عربية وأوروبية من تهدئة وما تدعيه واشنطن من حرص على إقرار السلام بين العرب وإسرائيل!!.

وصم حماس والمنظمات النضالية بالإرهاب ليس جديداً لا من وجهة النظر الإسرائيلية ولا من وجهة النظر الأمريكية، فقد سارعت تل أبيب إلى التنسيق مع واشنطن ضد الإرهاب العالمى بعد اعتداءات يوم ١١ سبتمبر المشئوم ضد مركز التجارة العالمى وبعض المدن الأمريكية الأخرى، ترتيبًا للحظة إعلان البيت الأبيض وضع المنظمات النضالية الفلسطينية على رأس قائمة الإرهابيين المطلوب شن الحرب عليهم.

على المستوى الإسرائيلى لم تعد هناك حصانة لأحد على الساحة الفلسطينية.. كل كوادر الجهاد ضد المحتل دخلت دائرة التصفية والاستهداف على مدار الساعة حتى تتوقف حركة النضال تمامًا وتُسلم كل منها ما لديها من أسلحة وتسمح بالتفتيش الإسرائيلى الأمريكى المشترك على مخازنها دوريًا..

وعلى المستوى الأمريكى لم تعد هناك منظمات فلسطينية تعمل من أجل السلام لا داخل الولايات الأمريكية ولا خارجها، كلها إرهابية يجب أن تُغلق مقار مؤسساتها وهيئاتها ومكاتبها وتُجمد أرصدة حساباتها فى كافة البنوك وتُجفف مصادر تمويلها ويُقتل كوادرها وتُحاصر شبيبتها حتى الموت أدبيًا ومعنويًا..

وليس هذا بكاف.. بل تدعو إسرائيل وأمريكا الحلفاء والأصدقاء لاتخاذ خطوات مماثلة ويا حبذا لو سلمت حكومات هذه الدول من تعرفهم من كوادر هذه المنظمات المقيمين على أرضها إلى تل أبيب أو واشنطن للتعامل معهم وفق ما تمليه إرادة المحتل العنصرى والمهيمن المستبد..

اللافت للنظر أن الإدارة الأمريكية لا توافق حكومة شارون فقط على إستراتيجيتها الاحتلالية ولا على وصفها النضال التحررى بالإرهاب، ولكنها تضغط على الجانب الفلسطينى لكى يقبل بكل ما يُملى عليه دون أن يلتزم الجانب الإسرائيلى بشىء فى المقابل!! فإسرائيل تريد وقف العمل الجهادى دون أن تستجيب لأبسط المطالب مثل الإفراج عن آلاف السجناء القابعين خلف القضبان بلا تهمة ودون محاكمة.. وهى تريد إنهاء أعمال انتفاضة الأقصى التحريرية دون أن تتعهد بوقف مسلسل الاغتيالات

ودون أن تلتزم بجدول زمنى لرفع الحصار عن الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع ناهيك عن السماح للرئيس ياسر عرفات بحرية الحركة داخليًا وخارجيًا . .

إسرائيل تريد كل شيء وأمريكا توافقها على ذلك وتشجعها على المزيد عندما تساهم فى إحياء المباحثات الأمنية بينها وبين السلطة الوطنية على حساب المفاوضات السياسية فيما بينهما . . إسرائيل تريد الإبقاء على مستعمراتها فى الضفة والقطاع مقابل ترحيل غالبية العائلات الفلسطينية خارج الضفة إلى الأردن أو العراق الجديد ، وأمريكا تنسق معها لتنفيذ ذلك وتشجعها على أن تضرب بعرض الحائط كل المواثيق والمعاهدات الدولية وبقرارات الشرعية الدولية . .

إسرائيل تريد الاعتراف بها كدولة يهودية حتى يسقط نهائيًا وإلى الأبد حق الفلسطينيين فى العودة وفق قرار الأمم المتحدة الخاص بذلك ، وأمريكا تُشجعها بالصمت وتؤيدها بتكميم أفواه بعض الدول وتهديد بعضها الآخر وتساعدها بطمس معالم قرار الشرعية الدولية بتعدد التفسيرات والمتاهة التى تسير فيها دروب المصطلحات . .

إسرائيل لا تريد دولة فلسطينية إلا بشروطها ، وأول هذه الشروط أن تأتى الدولة مشوهة المعالم فى فراش المنح والعطاء الذى لا يصاحبه آلام النضال والجهاد ، وأمريكا تشجعها على ذلك حتى يأتى المولود ممسوخًا بلا اسم ولا هوية ! ! .

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٠٠٣/٦/٢٥م

بموافقة أمريكا..

إسرائيل تضرب من تريد، حينما تريد!!

اليوم سوريا.. وغداً من؟؟

تعليقًا على قيام الطائرات الحربية الإسرائيلية بشن غارة على مخيم للاجئين الفلسطينيين يقع عند منطقة «عين صاحب» شمال غرب العاصمة السورية بدعوى أنه مركز لتدريب نُشطاء حركتي الجهاد وحماس الفلسطينيين الذين يواصلون منذ أكثر من ثلاث سنوات القيام بعمليات مقاومة مشروعة ضد الاحتلال العنصرى لأراضيهم. حرص رعنان چيسين المتحدث الرسمى باسم الحكومة الإسرائيلية فى حديث له مع فضائية .C.N.N على القول: «الغارة رسالة واضحة المعانى لكل من سوريا وإيران حتى توقفا دعمهما المادى والمعنوى للإرهاب الذى يستهدف المدنيين من شعب إسرائيل» مؤكدًا أن حكومة أرييل شارون عازمة على توسيع دائرة عملياتها ضد حركتى حماس والجهاد ومن يساعدهما أينما كانوا..

كما حرص أحد كبار المسئولين الأمريكيين فى حديث له مع الفضائية نفسها على القول «إن الحكومة الإسرائيلية أطلعت واشنطن على الخطوط العريضة لخطواتها العسكرية دفاعًا عن النفس قبل القيام بها ضد مقار الإرهاب التى تضر بشعبها».. تقول المصادر الإعلامية والسياسية فى إسرائيل إن هذه الغارة الجوية جاءت ردًا على العملية الاستشهادية التى وقعت فى حيفا قبل ذلك بيوم واحد وراح ضحيتها ١٩ إسرائيليًا.. ومن جانبنا نقول إن الهجمة العدوانية ضد الأراضى السورية كانت ستنفذ حتى لو لم يقع هذا الحادث!!..

فإذا رأينا أنها كانت ستنفذ؛ لأن أمريكا تريد أن تُلجم سياسات عدد من العواصم الفاعلة فى المنطقة ليس كرد فعل لتواجد قواتها العسكرية فى العراق فقط، وإنما اتساقًا مع مخططاتها فى المنطقة طولاً وعرضًا بشكل أساسى. . فهى تضغط على الرياض والقاهرة مثلا وفق منهج مرسوم له صلة مباشرة بمناهج التعليم ولغة الخطاب السياسى ومفردات الخطاب الدينى ومرتكزات المجتمع المدنى من أجل القيام بتغييرات جوهرية ملموسة فيما يتعلق بالأطر السياسية والاقتصادية التى تسيِّر دفة المجتمع فى كل من السعودية ومصر، أما بالنسبة لدمشق فيجب أن تأخذ وسائل الضغط الأمريكية الإسرائيلية أشكالاً أكثر تطرفًا بسبب الأوضاع التى تؤججها عنصرية إسرائيل واحتلالها لأراض فلسطينية وسورية ولبنانية ويأتى على رأس هذه الأشكال اتهامها لسوريا بالإرهاب وإيواء عناصره وتمويلهم وتوفير الحماية والملاذ الآمن لهم!!.

سارعت إسرائيل إلى مساندة لائحة الاتهام بالإرهاب ـ والتى أصبحت سيفًا مسلطًا على رقاب الدول العربية والإسلامية ـ التى أصدرتها الإدارة الأمريكية بعد أيام معدودة من وقوع العدوان الغاشم الذى تعرضت له الأراضى الأمريكية فى ١١ سبتمبر منذ حوالى عامين. . ساندتها فانضمت إلى تحالف واشنطن الذى أعلن حربًا لا هوادة فيها ضد الإرهاب، واستفادت من هذه المساندة فى حربها العنصرية ضد الشعب الفلسطينى الذى يناضل من أجل الاستقلال والحرية. . وها هى اليوم تستخدم أوراق اعتمادها عضوًا بارزًا فيه لكى تعتدى على أراضى دولة ذات سيادة. .

الإدارة الأمريكية التى استغاثت بدول العالمين العربى والإسلامى لكى تنصرها فى حربها ضد الإرهاب الذى تعرض له شعبها ترفض مُناصرة الشعب السورى ومن قبله رفضت مناصرة الشعب الفلسطينى. . الإدارة الأمريكية التى وقفت الأنظمة والشعوب العربية إلى جانبها فى حربها ضد تنظيم القاعدة وحكومة طالبان، تقف فى صف المعتدى الإسرائيلى الذى يُحاول اجتثاث الشعب الفلسطينى من فوق أرضه وتقف فى صفه عندما يُوسع دائرة عدوانه ضد منشآت الشعب السورى الشقيق فى محاولة محدودة الأبعاد لابتزاز نظام حكمه.

الإدارة الأمريكية التى رفضت ورفضنا معها ـ ومع كل القوى الداعية إلى إقامة السلام والأمن الدوليين على مرتكزات العدل والشرعية ـ مبررات الاعتداء الآثم عليها

تساند دعاوى إسرائيل الباطلة وتقبل منها القول بأن الهجمة العدوانية ضد سوريا كانت دفاعًا عن النفس ضد معسكرات لتدريب نشطاء فلسطينيين يصدرون هجمات إرهابية إليها . . وتبلغها موافقتها عليها عندما تحاط علمًا بساعة الصفر وبعدد المقاتلات ونوعية تسليحها وكمية الذخيرة التى ستلقى فوق رءوس المدنيين الآمنين، وتتلقى منها فيما بعد تقريرًا بنتائجها الأولية . .

يلاحظ المراقبون الدوليون أن الحلف الإستراتيچى الذى كان قائمًا بين واشنطن وتل أبيب قبل الحادى عشر من سپتمبر المشئوم أضيف إليه بند جديد لم يُعلن عنه وإنما جرى تطبيقه دون حاجة إلى إشهاره . . ونعنى به «التعاون غير المحدود فى كل ما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب العالمى سواء فى مجال تبادل المعلومات أو تبادل الخبرات أو التنسيق أو المساندة أو الاشتراك فى العمليات العسكرية» . .

لذلك يمكن القول إن الهجمة العدوانية الإسرائيلية على مخيم اللاجئين قُرب دمشق تعد من بين التطبيقات العملية لما جرى توسيعه على مستوى العلاقات الإستراتيچية بين إسرائيل وأمريكا . . الطائرات العسكرية الإسرائيلية قامت بالعملية بتنسيق مع الإدارة الأمريكية لصالح الطرفين وإن كان العائد على المصلحة الأمريكية أكبر من مكاسب إسرائيل فى هذا الخصوص تحديداً . .

أمريكا ستستغل الموقف للاعتراض على أى موقف عربى أو دولى ضد إسرائيل، وستُمارس مزيداً من الضغط على النظام السورى للمشاركة فى كشف النقاب عما تصفه بملف أسلحة الدمار الشامل العراقية بعد فشل أجهزتها الذريع فى إثبات هذا الادعاء الذى لا نسقط تهمته البشعة عن نظام الرئيس السابق صدام حسين والذى سوغ لها احتلال أراضى الشعب العراقى بحجة تخليص العالم من نظامه الحاكم، وأيضًا لدفعها إلى المشاركة فى القوات التى تطالب بها لحفظ أمن وسلامة قواتها فوق التراب العراقى نفيًا لتهمة تمويلها (سوريا) للمقاومة العراقية والسماح لمقاومين عرب بالمرور إلى داخل الوطن العراقى عبر أراضيها كما ادعت أجهزتها مؤخراً .

وستستغله فى الوقت نفسه لتوجيه إنذار شبه نهائى للنظام الإيرانى لوقف تدخلاته فى الشأن العراقى وإلا تعرض لغارة مماثلة ربما ضد منشآته النووية التى يدور حولها الحديث منذ بضعة أسابيع باعتبارها «مخالفة للمبادئ الإنسانية ومحرضة على الإرهاب

ضد الشعبين الأمريكى والإسرائيلى» وستستغله لإعادة طرح التواجد السورى فى لبنان على بساط البحث الإقليمى والعالمى لتحجيم دور دمشق فى هذه المنطقة تحديداً وأيضًا لإفقاد حزب الله مقومات وجوده وقدرته على الاستمرار فاعلاً ومؤثراً فى الساحة . . وستستغله لتخويف بعض العواصم العربية الأخرى التى ما زالت ترى أنها تملك القُدرة على المناورة واللعب على الحبلين، حتى تحسم أمرها مرة واحدة ونهائية إلى جانب الخط الأمريكى بعيداً عن كافة أشكال المقاومة الفلسطينية المشروعة سواء كانت إسلامية أو ليبرالية . .

استهدفت واشنطن أيضًا من وراء الترتيبات التكتيكية العدوانية التى جرت بينها وبين حكومة شارون، العمل على تعطيل التنسيق القائم بين دمشق وطهران ـ وهو ما قصده رعنان چيسين المتحدث الرسمى باسم الحكومة الإسرائيلية حين قال: إن الغارة تمثل رسالة إلى سوريا وإيران معًا ـ وهى تنوى أن تقضى عليه تمامًا فى خطوة قادمة ربما تكون بيد إسرائيل . .

لن تتذرع حكومة شارون فى خطوتها التالية هذه بأى مُبرر فقد ضمنت بعد اعتدائها الأخير ضد الشعب السورى مُباركة أمريكا وصلاتها من أجل نجاح مهمتها العدوانية ومساندتها ضد الشرعية الدولية التى ربما تفكر فى زيادة جرعة الإدانة والشجب!! ، خاصة بعد أن استغل دان جيلرمان مندوبها الدائم فى مجلس الأمن توافق بلاده مع الإدارة الأمريكية على اعتبار الغارة العدوانية على دمشق «دفاعًا عن النفس وفق ميثاق الأمم المتحدة» ووصف فى رده على خطاب الإدانة السورى، حرب ٧٣ التى قامت بها القوات المصرية والسورية ضد احتلال بلاده لجزء من أراضى الدولتين لتحريره وإعادة ضمه إلى الوطن الأم بأنها «حرب إرهابية».

الضربة القادمة آتية؛ لأن أمريكا تريد ذلك دعمًا للدور الإقليمى الذى كلفت به الشرطى الإسرائيلى الذى ينسق معها لصالح الطرفين، ولن يوقفها أية تحالفات أو معاهدات سلام كما لن يؤثر فيها اجتماعات الأعضاء الدائمين وغير الدائمين فى مجلس الأمن أو وزراء خارجية ودفاع الدول الأعضاء فى الجامعة العربية . . التضامن والتآذر بين الشعوب والأنظمة هو وحده القادر على إبطال مفعولها!! .

جريدة القدس العربى اليومية ـ ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٣م

هناك فرق..
بين تعهدات أمريكا لإسرائيل وتطميناتها للعرب

أن يعلن الرئيس الأمريكى عبر وثيقة رسمية موجهة لرئيس الوزراء الإسرائيلى عن مجموعة من التعهدات التى تتوافق مع مخططات حكومته الاحتلالية فوق أرض فلسطين وتتعارض كلية مع الحقوق العربية وتناقض قرارات الشرعية الدولية شىء، وأن يعلن أن واشنطن لن تتخذ موقفًا مُسبقًا من مفاوضات الوضع النهائى بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية شىء آخر. التعهدات التى ألزمت بها واشنطن نفسها تأسست على تفاهمات جرت بين فريق من كبار المسئولين السياسيين والخبراء الأمنيين الأمريكيين الذين زاروا إسرائيل لعدة أيام قبل أن يتوجه أرييل شارون إلى واشنطن؛ مما يؤكد أن المباحثات التى شهدها البيت الأبيض بين الجانبين بعد ذلك كانت لاعتماد وإقرار ما تم التوصل إليه.. وهو ما وافقت عليه وأعلنته الإدارة الأمريكية، لا عودة للاجئين ولا للانسحاب من الضفة الغربية لإسرائيل الحق فى تعديل الحدود وفى توحيد القدس كلها تحت إدارتها. وهذا يجعلنا نستخلص أن التطمينات التى بُذلت للجانب العربى لن يترتب عليها تحقيق نتائج إيجابية حتى فيما يتعلق بإمكانية إقدام إسرائيل على ترحيل جانب كبير من فلسطينيى الضفة الغربية إلى الأردن ومصر بالرغم من القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة «الخميس ٧ مايو ٢٠٠٤م» بالإجماع اعترافًا بحق الفلسطينيين فى السيادة على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة.

التطمينات التى قدمها الرئيس الأمريكى عقب مُباحثاته مع الملك عبد الله الثانى ملك الأردن ليست بقوة التعهدات التى بُذلت لإسرائيل، وسيأتى الوقت القريب الذى

تُخير فيه الأردن بين التعاون مع واشنطن وإسرائيل لاستيعاب غالبية سكان الضفة الغربية من الفلسطينيين فى مقابل العديد من الأنشطة الاستثمارية ثنائية التمويل التى تفتح لمنتجاتها أبواب الأسواق الأمريكية على مصاريعها، وبين مشاكل لا حصر لها على امتداد حدودها مع العراق المحتل أقلها الاتهام بتسريب مقاتلين وأسلحة للمقاومة والمشاركة فى قتل أفراد من قوات التحالف!!

بعد ما أعلنته واشنطن ثنائيًا وعلى الملأ من تبنٍّ واضح وصريح لأهداف السياسة الاستعمارية الإسرائيلية ومُساندة لمواصلة اعتداءاتها الصارخة على الشرعية الدولية ومباركة لاستهزائها بكل المبادئ والقيم الإنسانية، هل يمكن أن تلجأ إلى أسلوب للمواءمة بين الحق العربى والمطامع الاستعمارية الإسرائيلية؟ الإجابة بالنفى.. ليس فقط لأننا على مبعدة أقل من ستة أشهر من موعد انتخابات الولايات المتحدة الرئاسية والتشريعية ولكن لأن أبعاد التطابق الإستراتيجى الذى تفرضه الاتفاقات الموقعة بين الجانبين فى هذا الخصوص التى فرضت هذا التأييد العلنى، وتمنع مثل هذه المواءمة غير المتوافرة الشروط.

ثم ماذا تعنى هذه التطمينات بالنسبة لإسرائيل؟ حبر على ورق!!.. كما أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير أيضًا حبر على ورق.. إسرائيل التى تُخطط لإلغاء أو على الأقل لإبطال حُجية قرارات سبق أن أصدرها مجلس الأمن بعد أن عطلت تنفيذها لعدة عقود، هل تسمح لتطمينات واشنطن للجانب العربى بأن تؤتى ثمارها؟..

حكومة إسرائيل الحالية وحكوماتها القادمة تدرك عن معرفة وسابق تجربة أن كلام الإدارة الأمريكية مع الجانب العربى معنوى لفض المجالس لا يقدم ولا يؤخر، وتعرف تمامًا كيف تقف فى وجهه وتلوى ذراعه إذا ما لاح فى الأفق ما يشير إلى إمكانية تحوله إلى قوة ضاغطة ضد رغباتها ليس فقط عن طريق تسليط قوى الضغط اليهودية الأمريكية لنشر أسلحتها على كافة الجبهات، ولكن أيضًا عن طريق قوتها هى وقدرتها على الاستقلال بقرارها بعيدًا عن وصاية واشنطن!

وبالدرجة نفسها من الأهمية نتساءل: ما هى ترجمة هذه التطمينات على أرض الواقع؟ لا شىء لصالح الجانب الفلسطينى.. عندما نُقارن التعهدات التى مُنحت

لشارون بالتطمينات التى أعلن أنها ستقدم لقريع يمكن أن نستنتج بسهولة أن أمريكا ستضغط لكى «يتفهم الفلسطينيون» حاجة إسرائيل إلى الأمن والأمان ومن ثم ضرورة احتفاظها بأراضى الضفة الغربية، خاصة أن شعبها ليس لديه بدائل كالتى لديهم . . وستضغط لكى «يوافق الفلسطينيون» على تجريد دولتهم الوهمية من كل ما يمكن أن يُعكر مستقبلاً مزاج جارتها إسرائيل . . وستفرض عليهم قبل الاتفاق على إعلانها أن يعملوا على اكتساب مهارات جديدة تدور حول «نبذ الإرهاب والقضاء على كافة أشكال المقاومة حتى السلمية منها وتفكيك قواعد المنظمات الدينية» . . وبعد اجتياز ما يؤكد توافر اشتراطاتها لديهم «ستتعاون معهم» لإقامة هذا الكيان مرتكزا فقط على العلم والسلام الوطنى ومقعد شرف فى الأمم المتحدة.

ليس لدينا أمل فى أن تتفق الأطراف الفلسطينية على موقف موحد فى مواجهة التطمينات التى تقدمها الإدارة الأمريكية ولا أن تتفق الدول العربية على موقف موحد تجاه ما تطرحه من توجهات خاصة بالصراع العربى ـ الإسرائيلى؛ لأن واشنطن نجحت على امتداد سنوات طويلة فى أن تُجردهم من كافة أوراق اللعب، التى كانت بيدهم بل وتسلط بعضهم على بعض لإبطال مفعول ما بقى لدى قلة منهم من مقومات المقاطعة والمناورة والتوافق والدعم واستبدلته بالقدرة على التنافس لإرضاء إسرائيل والمشاركة ضمنيًا فى تحقيق أهدافها وبذل قصارى الجهد لإفشال مشاريع النهضة والإصلاح ودعاوى التحديث!!

جريدة الوفد اليومية ـ ٧/ ٥/ ٢٠٠٤م

المجموعة الثالثة

باسم السلام ..

إسرائيل تجهض مبادرات السلام

إفشال المؤتمر الدولى لصالح المفاوضات المباشرة

فى مساء الثالث من فبراير ١٩٨٨م منعت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن من إصدار قرار يدين انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وكان مندوب واشنطن باستخدامه حق الڤيتو يعترض للمرة الثانية خلال أسبوعين على قرارات مجلس الأمن، التى تؤكد بصفة مستمرة على الحاجة الملحة والعاجلة للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى تحت إشراف الأمم المتحدة.

والاهتمام العالمى بالصراع العربى الإسرائيلى وضح خلال هذه الأسابيع بسبب عديد من العوامل التى يأتى على قمتها انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأرض العربية المحتلة، التى لا تزال مستمرة برغم كل ما استخدمته إسرائيل من وسائل القمع والبطش وإخراج الفلسطينيين من أرضهم، فالمظاهرات تندلع والإضراب يستمر وكل ما تفعله قوات الاحتلال يُعرض على العالم كله عن طريق وكالات الأنباء والصحفيين والإذاعة وشاشات التليفزيون فى كل عواصم العالم. ولم تستطع الحكومة اليهودية من خلال سيطرتها على وسائل الإعلام فى أمريكا ودول أوروبا الغربية أو من خلال جماعات الضغط فى واشنطن أن تمنع عرض أنباء الانتفاضة أو صور الفلسطينيين الذين لا يملكون سوى الحجارة وإطارات السيارات المشتعلة والتى قهروا بها كل وسائل البطش الحديثة، التى تملكها وتستعملها حكومة الاحتلال الإسرائيلية. هذا الواقع الجديد يمثل تغيرًا جذريًا فى أسلوب العمل الفلسطينى داخل الأراضى العربية المحتلة..

فهو ثورة مستمرة للشهر الثالث لم تخمد بل تشير الدلائل أنها سوف تكون أكثر امتدادًا وأقوى اشتعالاً..

ومحاولة التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع الدائر فى الشرق الأوسط من خلال مؤتمر دولى حظيت بموافقة عامة من جميع دول العالم باستثناء الإدارة الأمريكية وإسرائيل وما الموقف الأمريكى الأخير فى مجلس الأمن إلا محاولة من جانب حكومتىْ واشنطن وإسرائيل حتى لا تُؤتى الانتفاضة الفلسطينية نتائجها المرجوة وعقب نجاح أمريكا فى إفشال قرار مجلس الأمن أعلن عن مبادرات أمريكية وأخرى إسرائيلية كما جرى إرسال مبعوث أمريكى على مستوى عال إلى المنطقة لعرض أفكار جديدة .

تقضى الخطة الأمريكية الجديدة القديمة بانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية كما تتضمن منح السكان العرب فى الضفة وغزة قدراً محدوداً من الحكم الذاتى . . يلى ذلك إجراء انتخابات محلية خلال شهور قليلة تجرى بعدها مفاوضات بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين المعتدلين قبل نهاية العام الحالى ، وعلى الجانب الآخر أعلن مسئولون إسرائيليون أنهم يعرضون الحكم الذاتى على الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة مع إجراء مباحثات مباشرة مع الدول العربية بدون مؤتمر دولى ودون وعد بإنهاء الاحتلال .

من ذلك يتضح أن أمريكا وإسرائيل تُصران على أن الطريق إلى حل المشكلة الفلسطينية لا بد أن يكون عن طريق التفاوض المباشر مع إسرائيل والدول العربية كل على حدة . وحتى هذه العروض الجديدة لن تغير من موقف الفلسطينيين أو موقف الدول العربية ؛ لأن الحكم الذاتى الذى تطرحه إسرائيل عرض خال من المحتوى ولا يُحقق فى نهاية الأمر خطوة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلى بل على العكس يؤدى إلى ترسيخ قواعده كما أن فكرة المفاوضات المباشرة ليست مرفوضة من قبل الدول العربية فقط بل من العالم أجمع ومن منظمة الأمم المتحدة .

إن الأمر الذى أوضحته الانتفاضة الفلسطينية الحالية هو أن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين يجب أن تعود إليه ويجب أن ينال حقه فى تقرير مصيره وفى قيام دولته على أرضه ولن يتم التوصل إلى ذلك إلا من خلال المؤتمر الدولى الذى تؤيد انعقاده دول العالم على السواء فيما عدا أمريكا وإسرائيل ، ليس هذا فقط بل إنهما لا تُوافقان على إشراك الدول الأوروبية أو الاتحاد السوفييتى ؛ لأنهما على يقين من أن موقفهما فى النهاية سوف يكون إلى جانب الحق الفلسطينى المشروع والمؤيد بالمواثيق والأعراف الدولية .

وعلى الدول العربية مسئولية أن تنتهز هذه الفرصة التى أتاحتها الانتفاضة العربية فى الأراضى المحتلة لممارسة كافة صنوف الضغط على الرأى العام الأمريكى وحكومة البيت الأبيض فى ظل مؤازرة إعلامية لم يسبق لها مثيل لإحداث التحول الواجب فى موقفهما تجاه الحقوق العادلة للشعب الفلسطينى فى الحياة العادلة الكريمة وإذا حدث هذا التحول فمن المؤكد أن الموقف الإسرائيلى سيَفقد سندَه الوحيد فى التعنت فى مواجهة الحق الفلسطينى والرأى العام العالمى.

جريدة العرب الدولية اليومية - ٢٦/ ٨/ ١٩٨٨م

المبادرة الأمريكية الجديدة

قد يكون من السابق لأوانه أن يصدر أحد حكمًا نهائيًا على ما يقوم به چورچ شولتز وزير الخارجية الأمريكية فى المنطقة العربية هذه الأيام فى محاولة من إدارة بلاده لجمع أطراف الصراع العربى الإسرائيلى حول ما سمى بالمبادرة الأمريكية الجديدة لإيجاد حل لهذا الصراع.

ومن المؤكد أن التحرك الأمريكى الذى يتم على الساحة الشرق أوسطية هذه الأيام لم يكن ليبدأ فى هذا الوقت الحرج من الشهور الأخيرة للإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس ريجان وفى أثناء البدايات الأولية لمعركة الانتخابات الجديدة إلا إذا كان قد حصل على تأييد جماعات الضغط اليهودية الأمريكى، التى أدركت عجز إسرائيل عن مواجهة أحداث الانتفاضة الفلسطينية فأصبح همها الأول والأخير أن تسعى لإنقاذ الدولة الصهيونية وإيجاد حل يرفع عن كاهلها هذه المحنة اليومية التى كشفت وجه إسرائيل الدموى القبيح أمام العالم أجمع بصورة لم يسبق لها مثيل. ولكى نكون واقعيين يجب أن نعترف أنه مهما كانت قوة الرئيس ريجان فإنه لا يستطيع أن يُلزم الإدارة الأمريكية القادمة التى ستنتخب فى نوڤمبر القادم بأية التزامات جديدة يتم الاتفاق عليها هذه الأيام.

ومن المؤكد أيضًا أنه برغم ما يبدو من انقسامات على مستوى الدوائر اليهودية والصهيونية داخل أمريكا وربما داخل إسرائيل فسوف يبقى الهدف أمام المبادرة الأمريكية هو احتواء موجة السخط والاحتقار العالمية الموجهة ضد إسرائيل من جراء ممارساتها العنصرية ضد الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة أولاً، ثم البحث عن

هامش مشترك لإيجاد حل للمشكلة ثانيًا، وتأمل الإدارة الأمريكية إعادة قدر من الهدوء النسبى إلى الضفة الغربية والقطاع؛ مما قد يساعد على إفقاد المبادرة الأمريكية لقوة دفعها فتعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل أحداث ديسمبر ١٩٨٨م.

فقبل التاسع من ديسمبر ١٩٨٧م كان الاعتقاد قويًا فى إسرائيل وبعد عشرين عامًا من الاحتلال والتصفيات والقهر التى نتج عنها الكثير من الإحباطات.. أن الشعب الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة قد فقد إلى الأبد كل مقومات الحياة ولم يَعد لديه إلا الاستسلام.. لماذا؟.

- لقد سيطرت إسرائيل على الأرض والإنسان.
- لأنه حتى فى ظل الحكومة الائتلافية فإن تحالف الليكود المتطرف هو الذى يُسير الأمور فيما يتعلق بالأراضى المحتلة، وحزب العمل ليس له دور يذكر
- أقامت إسرائيل جدارًا دفاعيًا قويًا يمنع دخول الفدائيين من الخارج إلى داخل أراضى الضفة وغزة.

ولكن إسرائيل اكتشفت أن أحلامها وهم وسراب وأن من كانت تتصور أنهم فى قبضتها قد أفلتوا منها، وأن ما بدأ فى شكل عمليات إلقاء الحجارة من جانب الشباب والصبية قد تحول إلى مواجهة مع الشعب الواقع تحت نيران الاحتلال بكل أفراده من رجال ونساء فتحولت الأرض المحتلة إلى ميدان دون أن يطلقوا رصاصة أو يلقوا بقنبلة.

ومن هنا يمكن أن نؤكد أن حدود المبادرة الأمريكية الجديدة ضيقة للغاية وهى لا تعدو أن تكون محاولة لفتح ثغرة فى جدار أزمة الشرق الأوسط المسدود. فعلى ما يبدو وحتى الآن تعتمد هذه المحاولة على إعادة طرح عدد من الأفكار والمقترحات القديمة بعضها يرجع إلى فكرة الحكم الذاتى التى ولدت مع كامب ديفيد. وهى فى مجملها تحاول التوصل إلى ترتيبات انتقالية فى الضفة وغزة تتولى بمقتضاها سلطة فلسطينية منتخبة شئون الحكم المحلى حتى تتم الانتخابات الإسرائيلية القادمة. وبعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة يمكن إحياء فكرة الدعوة لمؤتمر افتتاحى فى إطار دولى يعقد فى أكتوبر القادم. المؤكد أن تؤجل الدعوة إلى عقد مثل هذا المؤتمر حتى تتم

انتخابات الرئيس الأمريكي الجديد وتتولى الحكم إدارة أمريكية تكون مسئولة عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع بداية العام المقبل، ثم يعقب ذلك مُباحثات لتحديد الوضع النهائي للأراضي العربية المحتلة في غضون ثلاث سنوات.

وقياسًا على السوابق الأمريكية في هذا المضمار يمكن القول إن الولايات المتحدة لن تتخذ موقفًا يختلف بأدنى درجة عن الصيغة التي تُفضلها إسرائيل للتسوية وهي المفاوضات الثنائية المباشرة وعدم إشراك أي عناصر من داخل منظمة التحرير الفلسطينية أو من داخل الأراضي العربية المحتلة مؤيد للمنطق، وبالطبع فإن هذا الموقف هو أحد النتائج الطبيعية للتعهد الأمريكي باستمرار الرعاية الخاصة لإسرائيل.

وإذا كان هدف إسرائيل ومعها أمريكا في المرحلة الحالية هو القضاء على الانتفاضة فإنه من المنطقي أن يكون من مصلحة الدول العربية مجتمعة الإبقاء عليها حية ومشتعلة لإقناع الأطراف المؤثرة في حركة السياسة الدولية.. أن استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه أمر مستحيل وأن هذه الأوضاع محكوم عليها بالانفجار وعدم الاستقرار ما بقي الاحتلال الإسرائيلي جاثمًا على صدور أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة.

لقد أبدى المجتمع الدولي تأييده الكامل للانتفاضة في كفاحها العادل من أجل حريتها وحقها في تقرير مصيرها وأصبح من واجب منظمة الأمم المتحدة وسكرتيرها العام أن يدعو إلى عقد مؤتمر دولي لإقرار السلام في الشرق الأوسط، ولا بد حتى يتم ذلك أن تتحرك الدول العربية جميعها لمساندة أبناء الضفة الغربية وغزة، العُزل الذين يواجهون وحدهم جيش إسرائيل وسكان المستوطنات، فيما تعتبره الحكومة الإسرائيلية الحرب العربية الخامسة.

جريدة العرب الدولية ـ ٨/ ٣/ ١٩٨٨م

وهل كان للضمانات السابقة جدوى؟

منذ تعثرت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قبل نهاية عام ١٩٩٥م . . والحديث يدور حول ضمانات أمريكية تتعهد بموجبها إدارة الرئيس بيل كلينتون بتنفيذ ما يتوصل إليه الطرفان من اتفاق حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من مدينة الخليل وإعادة انتشارها في قرى الضفة الغربية ومناطقها الريفية . وآخر هذه الضمانات رسالة خطية من الرئيس كلينتون حملها معه الملك حسين خلال قيامه بالوساطة منذ أيام بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في وجود المبعوث الأمريكي دنيس روس ، الذى أجل عودته إلى بلاده بعد ثلاثة أسابيع من الفشل المتواصل نظراً لما تحتويه الرسالة من ضمانات .

لن نتساءل لماذا حمل الرئيس الأمريكي رسالة الضمانات المباركة للملك حسين ولم يرسل بها إلى دنيس روس الذى كان من الممكن أن يكون مُبرر إلغاء عودته إلى بلاده أنه تلقى هذه الرسالة الخطية بإحدى الطرق المتعارف عليها وأولها سفارة أمريكا في إسرائيل . وليس هناك مجال للادعاء بأن السفير الأمريكي في إسرائيل على غير اطلاع بمجريات الأمور بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أو القول إنه غير مُؤتمن على مثل هذه الرسائل العالية السرية . . لأنه قام بدور المبعوث دنيس روس عندما غادر المنطقة قبل حلول أعياد ميلاد العام الماضي . ولن نتساءل عن مبرر تقديم هذه الضمانات في هذا التوقيت . ولن نتساءل أيضًا عن مضمون هذه الضمانات . . وإنما نتساءل عن جدوى القبول بها ! ! .

المفاوضات غير المباشرة التى جرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أكثر من مناسبة وفي أكثر من مدينة عربية وأجنبية وكان آخرها ما شهدته منذ بضع سنوات تونس

العاصمة قبل أن تتحول إلى إطارها المباشر، كانت تتم وفق ضمانات أمريكية، وعندما تحولت إلى الشكل المباشر لم يكن الأمر بعيداً عن أعين الإدارة الأمريكية كما لم يكن بغير ضمانات منها أيضًا. والضمانات الأمريكية فى هذه المرحلة كانت تسير فى محورين. . الأول يخص الجانب الإسرائيلى ويضمن له مواصلة الضغط على الطرف الفلسطينى حتى يقبل بالمعروض عليه وحتى لا تتجاوز طموحاته حدود الخطوط الحمراء المرسومة بدقة بين الطرفين الأمريكى والإسرائيلى. . الثانى يخص الجانب الفلسطينى ويتمحور حول الوعد بمساعدته على تحقيق كل ما يتم التوصل إليه من اتفاق مع الطرف الآخر! . ألم يُرتب لمؤتمر مدريد الشهير ويتم انعقاده وفق ضمانات أمريكية لم تقدم فقط لطرفى النزاع وإنما أيضًا للأطراف العربية التى شاركت فيه؟ . . ألم تُقدم أمريكا ضمانات للجانب الفلسطينى بعد توقيعه على اتفاقىْ أوسلوَ الأول والثانى؟ .

أليس الانسحاب من مدينة الخليل ومن قرى الضفة ومناطقها الريفية، الذى كان مقرراً له شهر مارس عام ١٩٩٦م أمراً مقرراً سلفًا فى واحدة من هذه الاتفاقات؟ وعمدت حكومة بيريس إلى تأجيله كورقة ضغط قد تساعد مع أوراق أخرى على استمرارها فى الحكم بعد الفوز بالانتخابات العامة التى جرت بعد هذا التاريخ بحوالى شهرين فقط. . ألم تضمن الإدارة الأمريكية للدول العربية أن تضغط على إسرائيل حتى تقبل بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية قبل انعقاد مؤتمر تمديد العمل بها منذ حوالى عام؟ ألم تضمن الإدارة الأمريكية تعهد حكومة رابين بالانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة؟ ثم التزمت الصمت التام عندما أنكرت حكومة نتنياهو هذه الحقيقة وأصرت على أن الجانبين السورى والإسرائيلى لم يتوصلا إليها.

الضمانات الأمريكية التى تحققت كانت لصالح إسرائيل على طول الخط فقط. . . اتسعت دائرة الدول العربية التى على استعداد لتبادل الاعتراف بها وإقامة علاقات سوية معها. . كما بدأ البعض ممن هم بعيدون عن خط المواجهة المباشرة معها فى دراسة عدد كبير من المشاريع ذات الطابع الاستثمارى المشترك بين الجانبين. . حتى المقاطعة العربية بدرجاتها المختلفة كادت أن تُشطب من الدفاتر لولا الإصرار العربى على الإبقاء عليها حتى يتحقق قدر أكبر من السلام فى الشرق الأوسط.

لو كان للضمانات الأمريكية قوتها وحُجيتها لدى إسرائيل لما تعطلت مسيرة السلام على المسار الفلسطينى بعد اتفاقية أوسلو الثانية. . ولما توقف مسار السلام السورى

الإسرائيلى والسورى اللبنانى بعد فوز حزب الليكود بالانتخابات الإسرائيلية. ولما عادت رائحة الحرب مرة أخرى إلى أجواء الشرق الأوسط منذ تولى بنيامين نتنياهو دفة الحكم فى إسرائيل. . وبالرغم من ذلك ما زالت الغالبية الغربية ترى أن الضمانات الأمريكية هى التى ستحقق السلام فى الشرق الأوسط وتجلب الخير والرفاهية لدوله جميعًا. . وتنسى أن الإرادة العربية هى فقط القادرة على تحقيق ذلك لو توفرت لها الشروط التى تساعدها على أن تملك عوامل التوازن التى تمكنها من الوقوف فى وجه الصلف الإسرائيلى والخداع الأمريكى.

جريدة القدس العربى اليومية ـ ١٥/١/١٩٩٦م

فى جَعْبة الرئيس كلينتون

مبادرة أمريكية جديدة لتحريك عملية السلام

فى الشرق الأوسط الجديد - القديم

اختلفت تقديرات المراقبين حيال الأنباء التى تدفقت على الشارع العربى منذ بداية شهر مارس حول رغبة الإدارة الأمريكية فى تحريك عملية السلام فى الشرق الأوسط، وهل للمبادرة الأمريكية الجديدة صلة بالموقف العربى الذى نشأ خلال الأزمة الأخيرة بين بغداد وواشنطن أم أن فراغها (أى الإدارة الأمريكية) من تحديد مسار تعاملها مع المشكلة العراقية فى المستقبل هو مبعث هذا التحرك خاصة وأن إدارة الرئيس كلينتون لم تحدد بعد كُنه هذا التحرك، فهى نفسها ما زالت فى حيرة من أمرها. هل ما ستقدمه للأطراف المعنية من أفكار يمكن أن يتحول إلى خطة عمل تكون قابلة للتنفيذ بأقل قدر من المعوقات، أم هى خطة عمل يمكن أن يعتبرها المهتمون بالشأن الفلسطينى ـ الإسرائيلى أفكاراً قابلة للتطبيق على أرض الواقع بشكل يُرضى الطرفين ويحقق السلام بينهما فى نهاية الأمر؟ . مُجمل ما يدور الحديث عنه بين أوساط المراقبين حتى الآن، هو اقتراح بأن يتحقق انسحاب إسرائيلى من المناطق المعروفة باسم (ب) و(ج) خلال اثنى عشر أسبوعًا بالتوازى مع تنفيذ الجانب الفلسطينى لسلسلة من الاشتراطات والمطالب الإسرائيلية وذلك على مراحل ثلاث:

الأولى: مدتها ستة أسابيع تنسحب إسرائيل خلالها من حوالى ٣٪ من الأراضى العربية مقابل قيام الجانب الفلسطينى بإصدار مرسوم يَحظر ويُجرم التحريض على القيام بأعمال العنف ضد إسرائيل إلى جانب تشكيل لجنة ثلاثية (أمريكية فلسطينية

إسرائيلية) تقوم بوضع الإجراءات اللازمة لمراقبة الإرهاب الإقليمى ومحاربة التحريض ضد إسرائيل فى وقت تبدأ فيه السلطة الفلسطينية فى إجراءات تعديل ميثاقها الوطنى.

الثانية: مدتها ستة أسابيع تنسحب إسرائيل خلالها من ٥٪ من الأراضى العربية شريطة أن تُصادق السلطة الوطنية الفلسطينية على قانون حيازة الأسلحة وعلى تقليص أعداد أفراد الشرطة التابعة لها وتقوم باعتقال المطلوبين وفق القوائم التى تُعدها إسرائيل.

الثالثة: مفاوضات الوضع النهائى، وهى مرحلة يُحدد ملامحها الطرفان دون غيرهما وإن طلبا مساعدة أمريكية فى هذا الخصوص فسوف تقدمها لهما واشنطن.

الأمر الذى لا خلاف عليه هو أن الأسلوب الذى جربته إدارة الرئيس كلينتون لإدارة عملية السلام منذ يونيو عام ١٩٩٦م وحتى الآن لم يُحقق أى تقدم فى مسار هذه العملية ولا على أى مستوى. المحاولة الوحيدة التى يعتقد البعض أنها تمكنت من تحقيقها هى الإيحاء بأن محاولات تحقيق السلام بين إسرائيل وجيرانها من الدول العربية ما زالت بخير ومن الممكن تطويرها بما يُحقق مصلحة الجميع، وقد شهد العالم خلال هذه الفترة أن تعامل الإدارة الأمريكية مع هذه القضية على أى مستوى (سواء أكان المبعوث الخاص أو المنسق العام أو وزيرة الخارجية أو الرئيس نفسه) كان ينطلق دائمًا من زاوية الضغط بكل الأساليب على الجانب الفلسطينى ومطالبته بعدد من التنازلات التى عندما تتحقق لا يحصل على شىء له وزنه.

وفى الوقت نفسه نجحت الإدارة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو فى تحويل تعاملاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية؛ لأن تكون خارج إطار أسس ومبادئ التسوية السلمية، التى حددها مؤتمر مدريد وأقرتها الاتفاقات التى وقعها الجانبان ابتداء من أوسلو وانتهاءً باتفاق الخليل عام ١٩٩٧م. لقد استطاع الجانب الإسرائيلى خلال جولات المفاوضات الكثيرة التى جرت بينه وبين الطرف الفلسطينى على مدى العشرين شهرًا الأخيرة، أن يبقى بالتنسيق مع الولايات المتحدة على جدول أعمال هذه الجلسات بما فيها الاجتماعات الأمنية، قاصرًا فقط على ما يَخدم أهدافه ويفتح الطريق نحو تحقيق مخططاته الاستيطانية دون أن يُقدم أى تنازلات أو حلول للقضايا العالقة بين الطرفين.

ومن هنا احتل بند الإرهاب ـ بناء على إصرار إسرائيل والولايات المتحدة ـ قائمة هذه الاجتماعات مما نجم عنه استحالة التوصل إلى نتيجة حاسمة؛ لأن الجانب الفلسطينى يرى أن المشكلة تتمركز حول احتلال إسرائيل للأراضى العربية والحصار الاقتصادى والأمنى الذى تفرضه من حين لآخر على أبناء الشعب العربى فى الضفة وغزة والعقوبات التى توقعها عليهم أفرادًا وجماعات، بينما يُطالب الطرف الآخر (إسرائيل والولايات المتحدة) بمناقشة رد الفعل الفلسطينى على هذه الانتهاكات العنصرية والاستفزازية على أساس أنه جوهر المشكلة.

وفى ظل التعثر المتتالى لهذه الجولات وكف واشنطن يدها عن القيام بدور محايد بين الطرفين وانشغال روسيا بمشاكلها الداخلية وبقضايا المجموعة الدولية التى تقع على حدودها مباشرة، واصلت إدارة نتنياهو سياساتها الاستيطانية ورفضت تأجيلها حتى لبعض الوقت، كما اقترحت وزيرة الخارجية الأمريكية منذ عدة أشهر، ورفضت أيضًا الاستماع إلى الأصوات العالمية التى حذرت من أن الاستمرار فى تنفيذ هذه المشاريع المخالفة للاتفاقات الدولية يُفرغ العملية السلمية من مضمونها. وإذا كان الجانب العربى والعالم أجمع يرى أن إقامة المزيد من المستوطنات والوحدات السكنية ستؤدى حتمًا إلى تعقيد خطوات أى انسحاب إسرائيلى محتمل من الأراضى العربية الفلسطينية، فإن الجانب الإسرائيلى مؤيدًا بالإدارة الأمريكية يرى أن تنفيذ مُخططات البناء والاستيطان فوق الأراضى العربية التى تُصادر عنوة وقهرًا لا يتعارض مع حجم الأراضى التى قرر سلفًا أن ينسحب منها دون اعتبار لما تنص عليه الاتفاقات التى أبرمها مع الجانب الفلسطينى وشهدت عليها الولايات المتحدة والعالم أجمع.

وكشف تقرير لوزارة الداخلية الإسرائيلية تناولته مؤخرًا الصحف بالتعليق والتحليل أن عدد المستوطنين اليهود فى الضفة الغربية زاد خلال عام ١٩٩٧م بمقدار ٥ر٧٪ حيث بلغ ١٦١ ألف مستوطن فى الضفة الغربية وستة آلاف فى قطاع غزة.

ويُستفاد من مؤشرات البناء، التى أوردها التقرير أن السلطات الإسرائيلية صادرت العام الماضى ٢٥ ألف دونم من الأراضى المحتلة وذلك بحجة تطوير وتوسيع القدرة الاستيعابية للمستوطنات القائمة فعلاً وبناء مستوطنات جديدة.

وتتفق هذه الخطوات مع برنامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، الذى يهدف إلى فرض واقع ديموغرافى على الضفة الغربية وقطاع غزة يؤثر فى شكل النتائج النهائية التى ستترتب على مفاوضات الحل النهائى. ومن الغريب أن تطرح حكومة نتنياهو من حين لآخر فكرة اختصار خطوات التفاوض بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية بأن يقفز الطرفان مباشرة إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائى، بينما هى تعمل فى الوقت نفسه على زيادة وتكثيف البناء فى جميع الأراضى العربية والقدس. وفيما يتعلق بسياسات تهويد القدس والمناطق المحيطة بها، فمما لا شك فيه أن الحكومات الإسرائيلية تتصرف وكان الموضوع محسومًا فى نهاية المطاف وفق رؤيتها الذاتية له. فبعد أن وافقت وزارة الداخلية فى شهر يوليو الماضى على بناء ٧٠ وحدة سكنية فى منطقة رأس العمود، رخصت لجمعية عطيرات كوهانيم الاستيطانية فى بداية شهر فبراير ١٩٩٨م ببناء ١٣٢ مسكنًا آخر ومدرسة للمعاقين وسوقًا تجاريًا يقوم المليونير اليهودى الأمريكى إيرفينغ موسكوفيتش بتمويل الجزء الأكبر منها. وهذا يعنى أن أى مفاوضات بشأن مدينة القدس بلا جدوى؛ لأنه لا يترتب عليها أى نتيجة لصالح الشعب الفلسطينى مهما قدمت سلطته الوطنية من تنازلات أو نفذت من اشتراطات أو ترتيبات أمنية أو غير أمنية، ليس هذا فقط بل استطاعت حكومة نتنياهو أن تحول عملية إعادة الانتشار المحدودة فى الضفة الغربية، التى تنظمها بنود اتفاق الخليل وملحقاته، الذى وقع عليه الطرفان منذ عام بشهادة الإدارة الأمريكية، إلى مسألة خاضعة لاشتراطات تفاوضية جديدة يحددها المزاج الإسرائيلى فى حدود تتراوح بين ٨٪ و١٢٪. وهذا يدل على إصرار حكومة نتنياهو على الإبقاء على غالبية أراضى الضفة الغربية تحت سيطرتها بحجة أنها مناطق حيوية بالنسبة لأمن إسرائيل بحيث تمنع أى تواصل بين أجزاء الحكم الذاتى الفلسطينى، مما قد يساهم مستقبلاً فى إقامة كيان يتمتع بمقومات الدولة ذات السيادة.

كما أن واشنطن لا تُعارض هذا التخطيط وكل ما تسعى إليه هو أن تُقنع حكومة نتنياهو بالحسنى برفع نسبة الانسحاب من الأراضى العربية قليلاً. من هنا يتضح أن دور الراعى، الذى كانت تقوم به الإدارة الأمريكية منذ مباحثات مدريد أصبح يفتقد صفة الحياد على يد بنيامين نتنياهو ويمكن القول إنها أصبحت راعية لممارساته الدؤوبة لتكريس احتلال بلاده للأراضى العربية، كما أصبحت شريكة بالفعل فى القيام

بسياسات الضغط المتواصل على الأطراف العربية جميعًا وليس الطرف الفلسطينى فقط؛ لإقناعها بقبول ما تطرحه الحكومة الإسرائيلية من مقترحات لإقرار قواعد واشتراطات التسوية السلمية وفق رؤية تل أبيب دون مراعاة لحقوق هذه الأطراف أو احتياجات شعوبها خاصة الأمنية. ويرى غالبية المحللين السياسيين أن مبعث هذه النقلة فى التوجهات الأمريكية يرجع إلى اقتناع الإدارة الأمريكية بأن مصالحها الإستراتيچية فى المنطقة لن تتأثر بأى تغير فى سياستها تجاه العملية السلمية لصالح إسرائيل، لا على المستوى الرسمى أو الشعبى. وقد استطاعت الإدارة الأمريكية على مدى العقدين الماضيين أن تحافظ على مصالحها الإستراتيچية الظاهرة والخفية عن طريق ثلاثة محاور رئيسية هى:

أولاً: إثارة العواصف فى المنطقة لزيادة مخاوفها وإظهار مدى الحاجة إلى وجود قوات تابعة لها لتوفير الحماية الأمنية لدولها. حدث ذلك فى أعقاب قيام الثورة الإسلامية فى إيران وحين شجعت حكومة بغداد على خوض حرب ضروس ضدها، كما ترسخت جذوره فى أعقاب الأزمة الخليجية الثانية.

ثانيًا: العمل بكل قوة على محاصرة وتهميش الدور السياسى المصرى على مستوى المنطقة كلها إذا ظهر فى الأفق دور متميز للقاهرة فى مجال مُساندة الأطراف العربية المتضررة من الممارسات الإسرائيلية واتخذت خطوات عملية لدعم مطالبها وتأييد حقوق شعوبها السياسية والاقتصادية والأمنية، أو إذا سعت إلى تجميع الصف العربى وتوصلت إلى صيغة مقبولة لتصفية خلافات وجهات النظر بينها وبين أقطار عربية شقيقة أو تبنت مواقف معارضة لسياسات الولايات المتحدة تجاه أقطار أخرى، أو اتخذت موقفًا متصلبًا تجاه السياسات المتشددة لحكومة نتنياهو واتهمتها بالتسبب فى تعطيل خطوات السلام فى المنطقة وبأنها تُعيد الشرق الأوسط إلى حالة الحرب، التى كان يعانى منها حتى منتصف السبعينيات.

ثالثًا: رعاية وتشجيع التحالفات المناهضة للدول العربية مثل التحالف الإسرائيلى التركى الموجه أساسًا ضد سوريا والتحالف الأثيوبى الأريترى الموجه ضد السودان؛ لأنها تعتبرها تحالفات ضد الاستقرار العربى لكونها تنشئ عوامل ضغط إضافية ضدها تقلل فى نهاية الأمر من نقاط القوة والاستقرار لدى الطرف العربى فى مجال صراعه

مع إسرائيل . يضاف إلى ذلك اتصالها المباشر بالقوى المناوئة لبعض أنظمة الحكم العربية على اعتبار أنها أيضًا من عناصر إضعاف الشأن العربى ومن بين الأوراق التى تستخدم فى الضغط عليه ساعة الحاجة .

ومنذ مارس ١٩٩٨م لم يقع ما يدفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير موقفها هذا سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى ؛ لذلك ليس متوقعًا أن تأتى الأفكار أو الخطط التى من المنتظر أن تعرضها قريبًا على القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية بجديد حتى لو تم هذا الطرح فى اجتماع ثلاثى يضم الرئيس الأمريكى والرئيس الفلسطينى ورئيس الوزراء الإسرائيلى . وقد يرى البعض فى الموقف العربى المتوحد حيال المشكلة التى ما زالت قائمة بين واشنطن وبغداد ومطالبته (العراق) بضرورة تجنب الضربة العسكرية وإصراره على البحث عن أساليب دبلوماسية تؤدى إلى حل التشابك القائم بين الطرفين ، مقدمة لقيام جبهة عربية تفرض على تل أبيب وجهة نظر يعتد بها فى مجال الصراع العربى الإسرائيلى . وربما يكون هذا التوقع سليمًا إذا كانت إسرائيل تعيش الظروف التى تحكم الأوضاع العراقية نفسها وتحدد حركتها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لو نظرت واشنطن إلى تل أبيب على أنها مصدر تهديد مباشر لمصالحها الإستراتيجية أولاً ولاستقرار أمن المنطقة ثانيًا .

جريدة الزمان اليومية ـ ١٢/ ٣/ ١٩٩٨م

ماذا تريد إسرائيل من العرب؟

ليس أسهل على الإدارة الإسرائيلية من الادعاء بأن العرب يُعطلون خطوات السلام ويعرقلون جهود الدولة العبرية لاستكمال مخطط الاستقرار فى المنطقة فقد جرب نتنياهو ذلك الأسلوب وها هو باراك يلجأ إلى الشكوى من أن مصر هذه المرة هى التى تعترض جهود السلام. وليس أسهل على الإدارة الأمريكية، طبعًا، من تبنى الموقف الإسرائيلى والدفاع عنه بلا تردد بلفت نظر الحكومة المصرية أو توجيه الخطابات المتشددة إليها لكى تتوقف عن كل ما يُعطل ويُعرقل خطواتها لإقرار السلام فى المنطقة وفق النموذج الإسرائيلى.

المشكلة ليست فى دورة هذه الادعاءات التى تُقدم عليها حكومات إسرائيل الليكودية والعمالية على السواء أو فى مساندة الإدارات الأمريكية لها سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية ولا فى استخدامها أساليب دعائية وإعلامية ممجوجة، وإنما فى الإصرار على اللجوء إليها كلما سُدت الطرق بسبب التعنت الإسرائيلى وأيضًا فى استخدامها للأسلوب نفسه الذى يعتمد على الإثارة برغم فشلها كل مرة فى تحقيق الهدف من وراء ذلك. ما من مرة أطلقت فيها الحكومة الإسرائيلية العنان لتصريحاتها الرسمية وطعونها لتشويه الدور المصرى إلا وباءت بالفشل الذريع لم يشذ عن ذلك الادعاء بدفع المفاوض الفلسطينى إلى مزيد من التشدد أو إقناع دول عربية بعدم تبادل العلاقات مع إسرائيل أو قطع خطوط التواصل التجارى والاقتصادى مع دول أخرى أو حتى الادعاء بتكديس السلاح استعدادًا لمعركة عسكرية قادمة.

هذه المرة تدعى إسرائيل ومعها أمريكا أن القاهرة مسئولة مسئولية مباشرة عن توقف عجلة التقدم على المسار الفلسطينى وعن تعطيل انعقاد اللجان المُتعددة الأطراف هذا

طبعًا إلى جانب التدخل فى شئون عدد من الدول العربية لحثها على عدم تعزيز علاقتها بإسرائيل كما صرح بذلك ديڤيد ليڤى وزير خارجية إسرائيل للإذاعة الإسرائيلية فى منتصف شهر نوڤمبر ، وعلى الجانب الفلسطينى تجأر إسرائيل بالشكوى، فهى حريصة على إرضاء السلطة وأبناء الضفة وغزة ولكن العقبات التى تضعها القاهرة فى طريقها تحول دون ذلك!! . أما على الجانب السورى / اللبنانى فتقول إسرائيل إن مصر تربط بين بدء عمل اللجان المتعددة الأطراف وبين تحقيق تقدم إيجابى ملموس على مستوى التفاوض للانسحاب من الجنوب اللبنانى ومن هضبة الجولان السورية .

نسيت حكومة إيهود باراك أنها لجأت إلى القاهرة وبإلحاح لكى تُعد لها طريقًا مع السلطة الوطنية الفلسطينية يفتح صفحة جديدة من العلاقات بينهما تبدأ بطرح أفكار جديدة تحقق المزيد من التقارب حول اتفاق «واى بلانتيشن» الذى تعطل تنفيذ بنوده خلال الفترة من أكتوبر ٩٨ إلى أغسطس ٩٩ مرة بسبب تعنت نتنياهو ومرة بسبب الاستعداد للانتخابات الإسرائيلية ومرة بسبب ضرورة منح حكومة باراك الجديدة الوقت الكافى لتدس الموضوع من كافة جوانبه . ونسيت أيضًا أن قُدرات الدبلوماسية المصرية المتميزة هى التى ساهمت فى إنجاز شكل بديل لهذا الاتفاق يُعرف اصطلاحًا باسم «اتفاق شرم الشيخ» . . كما نسيت الاقتراحات التى عبرت عنها هذه الدبلوماسية فيما يتعلق بسياسات إسرائيل الاستيطانية ورفضها عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وتأثير كل ذلك سلبًا على مُجمل خطوات السلام فى الأراضى العربية بعامة .

لقد اتبعت حكومة باراك منذ توليها السلطة فى شهر يولية ١٩٩٩م أساليب المراوغة والخداع فيما يتعلق بالمسار السورى / اللبنانى فهى مرة على استعداد لبدء المفاوضات مع دمشق من حيث توقفت فى فبراير عام ١٩٩٦م ومرة أخرى على استعداد للانسحاب من الجنوب اللبنانى فى غضون عام ومرة ثالثة هى جاهزة للنظر بعين الاعتبار إلى ضرورات التنسيق بين دمشق وبيروت شريطة أن يأخذا فى اعتبارهما دواعى ومتطلبات الأمن الإسرائيلية . . ويتناسى باراك متعمداً أنه لم يتقدم خطوة واحدة فى أى من هذه الاتجاهات ولم تبدر منه أية بادرة تنم عن أنه يدرس الموضوع بجدية أو أنه يبادل الرسائل الإيجابية التى تأتيه من الحكومتين السورية واللبنانية برؤية تبعث على الأمل . وعندما تربط القاهرة من وجهة نظر إستراتيچية بين استئناف

اجتماعات اللجان المتعددة الأطراف بحتمية إحراز تقدم على مستوى التفاوض الإسرائيلي للانسحاب من الأراضي العربية في لبنان وسوريا تُتهم بأنها تعيق مسيرة السلام وتعطل آفاق التعاون بين إسرائيل وجيرانها العرب من أجل تحقيق مستقبل أكثر إشراقًا.

لم ينس الإعلام العربي أو العالمي بعدُ أن حكومة باراك تبنت منذ يومها الأول أسلوب الوقيعة بين القاهرة ودمشق عبر تسريب معلومات مثيرة للجدل وتسيء إلى النظام السوري.. فمرة تذيع خبراً حول تعرض الرئيس حافظ الأسد لأزمة صحية خطيرة وتدعي أن مصدره القاهرة ومرة ثانية تدعي على لسان أحد كبار المسئولين أن دمشق تتخوف من النتائج الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي ستترتب على خروج قواتها من الأراضي اللبنانية، ولكن باراك نفسه نسي وحض إلياهو بن اليعازر وزير الاتصالات في حكومته على التصريح بأن «لمصر دوراً أساسيًا ومطلوبًا في اتجاه إقناع سوريا بالجلوس إلى مائدة المفاوضات مع إسرائيل».

لم يَدعِّ طرف عربي ـ قبل الآن ـ أن هناك تطابقًا كاملاً بينه وبين الأطراف الأخرى حول مستقبل علاقاته مع إسرائيل سواء من بين الدول التي لها علاقات دبلوماسية معها أو تلك التي تنوي القيام بهذه الخطوة لاحقًا كما لا يُمكن تصور مثل هذا التماثل لأسباب معروفة إلى جانب أن الاختلاف ليس حالة مرضية في كل الأوقات؛ لأنه فيما يتعلق بالعلاقات العربية الإسرائيلية ينبع من مرتكزات داخلية وخارجية متداخلة يعبر عنها كل طرف وفق رؤيته الخاصة. ولكن يبقى هناك دائمًا العديد من العوامل المشتركة التي تتعامى عنها إسرائيل وأمريكا عن عمد طالما لا يمثل تمسك هذا الطرف العربي أو ذاك بها مصلحة مباشرة لأي منهما أو لهما معًا خاصة ما يتعلق بأساليب الهيمنة وفرض الإرادة.

جريدة الزمان اليومية ـ ٥/ ١١/ ١٩٩٩م

حذار أن تطفئ مباحثات الكواليس شعلة تحرير القدس

لأول مرة منذ أكثر من أربع سنوات يعيش العالم الغربى على وقع أحداث حجارة الانتفاضة وشهدائها البررة. . لأول مرة منذ أكثر من أربع سنوات يعود الإعلام العالمى إلى نقل أخبار قتل الفلسطينيين العُزل من أطفال وشيوخ ونساء. . لأول مرة منذ أكثر من أربع سنوات يشاهد العالم المتحضر غزواً إسرائيليّا بالمدفعية والطائرات لمناطق الآمنين من شعب فلسطين.

مرة أخرى تُعيد انتفاضة القدس المقدسة الحياة إلى النفوس التى سئمت الوعود الفارغة والمناورات الفاشلة للحصول على الحق المشروع. . فقد بُحَّ صوتنا على مدى السنوات منذ ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣م ولم نيأس. . فالإدارة الإسرائيلية لن تتراجع إلا أمام المقاومة الشعبية. . ولن ترضخ للحق والعدل إلا فى ضوء نتائجها ولن تعترف بالآخر إلا إذا أثبت هذا الآخر أنه مستحق للاعتراف به من خلال عمل إيجابى ليس هو موائد المفاوضات السرية أو العلنية!!

زيارة شارون زعيم المعارضة للوهم الذى يطلقون عليه جبل الهيكل والحائط المبكى لم تكن عفوية. . كانت مُخططة من جانب حزب الليكود والمستوطنين والأصوليين لإحراج إيهود باراك رئيس الحكومة والتمهيد لحجب الثقة عن حكومته عندما يعود الكنيست إلى اجتماعاته الدورية بعد الإجازة الصيفية.

كانت مخططة لابتزاز إيهود باراك لكى يوقف مسلسل ما يدعونه من تنازلات لصالح الجانب الفلسطينى ولإجباره على إعادة النظر فى حجم هذه الخطوة التى ستمحو فى رأيهم إسرائيل من الوجود. . فماذا بعد فتح الباب للفلسطينيين للمشاركة

فى إدارة مدينة القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل إلا فُقدان الهوية والعودة إلى الجيتو مرة أخرى!!

كان يمكن لإيهود باراك أن يمنع هذه الزيارة المشبوهة . . بعدم الموافقة على قيام قوات الأمن الخاصة بمصاحبة شارون وتوفير أقصى درجات الحماية له أثناء تدنيسه للمسجد الأقصى وساحته ولحائط البراق . . فقد قام رؤساء حكومات إسرائيلية سابقة بمثل هذه الخطوة تحقيقًا لمبدأ الصالح العام الإسرائيلى، لكن باراك وافق ووفر لزعيم المعارضة مئات من جنود القوات الخاصة لحمايته فوق أرض يدعى كلاهما سيادة دولته عليها!! . .

إيهود باراك مُتهم ومدان بالقدر نفسه . . لأنه حاول أن يستغل الزيارة لصالح تخطيطات حزبه فى النيل من حزب الليكود ومن تحالف المستوطنين وعصبة الحاخامات، كل الدلائل تشير إلى أن مستشاريه كانوا يتوقعون نوعًا من الاعتراض العربى والفلسطينى ولكن ليس بحجم الانتفاضة التى تعيشها إسرائيل وأراضى السلطة الوطنية والأراضى العربية المحتلة والعالم أجمع معهم منذ يوم الخميس ٢٨ من شهر سبتمبر ٢٠٠٠م . . شارون وباراك وجهان لعملة واحدة . . كلاهما متشدد . . كلاهما عنصرى . . كلاهما يبحث عن مجد سياسى وباب يدخل منه إلى كتاب التاريخ الوطنى والعالمى على حساب الشعب الفلسطينى والشعوب العربية جميعًا . .

شارون وباراك لن يتنازلا عن شىء؛ لأن الذى يتنازل يملك وفق الحقوق الشرعية ما يحق له أن يتنازل عنه . . وكلاهما لا يملك أى حقوق على الأقل بالنسبة للأراضى الفلسطينية التى نص عليها قرار التقسيم الذى صدر عام ٤٨ والذى يُعتبر الأساس الشرعى لقيام إسرائيل . .

من هنا يجب أن تفهم الإدارة الإسرائيلية أن زمان الرضا بالفتات الذى تُقدمه للجانب الفلسطينى قد ولى إلى غير رجعة . . وأن ما بقى من حقوق عربية لا يمكن التفريط فيه . . وإذا كان اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م قد أجل عمداً بعض النقاط الجوهرية إلى نهاية المطاف على أمل أن تكون تل أبيب وواشنطن قادرتين عندما يحين الوقت على مساومة المفاوض الفلسطينى على دولته وعلمه ونشيده الوطنى مقابل التفريط فيها . .

فقد حان وقت الاعتراف بأن هذا الأمل لا رجاء من ورائه . . لأن الحقوق المستحقة لا يمكن أن تضيع طالما وراءها مطالب شرعية يعرف كيف يتحصل عليها . .

والصورة التى رآها العالم فى أعقاب الزيارة المُفتعلة التى قام بها شارون إلى المسجد الأقصى بحجة زيارة جبل الهيكل الذى لا وجود له والتبرك بحائط المبكى الذى ليس للديانة اليهودية حجر واحد فيه . . ما هى إلا وجه من وجوه المقاومة المشروعة للاحتلال الإسرائيلى العنصرى البغيض لأراضى فلسطين العربية . . وهى تعبير عما افتقده العالم منذ أربع سنوات وما تحاول إسرائيل أن تطمس معالمه ، ونعنى به الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التى تُوحد فور اندلاعها بين أبناء المجتمع بلا تميز على أى مستوى من المستويات . . يتهم إيهود باراك الشرطة الفلسطينية بأنها لم تتمكن من السيطرة على الثائرين من أبناء الشعب الفلسطينى ولذلك استمرت أعمال العنف وزاد عدد الشهداء ! ! . . وهذا ما كان متوقعًا من جانبها فى ضوء الالتزامات الأمنية الكثيرة التى وقعت عليها السلطة الوطنية منذ عام ١٩٩٣م وحتى الآن ، ولكنه لم يحدث ؛ لأن تصور إسرائيل للوضع مبنى على خطأ . . ففى مثل هذه اللحظات من عمر الشعوب يتولد التلاحم بين جميع أطراف المجتمع حاكمين ومحكومين . .

جيش إسرائيل المدافع عن الحريات نزل إلى الساحة بكل ثقله . . مدافعه ودباباته وطائراته المروحية وقذائفه الصاروخية التى أهدتها له الولايات المتحدة الأمريكية وطلقاته المحرمة دوليّا . . ليُحارب فى معركة وقودها الأبرياء والعزل إلا من الحجارة . . أناس يدافعون عن كرامة وطنهم المسلوب والمحتل . . وحجارة هى كل زادهم القتالىّ من أجل غد أفضل . .

وعلى الرغم من كل هذا العتاد والعدة . . يطلب العدو المحتل من قوات الأمن الفلسطينية أن تقف إلى جانبه وتقاتل معه فى الخندق نفسه ! ! . . وعندما يطلق رجالها نار مسدساتهم على الدبابات والطائرات دفاعًا عن أطفالهم وشيوخهم وعرضهم والحق الضائع . . تتم محاصرتهم وإبادتهم كما حدث عند مشارف مستوطنة نتساريم الواقعة على حدود غزة . .

ولأنها معركة حربية شديدة الوطأة . . لم تُفرق القوات الغازية بين طفل أعزل وشاب يمسك الحجر والمقلاع وسائق سيارة الإسعاف . . فالكل عندها أهداف عسكرية يجب القضاء عليها قبل إعلان النصر . . ويأتى على رأس هذه الأهداف الطفل محمد جمال الدرة الذى اغتاله الجندى الإسرائيلى الصنديد وهو فى حضن أبيه المصاب . . فى ضوء ذلك كان يفترض عدم المشاركة فى مفاوضات باريس من جانب السلطة الوطنية

الفلسطينية إلا إذا وافق مجلس الأمن على إدانة إسرائيل مهما كانت الحماية التى توفرها لها الإدارة الأمريكية بحكم قدرتها على استخدام حق الاعتراض . . وكان يجب الإصرار على تشكيل لجنة دولية محايدة لتقصى أسباب ما وقع . . وكان يجب أن يتواصل النضال الشعبى الذى اشتعل . .

لأنه لا بد من تعرية إسرائيل الديمقراطية فى ادعاءاتها الكاذبة التى لم تمنعها من قتل العرب الذين يعيشون داخل أراضيها وهم يحاولون استخدام حقهم فى التعبير عن موقفهم الإيجابى تجاه أشقائهم وأرضهم العربية المقدسة . .

كما لا بد أن تركز الأضواء على الممارسات العنصرية التى تتم كل يوم بعيداً عن وسائل الإعلام العالمى . . لأنه منذ مذبحة قانا لم يسترجع العالم أبعاد هذه الصورة الحقيقية إلا منذ أيام معدودة . . لذلك يجب ألا تُزيل صور التفاوض فى باريس دماء الشهداء . . ولا يجب أن يتم التفاوض على أى شىء إلا إذا اعترفت الأطراف كلها بحق الفلسطينى فى الكفاح . . وبأن ما يقوم به حق مشروع تعترف به كل الأعراف والاتفاقات الدولية . .

لا يجب أن يُستدرج الجانب الفلسطينى إلى فخ إزالة العقبات من طريق استكمال التفاوض على ما تم التفاهم حوله . .

لا يجب أن تخرج إسرائيل وأمريكا من هذه الجولة فائزتين . . الأولى بالهدوء الذى يتيح لها ترتيب أوراقها للفوز بثقة برلمانها وتخطى مصاعب الاستمرار فى الحكم . . والثانية بدعاية انتخابية للحزب الديمقراطى . . فالثمن هو دماء الشهداء . . شعلة انتفاضة المسجد الأقصى يجب أن تظل مشتعلة ؛ لأنها تُضىء الطريق للكفاح الشعبى الذى يُساند المفاوض لاستخلاص الحق . . ولأنها تحرق فى الوقت نفسه الغاصب الذى يظن أنه قد فاز بما سلبه . .

وليس بعد انسحاب جنود إسرائيل من المرتكز العسكرى الذى أقاموه عند مدخل غزة تحت سيل الحجارة واحتلال شباب الانتفاضة له بعد رفع العلم الفلسطينى عليه دليل موثق على من يُفكر فى خيانة شهداء تحرير المسجد الأقصى ! ! . .

جريدة الزمان اليومية ـ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٠م

انتفاضة الأقصى..

نهاية حكاية اسمها سلام أوسلو

لن يكون باستطاعة إسرائيل أو أمريكا بعد الآن أن تفرض على الشعب العربى سلامًا منقوصًا . . أو تفرض عليه اتفاقات غير مكتملة . . أو تُملى عليه شروطًا مجحفة. انتفاضة الأقصى بلورت مجموعة من الحقائق الجوهرية التى لا بد أن تأخذها جميع الأطراف فى الحسبان عندما تُخطط لمستقبل السلام فى المنطقة . . لأن إحياء العملية السلمية وفق الأطر التى كانت تسير على هداها حتى يوم ٢٩ من شهر سبتمبر أصبح فى ذمة التاريخ، ليس لأن الجانب الفلسطينى تراجع عن اعتبار «السلام» هدفًا إستراتيجيًا يجب العمل من أجله . . لكن لأن الآخرين - وأعنى إسرائيل وأمريكا على وجه التحديد - أسقطا عن وجهيهما كل أستار الغش والخداع التى طالما حذرنا وحذر غيرنا منها .

ثبت للعالم العربى على وجه التحديد أن لا فرق بين حكومة إسرائيلية عمالية أو ليكودية . . حكومة يسيطر عليها الفكر الليبرالى المصطنع . . أو حكومة يسيطر عليها النهج الدينى المزيف . . كلها حكومات ذات برامج ترتكز على سحق الإنسان الفلسطينى وتضييع الحق الفلسطينى استعدادًا لسحق الإنسان العربى وإضاعة الحق العربى فيما يلى ذلك .

ليس باراك بأفضل من نتنياهو وليس هذا الأخير بأحسن من بيريز وليسوا جميعًا أعدل من رابين . . كلهم عملوا من أجل الاستيلاء على المزيد من الأرض وبناء المزيد

من المستوطنات ومن أجل مزيد من التزييف للتاريخ الإسرائيلى ومن أجل المزيد من العنف والعنصرية والتمييز العرقى . . وحرصوا جميعًا على تفوق إسرائيل العسكرى والنووى والتكنولوچى والمعرفى . . بل وصادروا جميعًا الحدود والمياه والثروة وحق الحياة!

كلهم ادعوا السير مع السلام ثم أجهضوا خطواته وأعادوها إلى الوراء . . كلهم ساروا فى طريق قتل النساء والشيوخ والأطفال وشباب المستقبل . . كلهم سياسيون وعسكريون، إرهابيون وأيديهم مُلوثة بدماء الشهداء، لم يتمكن أى منهم من أن يتبوأ كرسى الوزارة أو مقعد الكنيست إلا على جُثث أبناء فلسطين . . منذ مذبحة دير ياسين ومدرسة بحر البقر وصبرا وشاتيلا وقانا والنفق إلى مذابح الأقصى ورام الله وغزة القائمة الآن، لم يتخلف زعيم إسرائيلى عن اتخاذ نهج الإرهاب والقتل طريقًا إلى الحكم.

هذه الإستراتيچية تقوم على أركان المشروع الصهيونى الذى ظهر إلى الوجود منذ أكثر من مائة عام وما زال فعالاً . . فالقتل والذبح والترويع إلى جانب اقتلاع الجذور وإضاعة الحقوق وإبادة الأجيال، يجب ألا تتوقف إلا لتُستعاد وتستكمل من جديد حتى يتحقق المشروع بشكله النهائى الذى خطط له منَ قبلُ الآباء الأقدمون، كلها أدوات لا يمكن الاستغناء عنها . . والدليل الأكبر على ذلك هو أنها ما زالت حتى الآن هى التى تميز الممارسات الإسرائيلية فى ظل السلام الذى يقال إن خطواته كانت تتعزز يومًا بعد يوم. العالم كله يتابع ما يجرى فوق أرض فلسطين العربية ساعة بساعة . . ولكن كيف نترجم ذلك إلى حركة تعيد للحق العربى مكانته . . وكيف نشحذ أسحلتنا ضد ما يحاك لإطفاء شعلة الانتفاضة قبل أن تؤتى ثمارها . . وكيف نُرتب أوراقنا مرة أخيرة بحيث تكون كلها طوع إرادتنا وإمكانياتنا على محدوديتها؟

هل من مزيد لكى تتعرى مرة أخرى بنود اتفاق أوسلو المنقوصة التى لم تُحقق أدنى درجات الأمن والسلام للشعب الفلسطينى الذى اختار السلام مع عدو كاره للسلام والأمن والاستقرار إلا لنفسه؟ . . هل من مزيد لكى يتعرى الاتفاق الإسرائيلى الأمريكى القائم على إذلال الشعب العربى وحصاره وتتويج إسرائيل زعيمة على المنطقة بمنطق الحديد والنار؟ . . هل من مزيد لكى نُقنع العالم عمليًا بالكلمة والصورة

بما لم ننجح فى إقناعه به منذ عقود . . إن وحشية وهمجية إسرائيل تتخفى وراء وجه ليبرالى مزيف مصطنع وإن شعبها لا يؤمن إلا بمبدأ قتل وإبادة الآخرين لكى يسود هو . .

وفق بيانات استفتاءات الرأى العام الإسرائيلى التى تقوم بها المراكز البحثية فى تل أبيب وحيفا تقول الصحف الإسرائيلية إن أكثر من ثلثى الشعب يؤيدون الحملات العسكرية ضد انتفاضة الحجارة . . وإن النسبة نفسها تقريبًا تنظر إلى الشعب الفلسطينى على أنهم دون المستوى الحضارى اللازم للتعامل معهم على قدم المساواة . . وإن أكثر من ٧٠٪ منهم يرون فلسطينيى ٤٨ «جواسيس وخونة» .

ووفق المصادر نفسها يُرحب غالبية الشعب الإسرائيلى بعودة نتنياهو رئيسًا للوزارة الإسرائيلية أو بتولى شارون لها . . لأن أيّا منهما سيكون أكثر عنفًا تجاه الشعب الفلسطينى مما يقوم به باراك حاليًا . . ولأن أيّا منهما سيكون أكثر تشددًا فى جولة المفاوضات المقبلة فيما يتعلق بمحدودية التنازل عن الأرض الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية ، وأكثر تمسكًا بوحدة القدس كعاصمة للبلاد . . وأكثر تشددًا فى طرد العرب منها . . والأهم من ذلك كله أكثر تشددًا فيما يتعلق بفرض النهج الإسرائيلى على الأنظمة والشعوب العربية بلا استثناء .

الشعب الإسرائيلى إذن لا يرى السلام مع الفلسطينيين والعرب إلا عبر فوهة البندقية . . لذلك يصوغ لقيادته عبر استطلاعات الرأى العام مُبررات القسوة والعنف والإرهاب والتشدد . . والعنف الذى يُمسك بزمامه باراك حاليًا يعتمد على التأييد الشعبى .

السلام مع إسرائيل بصيغته التى عشنا على رمالها سنوات . . ليس له مكان بعد اليوم ؛ لأنه يفتقد إلى الصدق والاستمرارية .

السلام مع إسرائيل بصيغته التى تبنتها وأقرتها أمريكا وأقنعت العرب بها عبر الضغوط والوعود والتهديد . . ليس له مكان بعد اليوم ؛ لأن أمريكا تُفضل ديمقراطية إسرائيل الكاذبة على مصالحها ، ولأن أمريكا تخدعنا كما تخدعنا إسرائيل . . فكل منهما تسعى إلى حصار شعوبنا وتدمير إمكانات التنمية على أرضنا .

لقد أثبتت انتفاضة الأقصى الباسلة أن الشعب العربى لم ينس قضيته المحورية . . لقد قربت انتفاضة الأقصى الباسلة بعض الشىء بين المواقف العربية الرسمية والشعبية؛ لأن قضية الأقصى أمر لا يمكن الخلاف عليه فيما بينهما . . الغالبية الآن تقف فى صف واحد متضامنة وقوية . . هؤلاء الذين على علاقة معترف بها مع إسرائيل وهؤلاء الذين يخططون لعلاقات تدريجية والغالبية التى لم تنجذب إلى هذه أو تلك .

انتفاضة الأقصى الباسلة أبانت وجه عرب إسرائيل الأصيل وجاء التحامهم مع أشقائهم فى أرض فلسطين المحتلة والمحررة مؤكدًا لعمق انتمائهم .

لذلك كله يجب أن تكون تجهيزاتنا واستعداداتنا لجولة التفاوض القادمة مع إسرائيل برعاية أمريكا من منطلق ما أفرزته هذه الانتفاضة الباسلة . . ومن واقع ما تناسيناه من إمكانات إعادة هذه الانتفاضة صهرها من جديد . . وهى إمكانات لو استطعنا توظيفها التوظيف الصحيح لعادت علينا بالكثير من المواقف الصلبة التى تُقوى المفاوض الفلسطينى والسورى واللبنانى .

هذا هو المطلوب من القمة العربية القادمة من دون مزايدات تطالب بالحرب أو تساهم فى شق الصف العربى بعدما عادت إليه بعض وحدته التى افتقدها لسنوات طويلة .

الشعب الفلسطينى صبر طويلاً على الخداع والتدليس . . وتفاقم إحساسه باليأس والإحباط فهو وحده الذى يعيش سياسات إسرائيل العنصرية على مدى العقود . . وأبناؤه هم وحدهم الذين تُمارس ضدهم الغطرسة الإسرائيلية . . وهم الذين إذا هبوا دفاعًا عن أرضهم وعرضهم ومقدساتهم، قتلوا وذبحوا ومُثل بجثثهم وهدمت فوق رءوسهم الصوامع . . وهم من دون غيرهم من البشر الذين يتجاهلهم العالم إلا إذا انتفضوا . . ولم يعد مستساغًا بعد اليوم أن يخذلهم العرب مرة أخرى .

اللهم إنا نُشهدك على نتائج القمة العربية . . إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر . .

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٠م

الطرح السعودى .. ومأزق إسرائيل

فى مجمل التناول الإعلامى الغربى تعليقًا وتحليلاً للحديث الذى نشره الصحفى الأمريكى الشهير توماس فريدمان على لسان ولى العهد السعودى هناك على وجه التحديد شبه إجماع على أن ما تم التعرف عليه من جوانب الفكر السعودى الإستراتيجى فيما يتعلق بقضية الصراع العربى الإسرائيلى، يمثل خطوة فى الاتجاه الصحيح ويدل على أن القنبلة التى تم تفجيرها على حد تعبير هنرى سيجمان عضو الكونجرس الأمريكى قد هزت الجانب الإسرائيلى إلى الحد الذى يمكن معه القول إن الحصار أصبح مُتبادلاً . . ياسر عرفات محاصر فى رام الله الفلسطينية وشارون محاصر داخل الطرح السعودى!!.

يضع الطرح السعودى إمكانات الاعتراف العربى الجماعى بإسرائيل فى كفة ميزان يقابلها فى الكفة الأخرى انسحاب إسرائيلى من جميع الأراضى العربية التى احتلت بعد عام ٦٧ بما فيها القدس الشرقية وفق قرارات الشرعية الدولية، واعتراف إسرائيلى بدولة فلسطينية لها مقومات الدولة . . هذا كل ما فى الأمر. الأمر على بساطته يبدو مستحيل التنفيذ . . ولكنها الحقيقة التى لا يراها أرييل شارون الذى يدعمه التيار اليمينى المتطرف فى إسرائيل الذى يقف فى صف إزهاق الأرواح وإراقة الدماء ومواصلة تصعيد التوتر ودفع المنطقة كلها إلى حافة الحرب كوسيلة وحيدة لمواصلة احتلال الأراضى العربية وسحق المستقبل الفلسطينى.

وهذا الأمر على بساطته مفهوم على نطاق لا يُستهان به على مستوى الشارع الإسرائيلى . . ففى داخل المؤسسة العسكرية هناك ما يمكن وصفه بالتمرد الجزئى الذى

عبر عنه الصحفى رون دونيه فى صحيفة «هاآرتس» يوم ٢٠ فبراير ٢٠٠٢م قائلا: «لم يكن أحد يتوقع أن تمتد شرارة رفض أداء الخدمة العسكرية فى الضفة الغربية وغزة من مستوى ٥٠ فردًا مجندًا احتياطيًا إلى جماعة تتكون من ٢٥٠ جنديًا وضابطًا بدأت الناس تهتم بما تقوله وبالمبررات التى تقف وراءها ممتنعة تمامًا عن التنازل عن مطالبها بل وتبدو مستعدة لما يمكن أن يقع على رأسها من عُقوبات وجزاءات وربما إذلال حتى لا تتكرر كظاهرة مرة أخرى».

قد ينظر البعض إلى عدد الرافضين للخدمة على أنه رقم أقل من أن يُحدث تأثيراً فى المؤسسة العنصرية التى تدير الشأن اليومى فى إسرائيل، ولكن إذا علمنا كما تقول افتتاحية مجلة صوت الجيش الإسرائيلى «إن هذا الموقف هو الذى ساهم أكثر من غيره فى تحريك الجناح اليسارى وحركات السلام للقيام بالتظاهرات السلمية التى أعادت صوته إلى الساحة مرة أخرى بعد صمت امتد فترة طويلة، وهو الذى عضد موقف جماعات التسوية التى تُساند موقف الأمهات الرافضات لإرسال أبنائهن للموت من أجل حفنة من المستوطنين الذين لم تستفد منهم الدولة بأى شىء يذكر».

على النسق نفسه تقول صحيفة «الديلى تلجراف» البريطانية يوم ٢٢ من الشهر الماضى «إذا كان شارون قد صرح لشعبه بأنه لن يجر البلاد أبدًا إلى حرب، فبماذا نصف الفترة التى تعيشها إسرائيل منذ أن تولت حكومته المسئولية. . أليست حربًا؟ ألم تؤثر على اقتصاد إسرائيل سلبًا بشكل لم يحدث من قبل؟ ألم تؤثر على مؤشر البطالة بزيادة عدد العاطلين إلى ١٠٫٥٪ أو ما يوازى ٢٦٠ ألف عاطل من بين قوة العمل الإسرائيلية»؟!!

على الجانب الآخر تقول صحيفة «معاريف» فى افتتاحيتها يوم ٢١ فبراير الماضى «العرض السعودى يَنقصه أن يتحول إلى رأى رسمى يُعبر عن المجموعة العربية بشكل يدفع حكومة إسرائيل إلى جدية التفكير فيه، وبدون ذلك فلن تتقدم حكومة شارون خطوة إلى الأمام». إسرائيل لا تتعظ بما يدور بينها وبين مصر والأردن. . فمع الأولى وبعد تبادل اعتراف مر عليه أكثر من عشرين عامًا، ما زال السلام بينهما فاترًا معظم الوقت وباردًا بقيته. . ومع الثانية سلام يشوبه التوتر منذ وقع عليه الطرفان بالأحرف الأولى.

إسرائيل تريد سلامًا مُفصلاً على مقاس شعبها واستقرارًا يُناسب أهدافها، لذلك لن ترى المزايا التى يمكن أن تتحقق فيما لو تطور الطرح السعودى إلى مبادرة توافق عليها العواصم العربية الفاعلة فى الشرق الأوسط. . تقول مايا شولح فى صحيفة «جيروزاليم بوست» يوم ٢٠ الماضى «إن القبول بالانسحاب إلى حدود عام ٦٧ يعنى خلافًا داخل الشارع الإسرائيلى يجب مُواجهته بكل شدة؛ لأنه سيؤدى إلى تفاهم عربى/ إسرائيلى لم تتمكن حكومات إسرائيل من تحقيقه ولو جزئيًا منذ أن قامت سفارة لها فى القاهرة. . كما أن التنازل عن القدس الشرقية مقابل سلام مقنن مع السلطة الفلسطينية التى سيُسعدها للغاية أن تكون لها دولة مُستقلة سيفتح الباب إلى استعادة زمام المبادرة فى المنطقة كما كنا نحلم حين تبنينا فكرة الشرق أوسطية منهجًا للتعاون المستقبلى المثمر بين إسرائيل وبقية المجموعة العربية خاصة المجموعة الخليجية».

ولكن شارون لا يستمع إلى هذه الآراء ولا يَلتفت إلى التغيرات التى تحدث داخل مجتمعه. . فهو قد أعطى أذنه فقط لليمين الاستيطانى المُتطرف الذى لا يُعير الأزمة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التى تعانى منها إسرائيل أى التفات على اعتبار أن الجماعات اليهودية فى الخارج سوف تعوض البلاد أكثر مما خسرته، وعلى مستوى المؤسسة العسكرية لا يوافق إلا على ما يرضى مخطط تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية والقضاء على مقومات الحياة فى الضفة الغربية وغزة.

يقول شئيف زيف فى صحيفة «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٢م: «مأزق شارون الذى أدخلته فيه الطروحات السعودية أنه لا يملك رؤية سياسية لمستقبل الصراع القائم بيننا وبين الفلسطينيين، وهو سيرد على الأفكار بطلقات الرصاص».

ولى العهد السعودى عبر عن الطرح الذى تقدم به من خلال الوسيلة الأمريكية الفعالة خاطب إلى جانب الشعب الإسرائيلى إدارة الرئيس چورچ بوش الابن. . وهناك من يتوقع على مستوى المفكرين من داخل إسرائيل وعلى مستوى المحللين الغربيين أن تزداد المواقف الشعبية والعسكرية الإسرائيلية المُعترضة على استمرار سياسات القتل والاغتيال والتدمير وحصار الرئيس الفلسطينى. . وربما تدفع خلال فترة قصيرة إلى مزيد من الضغوط الداخلية للحد من هذه السياسة بشكل إيجابى وملموس.

أما على مستوى المتابعة الخارجية، فهناك شبه اتفاق على أن تأخر الإدارة الأمريكية فى اتخاذ موقف إيجابى صلب من الطرح السعودى سيؤدى إلى مزيد من الانهيار فى

العلاقات العربية الأمريكية ؛ لأن الفرصة التى يوفرها هذا الطرح تتميز بأنها تحمل فى طياتها مفاتيح تفعيل الحالة الصدامية التى وصل إليها الشأن العربى/ الإسرائيلى والتى لم يتقدم أحد غير السعودية بعرض شبه متكامل للوصول بها إلى بر السلامة .

ونقصد بموقف «إيجابى صلب» على وجه التحديد :

١ - الإعلان رسميًا عن تأييد أمريكى لما جاء على لسان ولى العهد السعودى .

٢ - أن تُبدى حزمًا مناسبًا مع حكومة شارون بأن تطفئ الضوء الأخضر الذى يفتح طريق الدم الذى تسير فيه آلة الحرب الإسرائيلية ولا تكتفى بأن تطالب بعدم التعرض لحياة الرئيس عرفات . . بل عليها أن تُوقف فوراً المجازر التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى يوميًا .

٣- أن تبدأ فى تشكيل لجنة دولية لوضع الأفكار التى عبر عنها ولى العهد السعودى موضع التنفيذ بالشكل الذى يتفق مع قرارات الشرعية الدولية . . بغير ذلك لن تحصل إسرائيل من الأنظمة العربية على أى اعتراف حتى لو تواصل الصراع بين الطرفين إلى عقود قادمة .

جريدة الزمان اليومية ـ ٨/ ٣/ ٢٠٠٢م

إسرائيل تستغل وثيقة تينيت

لهدم الفلسطينيين ماديًا ومعنويًا

ما العمل وقد نزلت أمريكا إلى الميدان لتوفير أقصى حماية ممكنة لشارون ليواصل تنفيذ مُخططاته التدميرية والإفنائية؟ ما العمل وإدارة بوش لم تجد أمامها لكى تبلور أبعاد سياساتها المستقبلية فى الشرق الأوسط سوى المشاركة عمليًا فى وضع المنطقة على فوهة بركان؟ ما العمل وقد بانت معالم الحقبة الشارونية القائمة الساعية إلى فَرض الأمن الإسرائيلى على عموم الأمن العربى وليس الأمن الفلسطينى فقط؟ ما العمل وقد وضعت كل الأطراف السلطة الوطنية الفلسطينية أمام خيارين كلاهما يقود إلى مزيد من تقطيع أوصال الضفة وغزة ومزيد من إحكام إسرائيل لسيطرتها الاستعمارية العنصرية على الشعب الفلسطينى المناضل؟ . .

الاتفاق الذى تمخضت عنه زيارة چورچ تينيت مدير المخابرات المركزية الأمريكية للمنطقة لإعادة الاستقرار والهدوء إليها . . لا تعنيه الحقوق العربية ولا يضع فى اعتباره أى تهديد مباشر أو غير مباشر للمصالح الأمريكية فى المنطقة ولا يُبالى بأصدقاء واشنطن وحلفائها . . فهو يسعى فقط إلى إنقاذ أرييل شارون الذى لم يف بوعده ويعيد الأمن والهدوء إلى المدن الإسرائيلية بعد مائة يوم من توليه المسئولية ويحرص كل الحرص على رأب الصدع داخل الائتلاف الحكومى الإسرائيلى قبل أن يستفحل ويعمل بإصرار من أجل إعادة النشاط إلى مراكز الإنتاج الاقتصادية الإسرائيلية التى كاد غالبيتها أن يُصاب بالشلل .

هذه هى رؤية إدارة چورچ بوش الابن لأبعاد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والعلاقات الأمريكية العربية، الأولى لها الأولوية على ماعداها والثانية لا مكان لها سواء فى السلم أو فى الحرب.

الأولى ضرورة لأى إدارة أمريكية والحرص عليها مُتغلغل فى كافة مُؤسسات الحكم المؤثرة والمعاونة لهذه الإدارة والثانية تسير وفق الحاجات العربية سواء كانت سياسية أو اقتصادية.. الأولى تمثل امتداداً لسياسات أمريكا الساعية لتثبيت انفرادها بقمة العالم سواء ظلت روسيا والاتحاد الأوروبى فى حالة خمول أو نشاط والثانية لا تُمثل مقومات الخروج من حالة التبعية. الأولى لا ترضى بنخر السوس فى عظامها إلى الدرجة التى تُهدد عنصرية مجتمعها وسوداوية حكامها والثانية تسمح للفساد والمفاسد أن تستشرى دون مراعاة لحقوق شعوبها ومصالحها.

وافقت إسرائيل على ما يُسمى وثيقة تينيت فى وقت قياسى وهى التى تركت المبادرة المصرية الأردنية حتى اليوم دون إبداء الرأى فيها.. وهى التى أجلت النظر فى تقرير ميتشيل عدة مرات رغم إلحاح أطراف إقليمية ودولية!!

وافقت إسرائيل على ما يسمى وثيقة تينيت بالكامل وهى التى كانت تُصر حتى عدة أيام مضت على حتمية منحها حق انتقاء واختيار ما يُناسبها من مواد المبادرة المصرية الأردنية وتقرير ميتشيل ثم إعادة صياغته وفق احتياجاتها الآنية لفرضه على السلطة الوطنية الفلسطينية ومن ثم على قيادات وكوادر انتفاضة الأقصى المباركة الفاعلة والمؤثرة.

فماذا تتضمنه هذه الوثيقة الإذعانية؟..

أولاً: الوقف الفورى لأعمال الانتفاضة التحريرية مع احتمال وقف المجازر التى تقوم بها حكومة الاحتلال الإسرائيلية وفق التصورات التالية:

أ- توقف السلطة فوراً جميع أعمال العنف والإرهاب وتمنع أفراد قوات الأمن من التحريض أو المساعدة أو إعداد هجمات على أهداف إسرائيلية بما فيها المستوطنات، أى القيام فوراً بوأد أعمال المقاومة التحريرية المباركة بكافة أشكالها، فى مقابل امتناع

القوات الإسرائيلية عن تنفيذ عمليات أمنية فى المناطق الخاضعة للسلطة أو شن هجوم على أهداف أمنية لم تشارك فى الاعتداء على مناطق أو مستوطنات إسرائيلية إذا تحقق الوقف الفورى لهذه الأعمال وإلا عادت إلى القيام بشن هجماتها من جديد . . وهذا ما تَطمع إليه إسرائيل أن تتوقف أعمال الانتفاضة وأن تقيد حركتها وحركة التنسيق بينها وبين القيادة الفلسطينية بحيث تتم محاصرة هذه الأعمال من الطرفين لصالح إسرائيل .

ب ـ تعمل كل من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية بصرامة على منع الأفراد والمجموعات من استعمال المناطق التى تقع تحت سيطرة كل منهما لتنفيذ أعمال عُنف مع ضمان عدم استغلال هذه المناطق لشن هجوم على مناطق الطرف الآخر أو تكون ملاذًا لمن يقوم بتنفيذ عمليات هجومية ضده، وبالنظر إلى إمكانيات المستوطنين والتغطيات التى وفرتها ويمكن أن توفرها لهم القوات المسلحة الإسرائيلية فى اعتداءاتهم على الشعب العربى فى فلسطين، نرى أن السلطة الفلسطينية سوف تأخذ على عاتقها مسئولية وقف الأعمال التحريرية ضد الاحتلال والمحتلين على عكس الحكومة الإسرائيلية التى لديها ألف وسيلة لإبراء ذمة المستعمرين الذين زرعتهم فى الأراضى الفلسطينية من أى تهمة اعتداء وترويع .

ج ـ يبذل رجال الأمن الإسرائيليون والفلسطينيون جهودًا مُشتركة للبحث عن أى أسلحة غير قانونية والعمل على مُصادرتها بما فى ذلك قذائف الهاون والصواريخ والمواد المتفجرة، مع بذل الجهد اللازم لمنع تهريب وإنتاج هذه الأسلحة غير القانونية . ومن المنتظر طبعًا أن تسارع السلطة إلى جمع ما قد يكون لدى مواطنيها المدنيين من أسلحة وأن تخفض مستوى ما لدى قوات شرطتها من أسلحة دفاعية . هل يمكن اعتبار نجاح السلطة فى تنفيذ هذا المطلب أن تمتنع إسرائيل عن شن أى هجوم ضد منشآت رئيس السلطة الفلسطينية ومقار الأجهزة الأمنية والاستخبارات والشرطة الفلسطينية والسجون فى الضفة الغربية وغزة؟ نطرح هذا التساؤل على أولى الأمر؛ لأن وضع هذا البند بالصيغة التى أشرنا إليها يعنى أنه مسموح لإسرائيل بشن هجوم على ماعدا ذلك . . مما يعنى أن مقار رئيس السلطة والأجهزة الأمنية المتعاونة معه فى تنفيذ هذا الاتفاق فى جانب، وبقية الشعب العربى المناضل من أجل تحرير أرضه وعرضه فى جانب آخر . . الأول تحميه القوات المسلحة الإسرائيلية والثانى يقع مباشرة فى دائرة نيران أسلحتها وأسلحة المستوطنين فى المستعمرات .

ثانيًا: استئناف التعاون الأمنى بين السلطة الوطنية وإسرائيل وفق المستويات التالية:

أ ـ يجب على اللجان الأمنية المشتركة المعنية بحل المشاكل التى تنشأ خلال التطبيق العملى لما جاء فى هذه الوثيقة أن تحدد الإجراءات المسئولة عن تسوية المشاكل الواقعية والفورية لإعادة الأوضاع الميدانية إلى ما كانت عليه قبل يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٢م، وهو ما يحقق بشكل عملى ومباشر عودة الأمن والاستقرار لإسرائيل بعد أن فشلت حكومة شارون فى الوفاء به منذ تشكلت فى شهر مارس الماضى.

ب ـ البدء بعقد جلسات فورية أسبوعية بين الطرفين بمشاركة أمريكية مع اعتبار حضور الممثلين الكبار لأجهزة الأمن إلزاميًا لتأمين حركة قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية داخل المناطق التى لا تخضع لسيطرة أى منهما ووفق الحاجة الأمنية التى يتطلبها الموقف وهذه الاحتياجات لو نظرنا إليها من منظور وقف السلطة للعنف وإسراعها بجمع السلاح، سنرى بوضوح أنها تسمح لقوات الأمن الإسرائيلية بالتوغل فى الأراضى التابعة حتى الآن للسلطة بحرية مع ضمان عدم تعرض أفرادها لأى هجوم مباغت. . فى المقابل ليس هناك حاجة لمثل هذه الجولات من الجانب الفلسطينى فى الأراضى الإسرائيلية إما بحجة أن سكانها لا يمثلون تهديدًا للطرف الفلسطينى وإما لعدم حاجتهم إليها.

جـ ـ يقوم كل طرف بتزويد الطرف الآخر عبر اللجان الأمنية بكل ما يتوافر لديه من معلومات عن الإرهابيين الناشطين فى مناطق خاضعة للطرف الثانى أو يقيمون على مقربة منها، وهذا هو بيت القصيد؛ لأن الوثيقة التى نحن بصددها لم تشر مرة واحدة إلى المتطرفين من أبناء الشعب الإسرائيلى أو ساكنى مستعمراته فى الضفة وغزة بأنهم إرهابيون. . يفهم من هذا النص أن المطلوب من السلطة ملاحقة أبناء الانتفاضة وكوادرها وإلقاؤهم فى السجون ومن لا تقدر عليه لسبب أو لآخر فما عليها إلا أن تبلغ اسمه إلى الجانب الإسرائيلى فى وجود مندوبى الأمن الأمريكيين وهم سيتولون أمره.

دـ أما مسألة اشتراك الطرفين معًا فى تحديد نقاط الاحتكاك وتبادل أسماء العاملين فيها وتزويدهم بتعليمات ثابتة حول كيفية التعامل اليومى وفى أوقات الطوارئ فليست

سوى وسيلة إضافية مبتكرة لكشف عورات الأمن الفلسطينى وتمكين إسرائيل من ملاحقة جنوده وضباطه المشتبه فى تعاونهم مع أعمال التحرير الفلسطينية مستقبلاً.

وما ورد بخصوص اتفاق الطرفين فى وقت لاحق عبر اجتماعات اللجنة الأمنية على بلورة جدول زمنى لتنفيذ إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلى فى المواقع التى كانت قواته تتمركز فيها قبل يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٢م، فأمر يخص الجانب الإسرائيلى فقط حين تتوافر لديه المؤشرات التى تدل على التزام الجانب الفلسطينى بوقف أعمال العنف وجمع الأسلحة وإلقاء القبض على الناشطين والمشاركة الفعالة فى استقرار الأمن الإسرائيلى؛ لأن السلطة لا تملك القوة التى يمكن لها عن طريقها أن تجبر حكومة شارون على القيام بهذه الخطوة طواعية. ينطبق هذا الشرط أيضًا على اتفاق الطرفين على وضع جدول زمنى لرفع الحصار المفروض على الأراضى التى تقع تحت سيطرة السلطة الوطنية وعلى إعادة فتح الشوارع الداخلية وجسر اللنبى ومطار غزة والمعابر الحدودية؛ لأنها كلها مرتبطة بشكل مباشر بما يتحقق لإسرائيل من مكاسب أمنية ويعزز من هذا حق إسرائيل المنفرد فى استقراء ما تحقق لمجتمعها من استقرار لكى تنظر فى إمكانية تقليص نقاط التفتيش الأمنى التى أقامتها مؤخرًا بما يتناسب والمستجدات الأمنية.

ثالثًا: اتخاذ إجراءات رادعة ضد الإرهابيين الفلسطينيين والمواطنين الإسرائيليين كما يلى:

أ- على السلطة الوطنية أن تتخذ كافة الإجراءات الرادعة ضد الإرهابيين وأماكن اختبائهم وضد مخازن أسلحتهم ومصانع إنتاجهم وأن تقدم تقارير متتابعة عن نشاطها فى هذا الخصوص إلى اللجنة الأمنية التى تجتمع أسبوعيّا بمشاركة أمريكية، أما المتطرفون سواء كانوا عاملين فى القوات المسلحة الإسرائيلية أو كانوا مستعمرين مقيمين فى المستوطنات فقد سمتهم الوثيقة المواطنين وتركت لحكومة شارون الحق فى تقدير واختيار نوعية الإجراءات التى ترى اتخاذها ضدهم خاصة وأنهم فى نظر چورچ تينيت ليسوا إرهابيين.

ب ـ يبدو النص السابق غير كاف لتحقيق أهداف إسرائيل وأمريكا للقضاء على انتفاضة الأقصى المباركة لذلك طلبت الوثيقة من السلطة أن تبدأ فوراً فى القيام بعمليات تحقيق واعتقال للإرهابيين فى الضفة وغزة، وعليها أن تقوم بتزويد اللجنة الأمنية بأسماء من قامت باعتقالهم وتفاصيل الإجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن، وهذا يعنى أنه من حق الطرفين الإسرائيلى والأمريكى مطالبة السلطة بالمزيد من الاعتقالات ومحاسبتها على من قصرت فى القبض عليهم بل والتعريض بالإجراءات التى قامت بها ولفت نظرها إلى ما يجب عليها القيام به مستقبلاً حتى يتحقق حلمهما معًا فى وضع كل قيادات عمليات التحرير الفلسطينية خلف القضبان.

جـ ـ تطلق إسرائيل سراح الفلسطينيين الذين اعتقلوا فى عمليات تمشيط أمنية وليس لهم علاقة بالإرهاب ولم يثبت عليهم المشاركة فى عمليات إرهابية، وليست الوثيقة فى حاجة إلى الإشارة إلى أن ذلك يجب أن يتم بعد أن تحصل منهم أجهزة الأمن الإسرائيلية بعد تعذيبهم على أى معلومات تفيدها مستقبلا فى ملاحقة عناصر التحرير والمقاومة الفلسطينية التى لم تتمكن من إلقاء القبض عليها أو تصفيتها جسديًا وبعد أن يقوم الجانب الفلسطينى بما عليه من واجبات أمنية وعقابية محددة.

رابعًا: العزل ومنع التظاهر!!

وهذا هو الجديد فى كل الاتفاقات والتعهدات التى جرت بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى على امتداد السنوات السبع الماضية وما كانت تخطط له حكومة شارون منذ أن تولت المسئولية أن تكون هناك مناطق عازلة بين إسرائيل والأراضى الفلسطينية وبين سكان المستوطنات وبين عرب الضفة وغزة. وإذا كان النص الذى أوردته الوثيقة يطالب باتفاق رجال الأمن الفلسطينيين والإسرائيليين على البدء فى اتخاذ خطوات عملية لفرض مناطق يحظر فيها التظاهر ومناطق تُشكل عزلاً عمليًا وقويًا حول نقاط الاحتكاك لتقليل أسباب المواجهة بين الطرفين، فالحقيقة التى لايمكن لأحد أن ينكرها أن إسرائيل وحدها هى التى تملك القدرة على إنشاء مناطق العزل وتحديدها وما يترتب على ذلك من طرد وإجلاء للعائلات والتجمعات العربية التى يعتبرها الجيش الإسرائيلى حجر عثرة فى طريق إقامة المناطق العازلة.

أما المناطق التى سيمنع فيها التظاهر والتجمع فستكون من مسئولية السلطة الوطنية التى عليها أن تقوم باختيارها وأن تلزم شعبها بما تصدره من تعليمات فى شأنها وأن توضح له بشكل لا لبس فيه أن عصيان هذه التعليمات سيقابل برد عنيف ليس من جانبها فقط وإنما أيضًا من جانب الحكومة الإسرائيلية التى من مصلحتها وقف التظاهرات والتجمعات الفلسطينية التى تعتبرها مصدراً رئيسيّا من أهم مصادر عدم الأمن والاستقرار داخل أراضيها حيث تقول الوثيقة إن من حق الطرفين أن يستخدما كافة الوسائل الضرورية لمنع أعمال الشغب مع توفير أفضل الوسائل لمراقبة التظاهرات خصوصًا فى مناطق ونقاط الاحتكاك.

أما أخطر وأقوى ما ورد فى الوثيقة من قيود فرضتها على الجيش الإسرائيلى فهى التى تطالبه بأن يستخدم وسائل ليست فتاكة لمعالجة حالات التظاهر والتجمهر الفلسطينية لتقليل الخط الذى يتعرض له الفلسطينيون وممتلكاتهم فى حالة قيامه بالرد على العنف الذى تشكله هذه التظاهرات بما يُرسخ حق قياداته فى استخدام أسلحة ليست فتاكة لفض هذه التظاهرات وتفريق أى تجمعات فلسطينية ولن تحاسب هذه القوات على من يسقط قتيلاً بسبب ما تستخدمه من أسلحة طالما أثبتت للطرف الأمريكى الأمنى والسياسى أنها لم تكن فتاكة.

رغم كل ما تتضمنه الوثيقة هذه من توثيق لمعاملات المحتل الإسرائيلى مع أبناء الشعب الفلسطينى يقول البعض إن من يده فى النار ليس كمن يده فى الماء! وهذا صحيح ولكنه لا يمكن أن يدفع إلى الموافقة عليها؛ لأنه وإن كانت الخسائر الفلسطينية المادية والبشرية هائلة ولا يمكن أن تعوض إلا بعد جهد جهيد وسنوات طوال فيجب أن يكون معلومًا أن المأزق الشارونى بالغ التعقيد وأعمق كثيراً مما يبدو على السطح:

ـ بالغ التعقيد كما تكرر وسائل الإعلام على مستوى وزارة الوحدة الوطنية المُهددة بالتمزق وإن لم يحن بعد توقيت انفراط عقدها.. وبالغ التعقيد على مستوى الصراع الداخلى بين العلمانيين وفئات المجتمع الإسرائيلى الأخرى مما يهدد بانفجار داخلى.. وبالغ التعقيد على مستوى الرؤية السياسية لعدد من المستوطنات لا تخدم الأمن الإسرائيلى وإنما تتسبب فى هدر متواصل لطاقات الدولة.. وبالغ التعقيد لو نظرنا إليه من زاوية تواصل زمن التعبئة العسكرية التى لم يتعود عليها المجتمع الإسرائيلى لفترات طويلة والتى استمرت حتى الآن إلى ما يقرب من تسعة أشهر.

ـ وأعمق من أن نشير في هذه العجالة إلى معاناة مراكز الإنتاج الاقتصادية وعدم قدرة القطاعين العام والخاص على استقدام أيد عاملة بديلة للأيدى الفلسطينية وإلى توقف التدفقات الاستثمارية وإلى تعطل البرامج الائتمانية، وليس أدل على ذلك من قائمة المطالب الطويلة التى أشارت وسائل الإعلام الغربية إلى أن شمعون بيريز حملها معه عندما توجه مؤخراً لمقابلة كولن پاول وزير خارجية أمريكا.

جريدة الزمان اليومية ـ ٢/ ٧/ ٢٠٠٢م

الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال..
يفتح الطريق أمام تسوية صحيحة للصراع

كل التسويات التى بدأت من أوسلو إلى شرم الشيخ لم تحقق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ لأنها لم تعترف بحق الشعب الفلسطينى فى الكفاح من أجل حريته ولم تضع آلية لمحاسبة الطرف الإسرائيلى عن تقاعسه فى تنفيذ التزاماته . .

كافة المبادرات الإقليمية والدولية حتى تلك التى تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تر النور، لأنها لم تتبنَّ حق الشعب الفلسطينى فى الكفاح لنيل حريته من المحتل الغاصب، وسعت ـ بلا حياء ـ لفرض الحق الإسرائيلى فى الحياة على حساب الأطراف العربية مُجتمعة وليس الطرف الفلسطينى بمفرده . .

حتى خارطة الطريق التى قيل إنها ستؤدى إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل بحلول عام ٢٠٠٥م لم تهتم بحقوق الشعب الفلسطينى وجارت عليها إرضاءً للعنصرية الإسرائيلية وحفاظًا على حق سكان المستعمرات فى الحياة الرخوة . .

تؤكد الشواهد أن الاتفاقات والمبادرات التى تعرضت لحالة الصراع الإسرائيلى الفلسطينى بالحل الكلى أو الجزئى منذ حوالى اثنى عشر عامًا لم تؤد إلى نتائج ملموسة؛ لأن الطرف الإسرائيلى يصر على تحقيق أكبر قدر من المكاسب الأمنية والسياسية والاقتصادية والإستراتيجية، دون أن يأخذ فى الاعتبار حتى أدنى الاحتياجات الفلسطينية والعربية مستندًا من ناحية إلى التأييد الذى يحظى به على طول

الخط من جانب واشنطن خصوصًا بعد حادث ١١ سبتمبر المعروف ومن ناحية أخرى على قوته العسكرية التى يهدد باستخدامها كل من تسول له نفسه من الجيوش العربية القريبة أو البعيدة أن يفكر فى منازلته!!.

أحق الحقوق الفلسطينية التى تنص عليها الاتفاقات الدولية والتى أقرها المجتمع الدولى والتى كانت أمريكا شريكًا فاعلاً فى إقرارها هو «حق مقاومة المحتل»، ينكره الطرفان الإسرائيلى والأمريكى على الفلسطينيين وتصوره أدواتهما الإعلامية على أنه إرهاب واعتداء على مدنيين، يتطلب الرد عليه بالحصار والتجويع وتجريف الأرض وهدم البيوت واغتيال البشر ووأد الأطفال..

لم يكن فى مقدور حكومة إسرائيل أن تقوم بتزييف ملامح العمل الكفاحى الفلسطينى البطولى وطمس هويته التحريرية إلا بالاعتماد على وسائل الإعلام الأمريكية ذات التأثير والثقل العالمى.. ولم يكن لهذه الوسائل التى تساهم فى هذا الخداع العالمى أن تقوم بدورها إلا بإشارة خضراء من الإدارة الأمريكية، وما زلنا نذكر صولات وجولات آلة الإعلام الأمريكية عندما تبنت بلا هوادة فضح أساليب الاستعمار الأبيض فى جنوب إفريقيا وحرضت على مقاومته تمهيدًا لفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأمريكية هناك بعد نيل الشعب الجنوب إفريقى لاستقلاله.

وما زلنا نذكر دور وسائل الإعلام الأمريكية فى معركة البلقان التحريرية التى واكبت ما أصبح يعرف بمسألة البوسنة والهرسك وكيف تعاضدت هذه الوسائل معًا لإبراز أهمية حصول شعوب البلقان على حقوقها المشروعة فى الاستقلال ودافعت عن حق الأقليات فى التمتع بالحكم الذاتى الذى ترعاه وتشرف عليه الشرعية الدولية.

أين هذه المواقف التى يشير إليها أقطاب الإدارة الأمريكية كلما أرادوا التدليل على وقوفهم إلى جانب الحق والعدل والسلام، من موقفهم المعادى لحق الشعب الفلسطينى فى التحرر من الاستعمار الإسرائيلى العنصرى؟ أين هذه المواقف التى تسعى عندما تستدعى الحاجة إلى تلميع صورة أمريكا فى الوطن العربى من التأييد المطلق للمطالب الإسرائيلية على حساب الحقوق العربية المشروعة والعادلة فى فلسطين وفى الجولان ومزارع شبعا؟ أين هذه المواقف من الإصرار المتكرر على إبداء الرغبة الأمريكية فى إقرار السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط وفق الرؤية الإسرائيلية الطامعة فى الهيمنة ضمانًا للأمن والأمان لشعب إسرائيل المختار!!.

وبالرغم من ذلك تؤكد التقارير الدولية أن إسرائيل فشلت فى استخدام الحل العسكرى لوضع نهاية لانتفاضة الشعب الفلسطينى «ولم يبق أمامها إلا أن تُعيد احتلال ما بقى من أراضى الضفة الغربية وكل أراضى قطاع غزة وأن تقوم بطرد الرئيس عرفات وكل قادة منظمة فتح الذين يُحبذون استمرار أعمال العنف ثم تقوم بتصفية جسدية لقادة المنظمات الإسلامية مثل الجهاد وحماس».

تعليقًا على العمليات الاستشهادية الخمس الأخيرة اعترف المعلق السياسى لراديو إسرائيل بفشل المخططات التى استخدمت طوال ثلاثين شهرًا للقضاء كلية على الأعمال الإرهابية (النضالية) التى يقوم بها العرب، وقال المحلل السياسى لراديو جيش إسرائيل إن «وتيرة توالد خلايا الإرهاب (المقاومة) يفوق قدرة الأجهزة الأمنية على اكتشافها وسرعة الجيش الإسرائيلى فى القضاء عليها».

وغالبًا ما يلجأ مثل هؤلاء المحللين عند التعرض لأسباب هذه الأعمال الاستشهادية إلى سرد مبررات مزيفة ومغلوطة لا صلة لها بالموضوع تعكس حرصهم على عدم تداول الأسباب الحقيقية مثل الادعاء بأنهم مدفوعون دفعًا إلى طاعة آراء قادتهم الإسلاميين أو أن حالة الفقر التى يعيشونها تزين لهم الخلاص من حياتهم أو أن كراهيتهم للشعب الإسرائيلى تحضهم على القيام بترويع أبنائه وقتلهم!!.

لا أحد يريد أن يعترف بحق الفلسطينى فى مقاومة النظام الذى يحتل أرضه بالوسيلة التى تناسب قدراته وإمكانياته، يقول الكاتب السياسى ألوف بن فى صحيفة هاآرتس الهجمة الإرهابية الأخيرة أثبتت أن جهد الشاباك غير مجد وأكدت أن كل ما سبق من محاولات لاجتثاث المنظمات الإرهابية الفلسطينية من الجذور ليس كافيًا، ولا بد من إحكام الحصار ومواصلة سياسة الاغتيالات وتنفيذ خطة طرد عرفات.

المتابع للكتابات الإسرائيلية فى الصحف الأوروبية بمناسبة ذكرى قيامها اغتصابًا عام ٤٨ يُلاحظ وصفها للعمليات الإرهابية التى قامت بها ضد السكان العرب وضد القوات البريطانية «بالمعارك التحريرية» ويلاحظ أنها تمجد أبطالها من رؤساء العصابات الذين خططوا لتنفيذ أكبر سرقة أرض فى التاريخ العربى الحديث.. ويلاحظ أيضًا إصرارها على تكميم الأفواه التى تعارض هذا الوقف ولو من زاوية محايدة لا تميل فيها إلى جانب الحق العربى.

عدم اعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطينى فى الكفاح من أجل التحرر من قبضتها الاحتلالية يعنى بما لا يدع مجالاً للشك أنها لا توافق على أى من المبادرات التى تقود إلى قيام دولته المستقلة لذلك فهى تحتل مراكزه ومؤسساته الحيوية فى كل من الضفة والقطاع وتحاصر أبناءه حتى أقرب نقطة إطلاق نار مؤثرة تودى بحياتهم وتفرض القيود على تحركاته بعد أن قضت نهائيّا على ما كان يعرف وفق اتفاقات أوسلو بالمنطقة «أ» التى كانت تتمتع بالسيادة الفلسطينية فى الضفة والقطاع . . ناهيك عن مشروع المستعمرات، الذى يواصل تناميه سكانيّا وخدميّا لخدمة المستعمر الوافد من روسيا وأوروبا الشرقية مستقلاً عن الأجهزة الحكومية تحت حراسة أجهزتها الأمنية ومهيمنًا من ناحية أخرى على المُقدرات الحياتية للسكان العرب فى الضفة على وجه التحديد.

الإدارة المدنية التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، التى كانت تعالج شئون الحياة اليومية فى الضفة والقطاع قبل تولى السلطة الوطنية مسئولياتها، عادت إلى تصريف شئون أكثر من نصف مساحتها بعد أن أقيمت فوق أراضيها منذ شهر يونية عام ٢٠٠٢م (الشهر الذى أعلن فيه الرئيس الأمريكى مبادرة إقامة دولة فلسطينية مجاورة لدولة إسرائيل) أكثر من ١٠٥ مراكز استيطانية جديدة أضيفت إلى مستعمراتها التى يبلغ عددها ١٢٥ ، أكثرها غير مأهول بالسكان إما طول الوقت أو بعضه.

يقول الصحفى دانى روبنشتاين فى صحيفة هاآرتس أيضًا «يجب علينا أن نعتاد على فكرة إمكانية أن يتحول الحكم الإسرائيلى المؤقت للضفة إلى حكم ثابت بعد أن تعاظم حجم السيطرة الإسرائيلية فى الضفة فى ضوء تضاعف قوة المستوطنين وأنصارهم داخل حكومة أرييل شارون الأولى والثانية».

المساندة الأمريكية اللامتناهية والاعتماد على القوة العسكرية يدفعان الحكومة الإسرائيلية إلى التعامل مع المقاومة الفلسطينية على أنها إرهاب يزعزع أمن الدولة الغاصبة ويعرض استقرار شعبها للقلاقل . . أما عدم شرعية استعمارها للأراضى العربية وحق أصحاب هذه الأراضى الأصليين فى تحريرها فليس مطروحًا على أجندتها أو أجندة الإدارة الأمريكية، وطالما استمر الوضع على ذلك فلا أمل فى إقامة سلام عادل فى المنطقة؛ لأن أول الشروط التى تحقق هذا النوع من السلام كما تعيشه اليوم أوطان أخرى كانت مستعمرة، هو الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى الكفاح المسلح للحصول على الاستقلال والحرية . .

جريدة الوفد اليومية ـ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٣م

المجموعة الرابعة

باسم السلام ..

تطمس إسرائيل معالم مدينة القدس العربية

نفق إسرائيلى داخل الأقصى
يطمس هُويته العربية الإسلامية

تحدت حكومة إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو مشاعر أبناء الشعوب العربية والإسلامية جميعًا . . وعصفت بمكانة المسجد الأقصى فى قلوبهم . . واستكملت افتتاح النفق الذى بدأ العمل فى شقة منذ أكثر من عشر سنوات ليربط ما بين ساحة البُراق التى تقع إلى الجنوب الغربى من المسجد وبين شارع المجاهدين وباب الأسباط فى جهته الشمالية، وكانت إسرائيل منذ احتلت المدينة تعمل خفية على شق هذا النفق الذى يبلغ طوله حوالى ٣٥٠ مترًا. ووفق ما تفيد به التقارير الرسمية كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة توقف العمل فيه، كل مرة يكتشف الفلسطينيون ما يحاك ضد مقدسات المسلمين من انتهاك، هذه المرة انتهى العمل فعلاً . . وتأكيدًا على حق السلطة الإسرائيلية فى ممارسة الإشراف على النفق وجعله تحت إمرة المستوطنين ثم تركيب بوابة جديدة تُسهل لهم المرور من الناحية الشمالية إلى ساحة البُراق . . وهذا يعنى تحويل هذه البقعة إلى ثكنة عسكرية ومنطقة احتكاك دائم بين الفلسطينيين وأجهزة القمع الإسرائيلية التى ستُحرم عليهم التواجد فى المناطق المحيطة بطرفى النفق . المسألة التى يجب أن ننتبه إليها هى أن حكومة نتنياهو تتوقع ألا يخرج رد فعل العالم العربى عن دائرة الشجب والإدانة التى تدعمها توصيات اللجان المهتمة بشئون مدينة القدس التى تطالب العالمين العربى والإسلامى بالعمل على وقف انتهاكات إسرائيل لأماكن المسلمين المقدسة فى مدينة القدس، وفى إمكان الحكومات العربية وشعوبها أن تثبت بالأدلة المادية لحكومة الائتلاف الليكودى برئاسة نتنياهو أن الأمر لن يكون صورة مكررة من ردود أفعال سابقة .

فليس صعبًا على المواقف الرسمية العربية أن تستبدل الشكوى من الأفعال الإسرائيلية إلى المنظمات الدولية وإلى كل من أمريكا وروسيا وغيرهما . . وأن تتوقف عن توجيه الانتقادات غير العملية لكل إجراء إسرائيلى لا يتفق مع منطلقات السلام، بأن تستنبط فوراً من مقررات قمة القاهرة العربية الأخيرة خطة عمل تُجبر من خلالها إسرائيل على احترام المواثيق التى وقعتها حكوماتها السابقة وعلى العودة إلى مائدة المفاوضات مع الجانب السورى والجانب اللبنانى وعلى استكمال تنفيذ اتفاقاتها مع السلطة الفلسطينية . . فالأمر ليس نفقًا يهدد المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين بقدر ما هى عودة إلى سياسات مشروع دولة إسرائيل الكبرى .

وعلى الشعوب العربية جميعًا أن تُساند حكوماتها فى هذا التوجه بدءاً من تجميد خطوات التقارب التى بدأها البعض دون اضطرار رسمى لتبادل العلاقات . . وانتهاء بوقف تطبيع العلاقات التى بدأها البعض الآخر الذى اضطر إلى تبادل هذه العلاقات .

ونحن نعتقد أن المجتمعات العربية لم تهمل كلية الوقائع التى شهدتها العلاقات العربية الإسرائيلية على مدى الشهور الثلاثة الأخيرة كما نعتقد أن ردود أفعال الحكومات العربية على ما أقدم عليه نتنياهو من إهدار لفرص السلام المتاحة حاليًا فى الشرق الأوسط جاء فى غالبيته ترجمة لنبض الشارع العربى .

فإذا كان الأمر كذلك فليس أقل من أن تسترجع ذاكرة الشعوب العربية الواعية نقاط القوة فيها وأن تُبادر بتحديد المسار الذى عليها أن تسير فيه لمساندة مواقف حكومتها التى لا بد أن تعبر عنها بشكل لا يقبل التأويل فى أسرع وقت ممكن . . فليس المطلوب أن ننتظر موقفًا همجيّا آخر من الحكومة الإسرائيلية يدفعنا إلى التحرك المنشود .

جريدة العرب الدولية اليومية ـ ١/ ١٠/ ١٩٩٦م

الاستعداد الإسرائيلى لجولة مفاوضات القدس المقبلة

هلل البعض قبل حوالى أسبوعين لرئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو أثناء زيارته الأخيرة لأمريكا حين أشيع عنه أنه تعهد للرئيس الأمريكى بوقف بناء أى مستوطنات فى داخل مدينة القدس أو حولها، واعتقد ذلك البعض أن الأمر يشمل بناء الحى الإسرائيلى الجديد فوق جبل أبو غنيم جنوب القدس الشرقية أو ما يطلق عليه هار حوما.

وأثبتت الأيام القليلة التى تلت عودة نتنياهو من هذه الزيارة أنه لا أساس لمثل هذا التعهد أو على أقل تقدير تراجع رئيس الوزراء الإسرائيلى عنه إن كان قد بدر منه، تحسبًا للضغوط التى سيتعرض لها من اليمين الإسرائيلى المتطرف الذى لن يسمح له بأية تجاوزات إستراتيچية أخرى بعد اتفاق الخليل الذى قلب الثوابت التى كان متفقًا عليها كخطط عمل تنير الطريق لحكومة الليكود وفق المنهج المتشدد الذى وضع كبرنامج انتخابى فاز بموجبه الائتلاف الليكودى الحاكم بانتخابات مايو الماضى.

ولم يكتف رئيس الوزراء الإسرائيلى بأن يعلن يوم ٢٠ فبراير فى اجتماع عام عقد فى تل أبيب عزمه السماح ببناء حى يهودى جديد فى القدس الشرقية «سنبنى فى القدس بدون أى شروط وبدون حدود بما فى ذلك الحى السكنى فى هار حوما»، بل انتهز فرصة زيارته الرسمية إلى العاصمة الأردنية عمان يوم ٢٣ فبراير أيضًا وشدد على حق إسرائيل التوراتى «فى بناء المستوطنات أينما تريد وحيثما تقع مصلحة أبناء الشعب اليهودى». وهو يسعى من وراء هذا التحرك الداخلى والمحلى والخارجى والإقليمى إلى:

١ ـ الإيحاء بأن ما قيل حول تعهده وقف بناء المستوطنات بما فيها مستوطنة هارحوما، لا أساس له من الصحة أو مغلوط .

٢ ـ تطمين دوائر الضغط السياسية داخل إسرائيل إلى أن حكومته لن تغير من توجهاتها المتطرفة فيما يخص قضيتي بناء المستوطنات وتهويد القدس .

٣ ـ لفت نظر السلطة الوطنية الفلسطينية والأنظمة العربية كافة إلى أن مسألة القدس مسألة داخلية لا علاقة لهم بها .

قد يدعى البعض أن الصورة ليست بهذه القتامة . . فقد وعد نتنياهو أمام الاجتماع العام الذى حضره فى تل أبيب بأن يبحث احتمال السماح للعرب بالبناء فى القدس الشرقية، كما أعرب عن اعتقاده فى عمان بأن يتمكن أتباع كل الأديان من الوصول إلى أماكنهم المقدسة داخل مدينة القدس، بنهاية المرحلة النهائية للمفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية . ولكن الحقيقة غير ذلك تمامًا، وعلى هذا البعض أن يعيد النظر فى استنتاجاته ليس فى ضوء «التعهد ببحث احتمال السماح للعرب بالبناء» ولا فى ضوء الاعتقاد «بأن يتمكن أتباع كل دين من الأديان الثلاثة من الوصول إلى أماكن تعبدهم وعبادتهم داخل مدينة القدس» . . ولكن فى ضوء الحقائق الآتية :

أولاً : إن مشروع الاستيطان هذا أعدته حكومة العمل الإسرائيلية السابقة بهدف توطين ٢٥ ألف إسرائيلى فى مستوطنة تتسع لـ ٦٥٠٠ وحدة سكنية يتم بناؤها على المرتفعات التى تُشرف على الطريق الذى يربط بيت لحم بالضفة الغربية والقدس الشرقية .

ثانيًا : إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة صادرت منذ عام ١٩٩١م مساحة من الأراضى العربية تبلغ حوالى ١٨٥ هكتاراً لغرض إنشاء هذه المستوطنة .

ثالثًا : إن هذه المستوطنة تعتبر الخطوة الأولى الكبرى فى خطة إسرائيل لبناء حائط ضخم من المستوطنات التى ستؤدى بعد الانتهاء منها إلى تطويق القدس الشرقية بالكامل وعزلها عن الضفة الغربية .

رابعًا : حرمان الشعب الفلسطينى من حقه فى الامتداد والتوسع سواء بمحاذاة القدس الشرقية أو خارج تواجده الحالى فى الضفة الغربية . . خاصة إذا علمنا أن

مستوطنة هارحوما هذه سترتبط مستقبلاً بمستوطنتين تحت الإنشاء هما جيفات أربع وجيفات هاماتوس فى الشق الجنوبى لمدينة القدس.

خامسًا: قيام إسرائيل بإبلاغ بعض العائلات الفلسطينية المقيمة فى الضفة الغربية بضرورة إخلاء المنازل التى تقطنها فى شمال أريحا تمهيداً لهدمها وفق قرار حكومى صادر بهذا الشأن، برغم أن هذه العقارات مبنية منذ عام ١٩٦٢م، أى قبل الاحتلال الإسرائيلى بخمس سنوات على الأقل؛ مما يحد من قدرتها على الادعاء بأن البناء تم بدون تصريح منها أو أن المبانى أقيمت فوق أرض توراتية.

سادسًا: قيام مجموعة من المتطرفين الاستيطانيين بتشكيل هيئة قيادية موازية لمجلس المستوطنات اليهودية المسئول رسميًا عن أنشطة المستوطنين فى الضفة وغزة، أطلقوا عليها «لجنة مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة» وذلك لتصعيد سياسات الاحتجاجات ضد رئيس الوزراء الإسرائيلى وحكومته حتى لا يتوقفوا عن بناء المستوطنات ويتوقفوا عن تسليم مناطق يهودية أخرى إلى الفلسطينيين.

من المهم الإشارة إلى أن خبراء فى الأمن الإسرائيلى لفتوا نظر حكومة نتنياهو إلى تزايد احتمالات اندلاع أعمال عنف مُماثلة أو ربما أكثر حدة مما وقع فى شهر سبتمبر الماضى عقب افتتاح النفق تحت أساسات المسجد الأقصى، إذا بدأ بناء مستوطنات على الأقل فى القدس الشرقية، ولم يثن ذلك الإدارة الإسرائيلية عن مواصلة سياساتها الاستيطانية سواء كان ذلك استخفافًا برد الفعل العربى الذى تنظر إليه دومًا على أنه محدود الأثر والتأثير، أو كان استعداداً لمواجهة أعمال العنف المتوقعة بأساليب قمع مستحدثة تمنع تكرار قيامها مرة أخرى.. أو استعدادا لتأجيل خطوات السلام التى تحققت حتى الآن إلى أجل غير مسمى حتى تُستكمل وسائل الضغط على الأنظمة العربية بحيث تستجيب لمطالبها دون تنازلات إسرائيلية من أى نوع (كالتفريط فى الأرض أو فى دواعى الأمن أو فى الاشتراطات المسبقة) كما حدث بالنسبة لاتفاق مدينة الخليل.

الإدارة الإسرائيلية تعلم أن قضية المستوطنات سوف تكون على رأس جدول أعمال الرئيس عرفات خلال زيارته إلى أمريكا فى مستهل الشهر المقبل، وهى تبغى من وراء الإفصاح عن سياساتها الاستيطانية المتشددة فى هذا التوقيت إلى إرباك القيادة

الفلسطينية وتشتيت جهود مباحثاتها مع الجانب الأمريكى حتى لا تتوصل إلى تحقيق مكاسب ذات وزن فى مجال الحصول على تعهدات أمريكية موثقة باستكمال خطوات تنفيذ اتفاقيات أوسلو بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى وباستكمال خطوات السلام فى المنطقة بشكل عام. وهى تعلم أيضًا أن هذا التوجه سيساعدها على خلق الحد الأقصى من الأمر الواقع على الأقل فى مدينة القدس قبل بدء مفاوضات الوضع النهائى للأراضى الفلسطينية بينها وبين السلطة الوطنية.

وتنسى إدارة بنيامين نتنياهو أن للشعوب إرادتها، حتى لو كانت أمريكا القوة العظمى الوحيدة فى العالم الآن لا تقف على الحياد بينها وبين أعدائها. . وحتى لو كانت هذه الشعوب ترزح تحت نير الاحتلال الأسوأ على مدى التاريخ.

جريدة القدس العربى اليومية - ٢٨/ ٢/ ١٩٩٧م

الرئيس والكونجرس.. والقدس العربية

قرار الرئيس الأمريكي بتأجيل انتقال سفارة بلاده فى إسرائيل إلى مدينة القدس تنفيذًا للقانون الذى أصدره الكونجرس عام ٩٥ بهذا الخصوص سيفتح الباب لصراع جديد بين المؤسسات الأمريكية قد يوسع من شقة الخلاف، القائمة حاليًا بين الإدارة والمؤسسات التشريعية، وقد يؤدى من جانب آخر إلى إشعال وتيرة الحرب التى اتسمت بالهدوء خلال الأشهر الخمسة الماضية بين كلينتون واللوبى اليهودى فى أمريكا.

كلينتون استخدم صلاحياته الدستورية التى تخول له اتخاذ ما يراه مناسبًا لحماية الأمن القومى، فى الوقت نفسه قام السفير الأمريكى إدوارد ووكر باستئجار شقة داخل مجمع هليتون السكنى بالقدس الغربية ليكون مقرًا تبادليًا له قد يُسكت أعضاء الكونجرس واللوبى اليهودى إلى حين. حتى يتقرر الوضع النهائى للمدينة وفق ما سوف تتمخض عنه اتفاقات أوسلو التى تم التوقيع عليها فى حديقة البيت الأبيض عام ٩٢ بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.. والتى تنص بنودها على أن تبدأ أولى جولاتها يوم ٤ مايو ١٩٩٩م.

هناك إجماع بين المحللين على أن القانون الذى أصدره الكونجرس عام ٩٥ «قانون رمزى» يهدف فى المقام الأول إلى تعزيز فرض السيادة الإسرائيلية على القدس بشقيها، إلا أن مجموعة من المشرعين برئاسة السناتور الجمهورى چون كيل والسناتور الديمقراطى چوزيف ليبرمان تستعد لتقديم مذكرة قانونية تطالب الإدارة الأمريكية بعدم التسويف بعد أول يونية القادم وتُهدد باستصدار قانون جديد أكثر تشددًا وإلزامًا.

الإدارة الأمريكية ترى أن نقل سفارتها إلى القدس قبل استكمال جولات الوضع النهائى بين إسرائيل والسلطة الوطنية ينفى عن أمريكا صفة الوسيط النزيه المحايد الذى تأثرت مصداقيته إلى حد كبير فى الآونة الأخيرة، أما جماعات الضغط اليهودية فترى أن وجود السفارة الأمريكية يجب أن يكون فى عاصمة إسرائيل، التى هى القدس.

كلا الطرفين ينسى أن ضم القدس الشرقية تم بعد حرب ٦٧، وأن ما يترتب على أى احتلال للأراضى غير مُقنن وفق الاتفاقات والمعاهدات الدولية التى يلتزمان بها فى أماكن أخرى من العالم إلا فى الأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل.

وبالنسبة لمدينة القدس على وجه التحديد لم يعترف أحد فى العالم كله بما ألحقته بها إسرائيل من تغيرات أو أجرته عليها من تعديلات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية. لم تفلح إسرائيل طوال اثنين وثلاثين عامًا سوى فى إحداث عمليات بناء مشوهة وتغيرات سكانية مُفتعلة كانت أدواتها فيها الاغتصاب والعنصرية.

الدور الآن على الحكومات العربية والإسلامية وعلى المنظمات المدنية المستقلة فى العالمين العربى والإسلامى والمنظمات المشابهة فى العالم المسيحى، التى تعرف للقدس المسيحية قدرها ومكانتها وعلى جماعات الضغط العربية ومؤسسات حقوق الإنسان. عليهم جميعًا التنسيق فيما بينهم لتحقيق تحرك واع مدروس من أجل الحفاظ على القدس العربية حرة بعيدة عن سيطرة وسطوة إسرائيل.. فالتاريخ يقول للجميع: إن القدس قبل أن تحتل القوات الإسرائيلية شطرها الغربى عام ٤٨ وشطرها الشرقى عام ٦٧ كانت آمنة ومستقرة مفتوحة لمعتنقى جميع الديانات بلا تفرقة أو عنصرية كما لم يقع بها أى تحرش كما وقع منذ بضعة أشهر للرئيس الفرنسى تحت سمع وبصر المسئولين الإسرائيليين الذين لم يحركوا ساكنًا ولم يبدوا اعتذارًا.

هذا التحرك من الضرورى التخطيط له على أعلى المستويات حتى يأتى بنتائج داعمة للموقف الخطابى العربى والإسلامى ومن ثم مساندة للإدارة الأمريكية والرئيس كلينتون حتى لا تضطر تحت وطأة ضغط الكونجرس واللوبى الإسرائيلى إلى الإذعان لما تدفع نحوه بقوة، ومن بين آليات هذا التخطيط:

١ ـ الدعوة عالميًا لاجتماع موسع للجمعيات المدنية الإسلامية والمسيحية ترعاه منظمة المؤتمر الإسلامى بالاشتراك مع المنظمة العالمية للكنائس الأرثوذكسية.

٢ ـ استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة زيارة لجان من منظمة اليونيسكو للقدس بشطريها وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن بالحالة التى عليها المدينة تاريخيًا وجغرافيًا وسكانيًا فى الوقت الراهن مقارنة بما كانت عليه سنة ٤٨ وسنة ٦٧ .

٣ ـ تنشيط صندوق دعم القدس بكافة الوسائل التى تجعل موارده فى خدمة السكان العرب الذين ما زالوا متمسكين إلى آخر قطرة من دمائهم وبرغم الإغراءات والضغوط التى يتعرضون لها بعدم بيع أملاكهم أو إخلائها .

٤ ـ تبنى الدفاع عن المقدسيين فى المحافل الدولية خاصة هؤلاء الذين تُغتصب ممتلكاتهم أو يمنعوا من دخول المدينة وفق السياسات الإسرائيلية العنصرية .

٥ ـ تكثيف العمل الدبلوماسى الجماعى العربى الإسلامى الموحد لمحاربة أى اتجاه لدى البعثات الدبلوماسية العاملة فى إسرائيل يدعو إلى نقل مقارها إلى القدس تحت أى ضغط ومهما كانت وضعية البعثة التى تفكر فى ذلك سواء كانت من الدول المتقدمة أو من غيرها .

٦ ـ دعم الجانب الفلسطينى فى موقفه التفاوضى النهائى عندما يواجه الجانب الإسرائيلى حول وضع المدينة المقدسة وغيرها من المسائل المؤجل النظر فيها إلى المرحلة الأخيرة .

الإدارة الأمريكية الحالية قد تكون واعية لما قد تتعرض له مصالحها فى المنطقة فى أعقاب اتخاذ قرار مُلزم بنقل سفارتها إلى القدس ، ولكن الإدارة القادمة خاصة إذا فاز آل جور نائب الرئيس الحالى بمنصب الرئيس فى الانتخابات التى بدأ الحزبان الديمقراطى والجمهورى الاستعداد لخوضها ، لن تكون على الدرجة نفسها من الاستعداد . يؤيد هذا التخوف أن البرامج الانتخابية لكلا الحزبين ، التى بدأت تظهر ملامحها أخيراً تتضمن غزلاً صريحًا لإسرائيل ووعودًا مضمونة التنفيذ لحكومتها تتوزع بين الدعم والمساندة ماليًا وعسكريًا وتكنولوجيًا ، والتأييد على كافة المستويات والاستجابة لكل المطالب داخليًا وخارجيًا . ولا يخفى على أحد أن من أولويات كل ذلك الاستجابة لتحقيق الشعار الإسرائيلى الذى يتبناه حزب العمل كما سبق أن تبناه تجمع الليكود من قبل ونعنى بذلك «القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل» .

ولمن أراد للقدس الضياع عليه أن يسير فى غير هذا الطريق ! ! .

جريدة الشاهد الدولية الأسبوعية ـ ١٤/ ٦/ ١٩٩٩م

جرائم فى القدس.. تدينها المحكمة الجنائية الدولية

إسرائيل تستبدل بالمواثيق الدولية قوانين الخديعة

لا يصدق أحد ادعاءات إسرائيل الدينية فيما يتعلق بمدينة القدس المشرفة، فهى لم تعترض على قرار التدويل الصادر بشأن المدينة فى عام ٤٧ ولم تثر العقبات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما ناقشته على هامش تبادل الرأى حول عضويتها داخل المنظمة . . ووافقت عليه الوكالة اليهودية ثم حكومة إسرائيل الأولى . . ولكنها أصدرت فى عام ٤٩ ، قراراً يعتبر القدس الغربية عاصمة لها . . ولما سُئل بن غوريون عن تفسيره لهذا الموقف المتناقض قال «إن الأسبقية فى منتصف عام ٤٨ كانت لتوفير الضمانات الكافية لقيام الدولة من دون اعتراضات قوية، أما وقد قامت الدولة، فكل شىء مباح إما بالحرب أو بالخديعة» .

وتطبيقًا لهذا المبدأ لم تبادر إسرائيل بإقامة وزارة خارجيتها فى القدس الغربية عام ٤٩ ، وإنما أبقت عليها فى تل أبيب حتى عام ٥٣ ثم نقلتها إلى هناك فى ظل تأييد كل من لندن وباريس اللتين كانتا على طرفى نقيض من النظام المصرى الحاكم فى القاهرة والذى كان يقود القضايا القومية بقوة وعزيمة فى ذلك الوقت . لذلك لم يكن مستغربًا أن تسارع واشنطن إلى إعلان موقفها المعارض لهذه الخطوة على اعتبار أنها كانت فى ذلك التاريخ ترى أن القضايا الدولية خاصة ما يتعلق منها بالصراعات الإقليمية يجب أن يتم التوصل إلى حل جذرى لها عبر الشرعية الدولية ممثلة فى الأمم المتحدة وليس عبر التحالف بين الأطراف المتداخلة فيها وفى ضوء المصالح الآنية ! !

بعد حرب ٥٦ تمكنت حكومة إسرائيل من كسب ود المزيد من دول أوروبا الشرقية والغربية مما جعلها تنجح فى إقناعها بنقل سفاراتها إلى القدس الغربية بدلاً من تل أبيب، وبعد ضمها للقدس الشرقية فى ضوء نتائج حرب ٦٧ أعلنت أنها أعادت توحيد شطرى المدينة وأنها أصبحت العاصمة الأبدية لها وطالبت دول العالم أجمع بأن تنقل مقارها الدبلوماسية إلى هناك. فى ذلك الوقت امتنعت العديد من عواصم العالم عن الاستجابة لهذه الدعوة فى ظل اعتبارات كثيرة كان من بينها أن الصراع العربى - الإسرائيلى ما زال فى أقصى درجات اشتعاله ولم تكن قد ظهرت على السطح بعد بوادر ما يُسمى هذه الأيام بمبادرات السلام الساعية إلى إقرار سلام من نوع ما بين الطرفين.

ورغم نجاح هذه المجموعة من الدول العربية بمساندة من مجموعة الدول الإسلامية ومجموعة دول عدم الانحياز فى استصدار العديد من القرارات التى أدانت من خلالها الجمعية العامة للأمم المتحدة كافة القرارات الإسرائيلية المتعلقة بالمدينة المُقدسة مما حدا بالغالبية من دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تأبه بهذه القرارات أو تلك التى صدرت عن جامعة الدول العربية أو المؤتمر الإسلامى أو دول عدم الانحياز أو غيرها من المؤتمرات العالمية. وزاد من عدم التفات إسرائيل إلى هذه القرارات نجاحها مؤخراً فى الحصول على اعتراف أمريكى بضرورة نقل سفارة واشنطن إلى القدس ورصد مبلغ ١٠٠ مليون دولار لهذه الخطوة بعد أن أعطى المشرفون اليهود على بلدية المدينة أرضًا لهذا الغرض تم الاستيلاء عليها عنوة بدون وجه حق.

ومنذ عام ٦٧ لم تتوقف إسرائيل عن خطط تغيير معالم المدينة ابتداء من إزالة الحدود الفاصلة بين شرق المدينة وغربها عن طريق بناء حزام سكانى يحيط بها من كل جانب بحيث وصل اتساعها الآن إلى حوالى ٢٠ كيلومتراً بدءاً من جبل الزيتون، وتحقيقًا لهذه الخطوة لم تتورع حُكوماتها المتعاقبة عن مصادرة المبانى وإزالة البعض منها إلى جانب طرد السكان العرب ووضع اليد على أرض الغائبين وأراضى الأوقاف. . وكلها إجراءات تقع داخل دائرة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية التى شكلت بناء على الاتفاقية الدولية التى أقرت لهذا الغرض فى السابع عشر من شهر يولية عام ١٩٩٨م!!

الغرض الأساسى من تكوين هذه المحكمة الدولية هو كما تنص ديباجة اتفاقيتها التى وقعت عليها غالبية دول العالم ما عدا إسرائيل وأمريكا «محاكمة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب جرائم الإبادة ضد الإنسانية وجرائم الحرب فضلاً عن جرائم العدوان، التى تقوم بها الدول ضد أبنائها أو ضد الآخرين»، ويندرج تحت هذا النوع الأخير كل ما ارتكبته إسرائيل وما زالت تصر على ارتكابه من جرائم ضد الإنسان العربى فى داخل أراضيها أو فى داخل الأراضى التى تشرف عليها السلطة الوطنية الفلسطينية وأيضًا التى ما زالت تقوم بها داخل أراضى هضبة الجولان السورية المحتلة والتى ارتكبتها خلال سنوات احتلالها لأراضى الجنوب اللبنانى.

وما يخص مدينة القدس وسكانها على وجه التحديد يمكن الإشارة إلى بعضه فى فيما يلى:

- جرائم إبعاد السكان الأصليين بالقوة الجبرية التى أفضت إلى الموت فى بعض الحالات.

- جرائم الاستيطان فوق أراضى الغير تحت حماية القوات المسلحة.

- جرائم الاضطهاد والإقصاء ضد السكان العرب والتى أدت إلى موت البعض أو عجزهم.

- جرائم الفصل التعسفى لأفراد الأسرة الواحدة.

- جرائم الإخفاء القسرى للأفراد واحتجازهم بلا سند قانونى بحجة مقاومة السلطات.

- توجيه الاتهام جزافًا والقيام بإجراءات الحبس غير المشروعة.

- الاستيلاء على أراضى الغير بحجة غيابهم أو بحجة الحاجة إليها لتوفير الأمن والاستقرار.

- وضع اليد على أراضى الأوقاف الإسلامية والمسيحية وفق تشريعات مزيفة.

- تعمد هدم المعالم الثقافية والدينية للمدينة.

- طمس معظم المعالم الدينية الإسلامية والمسيحية للمدينة.

ربما لهذا السبب لم توقع إسرائيل وأمريكا على هذه الاتفاقية . . وربما لهذا السبب أصرت وزارتا الخارجية والعدل الأمريكيتان على عدم الاعتراف بالتوصيف النهائى للجرائم التى يمكن اتهام الدول بالقيام بها خاصة جرائم مثل الاستيطان فى أرض الغير وإبعاد أهل البلاد عن الأماكن التى عاشوا فيها سنوات طويلة هم وأهاليهم ! ! . ووفقًا للمادة الثامنة من النظام الأساسى للمحكمة «يُعد إبعاد السكان أو نقلهم قسريا متى تم بطريقة متكررة ومتتابعة ومنظمة أو على نحو واسع النطاق جريمة ضد الإنسانية كما يُشكل انتهاكًا واضحًا لاتفاقية جنيف لعام ٤٩ إذا ارتكبت ضد الأشخاص المدنيين الذين تحميهم أحكام هذه الاتفاقية» .

كما يعنى الاستيطان وفق هذه المادة ووفقًا للأعراف الدولية ومبادئ القانون الدولى «قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل بعض من سكانها المدنيين إلى أماكن أخرى غير تلك التى درجوا على العيش فوقها» .

وتشير المادة نفسها إلى ضرورة حماية الممتلكات الثقافية والدينية للقطر المحتل وذلك اتفاقًا مع ما جاء فى اتفاقية جنيف لعام ٤٩ واتفاقية لاهاى لعام ٥٤ حيث حرمت «الإتيان بأى أعمال عدوانية ضد هذه المبانى حتى فى فترات النزاع المسلح» ومن المعروف أن الحماية التى تُوفرها هذه الاتفاقيات للمُمتلكات الثقافية المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو الآثار التاريخية إنما ترجع إلى كونها تراثًا إنسانيًا يجب الحفاظ عليه بكل السبل إلى جانب العمل على وقايته ضد عوامل التدمير والتلف .

من هنا نقرر باتفاق غالبية الآراء الفقهية مسئولية إسرائيل المباشرة عما جرى وما زال يجرى لمدينة القدس ماديًا ومعنويًا ، فضلاً عن باقى الجرائم التى لم يتسع لها المقام ، وهذه الأفعال مُدانة ومجَرّمة سواء قام بها مدنيون أو عسكريون وسواء جرت بطريق السهو أو عدم التقدير أو الجهل أو بطريق الخطأ . كما نُقرر أن عدم توقيع حكومة إسرائيل على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية لا يسقط عنها مسئولية هذه الأعمال الجنائية ؛ لأنها أفعال مُجَرمة فى ضوء بنود الاتفاقيات الدولية والقانون والعرف الدوليين وهو ما يعرف دوليًا بمصطلح «الاتفاق التعاهدى» ، خاصة أن مثل هذه الجرائم الدولية لا تسقط بالتقادم كما يدعى البعض .

وعـمـلاً بمنطوق هذه القواعـد يظل مقتـرفـو هذه الجرائم أو من يُمثلهـم مُعرضـين للمحاكمة وفقًا لقواعد القانون الدولى مهما طال الزمن، بل ويحق لأى دولة مُعاقبتهم متى وجدوا على أرضها!! . . بغض النظر عن مكان ارتكاب هذه الجرائم أو جنسية من قاموا بهـا أو ضـحاياها. وللتذكير فقط نقول إن إسرائيل نفسـها استندت إلى القواعد ذاتها عندما اختطفت المجرم النازى أيخمن وقدمته للمحكمة وحكمت عليه بالإعدام عام ٦٢، وقررت مَحكمتُها فى ذلك الوقت «أن تحت يدها التبرير الكامل لوصف ما قام به المتهم والنظام الذى كان يعمل لخدمته لفترة محددة، من جرائم ضد الإنسانية خاصة ما يوصف بأنه إبادة وتشريد للمدنيين من اليهود الأبرياء».

جريدة الزمان اليومية ـ ٤/٩/ ٢٠٠٠م

المقدسيون والسندان الأمريكى

فى الوقت الذى تزايدت فيه الإجراءات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين المقدسيين عبر المؤسسات المختصة مثل وزارة الداخلية والتأمين الوطنى والرفاه الاجتماعى وبلدية القدس والتى تمثلت فى فرض اشتراطات تعجيزية مثل مطالبتهم بعدم الإنجاب إلا إذا كان المواطن يملك جميع الوثائق والمستندات التى تعطيه حق الإقامة فى داخل المدينة . . قام إيهود باراك بعرض مشروع للحل الدائم على المسار الفلسطينى ينطوى على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على ما يوازى ٦٠٪ من الأراضى العربية المحتلة مقابل ضم الـ ٤٠٪ الباقية إلى إسرائيل بما فيها منطقة القدس الكبرى على أن تعترف الدولة الجديدة بعدم أحقيتها فى المطالبة مستقبلاً بأى شبر من الأراضى التى كانت تدعيها فى يوم من الأيام لا قبل اتفاقيات أوسلو ولا بعد اتفاق شرم الشيخ ! ! .

الالتفاف الذى يسعى إليه باراك وحكومته بكل جهد وبلا كلل مؤيدًا بالمستوطنين من ناحية وبالأحزاب الدينية من ناحية ثانية وبأمريكا من ناحية ثالثة يعمد إلى التلويح بتحقيق حلم الفلسطينيين بإقامة دولة لهم على حساب حرمانهم وحرمان العالم كله من مدينة القدس العربية التى تحترمها كل الأديان . وهو يقوم بهذه المبادلة على اعتبار أن الجانب الفلسطينى سوف يقبل بها طمعًا فى أن ينال حظه من الحياة فوق أرض له عليها سيادة معترف بها وتحت علم يرفرف على سارية أمام مبنى الأمم المتحدة فى نيويورك . . ويتعمد فى الوقت نفسه إهمال موقع القدس فى قلب المسلمين والمسيحيين فى جميع أنحاء العالم .

القدس وما تحويه من تراث ملك للعالم أجمع وليس لليهود فقط ؛ لأنها تعتبر عالميًا سجلاً لجميع الأديان السماوية يجمع تراثها كلها بلا عنصرية ولا تعصب أعمى . .

والقدس العربية مثال ونموذج فريد للعلاقة المشتركة بين هذه الأديان ودليل ناصع على مدى ما كان يجمع بينها وبين معتنقيها من ود واحترام ومحبة قبل أن تحتلها القوات الصهيونية التابعة للوافدين اليهود عبر الحدود باستخدام أساليب الغدر والخديعة وسلاح الترويع والقتل.

حتى لو قبلنا مؤقتًا بالادعاء الإسرائيلى الأمريكى بأن البعض من أبناء فلسطين اضطروا تحت تهديد السلاح عام ١٩٤٨م وما قبله لبيع أراضيهم فى القدس الشرقية لعدد من اليهود، فهذا الأمر لا يسمح لدولة إسرائيل بمد سيادتها إلى هذه الأراضى؛ لأن عملية انتقال الملكية الشخصية وفق الأعراف الدولية لا تلغى إطلاقًا استقلالية الأرض من الناحية السياسية ببقائها تحت سيادة الدولة التى تتبع لها فى المقام الأول.. كما أن القدس الشرقية وإن كانت تقع ـ من الناحية القانونية ـ تحت السيادة الفلسطينية إلا أنها قضية أكثر من مليار مسلم.

لهذا ليس لإسرائيل أى حق قانونى أو شرعى يمنحها التحكم فى مدينة القدس الأصلية أو فى الأراضى القريبة منها مثل جبل أبوغنيم أو رأس العمود بحيث تجعل من القدس الكبرى مدينة معبأة بالقنابل الموقوتة القابلة للانفجار فى أى لحظة بحيث تقضى على ما بقى من محاولات لإقامة سلام مستقر وشامل بين دول المنطقة.

ليس هناك مكان لثقافة السلام بين إسرائيل وجيرانها طالما لم تحل مشكلة القدس وفق الحقوق التاريخية المشروعة والموثقة لأهلها.. ليست هناك ثقافة سلام وعدل طالما تمارس الإجراءات التعسفية والعنصرية تحت سمع العالم وبصره ضد المقدسيين حتى أصبحت عمليات توالدهم تخضع للمزاج الإسرائيلى.. ليست هناك ثقافة سلام وعدل وحسن جوار طالما هناك شعب واحد يظن فى نفسه أنه شعب الله المختار الذى يَحق له أن يتصرف كيفما يشاء فيما يشاء ووقتما يشاء.

القدس العربية ثروة عربية وتراث إسلامى لا يمكن أن نفرط فيه والدفاع عنها نوع من أنواع الجهاد الذى تؤمن به الشعوب العربية ولن نتنازل عنه إلا إذا حُررت القدس الشرقية وعادت إلى سلامها الذى كانت تعرفه عبر مئات السنين.. قبل أن تطمع فيها العصابات الصهيونية التى حولت نفسها إلى دولة من دون أن تمتلك شرعية التصرف الحضارى الذى يقودها إلى سلام مستقر وعادل بين جيرانها.

جريدة الزمان اليومية ـ ١٢، ١٣/٨/٢٠٠٠م

دماء فلسطينية تقاوم الأسطورة

قررت حكومة إسرائيل المحتلة لمدينة القدس الإسراع بتلبية دعوات غلاة اليمين الأصولى اليهودى المتطرف، الدينية الزائفة حول «إعادة بناء الهيكل» وذلك حين أوعزت قبل نهاية شهر يوليو ٢٠٠١م للمحكمة العليا بالموافقة قضائيًا لجماعة «أمناء الهيكل» بوضع حجر أساس الهيكل الثالث. ولم يكن غرض مستشارى شارون من وراء ذلك زيادة اشتعال المواجهات بين مؤسسته العسكرية الفائقة القدرة والقوة وبين أبناء فلسطين العُزل استمراراً لسياسة الإفناء العلنى التى تنتهجها حكومته ضدهم، وإنما كانوا يهدفون إلى أبعد من ذلك.. إلى جذب عدد أكبر من أنصار اليمين النازى داخل إسرائيل للوقوف فى مواجهة ما قد يبدو انقسامًا بين أعضاء حكومته حيال سياسته التعسفية العنصرية التى لم تحقق الأمن والاستقرار لإسرائيل ولم تأت بالجانب الفلسطينى مقهوراً بغير إرادته إلى مائدة المفاوضات.

فى مقالة نشرتها صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠م أى بعد ثلاثة أسابيع فقط من بدء انتفاضة الأقصى، قال الكاتب برمياهو يوبيل: «من الوهم أن نقنع أنفسنا بأننا قادرون على التحدث إلى الطرف الآخر؛ لأننا غير قادرين على التحدث إلى أنفسنا، ويجب علينا ـ قبل أن نخطط لدفع السلطة إلى الإذعان إلى مطالبنا ـ أن نتفق معًا على ما هو فى صالحنا ضد هذه المصلحة» مشيراً إلى اختلاف الجانب الإسرائيلى حول ما وعد إيهود باراك بالتنازل عنه عبر محادثات كامب ديڤيد الثانية.. وهى تنازلات وهمية كما تشير معظم التحليلات التى تصدت لها مؤخراً.

وأيًا كان حجم الزيف فيما يتعلق بالوعود الإسرائيلية إلا أن تبادل الاتهامات بين اليمين واليسار الإسرائيلى حول هذه المفاوضات وحول الادعاء بأنها كانت ستؤدى

حتمًا إلى «انهيار كامل للأحلام الصهيونية» يدل على أن رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك كان بإصراره على الاحتفاظ لإسرائيل بالسيطرة الكاملة على المسجد الأقصى وأحياء سكنية من القدس الشرقية يريد أن يبعد شخصه السياسى عن غضبة اليمين العنصرى الإسرائيلى الانتهازى الذى يسير نحو مخططات تحقيق أحلام الشعب اليهودى الأسطورية وعلى رأسها إعادة تشييد «هيكل سليمان» بخطى حثيثة بغض النظر عن هوية الحكومة التى تُسير دفة الأمور فى تل أبيب ليكودية كانت أم عمالية.

الهيكل أو هيكل سليمان أسطورة يهودية ورد ذكرها فى كتب التوراة التى دوّن بعض صفحاتها أحبار اليهود بأيديهم لترسيخ المطالبة بوضعها موضع التنفيذ على أرض الواقع على امتداد السنين، وقامت الصهيونية حتى من قبل تيودور هيرتزل بصبغ هذه الأسطورة بصبغة سياسية ونجحت فى أن تجعل منها مدخلاً لدعاوى تؤسس دولة تقوم على القوة الغاشمة حرصًا منها على تحويل الخطاب الدينى المتطرف إلى فلسفة عمل تجمع بين ما هو دينى وسياسى وعنصرى، ويتحقق من ورائها إعادة «بناء الهيكل» على النسق الذى أقامه عليه أول مرة نبى الله سليمان بن داود.

تعترف وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن الأثريين اليهود والأوروبيين لم يعثروا حتى يومنا هذا على أى أثر يدل على وجود بقايا أثرية لهيكل سليمان الثانى الذى دمر عام ١٣٥ م، تحت قواعد وأساسات المسجد الأقصى. . كما يقر مؤرخو إسرائيل بأن الاستمرار فى مثل هذه الحفريات لن يساهم فى تحقيق الحلم.

تشير دراسة إسرائيلية ـ نشرت منذ سنوات وأشارت إليها وسائل الإعلام فى حينه ـ إلى أن البحث عن أدلة مادية لتأكيد صحة ما ورد فى كتب التوراة لم يبدأ كما يتصور البعض فى أعقاب احتلال إسرائيل للقدس الشرقية فى يونية عام ٦٧ وإنما بدأ قبل ذلك بعشرات السنين.

يقول ياعيز بنزيمان فى مقال له نشرته صحيفة «جيروزاليم پوست» فى منتصف مايو عام ٩٦ «بدأ اهتمام أثريى أوروپا والمهتمين فيها بالدراسات الشرقية بالحفريات الخاصة بتاريخ اليهود وأماكنهم المقدسة داخل فلسطين قبل بداية القرن العشرين بعدة سنوات وذلك تمهيدًا لربط الدعوة السياسية لإقامة الدولة العبرية فى هذا المكان بدعاوى تاريخية وأثرية تدعمها الحفريات خاصة ما يتعلق بجبل الهيكل». يؤيد هذا الاعتراف تزايد عدد

البعثات البريطانية التى بدأت تُنقب فى داخل أرض فلسطين رافعة شعار تعزيز الدراسات الشرقية انطلاقًا من تبنى قطاع واسع من مثقفيها وأهل العلم فيها لضرورة «مساعدة الشعوب التى تقوم حكومة الإمبراطورية البريطانية برعاية شئونها والحرص على تطويرها والنهوض بمستقبلها، على التعرف على تاريخها القديم وما إذا كان لها حضارة أم لا مهما كانت هامشية تأثيرها فى التاريخ الإنسانى».

لم تتخلف البعثات البريطانية والأوروبية عن المشاركة فى الحفريات التى كانت تحرسها العصابات الصهيونية طوال النصف الأول من القرن العشرين بعد أن قامت دولة إسرائيل، بل زادت وتيرتها وأعدادها بالاشتراك مع بعثات كانت تتشكل من اليهود فقط!! ووصل بهم الادعاء جميعًا على أيام حكومة مناحم بيجين عام ٧٧ كما يقول رونى شكيد فى صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ٥ نوفمبر ٢٠٠١م إلى الإصرار على الحفر «حول حائط (المبكى) البراق الغربى والجنوبى الغربى وفتح عدد من الأنفاق الأرضية إلى القرب من أساسات المسجد الأقصى الإسلامى وفى داخل أحياء القدس الشرقية المأهولة بالسكان على أمل أن يعثروا ولو على رمح أو درع واقية أو قنينة أو جزء من آنية أو قطعة عملة معدنية.. ولكن دون جدوى».

وهذا يؤكد أن عمليات الهدم التى قامت بها الجرافات الإسرائيلية فى الحى المغاربى بالقدس إلى القرب من حائط البراق اعتباراً من منتصف يونيو عام ٦٧ لتوسيع المساحة المتاحة للزوار والمصلين من اليهود إلى جانب إزاحة الركام والأتربة عن الحائط نفسه بعمق عدة أمتار.. وإقرار بلدية القدس قبل نهاية شهر يونية الماضى لمشروع سياحى «بغرض تجميل الحائط وجعله أكثر جذبًا للسياح» تعمل دائمًا ضد الحقائق الأثرية وشواهد التاريخ وضد الإنسانية وبالمخالفة للاتفاقات والأعراف الدولية.

المشروع السياحى الجديد يقوم على فكرة حفر حوالى عشرة أمتار فى أساسات حائط البراق لزيادة المساحة التعبدية المتاحة لليهود على أن يقام على مسافة منها مدرج (سلالم) هابط عن المستوى الحالى إلى ما يوازى العمق الذى ستصل إليه الحفريات الجديدة مع إنشاء جسر علوى يربط بين الحائط وداخل المسجد الأقصى يسمح ليهود إسرائيل وزوارها بزيارة الحائط والمسجد وقتما شاءوا.. بعيداً عن مضايقات المسلمين وتعريضهم لحياة المترددين على هذه الأماكن للأخطار.. زيارة الحائط والتبرك به على

اعتبار أنه قائم فعلا . . أما زيارة المسجد فعلى اعتبار ما سيكون مستقبلا من إقامة الهيكل فوق أرضه بعد إزالته!!

يقول حجارى هوبرمان فى صحيفة هتسوفيه يوم ٣٠ من شهر يولية : إنه على الرغم من محدودية عدد أعضاء جمعية أمناء الهيكل «إلا أن تأثيرهم فى الجانب الدينى للمجتمع يتعاظم خاصة بعد أن اقتنع السياسيون فى نهاية المطاف بضرورة الدمج بين ما هو دينى وما هو سياسى» مشيراً بذلك إلى قرار المحكمة العليا بالسماح لهذه الجمعية بوضع حجر أساس إعادة بناء الهيكل . ولايكتفى الكاتب بذلك بل يسخر من تمسك المسلمين بما يصفونه بالأماكن الإسلامية المقدسة فى القدس ويتساءل «لماذا لا ترتفع صيحات الدفاع عن المقدسات الإسلامية فى القدس إلا بعد أن تبدأ إسرائيل فى العناية بها على المستوى نفسه بمقدسات اليهود داخل المدينة!! ، وأين كانت علاقاتهم الدينية القوية بهذه الأماكن قبل الآن؟!!» .

فى نهاية المقال يقترح الكاتب على حكومة شارون إغلاق المسجد الأقصى تمامًا فى وجه المسلمين ومنعهم من الاقتراب منه «وتركه فارغًا وتوفير الحراسة اللازمة له إلى أن يظهر المخلص» .

ويبدو أن هذا ما تنوى حكومة إسرائيل الإقدام عليه بالتدريج ، حيث دأبت طوال أيام الجمع الماضية على عدم السماح لغير سكان القدس ممن هم فوق سن الأربعين من بين حاملى بطاقات الإقامة الصالحة بالذهاب لتأدية صلاة الجمعة فى المسجد الأقصى . . وليس من المستبعد فى الأيام القادمة أن تقيم الحواجز فى محيط المسجد وأن تقلل ـ كلما أمكن ـ ممن يسمح لهم بالتردد عليه للصلاة حتى تصل ـ فى نهاية الأمر ـ إلى إغلاقه تمامًا استعدادًا لهدمه وإزالته .

وللأسف لن تجد حكومة شارون العنصرية المتطرفة من يتصدى لها سوى صدور أبناء فلسطين وإيمانهم بقضيتهم وبالمسجد الأقصى وبكنيسة القيامة وبتراب وطنهم!!

جريدة الوفد اليومية ـ ٢٩/٨/٢٠٠١م

استغلال الأساطير التوراتية

لتقويض المسجد الأقصى

اعتبرت بعض الأقلام الإسرائيلية أن تلازم مباحثات قمة كامب ديڤيد الثانية مع صوم (يوليو) عند اليهود الذى يبدأ الخمس الأخير من الشهر (يوم اقتحام أسوار عكا عندما كانت محاصرة) وبين صوم (أغسطس) الذى يبدأ فى اليوم التاسع من الشهر (يوم تخريب الهيكل)، نذير شؤم؛ لأنه يضع التنازلات الإسرائيلية المرتقبة عن أجزاء من مدينة القدس فى ميزان المُحرمات التى تستدعى الوقوف توراتيّا بشدة حيالها. وبغض النظر عن الحجم المتدنى للتنازلات التى أشيع أن باراك أعلن عن استعداد حكومته للتفاوض حولها مع الجانب الفلسطينى، أكدت تصرفات الأطراف الدينية المتطرفة داخل المجتمع الإسرائيلى والعديد من كُتابه ومثقفيه أن حجم القلق من مجرد التفكير فى مثل هذه الخطوة يمثل خطرًا، دفع جهاز الشاباك المسئول عن الأمن الداخلى فى إسرائيل إلى تحذير باراك من إمكانات تدمير المسجد الأقصى بغرض تعطيل مسيرة السلام التى تكاد تقضى نهائيّا على حلمهم (المتطرفين) فى الصلاة بحرية فيه بعد أن حرموا منذ عام ٦٧ من القيام بهذا الواجب الروحانى الذى ينتقص من درجاتهم الإيمانية!

فى إسرائيل الكثير من المؤسسات الدينية التى يرجع تاريخ نشأتها إلى بداية القرن العشرين والتى تضع الفكر التوراتى أساسًا لحركتها داخل المجتمع وتتخذ من السياسة إطارًا لتنفيذ أهدافها مثل: «أمناء جبل الهيكل» و«معهد المذبح المقدس» و«حى وقيوم» و«حركة تشكيل الهيكل». وهذه البؤر على حد تعبير الصحفى نداف شرجاى فى صحيفة «هاآرتس» يوم ٢٥ يوليو ٢٠٠٠م تنظر إلى احتمالات رفع العلم الفلسطينى

فوق الحرم وفتح ممر إسلامى فلسطينى يوصل إليه من الناحية الشرقية ودمج عناصر من الشرطة الفلسطينية فى شرطة الأماكن المقدسة التى ستحل تدريجيًا محل الشرطة الإسرائيلية المسئولة عن المسجد الآن، على أنها تحرق قلوب اليهود المؤمنين بالنار! وعلى أنها ضربة قاصمة لكل النصوص التى وردت فى العهد القديم والوصايا التى تركها خلفهم أنبياء بنى إسرائيل، وعلى أنها بداية نهاية دولة إسرائيل التى كافحوا من أجلها مئات السنين!!.

ليست هذه هى المرة الأولى التى تنشط فيها مثل هذه الجماعات لهدم المسجد الأقصى بكل ما يَرمز إليه من قيمة دينية عند المسلمين على اختلاف مذاهبهم وما يستتبعه ذلك من دمار لما يحيط به من آثار مسيحية تمثل قيمة دينية أيضا لدى المسيحيين الشرقيين والغربيين على حد سواء، فقد سبق لمجموعة (التنظيم السرى اليهودى) أن خططوا لتفجير قبة الصخرة فى إبريل عام ٨٢ لتعطيل الانسحاب الإسرائيلى من سيناء اعتمادا على ما يسمى فى الفقة اليهودى بـ «توراة السر اليهودى» كمصدر روحى لخطتهم! ومنذ عدة أشهر استعدت حركة كاخ أيضًا للقيام بعمل دراماتيكى فى الحرم على حد وصف رون بن يشاى فى صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوم ٢٦ يوليو ٢٠٠٠م لمواجهة أى انسحاب إسرائيلى محتمل من أراضى الضفة الغربية أو غزة، حيث أص١٨٣درت مع١٨٣اهد التائين فى القدس بيانًا وصفت فيه إيهود باراك بأنه «خان القدس ولا بد من قطع الطريق عليه حتى لا يدمر دولة إسرائيل».

تدعى المنظمة السرية اليهودية أن التنازلات التى تقوم بها الحكومات الإسرائيلية تمثل «انهيارًا روحيًا خطيرًا يجب وقفه والتصدى له بالقوة إذا لزم الأمر» ويرجع سبب هذا الانهيار وفق معتقداتهم إلى وجود أماكن «للرذيلة» على حد تعبيرهم فى داخل الأماكن اليهودية المقدسة، وهم يقصدون المسجد الأقصى على وجه التحديد! لذلك نادوا بأن «دولة إسرائيل فقدت قيمتها ولا بد من إعادة شعبها إلى «الكمال الروحى» ولن يتأتى ذلك إلا بنسف المنطقة التى تقع فيها قبة الصخرة؛ لأنها المكان الذى أقيم فيه هيكلان لليهود.. ويمثل استمرار وجود هذا المسجد تدنيسًا للبقعة اليهودية المقدسة»!

قاد فكرة نسف المسجد الأقصى عام ٧٤ كل من دان بارى ويوشاع بن شوشان فى ضوء خلفية أيديولوچية قائمة على كتابات الحاخام إبراهام إسحق والحاخام يهودا تسفى، واعتبارًا من عام ٧٨ أضيف إليها خلفية سياسية مثلها يهودا عتسيون، وبذلك تشكلت أرضية هذه الفكرة من المكونات التالية:

أولاً : التفجير سيؤدى حتمًا إلى نسف المسيرة السلمية مع مصر مما سيؤدى حتمًا إلى منع إعادة منطقة سيناء إلى المصريين، وهو هدف سياسى لا بد من الكفاح من أجله؛ لأنه يؤدى إلى احتفاظ إسرائيل بقطعة غالية من الأراضى التوراتية التى وعد بها الرب.

ثانيًا : التفجير سيؤدى إلى قيام المسلمين بإعلان «الحرب الجهادية» ضد اليهود، تلك الحرب التى سيقف فيها الرب إلى جانب شعبه المختار وسيؤدى ذلك إلى تأكيد سيادة الشعب اليهودى على المنطقة وعلى العالم كله.

ثالثًا : التفجير سيعيد الفالتين من اليهود إلى حظيرة الإيمان ويزيد من أعداد المجاهدين تحت راية التوراة؛ مما سيؤدى إلى اتساع رقعة التأثير الروحى لدولة إسرائيل على البيئة المحيطة بها وبالتالى على العالم كله.

تضاعف اهتمام أفراد الجماعة بالمسجد اعتباراً من عام ٧٨ خاصة فى ظل تزايد الزحف الاستيطانى إلى محيط مدينة القدس بقيادة غوش أمونيم، وأصبح تفجير المسجد من الداخل هدفًا واضحًا. وكان لا بد من جمع المزيد من المعلومات التى يحتاجها للإقدام على هذه الخطوة لذلك تخفى دان بارى فى زى كاهن فرنسى ودخل المسجد وقام بقياس الأطوال التى تفصل بين الأعمدة وارتفاعات السقف، كما قرروا ضم متخصصين إلى الجماعة لدراسة احتياجات العملية من المواد الناسفة أو للقيام بها عن طريق القصف الجوى! ولما استقر الاتفاق على استخدام المتفجرات لاستحالة القيام بالهجوم الجوى ولو بطائرة واحدة تعهد العضو النشط مناحيم ليڤنى بدراسة أفضل المواد الناسفة التى تحقق الهدف، واستقر رأيه على الاستعانة بوسيلة قتالية تعرف باسم «الثعبان المدرع» وهى عبارة عن صاروخ يطلق على حقول الألغام المضادة للدبابات فيقوم بنسفها عن طريق كميات المواد الناسفة الهائلة التى يحملها فى ذَيله وهو مشتعل.

ولأن هذا الصاروخ متوفر فقط فى الوحدات الهندسية التابعة للقوات المسلحة الإسرائيلية ويخضع للرقابة وليس من السهل الحصول عليه كما هو الحال بالنسبة لمواد أخرى مثل (تى. إن. تى) التى تتوافر لدى صغار العاملين فى مجالات التفجيرات ولدى مقاولى البناء والحفريات، ولأن المواد الناسفة التى يعتمد عليها عمل هذه الصواريخ ستؤدى عمليّا إلى تدمير المسجد عن آخره وتحويله إلى أنقاض، كان لا بد من المجازفة بالحصول عليها، لذلك سافرت مجموعة من أعضاء الجماعة سرّا إلى قاعدة المدرعات الرئيسية بهضبة الجولان السورية المحتلة واستولت على كمية منها

وعادت بها إلى إسرائيل فى انتظار الوقت المناسب للقيام بجريمة الاعتداء على المسجد الأقصى وما يجاوره. قامت الجماعة بإعداد الأسطوانات الناسفة وصممت فتحاتها بحيث تتجه إلى داخل المسجد حتى يؤدى صدى ما ستحدثه من تفجيرات إلى مزيد من سقوط الأعمدة دون أن يؤثر ذلك على حائط المبكى أو الأقبية التى تصله بالمسجد مما قد يقضى على بعض اليهود المؤمنين الذين ربما يتصادف وجودهم فى المكان لحظة التنفيذ! واستقر الرأى على أن يدخل المكلفون ـ بهذه المهمة البشعة اللا إنسانية وبعضهم من ضباط وجنود الوحدات الخاصة ـ المسجد فى الموعد المحدد عن طريق باب الرحمة المغلق، حيث لا يوجد العدد الكافى من الحراس وحيث ارتفاع السور أنسب لتحركاتهم وخطتهم. اتفق رأى قادة الجماعة على تنفيذ العملية عشية إتمام المرحلة الأخيرة من الانسحاب الإسرائيلى من سيناء فى إبريل عام ٨٢، ولكنها تعطلت؛ لأن عضو الجماعة المؤسس مناحيم ليفنى أعلن اعتراضه القوى عليها متأثرًا بآراء حاخامات مركز هراب الدينى التى تدين روحانيًا القيام بعمليات قتل لتعطيل انسحاب قوات إسرائيلية من أماكن كانت تحتلها!

الثابت كما يقول الصحفى كرمى جليون فى مقال له نشره بصحيفة «يديعوت أحرونوت» يوم ٢٥ إبريل ٢٠٠٠م أن أفراد هذه الجماعة بعد إطلاق سراحهم على أثر مصادرة الأسطوانات الناسفة التى كانت مخبأة فى كفر إبراهام واصلوا لقاءاتهم وبالطبع طوروا من أساليب تنفيذهم لهذه الخطة الإجرامية مستندين إلى عناصر روحانية أكثر تأثيرًا وأعمق ربطًا فيما بينهم حتى لا تتكرر الإخفاقة التى مروا بها من قبل.

فى ظل الانهيار الحكومى الذى تعيشه الإدارة الإسرائيلية هذه الأيام بعد استقالة وزير الخارجية وبعد إجازة القراءة الأولى لمشروع حل الكنيست، هناك من يتوقع تقارب أكثر بين اليمين الدينى المتطرف من ناحية وبين المستوطنين من ناحية أخرى.

فهل تكون وسيلتهم إلى نسف مسيرة السلام مع الجانب الفلسطينى وعلى مستوى المسارات الأخرى هى نسف المسجد الأقصى، أم تدفع هذه الحالة التى تحمل حجمًا أكبر من الأضرار الداخلية للمجتمع الإسرائيلى من أجل وقف مثل هذه العمليات الإجرامية التى ستُعيد فى حالة وقوعها حالة الحرب على أشدها إلى المنطقة مرة أخرى وربما بشكل أشد عنفًا مما عاشه الجميع؟

تساؤلات مشروعة تبحث عن أجوبة، فهل من مجيب؟!

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٠م

نظرية إسرائيل الإيحائية .. لا تلغى الحقوق المقدسية العربية

بينما أهاب الرئيس كلينتون فى كلمته بمناسبة ألفية الأمم المتحدة بالمشاركين كلاّ وفق علاقاته وطاقاته، أن يقدم الدعم للرئيس الفلسطينى ورئيس الوزراء الفلسطينى إيهود باراك لتشجيعهما على استكمال طريق السلام الصعب. . سلم باراك وربما للمرة الأولى بأن مدينة القدس «مكان مقدس أيضا للفلسطينيين». لا نظن أن هذا القول ينبع من إستراتيچية إسرائيلية قادرة على استيعاب الإشكالية التى تمثلها مدينة القدس ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين وإنما لكل العرب وكل المسلمين، ولكننا نعتقد أنها جزء من ادعاء المرونة التى يراد من ورائها ترويج مقولة الفرص التاريخية والإصرار على الفرص النادرة التى لا تعوض. . وبالتالى مواصلة خداع المفاوض الفلسطينى.

لم تُقدم إسرائيل أو أمريكا حلولاً تاريخية ولم توفر فرصًا نادرة حتى الآن. . فأقصى ما وعدت حكومة باراك بتقديمه إبان مفاوضات كامب ديڤيد الثانية لم يقترب من مستوى المطالب العربية المشروعة التى تدعمها القرارات الدولية ومرجعيات خطوات السلام التى بدأت حتى قبل مدريد. لقد أثبتت التقارير التى امتلأت بها الصحف أن ما عرضه باراك بمباركة أمريكية أراد لها الرئيس كلينتون أن تنال تأييد القاهرة والرياض ما هو إلا سيادة فلسطينية رمزية على بعض من القدس الشرقية، أما السيادة الفعلية سياسيّا ودينيًا على هذا القطاع من المدينة المقدسة، فيظل فى يد إسرائيل.

منذ أن انتهت مفاوضات الكامب الثانية وفى سياق الاستعداد لاحتفالية الأمم المتحدة، حاولت أمريكا وإسرائيل أن تشيع أن الخروج من دائرة الفرص التاريخية

سيؤدى بالمنطقة إلى التهلكة وعلى الجانب العربى أن يتحمل تبعات ذلك التصرف الأرعن؛ لأنه لم يسارع إلى الضغط على الرئيس عرفات ليقَبل بما مَنت عليه إسرائيل به. ويحاول الجانبان أن يستغلا ذلك لتأكيد نظرتهما الإيحائية هذه لغرض هيمنتهما على العقل والضمير العربى وفق العناصر التالية:

١ ـ عنصر الوقت الذى يدعى أن تفويت الفرصة على بيل كلينتون، يوصل الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى إلى اتفاقية لإقرار الحقوق التبادلية بينهما فيما يتعلق ببنود الاتفاق النهائى، ليس لصالح الجانب العربى على وجه التحديد حيث سيترك الأمر بُرمته إلى الإدارة الجديدة التى لن تفتح هذا الملف إلا بعد عدة أشهر يبدأ حسابها من فبراير القادم.

٢ ـ عنصر التخويف من عودة الليكود إلى الحكم بالادعاء سياسيّا وإعلاميا أن عدم التوصل إلى اتفاق فى ظل هذه الظروف المواتية معناه تأجيل الأمر كلية لحين أن تنظر فيه حكومة ائتلافية مكونة من العمل والليكود أو حكومة ليكودية خالصة تفرزها الانتخابات التشريعية التى ربما تجرى قبل نهاية عام ٢٠٠٠م.

٣ ـ العزف على مقولة أن رجل الحرب ومفاوض السلام إيهود باراك فعل ما لم يفعله السابقون وليس بمقدوره أن يفعل أكثر من ذلك وإذا أعطى أذنه للأحزاب الدينية والمستوطنين دحضًا لما يشاع عنه أنه سيفكك دولة إسرائيل وحفاظًا على حقه فى الاستمرار فى تولى المسئولية، فلن ينال المفاوض الفلسطينى حتى ما يعرض عليه الآن سواء فيما يتعلق بالقدس أو باللاجئين أو الحدود أو المياه.. إلخ.

٤ ـ إن جمود المفاوضات مع الجانب الفلسطينى وعدم وجود بوادر لاستئنافها على المسار السورى لن يحقق للعرب أى تقدم؛ لأنهم هم الذين يرفضون السلام، وفى هذه الحالة عليهم أن يتحملوا تبعات عودة أجواء الحرب مرة أخرى، تلك الأجواء التى تقدر على تحملها فقط إسرائيل بالقياس إلى الفروق الواسعة بين قدرات الطرفين العسكرية التقليدية والتدميرية.

٥ ـ رفض العرب للسلام سيفتح الباب أمام الكونجرس الأمريكى لمزيد من الضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة لكى تبدأ فوراً فى مباشرة بناء مقرها الدبلوماسى فى

القدس، وساعتها لن يُجدى أى موقف عربى متشدد فى زحزحة الرئيس الأمريكى سواء كان ديمقراطيّا أم جمهوريّا عن البدء فى هذه الخطوة.

إن العقل العربى الجمعى على المستوى الرسمى والشعبى لم يفقد بعد قدرته على التمييز ولم يقبل بعد بأن ما يعرض عليه هو «فرصة تاريخية يجب أن تغتنم ولا بد من القبول بها» حتى لا يضيع منه الباقى على هشاشته، وليس غريبًا علينا أن يتعجب الإعلام الإسرائيلى كيف لا يستطيع العرب الارتقاء بمشاعرهم إلى مستوى مطالبة إيهود باراك لهم باستكمال «مسيرة سلام الفرسان الشجعان».. وهذا التعجب يدل على أن أدوات الإعلام الإسرائيلى تعمل فى خدمة إستراتيجيتها التفاوضية الرامية إلى السلب والاغتصاب، الداعية إلى تسويف الحقوق العربية التى تطالب بالاحتكام إلى الشرعية الدولية التى وافقت جميع الأطراف على قوة مرجعيتها وحجيتها على جميع المستويات.

إيهود باراك يظن أن بإمكانه استغلال العناصر السابق الإشارة إليها فى فرض سلام الأمر الواقع الذى وضع أسسه ديڤيد بن جوريون عندما أضاف إلى مرتكزات إستراتيچية إسرائيل التفاوضية «أن السلام لن يتحقق إلا إذا فرضت إسرائيل على العرب الصلح الذى يناسبها ويحقق لها الأمن ولشعبها الأمان» أى سلام المنتصر العنصرى المتغطرس. لذلك لا يوجد لدى حكومة إسرائيل الحالية اتجاه إيجابى نحو الالتقاء مع الجانب العربى عند منتصف المسافة الفاصلة بين السلم واللا سلم مهما كانت الاتجاهات العربية الرسمية والشعبية التى تقف بقوة عند حدود مطالبها المشروعة من دون تنازل تحميه حتى الآن الشرعية الدولية.

لن يجدى فى المرحلة القادمة حتى تتولى الرئاسة الأمريكية الجديدة مسئولياتها، تشدق الإدارة الإسرائيلية المفتقدة إلى الدعم المتكامل لمجتمعها أو الإدارة الأمريكية المفتقدة للقدرة على الفعل، أن ترفع مقولات حتمية العمل معًا لوقف نزيف الدم أو التعاون لاستمرار آخر الفرص المتاحة أمام التنمية والاستثمار؛ لأن ذلك كله يجب أن يرتكز على سلام مستقر وعادل لجميع الأطراف وبغير ذلك لن ترى هذه المنطقة السلام والأمان المنشودين.

ثمار السلام التى يتشدقون بها ويخوفون من ضياعها ويهددون الآخرين بالحرمان منها.. لم ترها أى من الدول التى وقعت سلامًا مع إسرائيل فكيف يمكن أن تجنى هذه

الثمار باتفاق منقوص مع السلطة الوطنية الفلسطينية تباركه أمريكا . . وبلا اتفاق واضح وصريح تمهد له أيضًا أمريكا يعيد أرض الجولان العربية كاملة إلى الشعب السورى .

لن يكون هناك قبول رسمى وشعبى بالاتفاق على القدس إلا إذا حصل الشعب العربى فى فلسطين على حقوقه التاريخية فى القدس الشرقية كاملة غير منقوصة . . فطالما يطالب الجانب الإسرائيلى باحترام حقوقه التاريخية ليس فى القدس فقط وإنما فى أرض فلسطين كلها ، يجب عليه أن يعترف بحقوق الآخرين .

ولن يكون هناك قبول رسمى وشعبى بالاتفاق على الحقوق المقدسية دون أن يتواكب ذلك أيضًا مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى أراضيهم وديارهم .

وعلى إسرائيل أن تعى أن موافقة الجانبين الإسرائيلى والأمريكى على هذا الحق شىء وأن يقبل بعض ممن لهم حق العودة فى الحصول على تعويضات شىء آخر . . الحق الأول حق تحميه الأعراف والمعاهدات الدولية والقرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ عام ٤٨ وإلى اليوم ولا يمكن لأى فرد أن يتنازل عنها . . أما الحق الثانى فهو حق شخصى ، يلتزم به صاحبه الذى له وحده التمسك بحق العودة أو القبول بالتعويض إن شاء .

جريدة الزمان اليومية ـ ١٥/ ٩/ ٢٠٠٠م

نيّات إسرائيلية خبيثة

تجاه القدس الشرقية والمسجد الأقصى

توقع المراقبون أن تسفر الزيارة الأخيرة لشلومو بن عامى القائم بأعمال وزير خارجية إسرائيل إلى القاهرة عن تقدم فى مسار التفاوض الإسرائيلى الفلسطينى المتجمد منذ انتهت جولة كامب ديڤيد الثانية، ولكن كل التنبؤات خابت فى ضوء ما حدث بأنه ما من أهداف إسرائيلية تسعى إلى «التوصل إلى اتفاق نهائى حول كل الموضوعات مع إمكانية تأجيل نقطة أو نقطتين» على حد قول (شلومو) فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بعد لقائه مع الرئيس حسنى مبارك .

وإطار هذا السعى هو العنوان الذى حمله باراك معه بعد عودته من كامب ديڤيد التى لم تحقق له مفاوضاتها ما كان يرجو من «اتفاق كامل ونهائى مع الجانب الفلسطينى حول كافة القضايا التى تشكل الإطار النهائى للعلاقة بينهما» .

فإن لم يكن فى الإمكان التفاهم على كل ما هو مطروح على جدول «الوضع النهائى» فليس هناك ما يمنع من وجهة نظره، تأجيل بعض البنود إلى جولة أو جولات قادمة .

الحقيقة التى تتكشف أبعادها يومًا بعد يوم منذ أغلقت أبواب كامب ديڤيد، أن عقدة القدس لم تكن هى «كل شىء» وراء فشل التوصل إلى اتفاق على الرغم من الضغوط الأمريكية والتلميحات الإسرائيلية، فما زال هناك الكثير الذى لم تتوافق عليه إرادة الطرفين بمباركة أمريكا . . مثل :

١ ـ مشكلة اللاجئين التى تتراوح بين أعداد من سيسمح لهم بالعودة وبين من سيحصلون على تعويض، وأموال التعويض هذه مشكلة فى حد ذاتها حيث ترفض إسرائيل التى استولت على أملاكهم وأموالهم وكل ما تركوه وراءهم، سداد المبالغ التى سيتم الاتفاق عليها.

٢ ـ مشكلة المستوطنات وماذا يمكن أن يوضع منها تحت السيادة الفلسطينية أو يمكن تجميعه فى إطار تبادل الأراضى بين السلطة وحكومة إسرائيل.

٣ ـ المياه وكيف يمكن ترتيب الانتفاع المشترك بمصادرها خاصة الجوفية منها.

٤ ـ القدس الشرقية وما يرتبط بها من سيادة فلسطينية منفردة أو بالاشتراك مع إسرائيل أو بوجود إشراف دولى.. إلخ.

أما ما تم الاتفاق عليه فهو: تنسيق التعاون الآنى بين أجهزة السلطة والأجهزة الإسرائيلية المختصة بتدخل أمريكى فى بعض الحالات، والسماح بمراقبة إسرائيلية على المعابر، وبناء ثلاث قواعد عسكرية لإسرائيل بالقرب من الأراضى التى ستُسلم فى المرحلة النهائية إلى السلطة الوطنية، مع بقاء الأجواء والشواطئ الفلسطينية فى كل الأحوال تحت السيطرة الإسرائيلية التامة والسماح لها باستئجار ما تحتاج إليه من أراض لفترات زمنية طويلة أو متوسطة وفق ما يتم الاتفاق عليه فى ضوء ما تستدعيه احتياجاتها!.

إسرائيل ترى أن ما تم الاتفاق عليه لا يحقق لحكومة باراك تقوية ودعم مكانتها الائتلافية التى كانت تطمح إليها وهى تتوجه إلى كامب ديڤيد، لذلك سارعت إلى المناداة عبر وسائل الإعلام وعن طريق الإدارة الأمريكية بإمكانية التوصل إلى اتفاق نهائى حول ما تم إنجازه من (تفاهمات مقننة) وترك النقاط الباقية إلى جولة أو جولات قادمة حتى لا تعطل مشكلة القدس مثل هذا الاتفاق الذى تُمليه مصلحة الطرفين ومصلحة الرئيس الأمريكى بيل كليتنون وفرصة نائبه آل غور فى الفوز بالانتخابات الرئاسية القادمة. ولما وضح لها بما لا يدع مجالاً للشك أن مسألة القدس لا يمكن للطرف الفلسطينى أو العربى تجاوزها على أى مستوى من المستويات، سارعت إلى رفض كل صيغ التعامل مع هذا الإشكال بكل السبل المتاحة وغير المتاحة نافية عن نفسها صفة (المحتل الغاصب للقدس الشرقية منذ عام ٦٧) وفق كل الأعراف والقوانين

والاتفاقيات الدولية . وفي واحدة من تجليات وزير الخارجية بالنيابة شلومو بن عامى وصف المسجد الأقصى الذى تطلق عليه الأدبيات الإسرائيلية (جبل الهيكل) بأنه فى عمق قلب الدين والهوية والتاريخ اليهودى رافضًا فى الوقت نفسه ما وصفه بتشكيك الآخرين فى ارتباطات الشعب اليهودى العميق والضخم بالقدس ومواقعها المقدسة والتى لن ينفصل عنه أبدًا مرة أخرى! .

اتخذت إسرائيل من هذا التشبث المبنى على غير حق أو شرع أداة فعالة للتسويف والتأجيل والمماطلة؛ لأنها على يقين من أن رفض الطرف الفلسطينى لمبدأ (ازدواجية السيطرة على المسجد الأقصى) وفق رؤيتها الاغتصابية لن يؤدى إلى حل توافقى بالنسبة للنقاط الأخرى حتى تلك التى تم التفاهم حولها . ولكى تعطى الانطباع بأنها لم توصد الباب كاملا أمام تدفق الأفكار حول إطار التفاوض على الوضع النهائى حرصت على الإعلان عن تلقيها لمقترحات جديدة كل يوم من كافة الأطراف المهتمة بالوضع فى الشرق الأوسط وحرصها على دراستها، ثم القيام برفضها جميعًا بحجج مختلفة .

- فمرة ترفض فكرة السيادة الإسلامية العالمية على القدس، بحجة أنها شكل من أشكال السيادة الفلسطينية الخالصة عليها .

- ومرة ثانية ترفض فكرة التدويل؛ لأنها ستستثنى إسرائيل من الإشراف على (حائط المبكى وما هو تحت الساحة الرئيسية للمسجد الأقصى) .

- ومرة ثالثة تدعى بإمكانية أن تتولى الأمم المتحدة القيام بالإشراف على الساحة الرئيسية للمسجد وذلك بالسماح لقوات دولية بالتواجد فوقها . . ثم تسارع إلى رفض المبدأ .

- ومرة رابعة تؤكد أن الشعب اليهودى ليس فى صدام مع الإسلام حول القدس ثم تنفى أى حقوق للمسلمين فى المسجد الأقصى بحجة أنه شيد فوق هيكل سليمان .

الحقيقة التى تعرفها حكومة إسرائيل الحالية والحكومات التى سبقتها منذ منتصف السبعينيات هى أنه لا وجود لهيكل سليمان تحت أرض المسجد الأقصى نفسه أو تحت ساحته الرئيسية، يؤيد هذه الحقيقة التقارير التى قدمتها أكثر من بعثة تنقيب عن الآثار

سواء كانت إسرائيلية أو أجنبية. وقد تناول الإعلام الإسرائيلى هذه الحقيقة بالتفصيل وعلى مدى أكثر من عشرين سنة، كان من بينها مؤخراً ما نشره نداف شرجاى فى صحيفة «هاآرتس» يوم ١٩ أكتوبر من أن المهندس الأثرى طوبيا شغيف الذى كرس حياته للبحث عن مكان الهيكل (يرفض تمامًا الافتراض الذى يقول بوجوده فى المكان نفسه الذى تقع فيه قبة الصخرة ويؤكد أن موقع جبل مرويا المقدس الذى بنى عليه هورودوس الهيكل ليس هو الأقصى).

فى مقابل هذه الحقيقة التى لم تعترف بها إسرائيل لا دينيّا ولا علمانيّا طرح شار يشوب حاخام مدينة حيفا منذ بضعة أشهر فكرة إقامة (كنيس يهودى) فوق ساحة الحرم الرئيسية لكى يتاح لليهود «ممارسة شعائرهم الدينية من فوق هذه المنطقة المقدسة» التى تمثل توراتيّا نقطة الالتقاء بين الإنسان والإله «إلى أن يتم فض الاشتباك بين النظرية التى تقول بوجود الهيكل تحت أرض المسجد الأقصى وتلك التى تنفى ذلك»! وبعد عدة مداولات وافق مجلس الحاخامية الرئيسى على البدء فى التخطيط لإقامة هذا البناء كدليل على استعداد إسرائيل للتنازل عن سيادتها الكاملة على منطقة الحرم (المسجد الأقصى وساحته الرئيسية وما حولهما من أراض تابعة للأوقاف الإسلامية) والاكتفاء بهذا الكنيس!

التسويف والمماطلة الإسرائيلية والتنقل بين العواصم ذات الصلة بقضية السلام فى الشرق الأوسط يحقق لحكومة باراك عدة أهداف فى الوقت نفسه:

أولاً: تبدو أمام أعين العالم وبالذات أمريكا فى ثوب غير الممانع لمناقشة أية أفكار، على الرغم من أحقيتها منفردة فى هذه المنطقة المتنازع عليها مع الطرف الفلسطينى والأطراف العربية الأخرى والإسلامية أيضًا.

ثانيًا: تضمن استعادة مكانتها على مستوى الشارع السياسى الإسرائيلى خلال الفترة الباقية حتى تعود عجلة الحياة السياسية إلى طبيعتها بعد انتهاء الإجازة الصيفية، مما سيقلل من عنف التصادم بينها وبين الكنيست.

ثالثًا: تقرب من وجهات النظر التى تباعدت بينها وبين الأحزاب الدينية المؤتلفة معها فى الحكم بما يساهم فى تقوية مركزها فى مواجهة الليكود من ناحية والمستوطنين من ناحية أخرى، خاصة ما يوجه إليها من اتهام بأنها تنوى إهداء بعض المستوطنات

الإستراتيجية إلى السلطة الوطنية وتستعد للاعتراف بدولتها المعادية للشعب الإسرائيلى.

رابعًا: تنقل ملف القضية بالكامل إلى ساحة الانتخابات الأمريكية لفتح باب التنافس لإرضائها بقطع يد ولسان كل من تسول له نفسه منازعتها السيطرة على القدس الشرقية.

خامسًا: تلوح بنفاد صبرها حيال التعنت الفلسطينى مما يُعطيها الحق فى الانتقال إلى مسارها التفاوضى مع دمشق فى ظل رئاسة أمريكية جديدة من مصلحتها إحراز تقدم ملحوظ على هذا الملف بدلاً من الاستمرار فى تحمل مسئولية ملف مسارها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، الذى لم يحقق لإدارة الرئيس بيل كلينتون (الذى سيكون سابقًا فى ذلك الوقت) أى مكافأة أو ميزة رغم ما بذله من جهود مضنية.

فى خضم هذه التشابكات والاستعداد المبدئى لإعادة النظر فيما تم التفاهم عليه والتفاوض مرة أخرى حول ما انتهى التعاقد عليه، توفر سياسة المماطلة السند الأكبر والدعم الأقوى لسياسات إيهود باراك العنصرية ليس فقط حيال القدس الشرقية والمسجد الأقصى، وإنما أيضًا تجاه النقاط التفصيلية الشديدة الحساسية مثل الحدود الفاصلة بين الدولتين ومصادر المياه وتدخل أجهزة الأمن الإسرائيلية فى كل ما يخص سماء المواطن الفلسطينى وأرضه.. دون المساس باتفاقات التنسيق الأمنى بين الطرفين التى تشرف عليها أمريكا وتساهم فيها فى بعض الأحيان!

جريدة الزمان اليومية ـ ٢/ ١٠/ ٢٠٠٠م

مستشار باراك لشئون التسوية الدائمة فى القدس:
المطالبة بالسيادة الإسرائيلية غير المبررة على الحرم..
أدت إلى فشل المفاوضات!!

أزيح الستار خلال الأسبوع الماضى عن جانب هام وخطير من الاتصالات السرية التى جرت بالقدس حول الحرم (جبل الهيكل) بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد فى صيف عام ٢٠٠٠م، تلك الاتصالات التى وافق عليها الطرفان على أمل أن تحقق ما عجزت عنه مفاوضاتهما قبل ذلك بشهرين برعاية الإدارة الأمريكية على أيام الرئيس السابق بيل كلينتون.

نشب الخلاف فى كامب ديفيد حول مستقبل منطقة الحرم.. وجرت سلسلة الاتصالات السرية من أجل التوصل إلى صيغة لحل هذا الخلاف العميق المُعقد الذى أشعل أجواء التفاوض وأدى إلى انهيار حتى ما تم إقراره من اتفاقات مبدئية حول نقاط خلافية أخرى. وربما بسبب طبيعة هذا الخلاف وإمعانًا فى السرية جرت الاتصالات هذه فى بيت الدكتور موشيه عميراف الذى عينه إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك ـ على أثر فشل مفاوضات كامب ديفيد ـ مستشاراً شخصيًا له «لشئون التسوية الدائمة فى القدس» خاصة وأنه كان قد شغل المنصب نفسه إبان محادثات طابا الشهيرة.

يقول آريه ديان فى صحيفة هاآرتس (١٠/ ١٢/ ٢٠٠٢م) «بعد جهود مضنية فى كامب ديفيد اتفق الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى على:

أ ـ إبقاء الترتيبات القائمة فى منطقة الحرم منذ حرب الأيام الستة على ما هى عليه خاصة ما يتصل منها بالأوقاف الإسلامية التى كانت بيد السلطة الوطنية الفلسطينية دون أى تدخل من جانب إسرائيل.

ب ـ تأجيل مناقشة الترتيبات العملية النهائية التى يتوجب فرضها من وجهة نظر إسرائيل على الموقع بالاتفاق مع الجانب الفلسطينى، إلى ما بعد بلورة موقف مشترك فيما يتعلق بمنطقة الحرم (جبل الهيكل).

يقول آريه «السيادة على جبل الهيكل كانت العقبة الكؤود التى تكسرت عليها كل الآمال والتى أدت بعد وقت قصير إلى فشل المباحثات وعودة الوفود خاوية الوفاض ففى الوقت الذى أصر فيه عرفات على أن تكون السيادة فلسطينية كاملة ووحيدة على منطقة الحرم، طالب الجانب الإسرائيلى بأن تكون له السيادة على منطقة قدس الأقداس التى تقع فوق جبل الهيكل»!!.

يقول عميراف فى الكتيب الذى نشره مؤخراً بعنوان «الكفاح الفلسطينى حول القدس» والذى اعتمد فيه ـ كما يقول هو ـ على ما دوّنه من ملاحظات مفصّلة خلال الاتصالات السرية التى جرت فى بيته بحى كريم بالقدس بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى» استخدم باراك مصطلح قدس الأقداس فجأة ولأول مرة «مما شكل مفاجأة والتباسًا لدى طاقم المفاوضات الذى كان يشاركه جلسات كامب ديفيد؛ لأنه حتى لو ثبتت مصداقية هذه الدعوى فإن هذا المكان الذى وصف بهذا التبجيل الخارق للقدسية ليس سوى أربعة أمتار مربعة كان الحاخام الأكبر يستخدمها للتعبد مرة واحدة فى العام أثناء صلاته فى يوم الغفران»!!.

انتهت الاتصالات السرية فى بيت عميراف بالاتفاق بينه وبين فيصل الحسينى على صيغة حل نصت على «قيام الأمم المتحدة بتشكيل رابطة من ١١ دولة تقوم بدور الوصاية على منطقة الحرم إلى حين التوصل إلى وضع نهائى له يرضى كل الأطراف مع إبقاء الإدارة اليومية الحالية بيد الأوقاف الإسلامية مع اعتبار عرفات حارسًا للأماكن الإسلامية المقدسة». تضمنت صيغة «الوصاية الدولية» هذه عدداً من القنابل الموقوتة كما سبق لصيغة «السيادة المزدوجة» التى طُرحت أثناء مباحثات كامب ديفيد أن اشتملت على عناصر رفضها، ففى حين رحبت بها الإدارة الأمريكية وبعض الدول

العربية وافق عليها باراك من منطلق تأكده من رفض الرئيس عرفات لها . . وهو ما حدث بالفعل بالرغم مما يُذاع من «أنه أبدى استعداداً لقبول اقتراح مماثل أثناء مفاوضات كامب ديفيد قبل ذلك التاريخ بشهرين» .

يقول عميراف : «فشلت الاتصالات مرة أخرى وتكسرت شراع الآمال على جبل الهيكل الذى أصبح هو القضية المقدسية الوحيدة التى لم يتم التوصل إلى اتفاق حاسم حولها . . ففى كامب ديفيد تحولت الجولات المكوكية من مفاوضات شاملة حول اللاجئين والحدود والمستوطنات والترتيبات الحدودية والقدس إلى قضية مقدسية بحتة على رأسها جبل الهيكل . . وتحولت الاتصالات السرية فى القدس إلى مباحثات مكثفة حوله بشكل محدد» .

وسائل الإعلام الإسرائيلية تؤكد أن عشرات الساعات كرست فى منتجع كامب ديفيد فى صيف عام ٢٠٠٠م للتباحث حول قضية القدس ويعترف عميراف أن إصرار الطرف الإسرائيلى على أن تكون له سيادة مشتركة مع الطرف الفلسطينى أدى إلى انهيار هذه المفاوضات كما أدت فكرة الوصاية الدولية إلى فشل الاتصالات السرية بين الجانبين ، بالرغم من أن الزعامات الإسرائيلية بدءاً من هرتزل وحتى مناحيم بيجين مروراً بأوسيشكين وحاييم وايزمان وبن جوريون كانت تُدرك عن رؤية صادقة وعملية كما يقول عميت كوهين فى معاريف «إن جبل الهيكل هذا يُعتبر عظمة فى حلق الحركة الصهيونية يجب الخلاص منها قبل أن تؤدى إلى اختناقها» .

يتساءل عميراف فى الكتيب الذى نشره له مركز دراسات إسرائيل «الزعيم الوحيد الذى أصر على التمسك بجبل الهيكل ووصفه بما ليس فيه هو إيهود باراك بالرغم من أن المكان ليس فيه نفط وليس مؤهلا لإقامة مستوطنات وليس من المعقول أن تُطلق عليه هذه التسمية بكل ما فيه من مساجد وأماكن عبادة أخرى»!! .

يقول بعض المحللين الأوروبيين أن نقطة التفجير التى أطلقها باراك منذ أكثر من عامين هى التى مهدت الطريق لكى يقترح الجانب الأمريكى على الطرفين «أن تكون السيادة على المستوى الفوقى من منطقة الحرم للجانب الفلسطينى والسيادة التحتية للجانب الإسرائيلى» . هذه الفكرة الجهنمية لم يَسبق أن عُرفت فى تاريخ مفاوضات السيادة الدولية من قبل ، وبالرغم من ذلك أصبحت مصطلحًا مدونًا فى محاضر

الجولات العلنية والسرية بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى ومبدأ يتمسك به إرييل شارون وسُيصر عليه فى المرحلة القادمة بعد فوزه فى الانتخابات العامة التى ستجرى الشهر القادم.

يعترف المراقبون الغربيون أن الجانب الفلسطينى ذهب إلى كافة المباحثات التى تطرقت إلى قضية القدس معززاً بالمعلومات والتفاصيل التى تؤيد وجهة نظره وتثبت حقوق من يمثلهم، إلى جانب ذلك أبدوا استعداداً موثقًا لترك الأحياء اليهودية التى شيدت فى الجزء الشرقى من المدينة المقدسة.. وهذا يعنى تنازلهم عمليّا عن ثلث مساحة القدس الشرقية المدونة فى كافة الدوريات.

الموقف الفلسطينى من قضية الحرم موقف تاريخى وجغرافى لا يمكن التنازل عنه أو المبادلة عليه وليس معنى وقوف الإدارة الأمريكية إلى جانب إسرائيل أن يستجاب للضغوط بالتفريط فى هذا الحق، ومما يحسب للرئيس عرفات أنه خرج عن طوره عندما عرض الرئيس كلينتون أثناء مفاوضات كامب ديفيد فكرة تقسيم السيادة بين فوقية وتحتية - كما يقول عميراف - وسأل الرئيس الأمريكى - بغضب شديد - ما إذا كان يقبل بتقسيم السيادة فى بعض شوارع مدينة واشنطن على النسق نفسه!!.

نقطة الضعف فى هذه القضية برمتها أن إيهود باراك كان يظن أنه بتنازله الهامشى عن بعض مراكز التشدد الإسرائيلية السابقة حيال عدد من القضايا العالقة مثل عودة اللاجئين والمستعمرات والحدود والترتيبات الأمنية، سيدفع الجانب الفلسطينى إلى الرضا عما يقدمه له فيما يتعلق بقضية القدس!!. الحقيقة التى يعترف بها الجميع أن الجانب الفلسطينى أصر على بحث هذه القضية منذ اليوم الأول لوصول أفراده إلى كامب ديفيد فى يولية عام ٢٠٠٠م كما يُقررون بأنه كان مُتجاوبًا فى الكثير من الأمور المتعلقة بها، ولكنه فجر الموقف من الداخل عندما تطرق الحديث إلى المساومة على السيادة الكاملة والوحيدة على منطقة الحرم.

يقول عميراف فى كتيبه الذى أشرنا إليه «لقد أخطأ باراك خطأ قاتلاً حين أصر على موقفه من جبل الهيكل؛ لأن إسرائيل عمليّا وواقعيّا لا تحتاج إليه، خاصة إذا قيس هذا الموقف المتعنت غير المبرر بما كان سيمنحه الاتفاق حول القدس بعامة لإسرائيل من مكاسب كبيرة فى نواح أخرى». ويضيف «إنه لا أساس لصحة الادعاءات التى قدمها

باراك أو شلومو بن عامى بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد من أن رفض الجانب الفلسطينى ما لليهود من حقوق معنوية ومادية بجبل الهيكل هو الذى أدى إلى انهيار هذه المفاوضات؛ لأن هذا الرفض يمثل ـ من وجهة النظر الإسرائيلية اللاهوتية ـ رفضًا لكل ما يربط اليهود بأرض إسرائيل كلها».

وبدلا من أن يمارس عميراف ضغطًا سياسيًا وحزبيًا على الناخب الإسرائيلى مطالبًا إياه بأن ينتخب من يعيد الحقوق لأصحابها الشرعيين وأن يرفض إعادة انتخاب الذين يحاولون أن يشيدوا مستقبل أيامه فوق الوهم والخداع لكى يضمن الأمن والسلام فى المرحلة القادمة، يقترح أن تقدم إسرائيل «جبل الهيكل هدية منها لقادة الدول الإسلامية لكى تحظى باعتراف دولهم بها»!!.

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٢م

الانسحاب من غزة مقدمة لتهويد الجليل والنقب

بالرغم من عدم وضوح ملامح الانسحاب الإسرائيلى الأحادى من قطاع غزة، حيث لم يعلن عن جدول زمنى ولم تهدأ بعد اعتراضات زعماء المستعمرات الإسرائيلية هناك، يعكف إرييل شارون على وضع مُخطط فك الارتباط مع شرقى القدس موضع التنفيذ؛ لأن القضية لا تمثل أى خلاف بينه وبين غلاة الليكود ولا مع الأحزاب الدينية ولا مع سكان المستعمرات . . ولا تحتاج منه إلى تدبير تعويضات كالتى يبحث عنها لدى أعضاء الجالية اليهودية الأمريكية لتقديمها لمستعمرى الأراضى الفلسطينية فى القطاع بعد إجلائهم عنها .

واذا كانت مشكلة المستعمرات اليهودية المستعصية فى قطاع غزة التى تمس فقط مستقبل ٧٥٠٠ مُستعمر قد وضعت مستقبل إرييل شارون على المحك، فمشكلة ربع مليون فلسطينى يعيشون فى القدس الشرقية تمثل ـ بالنسبة له ولحكومته وحزبه ـ واحداً من البرامج الدعائية التى يُسوق بها لتسهيل خطة انسحابه الأحادى من قطاع غزة ويُرضى بها زعماء المستعمرين ويقاوم بها التفاف بنيامين نتنياهو لطعنه فى الظهر .

تنظر إسرائيل إلى هؤلاء الفلسطينيين كأعدى أعدائها . . تقول التقارير التى نشرتها صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ١٠ يولية «إن وتيرة الإنجاب بينهم هى الأعلى على مستوى العالم، ووفق آخر استطلاع أجرته بلدية القدس سيتحول العرب إلى غالبية فى القدس بحلول عام ٢٠٤٠م» . . فكيف سيكون الحال إذا انتخبوا رئيساً فلسطينياً عربياً لرئاسة بلدية القدس، إذن لا بد من ضم الأحياء المهمة من القدس الشرقية والسماح لليهود بالإقامة فيها؛ لأنهم ممنوعون حتى اليوم من ذلك .

من هنا تتوافق جميع الأطراف المتعاونة مع حكومة إرييل شارون والمتعارضة معها على أن «عاصمة اليهود الموحدة يُهددها الخطر» لأن نسبة اليهود المهاجرين إلى القدس سلبية أما نسبة العرب فهى إيجابية. لذا وجب التحرك الإيجابى السريع الفعال، وليس معنى ذلك البدء من الصفر.. بل إزاحة الستار عن الخطط سابقة التجهيز التى كلفت بها فرق بحثية منذ عام ١٩٩٠م لتبادل الرأى حول كيفية تمويلها وأنسب التواريخ للبدء فى تنفيذها باستغلال الأجواء السياسية والآنية والاقتصادية الحالية بما فى ذلك مناخ انتخابات الرئاسة الأمريكية ونتائج وانتخابات البرلمان الأوروبى التى جاءت مخالفة لسياسات حكوماته الحالية.

المخطط الإسرائيلى يمهد لفصل ستة أحياء فلسطينية أخرى هى العيساوية وعناتا ومخيم شعفاط وكفر عقب وصور باهر وأم طوبا وإلحاقها بالضفة الغربية وبالتالى إسقاط حق الإقامة عن حوالى ١٥٠ ألف نسمة من سكانها؛ مما سيؤدى عمليّا إلى تقليص عدد فلسطينيى القدس إلى أدنى حد بعد أن نفذت فعلا فصل حى الرام وضاحية بريدة عن المدينة بإقامة جدار أسمنتى بارتفاع ثمانية أمتار وسجنت سكانهما البالغ عددهم ٨٠ ألف نسمة بعيدًا عن الامتداد السكانى الذى عاشوا حوله طوال عمرهم والذى يعد بيئة التواصل التاريخية بالنسبة لهم منذ مئات السنين.

لم ينكر إيهود أولمرت نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى ووزير الصناعة والتجارة هذا التوجه وأشار إلى أن بناء السور الفاصل وإقامة الحواجز والبوابات «أمر طبيعى لاستكمال توفير أكبر قدر من الأمن والاستقرار لسكان القدس من اليهود ولإحكام السيطرة على العناصر الفلسطينية التى سيكون أمامها منفذ واحد فقط للحركة وهو الذى يقع ناحية الشمال فقط فى اتجاه حاجز قلنديا ورام الله».

وإذا كانت خطة الانسحاب من قطاع غزة لا تمثل لإسرائيل خسارة تذكر فإن فصل الثمانية أحياء الفلسطينية عن مدينة القدس يحقق لها مكاسب على كافة المستويات.. فهو يعمل على خفض نسبة الفلسطينيين فى المدينة العربية المقدسة إلى أقل من ٢٠٪ لصالح زيادة نسبة المستعمرين اليهود لها ويؤدى إلى إخراج المدينة من دائرة الصراع وبذلك لا يحق للجانب الفلسطينى عندما يحين وقت المفاوضات النهائية!! أن يُطالب بإدراجها كبند من بنود التفاوض ويقضى تمامًا على فكرة أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المزمع إعلانها!!.

هل ما زلنا نذكر سياسة حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ بداية تسعينيات القرن ٢٠٠٣م لتفريغ المدينة المقدسة من كل ما يشير إلى وجود مؤسسة فلسطينية فعالة واستبدال أجهزة إسرائيلية بها . . هل ما زلنا نذكر مخطط القضاء على البنية التحتية للوجه الفلسطيني فى القدس اقتصاديّا وتعليميّا وصحيّا . . هل ما زلنا نذكر تشجيع السلطات الإسرائيلية على زعزعة أمن المدارس والمعاهد التعليمية الفلسطينية بغرض إبعاد طلابها عنها ونشر المخدرات والمفاسد بينهم، كل ذلك كان مقدمة لخطوة توحيد القدس إسرائيليا بطرد غالبية سكانها العرب منها!! .

بعد عملية سلخ الأحياء العربية وضمها للقدس الغربية كيف سيتم طرد الفلسطينيين؟؟ بالقانون وعلى رءوس الأشهاد من أوروبيين وأمريكيين!! .

منذ بضعة أشهر تأسست بإيعاز من حكومة شارون شركة مدنية كُلفت بمهمة أساسية محددة هى : إجراء عملية مسح شامل لكل فلسطينى يعيش فى القدس أو يتردد عليها من زاوية موقفه من سداد الضرائب التى تفرضها عليهم حكومة الاحتلال وما حكم عليه به من غرامات . . توصلت هذه الشركة إلى أن ٨٠٪ من سكان القدس من الفلسطينيين مدينون بمبالغ طائلة لأجهزة الحكومة الإسرائيلية ابتداء من أقساط التأمين الصحى الوطنى وضريبة امتلاك جهاز تليفزيون إلى تراخيص السيارات وغرامات المرور والبناء وغيرها .

فى ضوء ما توصلت إليه هذه الشركة التى قامت بعملها فى سرية تامة تستعد وزارة الداخلية لإخطار كل فلسطينى مدين لجهة حكومية بضرورة السداد خلال فترة زمنية محددة وإلا قُدّم للمحاكمة . . فى ظل الحالة المتردية لكل فلسطينى من أبناء القدس ماليّا واقتصاديّا ليس أمام المدينين إلا :

- سداد المبالغ الطائلة المحكوم بها عليهم .

- أو الاتفاق على صفقة يقبلون فى ضوئها الابتعاد عن حدود بلدية القدس والقبول بعدم العودة إليها بعد سحب التصاريح الإسرائيلية منهم، مقابل شطب ديونهم والتعهد بعدم ملاحقتهم قضائيّا .

أما القلة القادرة على السداد فسيفرض عليهم حتمية استبدال وثائق السفر / الهويات الزرقاء التى فى حوزتهم بجوازات سفر إسرائيلية، ومن يرفض منهم

ستسحب منه أوراقه الثبوتية ويطرد فوراً بقوة الشرطة المستندة إلى حكم محكمة، من داخل حدود بلدية القدس إلى الضفة الغربية.

تتوقع الحكومة الإسرائيلية خلال فترة زمنية محدودة أن تحقق خطة سلخ الأحياء الفلسطينية من القدس الشرقية وإلحاقها بالقدس الغربية ومؤامرة التهجير الجماعي (الترانسفير) للفلسطينيين من سكان القدس أهدافها، لذلك تقوم اللجان الحكومية منذ الآن بوضع خرائط البناء فوق الأراضي التي يتوقع تفريغها من ساكنيها العرب.. كما تقوم اللجان القانونية بدراسة مدى قانونية السماح لعشرات من الشركات للبدء في تنفيذ مشاريع إسكانية في أماكن ذات صبغة دينية لتعزيز التواجد السكاني اليهودي بها.

في الوقت نفسه تقوم الأجهزة الإسرائيلية المختصة بتسجيل تبعية المواليد الجدد للأسر الفلسطينية من أبناء القدس، لأماكن أخرى بعيدة عن المدينة وتصر على عدم قيدهم في صفحات بطاقة الوالدين حتى لا يكون من حقهم في المستقبل المطالبة ببطاقة هوية باعتبار أنهم من أبناء القدس!!.

جريدة الوفد اليومية - ٣/ ٧/ ٢٠٠٤م

المجموعة الخامسة

باسم السلام . .

تضع إسرائيل أمن شعبها فوق رءوس الجميع



السلام .. وليست الأساليب الأمنية..
هو الذى سيحمى المجتمع الإسرائيلى

أجمعت الصحف الإسرائيلية التى صدرت طوال الأسبوعين الماضيين على أن حالة التأهب التى اتخذتها السلطات المختصة قبل الرابع والعشرين من شهر أكتوبر فى كافة أنحاء إسرائيل بلا استثناء تحسبًا لقيام عملية انتحارية أو أكثر فى مناسبة ذكرى اغتيال المهندس فتحى الشقاقى، أجهدت اقتصاد البلاد وأربكت الحالة اليومية للمجتمع وعطلت العديد من مصالحه.

وإن كانت بعض الصحف الإسرائيلية قد هاجمت هذه الإجراءات التى انتهت إلى لا شىء وطالبت السلطات المسئولة بالدقة فى المرات المقبلة، إلا أن أغلبية الكتاب والمحللين ارتأوا أن لجوء هذه السلطات لمبدأ الوقاية خير من العلاج مهما كانت كلفته المادية والمعنوية، يعد دائمًا أفضل الأساليب المتاحة لحماية أفراد المجتمع.

اندفعت إسرائيل إلى إعلان حالة التأهب القصوى هذه المرة عندما تلاقت توقعات السلطات المختصة مع سلسلة من التحذيرات التى أبلغت إليها من أطراف عدة بشأن نية الجهاد الإسلامى وربما منظمة حماس القيام بعمليات «انتحارية» داخل إسرائيل قبل نهاية شهر أكتوبر الماضى. ويبدو أن المسئولين تعاملوا مع هذه التحذيرات الساخنة بجدية بالغة ربما بسبب حالة التوقع التى كانت لديهم أو بسبب الثقة فى مصدر التحذيرات واعتماد مصداقيته فى حالات سابقة.

ويبدو أن التحذيرات فى الغالب الأعم كانت ترتبط بعمليات يخطط لتنفيذها فى القدس أو تل أبيب أو فيهما معًا، كما يبدو أن المعلومات المتوافرة عن هوية المُنفذين ووقت وقوع العملية ومكان تنفيذها لم تكن كافية بحيث يمكن حصر حالة التأهب فى

أماكن محددة؛ لذلك جاء التعميم بالشكل الذى أربك الحياة العامة فى إسرائيل لعدة أيام وانعكست آثاره السلبية على نشاط البلاد الاقتصادى والتجارى والسياحى أيضًا.

ترى معظم التقارير الغربية أن جهاز الشاباك كان يتعامل مع الحالات المشابهة قبل الآن عن طريق نشر ما توصل إليه من معلومات تحذيرية إلى جهات الأمن المختصة، وهذه بدورها عليها أن تتخذ من وسائل الحماية ما ترى أنه كفيل بإحباط مثل هذه المحاولات التخريبية. ويظل من حق قادة الشاباك فى كل الأحوال الاستعانة بقوات الجيش والشرطة سواء على مستوى الاستخبارات أو الإجراءات الأمنية المشتركة لمداهمة المواقع التى يُظن أنها أماكن إيواء للعناصر المخربة سواء قبل قيامهم بالعملية لإحباطها أو بعد وقوعها لتقديمهم للمحاكمة. المهم أن الغالبية العظمى من أبناء المجتمع الإسرائيلى لم تكن تَدرى شيئًا عن هذه الإستراتيجية التى يطلق عليها أساليب الإحباط السرى ولا عن المقصود من ورائها حتى تقع العملية «الانتحارية» أو يُلقى القبض على الذين اعتزموا القيام بها أو قاموا بها فعلاً ويتم تقديمهم للمحاكمة.

ميزة هذا الأسلوب كما يراها الخبراء تكمن فى أن المخططين للعملية لا يعرفون أن أمرهم قد كشف وبذلك لا يُتاح لهم فرصة اتخاذ احتياطات تحذيرية أكثر من المعتاد فى مثل هذه العمليات، مما يتيح لعناصر إحباط خطواتهم القدرة على متابعة تحركاتهم، إلى جانب ذلك لا يلحق ضرراً بالاقتصاد القومى أو يُحدث تشويشًا على نواحى الحياة العامة للبلاد أو تعطيلاً لمصالح أبناء المجتمع. أما السلبية الكبرى لهذا الأسلوب فترجع إلى أن عدم إطلاع المواطن العادى عليه يجعله غير قادر فى الوقت المناسب على اتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة على المستوى الشخصى؛ مما يحجب عنه أسباب الخطر عند وقوعها.

ربما بسبب فشل هذا الأسلوب فى منع وقوع الحادثتين اللتين وقعتا عام ١٩٩٥م فى تل أبيب والقدس وأودت بحياة حوالى ٧٠ إسرائيليّا، لجأت حكومة نتنياهو إلى استخدام إستراتيجية الإحباط العلنى التى تعتمد فى الجزء الأكبر من نجاحها على معاونة ومشاركة أبناء المجتمع أنفسهم وذلك عن طريق نقل جزء من مسئولية الأجهزة الأمنية إلى المواطن العادى، على اعتبار أن نقل هذه المسئولية يدفع الناس العاديين إلى التصرف بحكمة فى وقت الأزمات والتهديدات التى تقترب منهم شخصيًا، إلى جانب أن التحذير العلنى وما يتبعه من انتشار رجال الأمن بشكل مُكثف فى كل ركن تقريبًا،

يؤدى إلى تراجع المُخططين عن تنفيذ العملية المستهدفة فى توقيتها المحدد وتأجيل القيام بها إلى وقت لاحق. وهذا التراجع فى حد ذاته تعده أجهزة الأمن أحد المكاسب المُحققة؛ لأنه يُعطيها الوقت الكافى لاستكمال ما لديها من معلومات فى مقابل اهتزاز الأمن الشخصى عند الطرف الآخر، مما يسهل ربما وقوعه فى أيدى الشاباك.

توقعت صحيفة «معاريف» فى عددها الصادر يوم ٥ نوفمبر ١٩٩٦م أن يكون «عناصر الجهاد الإسلامى مسرورين بسبب أنباء حالة التوتر والخوف التى شملت أنحاء إسرائيل وأنهم فخورون؛ لأنهم استطاعوا إثارة جنون أجهزة الأمن الإسرائيلية بدون أن يطلقوا طلقة رصاص واحدة».

الثابت فعلا أن إستراتيچية الإحباط السرى لم تُجد فى فترات سابقة وأن عمليات الانتقام العشوائية البشعة التى لجأت إليها أجهزة الأمن الإسرائيلية بعد كل عملية «انتحارية» لم توقف عناصر الجهاد أو حماس عن الإقدام على عمليات جديدة. كما أن إستراتيچية الإحباط العلنى وإن كانت قد أوقفت عملية رتب للقيام بها هنا أو هناك- وفق الروايات الإسرائيلية - إلا أنها أتت بنتائج سلبية عديدة على مختلف نواحى الحياة فى المجتمع الإسرائيلى، نعتقد أن أكثرها تأثيرًا سيكون على قدرة هذا المجتمع على الصمود وعدم تآكل مقوماته الذاتية مع كل حالة توتر وخوف يتعرض لها فى كل مرة تنفذ فيها أجهزة الأمن إستراتيچية الإحباط العلنى هذه.

الحماية الحقيقية لأبناء المجتمع الإسرائيلى هى فى إقامة السلام الدائم والمستقر بينهم وبين المجتمعات العربية المحيطة بهم وعلى رأسها المجتمع الفلسطينى يليه المجتمعان السورى واللبنانى؛ لأن حالة السلام هذه هى وحدها الكفيلة بأن توفر للجميع بلا تمييز أو استثناء حالة الأمان التى ينشدونها، فى هذه الحالة فقط لن تلجأ أجهزة الأمن الإسرائيلية إلى أساليب الإحباط العلنية أو السرية ولن تنفق جل وقتها واهتماماتها ومواردها للتدقيق فيما يصل إليها من معلومات، وسيكون أمن جميع المجتمعات فى ظل هذا السلام العادل متساويًا لا أفضلية فيه لأمن مجتمع على آخر كما تصر حكومة نتنياهو على جعل أمن المجتمع الإسرائيلى صاحب الأولوية على جميع ما عداه من مجتمعات، ضاربة عرض الحائط بسيادة وأحقية دول المنطقة المطلقة فى تأمين حياة أبنائها اليوم وغدًا.

جريدة القدس العربى - ٣٠/ ١١/ ١٩٩٦م

حادث سوق الخضار لن يكون الأخير!!

ليس هناك خلاف كبير على أن حادث الاعتداء الذى قام به الجندى الإسرائيلى نوعام فريدمان فى اليوم الأول من عام ١٩٩٧م ضد مدنيين عزل من السلاح فى سوق الخضراوات بمدينة الخليل كان يمكن أن يتحول إلى مأساة بشعة لو كان قد أدى إلى مقتل البعض من الفلسطينيين أو أن تبادلاً لإطلاق النار قد جرى بين الجندى وزميله الآخر الذى لم يُكشف عنه الستار بعد وبين أفراد من الشرطة الفلسطينية كما حدث من قبل أو إذا لم يتمكن أحد الجنود الإسرائيليين من إلقاء القبض عليه ونزع بندقيته الآلية ونقله إلى قسم الشرطة لاستجوابه.

ولكن الضرورة تقتضى منا أن نربط بين هذا الحادث الذى تعتبره مصادر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى عاديًا وبين عدد من الوقائع التى تزامنت معه.. مثل:

* قيام مُستوطن إسرائيلى من سكان مستوطنة كفار دروم شرق مدينة دير البلح بإطلاق ثلاث رصاصات مساء يوم ٣٠ من شهر ديسمبر ١٩٩٦م على صدر المواطن الفلسطينى إبراهيم أبو نصير بعد أن ناداه من وراء سياج المستوطنة ولما اقترب منه أطلق عليه النار، ولم يثبت الجانب الإسرائيلى أن المواطن الفلسطينى كان يحمل سلاحًا أو أنه تشاجر مع قاتله أو أنه أهانه أو تعرض له بأى سوء.. وكل ما توصل إليه فريق التحقيق أنه كان متوجهًا كما هى عادته من حين لآخر إلى منزل أخيه الواقع شرق المستوطنة وربما لم يعجب شكله أو طريقةُ سيره المستوطن الإسرائيلى فقرر اغتياله بطريقة خسيسة.

* اعتقال قوات الأمن الإسرائيلية ١٢ مستوطنًا يهوديًا رفعوا العلم الإسرائيلى على منزل خال من أصحابه فى مدينة الخليل وحاولوا الاستيلاء عليه فى وقت مبكر من

صباح يوم ٣١ من شهر ديسمبر ١٩٩٦م بحجة أن كافة المنازل المقامة على أرض المدينة تُعد ملكية خالصة لليهود ويجب على الدولة أن تُمكنهم من السكنى فيها.

* إعلان الحكومة الإسرائيلية قبل نهاية شهر ديسمبر ١٩٩٦م أيضًا إضافة عشرات الملايين من الدولارات فى اللحظة الأخيرة إلى ميزانيتها للعام الحالى لأجل تغطية تكاليف الاستيطان اليهودى فوق أراضى هضبة الجولان السورية وأراضى الضفة الغربية وقطاع غزة.. بالرغم من أن المشروع الأصلى للموازنة ينص بالفعل على توفير بنود مباشرة للاستيطان قيمتها ١٩٠ مليون دولار بزيادة قدرها حوالى ٩٠٪ بالمقارنة إلى موازنة العام الماضى.

لأن ربط مثل هذه الوقائع معًا يبين بكل وضوح نوعية المناخ العام الذى استطاعت حكومة بنيامين نتنياهو أن تخلقه منذ ما قبل انتخابات مايو الماضى وأن تستثمره لأجل تأجيل الالتزام بخطوات محددة لتنفيذ خطوات إيجابية على مسارات السلام مع السلطة الفلسطينية ومع الحكومتين السورية واللبنانية. وخير نموذج لذلك تسويفها المتواصل الحلقات لتنفيذ اتفاق انسحاب قوات جيشها من مدينة الخليل. متناسية أن العملية الإجرامية التى قام بها باروخ جولد شتاين وراح ضحيتها العشرات من المصلين الفلسطينيين داخل الحرم الإبراهيمى كانت المُسوغ الذى اعتمد عليه قاتل رابين حين أقدم على اغتياله منذ أكثر من عام.. فقد ادعى أنه أودى بحياته؛ لأنه يُفرط فى أرض التوراة التى منحها رب إسرائيل لشعبه المختار. هذا المنطق المعوج القائم على غير ركيزة هو نفسه الذى دفع بمجموعة من الحاخامات المتشددين داخل إسرائيل إلى مطالبة جنود الجيش الإسرائيلى بعدم إطاعة الأوامر التى ستصدرها قياداتهم إليهم بالانسحاب من مدينة الخليل بعد الاتفاق المزمع توقيعه بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى. وتقول صحيفة التايمز اللندنية الصادرة بتاريخ ٢ يناير ١٩٩٧م إن أحد هؤلاء الحاخامات وهو اليعازر والدمان يدير مدرسة دينية يلتحق بها الشباب من العاملين فى وحدات الجيش الإسرائيلى.

وأيضًا لأن مثل هذا الربط يُوضح لنا بجلاء لا شبهة فيه أن القرارات التى دأبت إدارة نتنياهو منذ توليها السلطة على اتخاذها وهى التى جاءت إلى كرسى الحكم بعد انتخابات ديمقراطية.. لا تتصف بالديمقراطية وإنما تمثل أبشع أنواع التعسف

والاستبداد على العكس تمامًا من القرارات التى تتخذها الدول العربية التى تصفها الحكومة الإسرائيلية دائمًا بأنها استبدادية ورجعية حيث تُصر حكومات هذه الدول مجتمعة برغم التعنت الإسرائيلى على التمسك بخيار السلام لكونه إستراتيجية لا يمكن التنازل عنها.

لهذا نقول إن وقائع مثل هذه تساعد على تأجيجها بشكل مستمر حكومة أخذت على عاتقها منذ أول يوم لها فى الحكم أن تعيد منطقة الشرق الأوسط مرة أخرى إلى حالة الحرب التى عاشتها ردحا من الزمان.. لن تكون فى صالح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية راعية السلام فى الشرق الأوسط، التى تَعهد رئيسها بيل كلينتون بعد إعادة انتخابه بمواصلة العمل للوصول بخطواته إلى مرحلة الاستقرار والأمان بحيث يعود نفعها على جميع الأطراف المشاركة فيه، فإذا كان نتنياهو قد تجاهل منذ حوالى أسبوعين الانتقادات الأمريكية لسياسته الاستيطانية معتبراً وفق منطق إدارته غير السوى أن هذه السياسات لا تتناقض مع ما تنص عليه اتفاقات أوسلو، فليس من المستبعد أن يعتبر هو وأركان حكومته العملية الإجرامية التى قام بها نوعام فريدمان عملية يرضى عنها رب إسرائيل وأن تقوم جماعة دينية إسرائيلية باتخاذ يوم الأول من يناير كل عام عيداً لها كما سبق وتحول قبر باروخ جولدشتاين على مدى الأيام إلى مزار يتبارك به اليهود الأكثر تعصبًا وتشدداً وتطرفًا.

وإن لم تتخذ حكومة نتنياهو الخطوات الكفيلة بإقرار سلام حقيقى بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية يقوم على الاحترام المتبادل بين الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى، ويُمهد لتفعيل مسار المفاوضات الجادة بينها وبين الحكومتين السورية واللبنانية بشكل إيجابى ومثمر.. فلن تفوز إسرائيل بالأمن والاستقرار اللذين تحلم بأن تحققهما لشعبها.. وسوف تجنى هى من المشاكل الكثير وستكون أول مشاكلها مع المستوطنين والمتشددين إذا أصرت على توفير الحماية الظالمة لهم وواصلت فتح أبواب القوات المسلحة لتوفير الحماية لهم.

جريدة القدس العربى اليومية ـ ١٤/ ١/ ١٩٩٧م

اغتيال أبو جهاد ..

نموذج لاختراق إسرائيل لسياج الأمن العربى!

فى شهر مارس عام ١٩٨٨م نقلت مجلة «بمحنية» الناطقة بلسان الجيش الإسرائيلى عن الجنرال أمنون ليفكين شاحاك الذى كان يشغل آنذاك رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية بالقوات المسلحة الإسرائيلية تهديده وتوعده بتصفية «كل من يمارس الإرهاب أو يُخطط للقيام بعمليات إرهابية ضد شعب إسرائيل المختار»، وذلك تعقيبًا على قيام مجموعة فدائية فلسطينية باختطاف سيارة نقل موظفين تابعة لمفاعل ديمونة النووى وقتل ثلاثة منهم.

ويتذكر شهود العيان أن الصحف الإسرائيلية التى تابعت الحادث وقلبت الرأى العام العالمى ضد الشعب الفلسطينى خاصة والشعب العربى بعامة ركزت على أن الشهيد أبو جهاد هو الذى خطط لتنفيذ هذه العملية كما يَذكرون أنها طالبت برأسه ورأس قادة العمل الفلسطينى ثمنًا لها. وما لا يذكره شهود العيان أن الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية انتهزت الفرصة السانحة التى قدمت إليها على غير توقع أو ترتيب من جانبها وبدأت فورًا وقبل نهاية الشهر نفسه فى وضع الخطة التى انتهت فى ليلة ١٦ إبريل من العام نفسه باغتيال أبو جهاد داخل بيته الذى كان يقع على شاطئ سيدى بوسعيد التونسى.

قد يتصور البعض أن فترة الإعداد الزمنية بين مارس وإبريل ١٩٨٨م غير كافية للإعداد والتخطيط لمثل هذه العملية وتنفيذها وتحقيق الهدف من ورائها وعودة القوة

المنفذة دون أى اعتراض على مستوى أجهزة أمن منظمة التحرير الفلسطينية أو أجهزة الأمن التونسية خاصة إذا علمنا ـ كما سنرى ـ أن زمن التنفيذ احتاج إلى ثلاثة أيام وثلاث ليال!! ناهيك عن أن البعض الآخر كان يتصور صعوبة الوصول إلى بيت الرجل الثانى فى منظمة التحرير الفلسطينية واغتياله بهذه السهولة فوق أرض تفصل بينها وبين إسرائيل مياه بحرية إقليمية ودولية!.

الحقيقة المؤكدة التى انكشفت بعد حوالى تسع سنين على عملية الاغتيال هذه أن إسرائيل كانت تخطط لاغتيال أبوجهاد وغيره من قادة العمل الفدائى الفلسطينى منذ فترة طويلة وأن خططها الأصلية والبديلة لهذه الأغراض كانت دائمًا جاهزة ومعدة.

قبل نهاية شهر مارس عام ١٩٨٨م وافق دان شومرون قائد هيئة الأركان الإسرائيلية مبدئيًا على قيام مجموعة من الوحدات الخاصة باغتيال أبوجهاد فى عقر بيته القريب من الشاطئ التونسى وأصدر أمره إلى نائبه إيهود باراك بتولى التنسيق بين أفرع القوات المسلحة المختلفة وأجهزة الاستخبارات العسكرية وغيرها لإعداد الخطة اللازمة والإشراف على تنفيذها. وكان أول مطلب فورى لباراك فى هذا الشأن هو إعداد مجسم لبيت أبوجهاد من الداخل إلى جانب نماذج للمنازل المحيطة به والشوارع المؤدية إليه وبُعده عن مياه الشاطئ وأقل زمن يستغرق للوصول إليه.. وذلك بغرض إتاحة الفرصة كاملة لأفراد قوة الاقتحام الخاصة المسئولة عن عملية التصفية الجسدية لأن تتدرب على هذا المجسم أطول فترة زمنية ممكنة قبل القيام بمهمتها على أرض الواقع.

ساعد على تنفيذ بناء مجسم ثلاثى الأبعاد للفيلا التى يقيم بها أبوجهاد فى وقت قياسى صور قديمة التقطتها طائرات إسرائيلية وطائرات دول حليفة للمنازل التى أصبحت تقيم فيها القيادات الفلسطينية بعد خروجها من لبنان فى أغسطس عام ١٩٨٢م، أضيفت إليها خلال فترة وجيزة مجموعة هائلة من الصور الجوية الحديثة وصور أخرى التقطها عُملاء الموساد للمبنى من الخارج من جميع الزوايا، إلى جانب وصف دقيق لمسالكه وطرقاته الداخلية وفرها أفراد قاموا بزيارة له بطريقة أو بأخرى.

وقد تحقق لقيادة العملية معرفة مكونات المكان معرفة عميقة عن طريق:

أولاً: تكثيف التواجد الإسرائيلى السرى فوق الأرض التونسية عن طريق عملائها من السياح ورجال الأعمال الأوروبيين لجمع أدق المعلومات حول قيادات منظمة التحرير الفلسطينية فى أعقاب استقرارهم هناك بعد أغسطس عام ١٩٨٢م.

ثانيًا: الشركات الأوروبية والأمريكية التى افتتحت فروعًا وهمية لها فى العاصمة التونسية وما حولها والتى استطاعت بحكم مواصفات عملها فى السوق أن تجمع العديد من المعلومات الإستراتيجية والحيوية التى أفادت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

ثالثًا: أماكن التنصت على أعلى مستوى، التى أقامها موالون لإسرائيل داخل شقق استؤجرت فى قلب العاصمة التونسية تحت مسميات غامضة مما وفر لها اطلاعًا لا بأس به على مكالمات البعض من أعضاء قيادات العمل الفلسطينى وبالتالى التعرف على أدق تفاصيل تحركاتهم وأنشطتهم.

رابعًا: اختراق عن بُعد لنطاق الأمن الوقائى الفلسطينى أتاح معرفة دقيقة لأعداد الحراس الشخصيين لكل قيادة فلسطينية ومواعيد تبديل حراسات المقار وبالطبع قوة تسليح كل فرد والجهد البدنى والذهنى الذى يتعرض له.

فوق هذا البناء شبه المتكامل قامت شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بالتخطيط لعملية اغتيال أبوجهاد بشكل حرفى استغل كل معلومة توافرت له كما أعد العدة لتحديث جانب من هذه المعارف خشية أن يؤدى تقادمها اللحظى إلى إفشال العملية أو كشفها. كما تم التنسيق بدقة عالية وبأعلى درجات السرية بين قيادة الشعبة وأفرع القوات المسلحة المشاركة فى العملية، بحيث تم مسح الشاطئ التونسى لاختيار أفضل أماكن الإنزال البحرى التى تتوافر لها الخصوصيات المطلوبة طبوغرافيًا وأمنيًا كما أسند إلى طائرة إسرائيلية من طراز بوينغ ٧٠٧ مهمة التنصت الجوى قرب الشواطئ التونسية لالتقاط الاتصالات الهاتفية التى تقوم بها القيادات الفلسطينية قبل أيام من ساعة التنفيذ.. وبالذات لتسجيل تحركات أبوجهاد داخل مقر إقامته وتوقيتات عودته إليه وإيابه منه وفترات بقائه داخله.

انتهت الحسابات الأخيرة لخطة العملية التى أطلق عليها اسم كودى هو «فردان» إلى ضرورة إتمامها بعد منتصف ليلة ١٦ إبريل عام ١٩٨٨م.. واستعدادًا للتواجد فوق مسرح العمليات فى هذا التوقيت تحركت السفينة الحربية التى تحمل فوق سطحها أفراد الخلايا الخمس الذين وزعت عليهم مهام العملية بقيادة موشيه يعلون - رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية حاليًا - من قاعدة ميناء حيفا البحرية مساء يوم الأربعاء ١٣

إبريل ترافقها أربع سفن أخرى وغواصة . . سفينة منها حملت فوق متنها طائرتين مروحيتين لنقل الجرحى والمصابين بأسرع وسيلة ممكنة من مكان العملية . . إلى سطح سفينة ثانية تحولت إلى مستشفى ميدانى للعلاج وإجراء العمليات الجراحية الفورية . . والسفينة الثالثة تحولت إلى غرفة قيادة يقوم من داخلها إيهود باراك نائب رئيس الأركان آنذاك بالإشراف على سير العملية ومتابعة تنفيذ خطواتها الواحدة تلو الأخرى وفق الخطة التفصيلية التى أعدت لهذا الغرض . . أما السفينة الرابعة فقد أعدت لتكون جاهزة للاشتباك الفورى إذا وقع تدخل من جانب القوات البحرية التونسية أو غيرها أثناء القيام بالعملية أو بعدها، وللتمويه والعمل على إبعاد الأنظار عما يجرى فوق الأرض التونسية إذا حدث اكتشاف لعناصر خلايا التصفية الجسدية قبل القيام بمهامهم . . أما دور الغواصة فكان لتأمين تواجد هذه الوحدات البحرية الإسرائيلية على حدود المياه الإقليمية لتونس وضمان ابتعاد السلاح البحرى عنها قدر الإمكان لحين عودة أفراد الخلايا الخمس إلى سطح سفينتهم بعد إنجاز عملية الاغتيال على أى وجه .

رست السفن بعد حلول ليلة الخميس ١٥ إبريل خارج حدود عمل وحدات الرادار البحرى التونسى . استقل أفراد الخلايا الخمس وعددهم عشرون ومعهم أسلحتهم الكاتمة للصوت من مسدسات ورشاشات خفيفة القوارب المطاطية على مسافة صغيرة إلى حد ما من حى سيدى بوسعيد . . فى انتظارهم كانت توجد ثلاث سيارات خاصة من أحدث طراز قامت مجموعة من عملاء الموساد الذين يتحدثون الفرنسية بطلاقة باستئجارها على اعتبار أنهم سائحون أوروبيون جاءوا لقضاء عدة أيام للتنزه بين المناطق الريفية والشواطئ التونسية وللتمتع بمناظر البلاد الطبيعية الخلابة .

توالت على سفينة القيادة التقارير التى تتابع تحركات أبوجهاد . . ولما علم أنه سيتأخر بعض الوقت بسبب اجتماع هام مع فاروق قدومى عضو اللجنة العليا للمنظمة . . صدرت الأوامر لقائد عملية التصفية الجسدية المتمركز فوق الشاطئ التونسى بالتنصت على اتصالات منزله التليفونية والمنازل القريبة منه لتحديد موعد عودته إلى بيته إن أمكن على وجه الدقة .

انتهى اجتماع أبوجهاد مع فاروق قدومى بعد منتصف الليل بقليل . . هكذا أفاد أحد تقارير المتابعة القريبة من مكان الاجتماع ، كما أكد ذلك تنصت قائد مجموعة الاغتيال إلى مكالمة تليفونية كانت موجهة إلى طاقم الحراسة حول منزل الشهيد .

صدرت أوامر التحرك، وانطلقت السيارات الثلاث متعمدة أن تبدو رغم عدم وجود مرتادين لشاطئ سيدى بوسعيد فى هذا الوقت من الليل وكأن من بها من سياح يمرحون على الشاطئ فى شكل عبثى لا مبال شأن معظم سياح دول أوروبا الأكثر ثراء!! وبعد حوالى ساعة قطعت خلالها الخمسة كيلومترات الفاصلة بين نقطة الإنزال والمنطقة المستهدفة اقتربت جميعها بشكل طبيعى للغاية من الڤيلا التى حضرت خصيصاً من إسرائيل لاغتيال المقيم بها.

اختفت العناصر المعاونة المحلية من فوق أرض ميدان العملية واختير للسيارات أماكن تمويه مؤقتة وانفصلت الخلايا فى تشكيل خماسى كل إلى المهمة المكلف بها. . اثنتان لتأمين المنطقة المحيطة بالمنزل. . واثنتان بالقرب من بابه، حيث قام أفرادهما بنسف المدخل بلا ضجيج يذكر بعد قتل أفراد الحراسة الخارجية. . ممهدة الطريق لفرقة الاغتيال لاقتحام المكان بأسلوب التدريب نفسه الذى سبق أن جربه أفرادها بنجاح عشرات المرات من قبل. . وفى طريقهم قتلوا ضابط الحرس المكلف بالخدمة الداخلية قبل أن يتمكن من إطلاق النار عليهم. تمت عملية اغتيال البطل الشهيد فى وقت قياسى، ولفظ أنفاسه بعد أن اخترقت جسده مجموعة هائلة من طلقات الرصاص التى صوبها إليه جميع أفراد خلية التصفية الجسدية حتى قائد المجموعة عندما شاهد الجسد مسجى وسمع من الجميع خبر مفارقته الحياة، أطلق عليه رصاصة من مسدسه، كأنما ليتأكد من الحقيقة المعلومة التى قيلت له أو لينضم إلى مجموعة الأفراد التى تكالبت على جثمان البطل بعد أن لقى وجه ربه. أبلغ قائد العملية سفينة القيادة بتمام عملية «فردان» دون خسائر أو إصابات وعاد أفراد الخلايا إلى السيارات السياحية التى نقلتهم إلى نقطة العودة التى التقطتهم منها قبل عدة ساعات، ومن هناك حملتهم القوارب المطاطية إلى سفينة القيادة، حيث قدم قائدهم تقريره المختصر إلى إيهود باراك الذى أبرق إلى رئاسة الاستخبارات العسكرية بنجاح مهمة اغتيال أبوجهاد!!.

جريدة القدس العربى اليومية ـ ١٢/ ٧/ ١٩٩٧م

البعد الأمنى لمناورات تركيا مع إسرائيل

تحت اسم «عروس البحر المتمكنة»، شاركت قوات بحرية تركية خلال الفترة من ٥ إلى ٩ من شهر يناير ١٩٩٨م مع قوات إسرائيلية وأمريكية مماثلة فى مناورات جرت فى شرق البحر الأبيض المتوسط، هدفها المعلن التدريب على عمليات بحث وإنقاذ بحرية!! . ولم تكتف حكومة أنقرة الحالية برئاسة مسعود يلماز بالمشاركة فى هذه المناورة المشبوهة برغم ما تعرضت له من مُعارضة واستنكار عربى وإسلامى شاملين. بل بعثت فى الفترة نفسها، كنوع من التحدى السافر، برسالة إلى الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامى تؤيد من ناحية تحفظها على القرار الذى صدر عن قمة طهران الشهر الماضى مطالبة إياها بإعادة النظر فى تعاونها العسكرى مع إسرائيل، وتعلن من ناحية أخرى عن عدم نيتها الإقدام على إلغائه!! .

هذه المناورات التى شاركت فيها القوات الأمريكية من باب الأبوة الشرعية لكل من تركيا وإسرائيل، وشاركت فيها المملكة الأردنية كمراقب، تعتبر نتاجًا طبيعيًا لاتفاقية التدريب والتعاون العسكرى التى وقعتها كل من أنقرة وتل أبيب فى فبراير ٩٦، وتعد خطوة على طريق توسيع وتعزيز العلاقات بين البلدين بمباركة وترحيب وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية. وهى فى رأينا أحد مبررات الخلاص من حكومة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى الذى أعلن معارضته لإجراء هذه المناورات بل طالب بإلغائها، بينما أكد جنرالات الجيش التركى على أنها لن تُلغى وإنما ستؤجل إلى يناير ٩٨ . وأثبتت الأيام قدرة المؤسسة العسكرية التركية على فرض كلمتها على الساحة الداخلية سواء على مستوى تنحية أربكان أو على مستوى تقوية أواصر علاقاتها بإسرائيل .

وإصرار أطراف مناورة «عروس البحر» على أنها ليست موجهة ضد أحد، ليس جديدًا لأن تركيا دأبت منذ فبراير ٩٦ على تكرار القول إن تعاونها العسكرى مع إسرائيل ليس موجهًا ضد أى من دول الجوار. وكلا الادعاءين باطل، فليس خافيًا على أحد أن مناورات شرق البحر المتوسط التى وصفها چيمس روبن الناطق باسم الخارجية الأمريكية بأنها ذات طابع إنسانى بحت، تهدف فى المقام الأولى إلى:

أولاً: اختبار تجربة التعاون الثلاثى «الأمريكى الإسرائيلى التركى» فى مجال العمليات البحرية، إذا ما تعرض الطرف التركى أو الإسرائيلى إلى هجوم مباغت من جانب أحد أعدائه أو شن هو حربًا خاطفة على واحد منهم.

ثانيًا: اختبار قدرات الإمداد البحرى المتبادل بين تركيا وإسرائيل فى ضوء عدم وجود طرق برية تربط بينهما، ذلك بعد نجاح تعاونهما الجوى، الذى قيل إنه تم تجريبه بنجاح أكثر من مرة.

يؤكد ذلك كافة التقارير التى تابعت خطوات تنفيذ الاتفاق العسكرى التركى الإسرائيلى إذ لوحظ لدى الخبراء أنه إلى جانب توفيره سعة إضافية للمجال الجوى لإسرائيل عندما فتح لها الأجواء التركية على مصراعيها وقرّبها بشكل مزدوج من السماوات السورية والعراقية والإيرانية فإنه حقق لتركيا:

١- فرصة حصول عناصر وحدات حرس الحدود التابعة لها على دورات تدريبية لمتابعة نشاطات حزب العمال الكردستانى وضرب مواقعه القريبة من حدودها وتلك التى تقع داخل الأراضى العراقية القريبة منها.

٢- فرصة تحديث آليات قواتها المسلحة وصولاً إلى أن تكون قوة إقليمية عظمى، كما تخطط المؤسسة العسكرية التركية، على أمل أن يكون لها دور مباشر فى ترتيب أوضاع المنطقة وتشكيل سياساتها المستقبلية، وفى هذا الخصوص تحققت الخطوات التالية:

أ ـ الاتفاق على تحديث ٥٤ طائرة مقاتلة تركية من نوع فانتوم ـ ف ٤ بعقد قيمته ٦٠٠ مليون دولار.

ب ـ شراء تركيا عددًا من الطائرات المروحية الإسرائيلية بما قيمته ٥٠ مليون دولار.

ج ـ الاتفاق على تصنيع الدبابات الإسرائيلية من نوع ميركافا فى المصانع التركية بإشراف خبراء إسرائيليين.

د ـ تحديث ٢٠٠ من الدبابات التركية الأمريكية الصنع باستخدام التقنيات الإسرائيلية على مدى السنوات العشر القادمة.

كل الدلائل تشير إلى أن التقارب بين تركيا وإسرائيل هو نوع من التحالف الإستراتيجى الذى يستهدف فى ظل الرعاية الأمريكية لكل منهما إعادة ترتيب أوضاع منطقة شرق البحر المتوسط؛ لأنه يسعى من ناحية إلى ابتزاز سوريا وإضعاف موقفها التفاوضى الصامد حيال غطرسة إسرائيل وإصرارها على التمسك بأرض هضبة الجولان السورية المحتلة. ومن ناحية ثانية إلى زيادة حجم الاحتواء الأمريكى المزدوج تجاه كل من العراق وإيران فى المستقبل القريب، وتجاه العراق بمفردها فى المستقبل البعيد، فيما لو نجح التقارب الإيرانى الأمريكى الذى تبذر بذور التفاهم حوله هذه الأيام. وتركيا لا تعبأ بما يمثله ذلك من خرق واضح وصريح للصف الإسلامى واعتداء سافر على الجوار العربى الذى أصبح مطلوبًا منه أن يواجه بكل قوة العداء الإسرائيلى والاعتداء التركى اللذين يستهدفان معًا الأمن العربى من الخليج إلى المحيط.

جريدة الشاهد الدولية الأسبوعية ـ ١٧/ ١/ ١٩٩٨م

الهجوم العسكرى الإسرائيلى على لبنان ..
باراك يهاجم بصوت نتنياهو ..

عندما أغارت الطائرات المقاتلة الإسرائيلية مساء ٢٤ يولية ١٩٩٩م على الآمنين والعزل من أبناء لبنان وعطلت لهم عن عمد محطات توليد الكهرباء وحطمت لهم عن سوء نية الجسور التى تربط قطاعات بيروت السكانية وقتلت الأبرياء من المدنيين، كانت تهدف إلى بعث مجموعة من الرسائل الإرهابية على متن صواريخها التى روعت الآمنين تحت ستار الظلام. هذه الغارات لم تكن قط مستبعدة ليس فقط بسبب أعمال المقاومة اللبنانية المشروعة التى جاءت ردًا على انتهاكات إسرائيل واعتداءاتها المتواصلة على لبنان، وإنما لأن حكومة إسرائيل (الانتقالية) برئاسة نتنياهو أرادت أن تختم أيامها فى الحكم بعمل يتسق مع سنوات حكمها السيئة السمعة من ناحية وتقول للمتفائلين من الحكومات العربية من ناحية ثانية إن حكومة باراك لا تختلف عنها كثيرًا فيما يتعلق بمنهجية «العدوان على الجيران».

تقول بعض التقارير إن باراك لم يُحط علمًا بهذه الغارات؛ لأن مسئولية الأداء التنفيذى لآليات العمل الإسرائيلى لم تنقل إليه بعد. وتقول أخرى إنه علم بها فى آخر لحظة ولم يكن يملك ساعتها إلا الإذعان. وتقول ثالثة إنه علم بها ووافق عليها. كل هذه الأقوال تحمل فى طياتها جزءًا من الحقيقة، لو رتبناها معًا على ما بها من تضاد لخرجنا بالشواهد التالية :

١- لا خلاف على أن باراك لم يتول المسئولية فى إسرائيل بعد، ولكنه على اطلاع

كامل ودراية وافية منذ مساء ١٧ مايو ١٩٩٩م وفور إعلان فوزه برئاسة حكومتها القادمة على كل كبيرة وصغيرة تتعلق بحركة العمل اليومى الداخلى والخارجى للدولة.

٢- ربما تعمد نتنياهو أن يُقلل من اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلى الموسعة أو المصغرة لكى يكثف من حجم القضايا الداخلية والخارجية التى سيورث تركتها إلى خلفه، ولكن مستشارى الجانبين الذاهب والآتى فى حالة تعاون يومى لا يمكن إنكاره.

٣- تحالف الليكود الذى كان يأمل أن يشارك فى حكومة بلاده الائتلافية الجديدة وفق الشروط التى عرضها شارون على باراك ولكن فلسفة الأخير فى عدم قبول اشتراطات من الفريق المهزوم جعلته يرفض التعاون معه، لا بد أن يبدو أمام الجماهير قبل أن يغادر الساحة فى صورة الأكثر حرصًا على أمنها ومستقبل تعاملاتها ظنّا منه أن ذلك يجلدهم بسياط الندم لتقاعسهم عن عدم مناصرته وإعادته إلى الواجهة مرة أخرى فى الانتخابات الأخيرة.

٤- من مصلحة حكومة باراك أن تبدأ فترة توليها مسئولية إدارة شئون البلاد فى ظل ما تظن أنه يمكن أن يشكل رسالة إرهاب لجيران الشمال سوريا ولبنان، لتطويع مقاومتهم؛ لأن السلطة الوطنية الفلسطينية وفق حساباتهم «مطوعة ومنزوعة الأنياب» بما فيه الكفاية منذ نجحت إدارة نتنياهو فى توقيف وتعطيل قنوات التفاوض بين الطرفين فى ضوء اتفاق واى بلانتيشن الذى توصلا إليه قبل نهاية عام ١٩٩٨م.

هذه النقطة المفصلية تمثل أساس الرسائل التهديدية التى التقى حولها الغريمان (العمل والليكود) فعلى الرغم من التباعد السياسى الذى يبدو بينهما إلا أن هذا الاختلاف لا يمنع تبادل الاستشارات ولا ينفى إمكانية التوصل إلى تفاهم ما طالما أن ما يتم التنسيق حوله يحقق بشكل أو بآخر مصلحة إسرائيل العليا.

السلطة الوطنية الفلسطينية «مطوعة ومنزوعة الأنياب» بما فيه الكفاية نتيجة الضغوط الهائلة المتواصلة التى تتعرض لها فى الداخل والخارج، فما من طرف فى الشارع الفلسطينى أو فى خارجه عربيّا أو عالميًا إلا ويمارس نوعًا ما من الضغط عليها حتى صارت هى الطرف الأضعف فى مواجهة التعنت والصلف الإسرائيلى. لذلك ما إن

طرح باراك إمكانية الانسحاب من الجنوب اللبنانى والاستعداد فى الوقت نفسه لإحياء مسار التفاوض السورى حتى زاد الانقسام داخل الجبهة الوطنية الفلسطينية خصوصًا عندما لم تنجح مساعيها الدؤوبة فى عقد قمة لدول الطوق لتنسيق السياسات فيما بينها حيال حكومة إسرائيل الجديدة.

وهى أيضا «مطوعة ومنزوعة الأنياب» لأنها منذ نهاية إبريل ١٩٩٩م تعيش أسيرة الفراغ القانونى الذى ترتب على تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية فى ضوء نصائح الأصدقاء والأعداء انتظاراً لما ستسفر عنه الانتخابات الإسرائيلية. وأسيرة الوعود الأمريكية بالمناصرة والتأييد والدعم لإحياء العمل باتفاق «واى بلانتيشن» الذى عطل نتنياهو خطواته عن عمد بالرغم من قيامها بكل ما ألقاه على عاتقها من تعاون خاصة ما يتعلق باللجان التى تشارك فيها عناصر أمريكية مقيمة فى المنطقة.

وهى كذلك «مطوعة ومنزوعة الأنياب» تحت وطأة ما يُشاع من إهدارها لحقوق الإنسان وقضايا الفساد والإفساد التى تنشرها بين يوم وآخر وسائل الإعلام العالمية حتى وصل الأمر بالبعض منها إلى المطالبة بتعيين مشرف مالى لمراقبة نفقاتها التى تشكل الجزء الأكبر منها القروض والمنح التى ترد إليها من مختلف أنحاء العالم.

وإذا عدنا إلى الرسائل الإرهابية التى حملتها صواريخ إسرائيل العدوانية عبر غاراتها على بيروت سنجد أنها تحمل فى طياتها السطور التالية:

السطر الأول.. حان الوقت لوقف العمل باتفاق تفاهم إبريل تمهيدا للدخول فى إجراءات تفاوضية بعيدة عن الإزعاجات التى تتسبب فيها ممارسات كوادر المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله وبعيداً عن عضوية فرنسا للجنة هذا التفاهم.

السطر الثانى.. أن نية الانسحاب من الجنوب اللبنانى لا تعنى إهمال حقوق إسرائيل فى الدفاع عن أمن أراضيها وسكانها بالكيفية التى تراها مناسبة، ففى مقابل طلقات الكاتيوشا هناك دائمًا صواريخ الطائرات المقاتلة.. وفى مقابل هدم بنايات المستوطنات هناك تدمير البنية التحتية وفى مقابل الإصابات المحدودة هناك القتل والتشريد والترويع.

السطر الثالث.. أن إحياء مسار التفاوض مع دمشق يجب أن يبدأ، والكل يعلم أن إسرائيل هى الأقوى وهى الأقدر، لذلك فاشتراطاتها غير قابلة للنقاش ووجهة نظرها

حيال الأمن والسلام يجب أن يؤخذ بها وتحديدها لنغمات السلام بينها وبين جيرانها يجب أن تكون هى المسموعة والمعترف بها .

السطر الرابع . . أن أوراق الضغط التى كانت تمارس من قبل لم تعد بقوتها السابقة نفسها وأن ما كان يخيف ويهدد لم يعد يصلح للمرحلة القادمة ، والمطلوب وقف العمليات العدوانية التى تقوم بها عناصر حزب الله باسم المقاومة المشروعة .

هذه الأسطر وإن كانت تحمل فى طياتها رائحة عمل وزارة نتنياهو ، التى تستعد لدخول التاريخ من أبوابه الخلفية ، إلا أنها تمثل أيضًا وجهة نظر باراك المستقبلية النابعة من تركيبته العسكرية ومن أيديولوچيته الحزبية . فهو وإن كان يتسم ببرود الأعصاب وبنوع من حنكة سياسية بانت معالمها خلال الأسابيع الماضية فيما يتعلق بتشكيل حكومته من سبعة أحزاب علمانية ودينية! إلا أنه يتسم أيضًا بالتصميم والإصرار على التحرك نحو هدفه فى ضوء فرض معطيات تضمن له أقل قدر من الخسائر وأعظم حجم من المكاسب .

يتساءل البعض . . عندما وقع هذا الاعتداء السافر على بيروت لماذا جاء الصوت الأمريكى خافتًا ولم يكن مدويًا كما عهدناه فى حالات أخرى؟ . ألم يستهدف الاعتداء المدنيين والأبرياء والبنية التحتية للبنان التى تتمتع بالاستقلال والسيادة وعضوية الأمم المتحدة؟ لهؤلاء نقول إن النظام العالمى الجديد الذى تتبناه واشنطن بالاتفاق مع لندن يميز بوضوح بين نوعين من الاعتداء على المدنيين والبنى التحتية للدول . الأول تقوم به دول وأنظمة ليس بينها وبين أمريكا حب متبادل فيكون عقابه رادعًا تستخدم فيه كل الأسلحة والمعدات والقرارات الصارمة . والثانى تقوم به دول وأنظمة تتمتع برضا ومباركة أمريكا مما يجعل عقابه رادعًا ولكن باستخدام البيانات والتطمينات والمطالبة بضبط النفس . وهى أسلحة ـ لو تعلمون ـ فتاكة!! .

جريدة الزمان اليومية ـ ٧/ ٧/ ١٩٩٩م

دفاعًا عن قواتها الاحتلالية..

إسرائيل تذبح الشعب اللبناني في قانا

حوالى منتصف إبريل عام ١٩٩٦م قامت إسرائيل ردًا على ضربات كوادر حزب الله الموجهة لقواتها العسكرية التى تحتل أراضى الجنوب اللبنانى بتوجيه تحذير إلى أهالى قرية قانا لترك بيوتهم والانتقال إلى مكان آخر وإلا تعرضوا للإفناء؛ لأنها ستقوم بتدمير البنية التحتية لقريتهم و٩٦ قرية أخرى كرد انتقامى لتعرض جنودها لهجمات أفراد المقاومة اللبنانية الباسلة. ولمعرفة الأهالى الوثيقة بهذه النوعية النازية من التهديدات الإسرائيلية لجأ البعض منهم إلى قاعدة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة القريبة من زمام قريتهم للاحتماء بها، على أمل أن يوقف ذلك جماح الفاشية العسكرية الإسرائيلية المتعطشة للدماء.

بعد إذاعة التهديد بثلاثة أيام. . . أى فى الثامن عشر من إبريل قامت مدفعية إسرائيل الثقيلة وصواريخها بقذف القاعدة الدولية التى يرفرف عليها علم الأمم المتحدة فيما أصبح يعرف بحملة «عناقيد الغضب» مما أدى إلى مقتل أكثر من مائة من أبناء هذه القرية معظمهم من النساء والأطفال. . . وبعد ساعات قليلة قال شمعون بيريس رئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت بتبجح لا مثيل له ردًا على ما تناقلته وسائل الإعلام العالمية لصور واحدة من أبشع المذابح التى عرفها العالم فى السنوات الأخيرة «قوات جيش الدفاع الإسرائيلى لم تكن تعرف أن عددًا من أبناء قانا لجأوا إلى هذه القاعدة، ولو كانت قد أبلغت بذلك لما أطلقت نيرانها عليهم!» بل ذهب رئيس أركانه أمنون

شاحاك إلى أبعد من ذلك حيث ادعى أن استطلاعات الطيران الإسرائيلى فوق المنطقة قبل بضعة أيام أظهرت الحالة الطبوغرافية للمنطقة حول القاعدة كما كانت عليه منذ أشهر طويلة!

لم يكن الأمر كذبًا وتلفيقًا لتغطية نية إسرائيل المبيتة لاغتيال الأبرياء أينما كانوا ولكن كان تزويرًا لحقائق أذاعتها فى حينها قوات الطوارئ حيث أثبتت وثائقها المتداولة أنهم بعد منتصف الشهر أبلغوا حكومة إسرائيل المنتخبة ديمقراطيًا والتى تراعى حقوق الإنسان أن ما بين خمسة آلاف وستة آلاف نسمة يقيمون إلى القرب من ثكناتهم. ومن المعروف أن تقرير لجنة تقصى الحقائق الأممية الذى أصر سكرتير عام الأمم المتحدة فى ذاك الوقت الدكتور بطرس غالى على عرضه بالكامل على مجلس الأمن ونشره كوثيقة دولية بعد ذلك بعدة أسابيع أدان إسرائيل إدانة كاملة لا شبهة فيها، مما ترتب عليه قيام الإدارة الأمريكية باتخاذ قرار انفرادى بحرمانه من التجديد لفترة عمل ثانية على قمة هرم المؤسسة الدولية عقابًا له على تحديه لإرادتها وإرادة إسرائيل بعدم نشره بالكامل.

لا يكفى فى هذه المناسبة أن نتذكر الفعل الإجرامى اللا إنسانى الذى قامت به إسرائيل، ولكن من المهم جدًا أن نعمل معًا على تكثيف العمل الإعلامى والدبلوماسى الذى يكشف بجلاء عنصرية إسرائيل ومنهجها اللاسلمى الذى يمتد من مذبحة دير ياسين الفلسطينية إلى مذبحة قانا اللبنانية مرورًا بمذبحة بحر البقر المصرية . . . والتذكير فى الوقت نفسه بالموقف الأمريكى تجاه ضحايا هذه المذابح حيث عمدت الإدارات الأمريكية على اختلاف انتماءاتها الحزبية إلى الامتناع عن التصويت على قرارات الإدانة التى يجمع عليها أعضاء مجلس الأمن ثم السعى بكل ما أوتيت من قوة تهديد وهيمنة إلى تعطيل أى قرار مماثل على مستوى الجمعية العمومية.

عنصرية إسرائيل تتكرر كل يوم على المستوى الداخلى تجاه «فلسطينيى ٤٨» وأيضًا تجاه «أبناء الضفة وغزة» ويمكن ملاحظة ذلك على كافة المستويات وفى كل المجالات . . . ومنهجها اللاسلمى يمكن متابعته خارجيًا على كافة المسارات النشطة والمعطلة والمجمدة وأيضًا على مستوى علاقاتها بدول الجوار بصفة عامة . . . أما الموقف الأمريكى المتضامن مع إسرائيل فلا حاجة بنا إلى الإشارة إلى نماذج صارخة

منه، فكل توجهاته بدءًا من الدعم السياسى والدبلوماسى وانتهاءً بالدعم العسكرى والأمنى والمخابراتى لاتحتاج إلى تنويه.

يتباهى قاتل الأبرياء شمعون بيريس بدولة إسرائيل «الديمقراطية القائمة وسط كيانات تحكمها نظم ديكتاتورية متخلفة، الغنية وسط مجتمعات فقيرة، المثقفة وسط جيران من الجهلة، المتقدمة تقنيًا وسط مجموعة من أهل الكهف» ومن بين مظاهر قبولنا بهذا المنطق المغلوط ما نبديه من سكوت على مذبحة قانا وغيرها.

جريدة الزمان اليومية ـ ٢/ ٥/ ٢٠٠٠م

تأمينًا لحاجة شعب إسرائيل . .

شارون يستعد لحرب مائية

عكس الاحتفال بضخ مياه نهر الوزانى، الذى جرى منذ بضعة أيام بحضور الرئاسات اللبنانية والشعبية كافة، المعانى التى تُرسخ حق لبنان فى إعادة توزيع حصصه المائية بالكيفية التى تناسب مشاريعه المستقبلية وخططه الإنمائية . .

وعكس فى الوقت نفسه مرونة بيروت وقدرتها على التجاوب مع الممارسات الأمريكية التى بدأت فى شكل ضغوط ثم تراجعت إلى مستوى النصائح حيث اكتفت الحكومة اللبنانية فى الوقت الحاضر بضخ مياه الشرب وتأجيل مياه الرى إلى وقت مقبل . . وعكس أيضا استعداد إسرائيل تكتيكيّا لقبول الأمر الواقع لحين امتلاك فرصة أكبر يمكن العمل من خلالها على إعادة الأمور إلى ما كانت عليه .

تُمثل نقطة الماء فى الفكر الإستراتيجى الصهيونى مرتكزًا حيويّا لا يمكن التفريط فيه، لذلك تعددت المشاريع التوسعية (القائمة على الاستيلاء على أراضى الغير) لدولة اليهود قبل أن يعلن قيامها بغرض تأمين أكبر قدر من المصادر المائية للجماعات التى ستحتل هذه البقعة فيما بعد . ومنذ أن اغتصبت العصابات الصهيونية أرض فلسطين العربية وأعلنت قيام دولة إسرائيل فوق ترابها وهى تعمل بالقوة المسلحة على الاستيلاء على ما يُجاورها من مصادر مائية، حتى لا يتعرض أمن شعبها المائى للاهتزاز أو للتهديد . . ومن المؤكد أنها ما زالت تحلم بإقامة دولتها الكبرى بالتوسع بين النهرين الفرات العراقى والنيل المصرى .

رفضت إسرائيل طوال أكثر من خمسين عامًا الاعتراف بالحقوق المائية للشعب

اللبناني وتمسكت في الوقت نفسه ومنذ احتلالها لهضبة الجولان السورية بحقها في التمتع بمياه نهر الأردن وبحيرة طبرية على حساب شعوب المنطقة، واليوم عندما يَسترد لبنان حقه في مياه نهر الوزاني تهدد باستخدام القوة المسلحة لوقف مشاريعه الخاصة بقرى الجنوب بحجة أنها تقوم على حجم من المياه تحتاج إليه مستعمراتها الشمالية القريبة من حدودها مع لبنان. هذا الافتئات على الحقوق العربية ليس جديداً على حكومات إسرائيل وقواتها المسلحة فكل ما ينعم به المهاجرون والمستقدمون إلى هذه الدولة منذ قيامها هو من خيرات الشعب الفلسطيني وجيرانه العرب، ولو قسمت مصادر المياه العربية بالعدل بين هذه الأطراف وفق ما تنص عليه بنود القانون الدولي لما عاش فوق أرض فلسطين العربية إلا بضعة آلاف من اليهود بغرض التعبد وليس بغرض الاستعمار.

اليوم عندما تخطط الحكومة اللبنانية لتنمية مناطق الجنوب.. ترى إسرائيل أن الموقف يهدد بإشعال حرب في المنطقة وتسارع أمريكا إلى الاعتراض من منطلق أن ضخ مياه الوزاني لخدمة القرى اللبنانية من جانب واحد فيه تغيير للوضع القائم لا يتوافق مع هدف تعزيز فرص السلام في المنطقة. وعندما انكشفت نقاط ضعف الموقفين الإسرائيلي والأمريكي على المستويين الإقليمي والدولي لجأت واشنطن إلى التهدئة عن طريق خبير الشئون المائية ريتشارد لاوسن الذي أصر على أن اتفاقات تنظيم مياه الأنهار المستخدمة لأغراض الملاحة لا تجيز تجميع مياه نهرين في دولة واحدة في خزان أو حوض واحد. علمًا بأن لبنان بعد ضخه لكمية المياه الحالية من نهر الوزاني، التي ستبلغ ٤ ملايين متر مكعب في السنة مضافة إلى الـ(٧) ملايين متر مكعب التي كانت تحصل عليها من قبل، ستبلغ حصته الإجمالية أقل من ثلث مُستحقاته من مياه النهر والتي تبلغ حوالي ٣٥ مليون متر مكعب وفق الاتفاقات التي يستند إليها الخبير الأمريكي.

اهتمام أمريكا بالتهدئة وحرصها على نزع فتيل الانفجار المرتقب ليس فيه مراعاة للشعب اللبناني ولا لحقوقه المشروعة، والأمر يرجع في المرتبة الأولى إلى أجندة تحرك الإدارة الأمريكية المعدة سلفًا للتحرك في المنطقة سواء فيما يتعلق بالملف العراقي أم الملف الفلسطيني؛ لأنها لا تُرحب في الوقت الراهن بفتح جبهات جديدة من المؤكد أنها ستعطل خطواتها المرسومة على كلتا الجبهتين. أمريكا لن تقف إلى جانب الحق اللبناني أو العربي خاصة إذا كانت القضية تمس وجهًا من أوجه الأمن الإسرائيلي الذي توحد منذ سنوات عدة مع الأمن الأمريكي في ضوء الاتفاقات المبرمة بين الجانبين..

أمريكا لن تواصل الضغط على إسرائيل حتى لا تُشعل الجنوب اللبنانى أو الأراضى السورية بنيران عنصريتها وتسلطها بعد أن تحقق مراميها المعلنة والخفية على مستوى الدول العربية وإيران. وستطلق يدها عسكريًا واحتلاليًا فى الجنوب اللبنانى من دون مراعاة لتعهدات أو حقوق مشروعة.

دبلوماسية لبنان الواعية التى أجلت ضخ مزيد من مياه نهر الوزانى بغرض الاستخدامات الزراعية يجب أن تعرف فى المستقبل القريب أين تضع أقدامها؛ لأن المشاريع الفرنسية والأوروبية لتنمية الجنوب مع الاحتفاظ بحق إسرائيل فى مواصلة سرقة ملايين الأمتار المكعبة من المياه العربية سيحرم شعبها من حقوقه المشروعة فى مياه أنهاره التى تنبع من داخل أراضيه. . وعليها أن تستوعب الدروس المستخلصة من وقوف أمريكا إلى جانب مخططات تركيا الهادفة إلى محاصرة الشعبين السورى والعراقى مائيًا بحرمانهما من حصصهما المقننة وفق الاتفاقيات الدولية بادعاءات نابعة من بنود القانون الدولى الذى يتشدق به خبراؤها. يقول حاييم نحتومى فى صحيفة هاتسوفيه إن ما تقوم به لبنان يمثل استفزازًا لإسرائيل التى «تتحلى بضبط النفس استجابة لضغوط أمريكية مكثفة» وفى الوقت نفسه يُذكر بأيام حكومة مناحيم بيجين الذى رفض الرضوخ لضغوط مماثلة «لأن إسرائيل ليست جمهورية من جمهوريات الموز» ويؤكد أن حكومة شارون سوف تتخذ «الخطوة المناسبة فى الوقت المناسب للرد على من يريدون تجفيف منابع المياه التى تغذى إسرائيل وتعمل على حرمان شعبها من حق الحياة فى بيئة صالحة»!.

وهكذا أصبحت الادعاءات المرتبة على سرقة ثروات الشعوب وعلى رأسها مصادرهم المائية (حقوقًا مكتسبة) للغاصبين يهددون بإعلان الحرب لاسترجاعها إذا استعاد أصحاب الحق، حقوقهم بين أيديهم مرة أخرى. . وأصبحت العلاقات العربية الأمريكية تُقاس وتُحسب عوائدها وفق المنظور الإسرائيلى / الأمريكى وليس فى ضوء معطيات هذه العلاقات التى توصف مرة بأنها (خاصة ومتميزة) وأخرى بأنها (حميمية) وهى فى حقيقة الأمر لا تخرج عن كونها انتهازية وانتقائية فى الوقت نفسه.

هل نصحو غدًا على مخطط مدروس بعمق يعيد للشعبين السورى والأردنى القدرة على التحكم فى مصادر مياههما التى ما زالت تسرق منذ عشرات السنين، حتى يتمكنا من وضع مشاريعهما الإنمائية المعطلة منذ أمد بعيد موضع التنفيذ!!.

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٢م

طائرات العال الإسرائيلية

تستفيد من دعاوى الإرهاب!!

فى تكتم ومن خلف أستار كثيفة من السرية دارت عدة جلسات بين الجانبين الإسرائيلى المختص بشئون الطيران المدنى ونظيره البريطانى بهدف التوصل إلى أنسب الطرق لتوفير أقصى حماية لطائرات شركة العال التى تقوم برحلات نقل جوى منتظمة من وإلى مطار هيثرو الدولى، وأخيراً أعلنت صحيفة صنداى تايمز يوم ٢٠ يوليو ٢٠٠٤م أن «طائرات هذه الشركة هى الوحيدة - حتى الآن - التى أصبحت تتمتع بنظام دفاعى ضد الصواريخ لحماية ركابها من أى هجوم إرهابى».

نقول إن المفاوضات تمت فى تكتم شديد ومن خلف أستار كثيفة؛ لأن القطاع الأكبر من شارع الإعلام البريطانى علم بهذا الخبر دون أن تكون لديه معرفة بخلفياته أو بتحركات الحكومة الإسرائيلية وجهازها الأمنى المكثف للتوصل إليه..

تقول الصحيفة إن إسرائيل وجهازها الأمنى على وجه الخصوص متخوفان أشد درجات الخوف من إمكانية أن تتعرض إحدى طائرات نقل ركابهم التى تطير إلى ومن مطار هيثرو الدولى لهجوم بواسطة صاروخ من النوع الذى يمكن حمله على الكتف، الأمر الذى يعتبران حدوثه ممكنًا فى ضوء الحادث الذى تعرضت له إحدى طائراتهم فى شهر نوفمبر عام ٢٠٠٢م فوق مطار مُومبسا الكينى وأيضًا فى ضوء التهديدات التى يقال إن بعض العواصم الغربية معرضة لها منذ بضعة أشهر.

ارتكزت السلطات الإسرائيلية فى مفاوضاتها على التقارير التى تؤكد أن الإرهاب المعادى لها!! يملك القدرة على شراء صواريخ من سوق السلاح السوداء يصل مدى

بعضها إلى ١٢ ألف قدم يمكن أن تصيب محركات طائراتها إصابات بالغة وبالتالى تدميرها تمامًا فى حالة إطلاقها عليها عند هبوطها أو إقلاعها من مطار هيثرو أو غيره من المطارات الأوروبية حيث تتزايد بشكل كثيف كمية الوقود المستخدمة لإتمام هاتين العمليتين على وجه التحديد.

فى نهاية التفاوض وافق الجانب البريطانى على أن تتزود طائرات نقل الركاب الإسرائيلية اعتباراً من أول شهر أغسطس القادم بنظام دفاعى يعمل آليا ضد هذا النوع من الصواريخ بتحويل مساره بعيدًا عن جسم الطائرة المستهدفة، الجدير بالذكر أن هذا النظام يعد وفق كلام الصحيفة تطويراً إسرائيليّا لبرنامج دفاعى استخدمته لفترة ١٥ سنة لحماية طائرات سلاحها الجوى المروحية ضد الصواريخ التى يمكن أن تطلق ضدها من أراضى الضفة الغربية أو من أراضى قطاع غزة ويطلق عليه «حارس الطائرة».

يتكون نظام الدفاع هذا من ستة رادارات بالغة الحساسية يُثبت اثنان منها عند مقدمة الطائرة واثنان عند منطقة الذيل والاثنان الباقيان على جانبى منطقة شحن البضائع، وذلك لتنبيه طاقم القيادة فوراً عن أى اختراق حرارى للمنطقة التى تعرف بـ «جيب الطائرة» قبل أن تُطلق على مُسبب هذه الحرارة من كافة الزوايا وبشكل آلى المضادات التى تحرفه عن مساره الأصلى.. وعلى وجه الخصوص فى حالتى الهبوط والإقلاع حيث يمكن له أن يقوم بعمله بكفاءة عالية طوال فترة هاتين العمليتين والتى تمتد إلى ما بين ١٥ و٢٥ دقيقة، المهم أن فريق قيادة الطائرة، الذى يتم إخطاره باقتراب الجسم لا يعرف بتفاصيل حالتى الهجوم والدفاع المضاد إلا بعد انتهاء نظام الدفاع من أداء مهمته على الوجه الأكمل.

انصب اعتراض المفاوضين البريطانيين على الخسائر التى يمكن أن تلحق بالمبانى والمزارع القائمة حول مطار هيثرو إذا ما سقطت إشعاعات وسائل الدفاع على الأرض مما قد يؤدى إلى إشعال الحرائق أو يؤدى إلى قلق واضطراب خصوصًا فى الأوقات الليلية إذا تلقى «حارس الطائرة» إنذاراً مزيفًا باقتراب جسم حرارى غريب من المجال الحيوى للطائرة، وتمحور رد الخبراء الإسرائيليين على قدرة التطوير التى أحدثوها فى النظام مؤكدين أنه يعمل منذ عدة سنوات بلا أخطار تذكر كما أن لمعانه فى الظلام لا يستمر سوى من ٢ إلى ٣ ثوان فقط.

استغلت إسرائيل نجاحها فى إقناع الجانب البريطانى بحاجتها إلى تأمين طائرات ركابها واتفقت مع هيئات الموانى فى عواصم أوروبية أخرى لكى تسمح لها بتركيب النظام نفسه على متن طائراتها التى تهبط وتقلع من مطاراتها الدولية، وبذلك ستكون الطائرات الإسرائيلية الأكثر تأمينًا على مستوى الدول الأوروبية. أما سلطات الملاحة الجوية الأمريكية فقد أصرت على أن توقف الطائرات الإسرائيلية تشغيل هذا النظام عند هبوطها وإقلاعها من مطاراتها بسبب المحاذير التى تتخوف منها هذه السلطات حيال أى شعاع يصدر من مثل هذه الأنظمة الدفاعية وما قد يتركه من آثار على المناطق السكنية القريبة من المطارات، خاصة وأنها تناضل لوقف استخدام طائرات النقل الأمريكية لكافة أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ مع حلول عام ٢٠٠٦م.

سيتكلف تركيب هذا النظام على متن طائرات شركة العال الـ ٢٨ حوالى ٦٠٠ ألف جنيه إسترلينى لكل طائرة، من المنتظر ألا تتحملها الخزانة الإسرائيلية التى تعانى من اختناقات منذ ثلاثة أعوام على الأقل، بل ستدخل ضمن الإعانات التى تقدمها لها الإدارة الأمريكية لتحسين مستويات أدائها ضد مخطط الإرهاب، الذى تدعى أنه يستهدفها داخليًا وخارجيًا..

جريدة إيلاف الإلكترونية - ٧/ ٧/ ٢٠٠٤م

المجموعة السادسة

باسم السلام . .

يتعاظم الاستيطان الإسرائيلى

اشتداد الصراع . .

بين مخططات الاستيطان الإسرائيلى

والحفاظ على الهوية العربية

منذ أن ظهرت الحركة الصهيونية على مسرح الأحداث قبل بداية القرن العشرين كان الخط الواضح والمميز لسياستها هو «الارتباط بالقوى الكبرى» ماديًا ومعنويًا . وكان هذا الارتباط فى جانبه المادى هو العنصر الحاسم الذى ساعد على إقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين ، أما من جانبه المعنوى فقد ربطها بالحركات الاستعمارية التى ظهرت منذ أواخر القرن التاسع عشر .

هذا الارتباط أدى فى جانبه الأول إلى أن تأخذ بريطانيا على عاتقها مسئولية أمن الاستيطان الصهيونى قبل قيام «الدولة اليهودية» . . وتولت الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد تأسيس هذه الدولة ، الدفاع عن أمنها عن طريق ضمان وتدعيم القدرة الرادعة للجيش الإسرائيلى بالإضافة إلى ضمان وجودها الاقتصادى واستمرار تنميته . أما فى الجانب الآخر ، فكما كان هدف الحركات الاستعمارية يتراوح بين الاستغلال الاقتصادى والبشرى للمستعمرات الغنية وبين الاستيطان والضم والإلحاق للمستعمرات الصغيرة ، فإن هدف الحركة الاستعمارية الصهيونية فى فلسطين كان دائمًا هو الاستيطان وسياسة الضم والإلحاق التدريجى منذ بداية هذا القرن العشرين وحتى الآن .

• الهدف الأول

لجأت الحركة الصهيونية منذ أن وطئت أقدام أول مهاجر صهيونى الأرض العربية

إلى أساليب وسياسة العنف نفسها التى لجأت إليها الحركة الاستعمارية من أجل تحقيق أهدافها الرامية إلى تشكيك الشعب الفلسطينى فى هويته الوطنية عن طريق: الإبعاد واعتقال واغتيال العناصر الوطنية القيادية، بالإضافة إلى إحداث تغيير جذرى فى نمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى الأراضى العربية من أجل التمكن من توجيه سلوكيات الأفراد والجماعات إلى ما يحقق سيطرتها الكاملة على الأرض والإنسان. وقد ازدادت أساليب العنف والقهر هذه منذ عام ١٩٦٧م ضد السكان العرب فى الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل إعاقة نموهم وتطورهم الاجتماعى والاقتصادى تمهيداً لاحتوائهم.

ومتابعة أعمال العنف التى تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية فى الأرض العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م وحتى اليوم تؤكد أن أعمال القتل والتدمير ومصادرة الممتلكات الخاصة والأراضى العامة تتجه فى مخططها النهائى إلى القضاء على الكيان الفلسطينى فى هذه الأماكن من خلال تدمير ثلاثة رموز أساسية هى: الإنسان الفلسطينى، والأرض الفلسطينية، والمؤسسات الفلسطينية سواء كانت دينية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية. ويتم تنفيذ مخطط العنف عن طريق الجيش الإسرائيلى منفرداً أو متعاونًا مع المستوطنين كما حدث فى أحوال كثيرة كان آخرها ما يجرى حاليًا فى الضفة والقطاع.

ففى مجال الإنسان الفلسطينى جرت حوادث القتل والإبعاد والاختطاف بالنسبة للقيادات الوطنية الفلسطينية بصفة عامة ولرموز وممثلى منظمة التحرير الفلسطينية بصفة خاصة. ولم يَسلم من الاختطاف الشباب الذى يعتبر الصف الثانى أو الثالث على مستوى المقاومة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلى. وحتى الأطفال ما بين سن التاسعة والثانية عشرة جرى اختطاف أعداد منهم وبالذات خلال السنوات الخمس الأخيرة.

أما فى مجال الأرض الفلسطينية فقد وضعت المخططات مسبقًا منذ بداية القرن العشرين لتنفيذ سياسة الاستيطان الصهيونى فى الأرض العربية، وتدل الدراسات والإحصاءات التى صدرت حول هذا الموضوع إلى أن نصف مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة قد صودرت من أجل إقامة المستوطنات. . كما تؤكد الدراسات

والإحصاءات هذه أنه قد تم إقامة أكثر من ١٢٠ مستوطنة على الأراضى التى تم مصادرتها والاستيلاء عليها بالقوة، بالإضافة إلى وجود مخطط جاهز للبدء فى بناء ٥٠ مستوطنة جديدة على أراض تم الاستيلاء عليها فعلاً ويجرى حاليًا استكمال الدراسات وخطط التمويل اللازمة للبدء فى البناء فوقها خلال عام ١٩٨٨م. ويلاحظ أن المستوطنات الجديدة سوف تشكل فى نهاية الأمر حزامًا خانقًا حول أكبر المدن العربية فى الضفة والقطاع، تمامًا كما تم تطويق مدينة القدس وعزلها عن باقى أنحاء الضفة الغربية.

وعلى صعيد المؤسسات الفلسطينية لم تسلم الأماكن المقدسة الإسلامية أو المسيحية من هجمات المستوطنين أفرادًا أو جماعات أو من اعتداءات قوات الاحتلال نفسها. وأشهر هذه الهجمات محاولة إحراق المسجد الأقصى عام ١٩٦٨م ومحاولة إحراق قبة الصخرة عام ١٩٨٠م، ثم المحاولة التى شارك فيها أعضاء من الحكومة الإسرائيلية والكنيست (البرلمان) لاقتحام المسجد الأقصى فى أكتوبر عام ١٩٨٦م أو فى نوفمبر عام ١٩٨٧م. كما اشتركت قوات الجيش مع جماعات من المستوطنين فى إغلاق الطرق المؤدية إلى المدارس والجامعات وقامت بالاعتداء بالضرب على من حاول اجتيازها. هذا بالإضافة إلى إغلاق المؤسسات التعليمية نفسها كما حدث لجامعتى النجاح وبير زيت، أو تحويل المدارس إلى أماكن لإيواء المستوطنين.

ويقوم المستوطنون فى مواسم الجمع والحصاد بعمل حواجز على الطرق بحجة تفتيش سيارات النقل، ويترتب على عمليات التفتيش هذه إتلاف المحاصيل المُعدة للنقل أو التصدير. بل وهناك حوادث كثيرة تم فيها إتلاف المحاصيل الزراعية وهى فى الأرض بعد تمام نضجها، وما زالت سلطات الاحتلال تضع العراقيل أمام تصدير المنتجات الزراعية لأبناء الضفة والقطاع إلى السوق الأوروبية المشتركة.

• أعمال «البلطجة»

ولكى تتخلص سلطات الاحتلال من رؤساء البلديات شجعت المستوطنين على الاعتداء عليهم بطرق مباشرة وغير مباشرة كما حدث عام ١٩٨٠م، ومن ينجُ من محاولات القتل تتكفل السلطات نفسها بإعادته إلى خارج الضفة أو القطاع. وقامت

الحكومة الإسرائيلية بتعيين ضباط إسرائيليين كرؤساء للبلديات فى أكبر أربع مدن فى الضفة هى . . نابلس والخليل ورام الله والبيرة . كما عينت ضابطا أيضًا كرئيس لبلدية غزة . ذلك كله فى محاولة من جانب سلطات الاحتلال للقضاء على المؤسسات البلدية كمظهر من مظاهر التعبير عن الهُوية الفلسطينية والانتماء الفلسطينى .

وتسعى الحركة الصهيونية الاستيطانية فى الأرض العربية المحتلة إلى الاستحواذ على الثروات والسيطرة على الاقتصاديات . كما تعمل على عزل القرى والمدن عن بعضها بهدف القضاء على المقاومة الوطنية بالإضافة إلى تفريغ الأرض من سكانها . وتلجأ فى سبيل ذلك إلى العقوبات الجماعية والتحقيقات المتتالية والإهانات الشخصية التى يتعرض لها الأفراد على يد قوات الاحتلال والمستوطنين . وقد أحدثت هذه السياسة آثاراً عميقة تجاوزت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى أعماق الفرد الفلسطينى .

والعلاقة بين المجتمع الإسرائيلى والمجتمع الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة تتميز بتقدم الأول فى النواحى الاقتصادية والتكنولوچية والثقافية ، وقد أثمرت هذه العلاقة إحساسًا بالتفوق لدى المواطن الإسرائيلى بصفة عامة والمستوطن بصفة خاصة . ومن خلال سياسة الاحتلال الإسرائيلى تعمل السلطات المختصة على إهمال أى تطوير ولو محدود فى مجالات التنمية والتقدم الاجتماعى أو الاقتصادى فى الضفة أو القطاع . فعن طريق إقامة المستوطنات وفتح الشوارع وإنشاء المطارات والمراكز العسكرية فوق الأراضى المغتصبة تحدث تشويهًا فى جغرافية المنطقة التى تعيش نمط حياة تقليديًا بسيطًا ، كما تحدث تشويهًا فى نفسية المواطن الفلسطينى الذى يرى أرضه تغتصب لخدمة غيره ، كما يرى إلى القرب منه نمطًا مختلفًا تمامًا من الحياة لا يقدر على ملاحقته من ناحية ولا تساعده ظروف الاحتلال على الأخذ بأسباب التقدم المتدرج للحاق به من ناحية أخرى .

وتقوم سلطات الاحتلال باستكمال التشويه المتعمد لنفسية المواطن الفلسطينى عن طريق حرمان القرى العربية من الماء والكهرباء والخدمات الصحية ، والخدمة البريدية ، بهدف إجبار السكان على التوجه إلى المستوطنات القريبة لاستجلاب ما يحتاجون إليه فى حياتهم اليومية ؛ مما يؤدى إلى تأكيد سياسة التبعية فى أعماق الشخصية الفلسطينية .

يوضح ذلك أن العلاقات بين المستوطنين وسلطات الاحتلال من ناحية وبين سكان البلاد الأصليين من ناحية أخرى تحكمها علاقة التفوق والسيادة من جانب السلطات والأفراد عبر ممارستهم واتصالاتهم مع السكان.

ويضاف إلى ذلك أن الحكومة الإسرائيلية تعمل أيضًا على تفتيت تجمعات السكان العرب وتقويض الارتباط فيما بينهم عن طريق بناء المستوطنات والتهجير الإجبارى. كما تعمل على إثارة الحساسيات الطائفية والطبقية والسياسية والدينية فيما بينهم، وهى تهدف من وراء ذلك إلى الفصل بين الولاء للعائلة والولاء للوطن. وقد لجأت سلطات الاحتلال، إمعانًا منها فى تشويه نفسية الفلسطينى فى الأرض المحتلة، إلى إضافة تجمعات فلسطينية متنافرة مما يعوق التعاون فيما بينها من أجل إذكاء وتنمية حركة المقاومة الوطنية ضد الحكم الأجنبى ويؤكد حاجتهم الدائمة إلى تدخله لفض كافة المنازعات التى تنشأ فيما بينهم.

بالإضافة إلى هذه السياسة تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلى فرض علاقة مصطنعة بين المستوطنين وبين سكان الضفة والقطاع من خلال القنوات التجارية والإدارية بين الطرفين، فقد خلقت هذه السلطات العديد من المؤسسات الاجتماعية وجمعيات التعارف بين المستوطنين الجدد والسكان الأصليين فى محاولة مستميتة منها للعمل على احتواء السكان. وهذه المؤسسات والجمعيات تعمل على تنشئة الصغار بالذات فى ظروف التبعية الخالصة لـ «حكومة إسرائيل»، فهم لا يستطيعون إدارة أمورهم بأنفسهم، وهذا الأسلوب يُفقد الصغار هويتهم ويترك الكبار فى موقف الصراع المستمر الذى يساعد على انهيارهم النفسى.

• المأزق الإسرائيلى

ردًا على سياسة سلطات الاحتلال الإسرائيلى ومؤسساته التى تعمل على تدمير الكيان الفلسطينى، قام سكان الأراضى العربية المحتلة بمجهودات ذاتية تهدف إلى تعميق الروابط الاجتماعية والثقافية فيما بينهم لتحريرهم من عقدة التفوق والتميز على المستوى الشخصى، ومن ظاهرة الكبت النفسى والاجتماعى على المستوى الجماعى. وقد ركزت هذه الجهود الذاتية فى المقام الأول على الاعتناء بالأطفال وبزوجات

الشهداء والمساجين وعائلاتهم وعلى القيام بحركة مقاومة سلمية وعنيفة ضد مصادرة الأراضى التى يقطع المستوطنون وقوات الجيش أشجارها. كما قامت بتشجيع الأعمال التطوعية لخدمة أهالى القرى والمخيمات من أجل تأكيد التلاحم بين الفلسطينيين بغض النظر عن الاختلافات الدينية أو الاجتماعية فيما بينهم وإظهاراً لروح التعاون والتمسك بوطنهم. وعلى المستوى الثقافى والتعليمى يتعاون أهالى الضفة والقطاع فى بناء المدارس والمستشفيات ويحرصون أثناء ذلك على عدم اللجوء إلى سلطات الاحتلال إلا فيما يتعلق بالنواحى الإدارية. . أيضًا يعتنون بجمع التراث والفولكلور الفلسطينى حتى يدرك الصغار والشباب ماضيهم فى مواجهة المحاولات المستمرة من جانب سلطات الاحتلال لطمس معالم هذا الماضى. . كما قدم النضال الوطنى الفلسطينى طيلة سنوات الاحتلال الدليل على أن قضية الشعب لن تموت وأن حقوقه الشرعية لا بد أن تسترد بغض النظر عن المصاعب التى تمر به وبالرغم من التخطيط الصهيونى لمحوها.

وكانت آخر الانتفاضات - وهى بالقطع لن تكون الأخيرة - بمناسبة الذكرى السبعين لوعد بلفور والتى احتدمت فى الأسبوعين الأخيرين من شهر ديسمبر ١٩٨٧م؛ حيث اشتعلت الثورة ضد الاحتلال الإسرائيلى لتشمل كافة مدن وقرى ومخيمات الضفة وغزة، بل إن نطاقها اتسع ليشمل الفلسطينيين المقيمين داخل الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٤٨م عندما قرر أكثر من ٢ مليون فلسطينى الإضراب العام يوم ٢١ ديسمبر مما أصاب الحياة فى «إسرائيل» بالشلل التام.

والملاحظ أن الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة، والمستمرة حتى الآن، تجاوزت كل تقديرات سلطات الاحتلال الإسرائيلى والتقديرات العربية، فهى مختلفة تمامًا عما جرى داخل الضفة وغزة على امتداد السنوات السابقة منذ عام ١٩٦٧م. والملاحظ أيضًا أن ثمة تنظيمات نضالية جديدة قد بدأت فى التحرك الفعال الناجح وأن أجيالا جديدة من الشباب الفلسطينى قد برزت وفرضت نفسها على الساحة.

وعلى الرغم من ظواهر الأشياء التى تؤكد أن مخططات الحكومة الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة تسير فى خط متصاعد يهدف فى النهاية إلى تدمير الكيان الفلسطينى ومحو معالم الأرض العربية والقضاء على الهوية الفلسطينية، إلا أن ما

يجرى فى الضفة الغربية وغزة حاليًا يعنى أولاً أنه من المستحيل التعامل مع أزمة الشرق الأوسط دون الأخذ فى الاعتبار دور وحجم وحقوق أهالى الأرض المحتلة، فهى ذات ثقل فعال ومؤثر على ساحة القضية . . ويعنى ثانيًا فشل السياسات والممارسات التى يقوم بها الاستعمار الاستيطانى الإسرائيلى فى القدس ومدن الضفة وغزة سواء باللجوء إلى أساليب الطرد والإبعاد أو الاعتقال والسجن أو الوقف الإدارى أو مصادرة الأراضى أو بناء المستوطنات أو التهجير . ويعنى ثالثًا فشل السياسات الإسرائيلية الرامية إلى احتواء السكان العرب سواء بأسلوب الحكم الذاتى أو الإدارة المدنية أو حتى عن طريق روابط القرى .

والأهم من ذلك أن قوام هذه الانتفاضة كان الشباب ما بين الخامسة عشر والخامسة والعشرين، أى أنهم عند بداية الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧م كانوا أطفالاً صغاراً أو ولدوا فى ظل القهر والتعسف والاضطهاد . . وهذا ما يضع الكيان الصهيونى فى بؤرة المأزق بشكل مباشر؛ لأنه يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أنه فشل، وسوف يفشل مستقبلاً فى مخططه الهادف إلى تهويد الأرض العربية وتقويض نفسية الإنسان الفلسطينى واحتوائه .

مجلة الدستور الأسبوعية - ١١/ ١/ ١٩٨٨م

(كانت تصدر من لندن حتى أوائل تسعينيات القرن الماضى)

مواقف الإدارة الأمريكية من الاستيطان الصهيونى الإسرائيلى تساعد على تكريس الاحتلال

عدم استعمال واشنطن لحق النقض خلال مداولات مجلس الأمن الأخيرة بخصوص ممارسات إسرائيل فى الأراضى المحتلة، وتصويتها تارة لصالح لائحة تندد بهذه الممارسات، وامتناعها تارة عن التصويت فى آخر اجتماع لمجلس الأمن، كل هذه المواقف وصفها بعض المراقبين جزافًا بأنها بمثابة مؤشر على بداية حدوث تغيير فى مواقف الإدارة الأمريكية، وذلك على الرغم من أن چورچ شولتز وزير خارجيتها قد أكد فى أعقاب قرار التصويت لصالح لائحة تدين إسرائيل، أن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية المتينة لا يمكن أن تتأثر بمثل هذا القرار.

التقرير التالى يضع النقاط على حروف المواقف الأمريكية منذ سنة ١٩٦٧م ويكشف النقاب عن التحول الخطير الذى طرأ على مواقف الإدارة الأمريكية بخصوص الاستيطان الصهيونى.

بعد مرور ما يقرب من عشرين عامًا على احتلال إسرائيل للأراضى العربية فى الضفة الغربية وقطاع غزة أصبح واضحًا أن الخلاف بين طرفى الائتلاف الحاكم ليس خلافًا بين مجموعة ترغب فى الانسحاب من الأراضى المحتلة مقابل السلام وأخرى تعارض هذه الرغبة، ولكنه خلاف بين اتجاهين يعملان من أجل تحقيق هدف واحد هو الاستيلاء على الأرض العربية بالقوة.. ففى حين يرفض الاتجاه الأول الانسحاب من أى بقعة من الأرض، يلوح الاتجاه الثانى بمقايضة جزء من الأرض مقابل السلام.

يوجد الآن أكثر من ١٣٠ مستوطنة فى الضفة الغربية وأكثر من ١٥ مستوطنة فى قطاع غزة، يعيش فيهما بصفة مستمرة حوالى ٤٥ ألف مستوطن يهودى، وتدل الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن أكثر من ٥٥٪ من الأراضى العامة والخاصة فى الضفة وغزة تخضع للملكية المباشرة وغير المباشرة للحكومة الإسرائيلية. ويجب التذكير بأن بناء هذه المستوطنات قد تم فى ظل رئاسة حزبى العمل وتحالف الليكود للحكومة الإسرائيلية خلال الفترة من عام ١٩٦٧م وحتى الآن. وهذا التصرف من جانب إسرائيل يخالف تمامًا القانون الدولى والمواثيق التى تنظم العلاقة بين سلطات الاحتلال والبلاد المحتلة وخاصة معاهدة چنيف لعام ١٩٤٩م، ويكشف النقاب عن حقيقة الموقف الإسرائيلى الساعى إلى تركيز وتأكيد الاستيطان بكل الطرق والوسائل غير المشروعة فى الأراضى العربية. ونظرًا لأن الرأى العام الدولى والعالمى يدينان دائمًا سياسة إسرائيل الاستيطانية سواء عن طريق المواقف التى تتم داخل أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة أو خارجها، فلا بد أن ندرك أن الحكومة الإسرائيلية فى موقفها هذا لا بد أن تكون معتمدة سياسيًا وماليًا على قوة كبرى تغض الطرف عن تلك التصرفات.. وليس لإسرائيل من حليف يؤيد سياستها على حساب علاقاته بالأنظمة العربية المختلفة سوى الولايات المتحدة الأمريكية، حتى لو اضطرت إلى استخدام حق الڤيتو لمعارضة ما يتفق عليه الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن الدولى.. كما أنها تمدها بالقروض والمساعدات المالية لبناء المستوطنات واستجلاب المهاجرين اللازمين لها من جميع أنحاء العالم.

الاستيطان الصهيونى أثناء رئاسة حزب العمل (٦٧-١٩٧٧م)

بعد أيام قليلة من حرب يونيو / حزيران ١٩٦٧م وافق الكنيست الإسرائيلى على قانون يعطى الحق الكامل للحكومة الإسرائيلية فى تطبيق قوانينها وتشريعاتها على سكان وأراضى الضفة الغربية وقطاع غزة والتى وصفها ذلك القانون بأنها «جزء من أرض إسرائيل». وفى ظل هذا القانون قامت حكومة إسرائيل بإعلان مدينة القدس مدينة موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل.

وخلال السنوات من ٦٧ إلى ١٩٧٧م اتجه الاستيطان الصهيونى إلى تغيير معالم مدينة القدس العربية، فقام بهدم وتدمير بعض الضواحى المحيطة بالمدينة وبناء

مستوطنات يهودية مكانها. كما عمل على بناء المستوطنات العسكرية فى منطقة غور الأردن وهضبة الجولان ومنطقة رفح تحت ستار الأمن، فى الوقت نفسه بدأت الحكومة الإسرائيلية العمل فى بناء مستوطنة «كريات» التى تعتبر اليوم أكبر مستوطنة مدنية فى الأراضى العربية المحتلة، مما يدل على أن الهدف الإسرائيلى من وراء بناء المستوطنات لم يكن لأسباب عسكرية أو أمنية وإنما بغرض التمركز والاستيطان. . ونقطة الخلاف بين حزب العمل وتحالف الليكود حول سياسة الاستيطان تتمثل فى أن الأول كان يقيم المستوطنات خارج حدود المدن العربية، والثانى يستولى على الأراضى العامة والخاصة داخل المدن ويقيم المستوطنات عليها. وقبل انتخابات عام ١٩٧٧م فى إسرائيل أقام حزب العمل ٨١ مستوطنة فى جميع الأراضى المحتلة وكان يعيش فيها حوالى ١٠ آلاف مستوطن. فماذا كان موقف واشنطن آنذاك؟

موقف تناقض

بعد إعلان إسرائيل توحيد مدينة القدس واتخاذها عاصمة لها، وبعد صدور قانون الكنيست باعتبار أراضى الضفة وغزة «أراضى إسرائيلية» أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ـ فى عهد الرئيس چونسون ـ عن طريق وزارة خارجيتها «أن إسرائيل لا تملك الحق فى تقرير مصير مدينة القدس وحدها»، ولكنها لم تُعلق بشىء فيما يتعلق بالقانون الذى أصدره الكنيست فى شأن الأراضى العربية. وعندما طرح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الإجراء الإسرائيلى بالنسبة لمدينة القدس «غير قانونى» وطالب بإلغائه، امتنع الوفد الأمريكى عن التصويت بحجة أن مشكلة القدس لا يمكن معالجتها بمعزل عن باقى القضايا الأخرى المتعلقة بالصراع العربى ـ الإسرائيلى. وظهر التناقض فى الموقف الأمريكى عندما صوت وفد الولايات المتحدة فى مجلس الأمن إلى جانب القرار رقم ٢٤٢ الذى صدر فى نوفمبر ١٩٦٧م مطالبًا «بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة نتيجة الاشتباكات العسكرية فى يونيو من العام نفسه».

وظل أمر السياسة الأمريكية متناقضًا خلال الفترة التى بقيت من حكم الرئيس چونسون وفترة حكم الرئيس نيكسون، فهى من ناحية لا تؤيد الإجراءات التى تتخذها إسرائيل فى الأراضى المحتلة، ولا تتخذ أى مواقف رادعة لمنعها من القيام بتلك الإجراءات من ناحية أخرى. إلا أنه منذ ديسمبر ١٩٦٩م طرأ تغير حتى فى مضمون

التصريحات، فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكى وليام روجرز أن بلاده ترى ضرورة «بقاء القدس موحدة». . وهذا يدل على أن الحكومة الأمريكية قد بدأت تتنازل عن تصريحاتها السابقة الرافضة للقرار الإسرائيلى الصادر فى يونيو ١٩٦٧م وأصبحت تعترف بالأمر الواقع رغم مخالفته الواضحة لمواثيق چنيف التى تُلزم إسرائيل كما تلزم أى محتل آخر والتى تنص على «عدم تغيير المعالم التاريخية أو مصادرة الأراضى أو البناء عليها أو تغيير قوانين البلاد المحتلة». . والتى تُلزم المحتل أيضًا «بعدم تدمير أو مصادرة أى ممتلكات خاصة».

الاستيطان الصهيونى أثناء رئاسة تكتل الليكود (٧٧-١٩٨٤م)

عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أعلن مناحم بيجين أن الضفة الغربية وقطاع غزة «مناطق محررة وليست مناطق محتلة» وبالتالى فإن قرار مجلس الأمن لا ينطبق عليهما؛ لأن الأرض كلها «أرض إسرائيل». وفور إعلان فوز تكتل الليكود فى انتخابات عام ١٩٧٧م أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن «خطة دروبلس» التى تقضى ببناء ٦٠ إلى ٧٥ مستوطنة جديدة بحيث يرتفع عدد المستوطنين داخل الأراضى المحتلة من ١٢٠ إلى ١٥٠ ألف مستوطن حتى عام ١٩٨٤م. وقد تركزت خطة «دروبلس» حول إقامة المستوطنات ليس فقط حول أماكن تجمع «الأقليات» بل داخل هذه الأماكن أيضا و«فيما بينها». ويتضح من ذلك أن وصف الأقليات يقصد به سكان المناطق المحتلة وهم الفلسطينيون العرب.

فماذا كان موقف الحكومة الأمريكية من سياسة حكومة تكتل الليكود الاستيطانية؟

ظل الموقف الأمريكى خلال الفترة من عام ٧٧ إلى عام ١٩٨١م يعتبر المستوطنات غير مشروعة وتمثل عائقًا أمام طريق السلام فى الشرق الأوسط، وقد أعلن ألفرد أثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكى عام ١٩٧٨م أن «الاحتلال لا يعنى السيادة، لذلك فإنه لا يحق للدولة المحتلة أن تتصرف فى أمور الأراضى التى تحتلها وكأنها ملك لها أو تحت سيادتها المطلقة». كما أشار الرئيس چيمى كارتر عام ١٩٧٩م إلى أن «الإدارة الأمريكية تعتقد أن إقامة المستوطنات يخالف القوانين الدولية، كما تعتبر أنها عائق فى طريق إحلال السلام فى الشرق الأوسط».

بيد أنه فى عام ١٩٨٠م قدم عضو مجلس الشيوخ الأمريكى إدلاى ستيفنسون مشروع قرار يوصى باقتطاع مبلغ ١٥٠ مليون دولار من المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة سنويًا إلى إسرائيل، وهذا المبلغ يساوى ما تنفقه الحكومة الإسرائيلية على إقامة المستوطنات فى الضفة وغزة وذلك حتى تستطيع الإدارة الأمريكية أن تضغط على إسرائيل لإيقاف خططها الرامية إلى تركيز الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة، وحتى تزداد فرص إقرار السلام فى المنطقة، إلا أن هذا الاقتراح هُزم عند التصويت (٨٥ معارضًا ضد ٧ مؤيدين).

وحتى عندما أعلنت إسرائيل أثناء المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية بشأن الضفة وغزة فى سبتمبر ١٩٨٠م «أنه يجب أن يدرك الجميع أن الحكم الذاتى لا يعنى الأرض ولن يعنيها مستقبلاً وأنه سوف يكون قاصراً فقط على السكان العرب، كما يجب أن يدرك الجميع أن إسرائيل تنوى الاحتفاظ «بيهودا والسامرة» إلى الأبد حتى تقضى على محاولات العرب فى إقامة دولة عربية جديدة على حدود إسرائيل»، اقتصر الموقف الأمريكى على الإعلان عن معارضة واشنطن لهذه السياسة الإسرائيلية التى تعوق المحاولات المستمرة والرامية إلى استقرار الأمن فى المنطقة.

يتضح مما سبق أن «المواقف المعلنة» للإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ ٦٧ وحتى بداية النصف الثانى من عام ١٩٨١م كانت عبارة عن مجرد تصريحات حول عدم شرعية بناء المستوطنات وعدم موافقة واشنطن على استمرارها؛ لأن أمريكا لم تكن فى حقيقة الأمر مهتمة بالعمل على إيقاف الخطط الاستيطانية الإسرائيلية أو الضغط على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، أو المطالبة بعدم إقامة المزيد منها برغم أنها كانت وما زالت تملك الوسائل التى تُساعدها على ترجمة تصريحات المسئولين فيها إلى مواقف عملية وخطوات فعالة.

ولاية ريجان الأولى

وبعد فوز الرئيس رونالد ريجان بمسئولية الرئاسة الأمريكية قبل نهاية عام ١٩٨١م أعلنت الإدارة الأمريكية «أن المستوطنات غير ضرورية ولكنها شرعية». وقد شكل ذلك الإعلان تغيراً حاداً فى السياسة الأمريكية المعلنة تجاه الخطط الاستيطانية

الإسرائيلية، وصفته الحكومة الإسرائيلية بأنه «يوضح فرقًا بينًا بين الحكومة الأمريكية الحالية والحكومات الأمريكية السابقة».

وقد تجسد هذا التغيير فى نقطتين أساسيتين:

١- أصبح البيت الأبيض أكثر وضوحًا فى تأييده للاستيطان الصهيونى والسياسة الإسرائيلية التوسعية.

٢- البيت الأبيض لا يعارض فى إقامة المستوطنات بحجة أنها تضمن الأمن الإسرائيلى حتى لا يكون معظم سكان إسرائيل تحت رحمة نيران جيرانهم العرب.

وهذا يدل على أن الإدارة الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس ريجان الأولى تبنت سياسة أكثر انحيازًا إلى الجانب الإسرائيلى فى نظرتها إلى الصراع العربى - الإسرائيلى، تهدف من ورائها إلى تجزئة السيادة على الأراضى العربية المحتلة من خلال التوصل إلى صيغة ملائمة من صيغ الحكم الذاتى تبقى لإسرائيل سيطرتها الكاملة على المناطق المحتلة.

الاستيطان خلال حكومة «الوحدة الوطنية»

فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٤م شكلت الأحزاب السياسية الرئيسية فى إسرائيل حكومة وطنية موحدة تولى رئاستها لمدة عامين (٨٤/ ١٩٨٦م) شمعون بيريز زعيم حزب العمل، ثم خلفه إسحق شامير زعيم تكتل الليكود منذ عام ١٩٨٦م وحتى الآن. وخلال الأربع سنوات الأخيرة استمرت الحكومة الإسرائيلية فى إقامة المستوطنات وزيادة عدد سكانها وتوسيع ما هو قائم منها فعلاً، وذلك عبر الإجراءات التالية:

١- زيادة عدد المستوطنين فى ضواحى مدينة القدس عن طريق استكمال بناء ٤٦٠٠ منزل يقطن فيها حتى الآن حوالى ٩ آلاف مستوطن.

٢- شق طرق جديدة بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، وبين مدن الضفة ذاتها لأسباب أمنية وغير أمنية.

٣- دمج الاقتصاد الزراعى الناتج من الأراضى العربية بالاقتصاد الإسرائيلى بالإضافة إلى الترويج لزيادة استهلاك الأسواق العربية (الفلسطينية) للمنتجات الإسرائيلية.

وفى خط متواز لهذه السياسة الاستيطانية عملت حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل على تصعيد سياسة القهر التى تمارسها ضد السكان الفلسطينيين العرب، ومن ضمن هذه الممارسات:

- السيطرة على التيار الكهربائى الذى يغذى المدن والقرى العربية فى الضفة وغزة عن طريق مراكز تحكم تقع بعيداً عن هذه التجمعات السكانية.

- تركيز الخدمات العلاجية والدوائية والبريدية والهاتفية فى المستوطنات وحرمان التجمعات العربية منها؛ مما يدفع السكان العرب عند الحاجة إلى التعامل مع الإدارة الإسرائيلية لهذه المستوطنات.

- التشدد فى منح أو تجديد تصاريح العمل للقوى العاملة العربية فى الأردن؛ مما دفع بحوالى ٤٠٪ منها إلى قبول العمل فى سوق العمل الإسرائيلية لتوفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة لهم ولأولادهم وحتى يصبحوا تحت الضغط والقهر الإسرائيلى.

فماذا كان موقف الحكومة الأمريكية من سياسة حكومة «الوحدة الوطنية» الاستيطانية خلال ولاية ريجان الثانية؟

استمر موقف الإدارة الأمريكية فى فترة الحكم الثانية للرئيس ريجان قائمًا على أساس الدعوة إلى عدم إنشاء المزيد من المستوطنات، ولكن أضيف إليه منذ عام ١٩٨٤م بعد جديد مفاده «أن إزالة ما هو قائم فعلا أصبح مسألة غير عملية». وبذلك أصبحت المستوطنات القائمة من وجهة النظر الأمريكية «ذات صفة شرعية» مما يدل على أن الإدارة الأمريكية أخذت مؤخرًا بمبدأ «تكريس الأمر الواقع».

وفى عام ١٩٨٥م طرح على مجلس الشيوخ الأمريكى مشروع قرار ينص على «ضرورة تقديم مساعدات مالية مباشرة للمستوطنين اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة». ورغم أن هذا المشروع لم يَنل عدد الأصوات الكافية حتى يصير مشروعًا قابلا للتنفيذ، إلا أن مجرد طرحه يلقى الضوء على أن سياسة الإدارة الأمريكية أصبحت

تعتقد أن الضفة الغربية وقطاع غزة قد صارتا جزءًا من أرض إسرائيل، وأن المستوطنين فيهما «لهم الحق فى الحصول على مساعدات مالية أمريكية تساعدهم على تطوير حياتهم فى هذه المناطق من أراضى الدولة اليهودية».

خطة استيطانية جديدة

كما سبق أن ذكرنا يبلغ عدد المستوطنات التى أقامتها الحكومات الإسرائيلية فى أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧م وحتى الآن حوالى ١٤٥ مستوطنة يعيش فيها حوالى ٤٥ ألف مستوطن. وهناك خطة استيطانية تعمل الحكومة الإسرائيلية على الانتهاء منها عام ٢٠١٠م تهدف من ورائها إلى إقامة ١٦٥ مستوطنة جديدة فى الضفة الغربية من المتوقع أن تستوعب حسب التخطيط الإسرائيلى حوالى ٣ر١ مليون مستوطن يمثلون أعداد المهاجرين الجدد إلى إسرائيل خلال الفترة من الآن وحتى نهاية الخطة. وهذا إنما يدل على أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية غير قابلة للتعديل وإنما هى سياسة تخاطب المستقبل وتسعى إلى تحقيق حلم «حدود دولة إسرائيل التى وردت فى التوراة».

والحكومة الإسرائيلية تعتمد فى هذا الصدد وبنسبة ١٠٠٪ على الدعم غير المباشر لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل فى تصريحات «تشجب» فقط سياسة إقامة المستوطنات، وأيضًا على الدعم المباشر المتمثل فى تقديم القروض والمساعدات المالية وعدم القيام بأى جهد من أجل التأكد من إنفاقها داخل حدود إسرائيل قبل ١٩٦٧م ـ كما تنص على ذلك كافة الاتفاقات التى تُعقد بين الإدارات الأمريكية والحكومات الإسرائيلية والخاصة بتلك القروض أو المساعدات المالية ـ ومن أجل الضغط الإيجابى الفعال على الحكومات الإسرائيلية لمنعها من إقامة المزيد من المستوطنات أو التوسع فيما هو قائم منها.

وحتى المشروع الذى قدمه الرئيس ريجان عام ١٩٨٢م باسم «تحسين الظروف المعيشية لسكان الأراضى العربية المحتلة» لم يكن سوى شعار براق يحاول تبرير الاحتلال الإسرائيلى لتلك الأراضى، فلا يمكن أن تكون هناك ظروف معيشية قابلة للتحسين فى ظل الاحتلال الذى يحاول إخضاع إرادة شعب لإرادة وسيطرة المُحتل.

وبرغم الإمكانات الهائلة التى توفرها إسرائيل وأمريكا من أجل إخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ، إلا أنه لا يوجد من الدلائل ما يشير إلى نجاح هذه السياسة ولو بنسبة ضئيلة. وقد دفع هذا الفشل الولايات المتحدة إلى فتح الباب أمام بريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا وإلى حد ما فرنسا، للمشاركة فى تحقيق برنامج «الفصل بين الأرض والسكان» من خلال الخطة الأمريكية الداعية إلى «تحسين الظروف المعيشية» لسكان الأراضى العربية المحتلة.

وعند هذه النقطة يجب أن نعيد إلى الأذهان أن الدول الأوروبية هذه التى تسعى إلى المشاركة فى تبرير الاحتلال الإسرائيلى حاربت وقاتلت ألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكنها لم تطرح أى مشروع باسم تحسين الظروف المعيشية لأبناء الدول الأوروبية التى وقعت تحت الاحتلال النازى، بل على العكس من ذلك وحدت جهودها من أجل تحرير هذه الدول أولاً. وعندما تم التحرير عام ١٩٤٥م قدمت الولايات المتحدة آنذاك «مشروع مارشال» لتطوير هذه الدول التى أضيرت نتيجة الاحتلال النازى.

وبذلك يمكن القول إن الولايات المتحدة بمواقفها هذه تعمل على تركيز الخطة الصهيونية التى تحلم بأن تصبح أراضى الضفة وغزة جزءاً من أرض إسرائيل الكبرى، وأن يدير السكان العرب القاطنون فيها شئونهم الإدارية بأنفسهم. وهذا المبدأ معروف باسم «اقتسام السيادة» ومن خلاله تسعى إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م إلى خلق «زعامات شعبية فلسطينية» فى الأراضى المحتلة تقبل ببقاء الاحتلال الإسرائيلى، ولكنها لم تتمكن من تحقيق أى نجاح حتى الآن، وأفضل دليل على ذلك الانتفاضة العربية الشاملة التى تعم الأراضى المحتلة منذ منتصف ديسمبر وحتى اليوم.

والولايات المتحدة التى بادرت بتنفيذ مشروع مارشال بعد الانتهاء من تحرير الدول الأوروبية من نير الاستعمار النازى، هى ذاتها التى تحاول جاهدة إقرار مشروع التنمية والتطوير فى المناطق العربية المحتلة قبل أن تتحرر من سيطرة الاستعمار الإسرائيلى، وكأنها بذلك تدعو العرب للقبول بنظرية «إسرائيل الكبرى». وهذا الموقف الأمريكى يقف منفرداً فى مواجهة دول العالم جميعاً التى تعتبر الاحتلال ومصادرة الأراضى والاستيطان مظاهر غير شرعية وغير قانونية.

وتشير كل الدلائل إلى أن المخطط الصهيونى الذى تسعى إسرائيل إلى تنفيذه بكل الوسائل اعتباراً من عام ١٩٨٢م إلى عام ٢٠١٠م يدخل ضمن سياسة متكاملة تهدف إلى تحويل السكان الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة إلى «أقلية سكانية» عن طريق الضغط والابتزاز السياسى والتشهير بمعاداة اليهود داخل الأراضى العربية وتهجير وطرد السكان العرب من ناحية، والعمل من ناحية أخرى على هجرة اليهود إلى أرض إسرائيل كما حدث بالنسبة ليهود أثيوبيا وكما يحدث الآن بالنسبة ليهود الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية وإيران.

فهل ينتبه العرب إلى خطورة هذا المخطط؟ هذا هو السؤال.

مجلة الدستور الأسبوعية - ٢٥/ ١/ ١٩٨٨م

(كانت تصدر من لندن حتى أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر)

توسيع مخططات الاستيطان ..
شعار نتنياهو فى المرحلة المقبلة

تُشير العديد من الدلائل أن إسرائيل تعمدت إظهار أقصى درجات التعنت والصلف مع الجانب الفلسطينى طوال الأشهر الماضية قبل أن يتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق إعادة الانتشار فى الخليل فى منتصف شهر يناير، لكى تجهد المفاوض الفلسطينى والنظم العربية التى تدعمه طوال فترة الشد والجذب من ناحية ولكى تشيع بين الجميع نوعًا من الفرحة والشعور بالانتصار بعد التوصل إليه (الاتفاق) من ناحية أخرى. فهذه الفرحة وذلك الإجهاد يوفران لها الفرصة كاملة لخلق المناخ المناسب لتنفيذ سياسات استيطانية عدوانية تضع الأطراف العربية أمام أمر واقع لا يملكون حياله القدرة على التغيير، وهو ما جرى بالفعل طوال الثلاثين عامًا الماضية أيًا كان نوع الحكومة الإسرائيلية التى تدير شئون البلاد.

ففى مقابلة مع القناة الأولى للتليفزيون الإسرائيلى أكد بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء أن حكومته ستواصل توسيع المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية «أمس واليوم وغداً طالما أنها تدخل فى إطار إسرائيل بحدودها التوراتية»!! وبالرغم من أنه لم يتخذ قراراً بعد بإنشاء مستوطنات جديدة، إلا أنه طالب الجهات المسئولة فى حكومته بضرورة التفوق فى هذه السياسة على كل ما قامت به الحكومات العمالية السابقة. ومن المعروف أن عدد المستوطنات زاد خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٦م بمقدار ٤٠٪ حيث بلغ عددها ١٤٠ ألف مستوطنة قبل حزيران (يونية) ١٩٩٧م.

وإذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلى منذ تولى السلطة وحتى ديسمبر ١٩٩٦م قد منح موافقته المباشرة على خطط بناء أكثر من ألفى مسكن فى الضفة الغربية فى إطار سياسة التشدد، التى تتصف بها حكومته، فقد كان مُتوقعًا أن يُخفف من المغالاة فى استكمال مُخططات الاستيطان فى الضفة وغزة بعد التوصل إلى اتفاق حول الخليل مع السلطة الوطنية الفلسطينية ولكن على العكس من ذلك تمامًا أعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية يوم ٢١ يناير ١٩٩٧م عن موافقة الإدارة المختصة على بناء ٦٠ مسكنًا إضافيًا فى مستوطنة معالى عفرايم المقاومة فى وادى الأردن، وعلى بناء ٢٠٠ شقة بالمستوطنة نفسها بعد إتمام بناء نصف المساكن.

نعتقد أن مثل هذه الموافقة وما ستليها من موافقات تتخذ من «وثيقة كريستوفر» التى قدمتها الإدارة الأمريكية إلى الجانب الإسرائيلى تحت شعار «ضمانات تطبيق اتفاق الخليل» قبل ساعات من التوقيع عليه، مرجعية تستند إليها فى تنفيذ سياساتها الاستيطانية فوق الأراضى الفلسطينية فى الضفة وغزة، فهى من وجهة نظر نتنياهو تقرر - أى الوثيقة - أن إسرائيل هى الطرف الوحيد الذى سيقوم بتحديد حجم وطابع الانسحاب من مدينة الخليل وفق مقتضياتها الأمنية ضمن المراحل الثلاث لإعادة الانتشار، دون أن تضطر للتفاوض مرة أخرى مع الجانب الفلسطينى. ووفق مقتضيات الأمن الإسرائيلى غير المعلنة وغير المحددة والقابلة للتغيير والتبديل تسمح الإدارة الإسرائيلية لنفسها بضم ما تريد من أراض فلسطينية ومصادرة ما تشاء من ممتلكات عربية لتنفيذ خططها الاستيطانية التى تهدف فى نهاية المطاف إلى فرض إرادة بضع مئات من المستوطنين على مئات الآلاف من أبناء فلسطين.

جمعت سياسة الاستيطان التى طبقتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ١٩٦٧م بين أمرين.. الأول تفتيت وحدة الشعب الفلسطينى بزرع كيانات غريبة عنه فى الضفة الغربية وغزة تحميها القوة المسلحة وتتحدى بها إسرائيل عروبة الشعب الفلسطينى وأصالته.. إلى جانب انتزاع أكبر مساحة من الأراضى العربية لحصر أبناء هذا الشعب داخل مربعات مُحددة سلفًا يمكن مهاجمتها وإحكام السيطرة عليها عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.. الثانى تحقيق حلم إسرائيل الكبرى فوق كل ما يمكن أن تطوله يد حكوماتها من أراض عربية حتى ولو كان ذلك اغتصابًا لسيادة دول عربية مجاورة.

تنفيذ هذه السياسة يسير وفق شعار مواصلة سياسة الأجداد الذين رفعوا لواء الاستيطان الصهيونى قبل قيام دولة إسرائيل بعشرات السنين، ومن هنا جاءت شرعيتها ـ من وجهة نظر الحكومات الإسرائيلية ـ النابعة أساسًا من جوهر الصهيونية التاريخية التى تُحركها فعليًا الأطماع الإسرائيلية المُغلفة بمقتضيات الأمن، والحرص عليها سيكون هو اللبنة الأساسية لتوجهات نتنياهو فى المرحلة المقبلة لاستعادة رضاء الجناح المتشدد داخل الليكود الذى أذعن لاتفاق الخليل ولكنه فقد ثقته فيه كقائد سياسى يمكن أن يحقق البرنامج الانتخابى الذى أوصله إلى كرسى الحكم.

المزيد من المستوطنات يعنى عمليًا المزيد من هدم البيوت الفلسطينية وتدمير وتخريب المزيد من الأراضى الزراعية وانتزاع وإعطاب المزيد من الأشجار والمحاصيل وتشريد المزيد من العائلات المؤيدة للسلام، ويعنى استجلاب المزيد من اليهود للسكنى فى هذه المستوطنات ومدهم بالمزيد من السلاح المتطور بحجة الدفاع عن أنفسهم وتوفير المساعدات المطلوبة من جيش الدولة لحماية المُغتصب ضد صاحب الحق. ولن يُحقق ذلك سلامًا مستقرًا أو يوفر علاقات حسن جوار متنامية بل سيؤدى إلى توتر واضطراب وسيوفر المناخ الملائم لتولد العنف.. وساعتها إذا وقع العنف من الجانب الفلسطينى كرد فعل على سياسات دولة إسرائيل (الاستيطانية) أو كرد فعل لاستفزازات مستوطنيها فستعمل الإرادة الإسرائيلية على تنفيذ ما يخصها أمنيًا وفق اتفاق الخليل.. القيام فورًا بإجراءات المُطاردة الساخنة داخل الأراضى الفلسطينية ومطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بتسليم المشتبه فيهم بل ويمكن محاصرة الضفة وغزة وإغلاق المنافذ فى وجه تحرك القوى العاملة الفلسطينية.

الأمر الأكثر إلحاحًا الآن وقبل أن توضع الأطراف العربية أمام سياسات الأمر الواقع الاستيطانية أن تواصل هذه الأطراف مجتمعة سياسات فتح قنوات تفاهم مع إدارة نتنياهو حول التزامها باتفاقات أوسلو الذى أيدته بموجب توقيع اتفاق الخليل واستعدادها لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى أكد على مبدأ الأرض مقابل السلام بصفته مرجعية أساسية لعملية السلام التى بدأت فى مدريد وذلك بالنسبة لمسارات التفاوض الإسرائيلى مع سورية ولبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية. قنوات

التفاهم هذه هى التى ستحقق التنسيق العربى حتى لو لم يطفُ على السطح مرة أخرى كنتاج الانقسامات العربية حول مسارات التفاوض أو ترتفع ثانية أصوات التطبيع ، التى خمدت إلى حين، وهى التى ستساعد أيضًا على خلق فرص التماسك العربية لدى الإدارة الأمريكية فى الأيام المقبلة خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن وزيرة الخارجية الأمريكية التى أقسمت اليمين يوم ٢٣ يناير لا تعلم عن ملف الشرق الأوسط الشىء الكثير .

جريدة القدس العربى ـ ٢٨/ ١/ ١٩٩٧م

التخطيط فى الخفاء..
للاحتفاظ بأراض عربية!!

الصدفة وحدها هى التى كشفت أمر الزيارة التى كانت الإدارة الإسرائيلية تخطط بإبقائها طى الكتمان ولو إلى حين . . فقد حل موعدها يوم الثلاثاء ١٨ فبراير ١٩٩٧م قبل وقت قليل من توقيت إدلاء رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو بشهادته أمام محققى جهاز الشرطة فى إطار فضيحة تعيين المحامى رونى بار أون فى منصب المدعى العام . . مما جعل التكهنات تتجه إلى استنتاج أن الشخص الذى دخل إلى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى فى الخفاء هو إرييه درعى زعيم حركة شاس والذى قيل إنه رشح بار أون لمنصب المدعى العام فى مقابل قيام أعضاء الكنيست ممن ينتمون لحركته بالتصويت إلى جانب اتفاق الخليل . . بذلك يكون قدومه إلى مكتب رئيس الوزراء ـ من وجهة نظر التكهنات ـ فى هذا التوقيت بالذات ـ قبل توجه نتنياهو مباشرة إلى مكتب التحقيق ـ بغرض التنسيق فيما بينها حول إجراءات التحقيق الذى هما بصدده .

لهذا وجد المسئولون عن مكتب نتنياهو أنفسهم فى مأزق جعلهم أمام خيارين كلاهما صعب . . فالزائر لم يكن إرييه درعى . . وسبب الزيارة لايتعلق بالفضيحة التى تنظرها أجهزة الشرطة المختصة . . وكان لا بد من إماطة اللثام عن هذه الزيارة المشبوهة حتى لو اقتضى الأمر الإفصاح عن أسبابها التى كانت الإدارة الإسرائيلية تحرص على إبقائها سرية ؛ لأنها تتعلق بخرائط الأراضى والمستوطنات التى تنوى إسرائيل الاحتفاظ بها فى الضفة وغزة على حساب الحق العربى الفلسطينى . . حتى تبعد عن رئيس

الوزراء الإسرائيلى شُبهة التواطؤ فيِ أمر فضيحة سياسية ما زالت الأجهزة المختصة تقوم بالتحقيق فيها .

كان الزائر هو زبولون هامر وزير التربية والتعليم ورئيس حزب المفدال . . وكانت الزيارة بغرض مناقشة إمكانية ضم الوزير إلى عضوية الوفد الإسرائيلى إلى جانب كل من وزيرى الخارجية والدفاع فى مفاوضات التسوية النهائية مع الفلسطينيين حتى تتأكد الحكومة من وجود ممثل سياسى للمستوطنين عند التوقيع على اتفاقيات مستقبلية تحدد إعادة انتشار قوتها فوق أراض يتم التنازل عنها للسلطة الفلسطينية أو تشارك فى إدارتها ، وبسبب حساسية الموضوع اتفق على أن يتم بالسرية اللازمة حتى يحين الموعد الملائم للإعلان عنه . . لأن كلا الطرفين الحكومة وحزب المفدال ليسا على استعداد لتفجير مشكلة جديدة تهز الثقة بحكومة نتنياهو بعد الهزة التى أصابتها فى أعقاب توقيع اتفاق الخليل . . وما تعانيه فى الوقت الراهن بسبب فضيحة تعيين بار أون فى منصب المحامى العام . . خاصة وأن الوزير هامر يُعد من كبار الزعماء المدافعين عن حقوق المستوطنين وعما يسمى «ضرورة التمسك بأرض إسرائيل الكاملة» .

أخشى ما تخشاه قوى اليمين السياسى المتطرف فى إسرائيل أن تتسع الفجوة بين إستراتيجيته المستقبلية لبسط النفوذ على أوسع رقعة من الأراضى الواقعة حاليًا فى قبضة الحكومة الإسرائيلية . . وبين ما سوف يترتب على ما تراه استسلامًا لاتفاقات أوسلو التى يتم بمقتضاها التنازل عن «أراض إسرائيلية» للفلسطينيين ، لذلك نجدهم يخوضون صراعات عنيفة حول كيفية الوقوف بشدة فى وجه التنازلات التى بدأت باتفاق الخليل . لهذا السبب قام زئيف حبار أحد قادة مجلس المستوطنات بزيارة إلى مركز دراسات الكرة الأرضية التابع للجامعة العبرية وحصل من الدكتور حاييم جيبرتسمان على خرائط تُوضح مصالح إسرائيل فى المناطق العربية المحتلة من أربع زوايا :

الأولى . . الاحتياجات الأمنية ليس فقط حيال دول الجوار العربى ، ولكن حيال الوجود الفلسطينى فى المستقبل أيًا كانت نوعية هذا الوجود سلطة وطنية أو دولة .

الثانية . . الحاجة إلى المياه بشريًا وإنتاجيًا (زراعيًا وصناعيًا وتنمويًا) سواء كان ذلك عن طريق الأنهار والمساقط المائية أو المياه الجوفية .

الثالثة . . خطط الاستيطان المستقبلية سواء فى الضفة أو قطاع غزة أو القدس لمحاصرة التواجد الفلسطينى البشرى حاليًا ومنع امتداده مستقبلاً حتى لا يُهدد احتياجات إسرائيل الأمنية أو المائية .

الرابعة . . احتياجات البنية الأساسية لإسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعى والتقنى .

تقول مصادر حزب المفدال أن الدكتور حاييم جيبرتسمان نجح حتى الآن فى إعداد ١٦ خريطة توزع الأراضى بين إسرائيل وعرب فلسطين بنسبة ٧٠٪ إلى ٣٠٪ تمهيدًا لدراستها من الناحية السياسية . وتقول المصادر نفسها إن قطاعًا لا يستهان به من أعضاء هذا الحزب الدينى اعتبر رسم الخرائط فى حد ذاته خيانة أيديولوچية تنفى الحقائق المقامة على أرضِ الواقع وتمهد لإجراء تسويات إقليمية ، مطلوب من الأحزاب الدينية فى هذه المرحلة أن تباركها . وطالبوا بالتمييز بين العقيدة الدينية والتخطيط السياسى ؛ لأن الخلط بينهما أدى منذ أشهر إلى الاعتقاد بأن الإدارة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو قادرة على الدفاع عن مقدسات إسرائيل بدون خوف من أعدائها أو وجل .

ويرى الحاخام حاييم دروكمان أن نفق المسجد الأقصى الذى كان يعد قبل افتتاحه قلعة الوجود الإسرائيلى قاد إلى اتفاق الخليل الذى تم بمقتضاه إعادة انتشار القوات المسلحة الإسرائيلية فى الخليل وإلى إبرام ثلاثة اتفاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية تم التنازل بموجبها عن مساحات شاسعة من الأراضى التى «يغوص الارتباط بها فى قلوب المؤمنين من أبناء الدين اليهودى»!! . ومن هنا يتوقع هو وغيره من المُتشددين أن تؤدى الخرائط التى تُعدها حاليًا أكثر من جهة داخل إسرائيل إلى مزيد من التنازلات الضارة بأرض إسرائيل المقدسة وبأمن شعبها المختار ومستقبله ؛ لأن أراضى إسرائيل المقدسة لا تقتصر فقط - فى رأيهم - على ما هو تحت يد الإدارة الإسرائيلية الآن . . فهناك أراض إسرائيلية توراتية فى كل من الأردن ولبنان ومصر . . لذلك يجب أن يكون السؤال المطروح قبل فوات الأوان هو . . كيف يمكن الاحتفاظ بأكبر قدر من مساحات الأراضى الإسرائيلية وعدم التفريط فيها بإعطائها طواعية للفلسطينيين؟ وذلك بإفشال سياسات الحكومة التى تخطط لعدم التمسك بما ترى أنه «أراض غير إسرائيلية» لكونه ليس هامًا بالنسبة لها أمنيًا أو استيطانيًا . . إلخ . وتنسى عن تعمد العنصر الأهم من كل

ذلك وهو العنصر التاريخى الدينى الضارب فى أعماق التاريخ اليهودى الذى لا يَجب النقاش حوله من جانب غير المختصين.

قد تمثل هذه التوجهات عند بعض المراقبين نوعًا من الخلافات الجذرية التى يعانى منها المجتمع اليهودى بين المسئولين عن الفكر السياسى ومكوناته وقادة الفكر الدينى المتشدد ومتطلباته، وأيهما يقود المجتمع إلى تحقيق المستقبل المشرق.. خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات وسكانها.. ولكن الحقيقة غير ذلك تمامًا.. لأن المجتمع الإسرائيلى ككل تهيمن عليه تجربة يزيد عمرها عن خمسين عامًا!! نعتقد أنها صهرته فى اتجاه «الاختلاف فى الظاهر والاتفاق فى داخل الحجرات». ففى عام ١٩٤٦م انشغلت اللجنة الأنجلو/ أمريكية التى استأمنتها الشرعية الدولية آنذاك عن إيجاد حل حيادى لمشكلة الوجود الإسرائيلى غير القانونى على أرض فلسطين العربية، بفحص الصلة بين أوضاع أبناء الجالية اليهودية فى دول شرق أوروبا ووسطها وأرض إسرائيل الموعودة فى فلسطين. وجاءت توصيتها الأساسية فى هذا الشأن بضرورة استقدام ١٠٠ ألف يهودى كمهاجرين إلى أرض الميعاد فى أسرع فترة ممكنة لوضع اللبنة الأساسية لتهويد الأرض تمهيدًا لإقامة الدولة، إلا أن رغبة حكومة بريطانيا ألا يتم ذلك وفلسطين تحت وصايتها جعلها ترفض الاستجابة لهذه التوصية.. مما أرجأ البدء فى تنفيذ مشروع التهجير هذا إلى ما بعد صدور قرار التقسيم فى آخر نوفمبر ١٩٤٧م.

لذلك نجد طرفى المعادلة الحاكمة فى إسرائيل التيار الدينى المتشدد والحكومة الإسرائيلية (أيّا كانت عمالية أو ليكودية) يرتبان فى الخفاء لخطواتهما المستقبلية تجاه أى أمر من الأمور خاصة ما يتعلق منها بدول الجوار أو استكمال خطوات السلام فى المنطقة باستئناف مسار المباحثات الإسرائيلية السورية واللبنانية أو تنفيذ اتفاقات أوسلو مع الجانب الفلسطينى أو حتى تنشيط السلام الفاتر مع الحكومة المصرية.. ويكون دور التيار الدينى هو مهاجمة الحكومة واستنهاض همة المجتمع لمعارضة أى خطوة إيجابية فى هذا الصدد.. أما دور الحكومة فيكون التعلل على المستوى الإقليمى والدولى بحركة المجتمع المعارضة وضغوط الجناح الدينى المتشدد.. وتنتهى الحركة المسرحية فى بعض الأحيان بتحقيق ما اتفق عليه فى الخفاء بين طرفى المعادلة.

تُشير وقائع ما شهدته الساحة العربية منذ افتتاح النفق أسفل المسجد الأقصى وإبرام اتفاق الخليل أن نية حكومة نتنياهو ستتجه من الآن فصاعدًا إلى سياسة «الأمر المفروض من جانبها» وعلى المتضرر أن يلزم الصمت أو يقبل العودة إن استطاع إلى حالة الحرب

مرة أخرى، وتجربتها التى تسير فيها حاليًا ذات شقين يبدو كل منهما منفصلاً عن الآخر ولكنهما فى حقيقة الأمر وجهان لعملة واحدة.

الشق الأول.. اتخاذ الخطوات التنفيذية لبناء مستوطنة حار هوما فى جبل أبو غنيم وتحديد نوعية سكانها منذ الآن.. حتى أن حركة بيتار اليمينية المتطرفة (حركة دولية للشباب اليهودى) قدمت طلبًا منذ شهرين إلى وزارة الدفاع لإسكان ٦٠ من أعضائها فيها إلى جانب غيرهم من المتطرفين وذلك لتغيير الشكل السكانى لمدينة القدس بحيث تصبح النسبة الأكبر بعد عدة سنوات لليهود الطارئين على حساب السكان العرب الأصليين غير القادرين عمليًا على توسيع الرقعة التى يشغلونها من المدينة.

الشق الثانى.. إعداد الخرائط التى سيتم بموجبها مستقبلاً التنازل عن جزء محدد من الأراضى العربية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية حتى ولو كان الاحتفاظ بما ليس من حق إسرائيل يتعارض مع وجود السكان العرب عليها منذ عشرات السنين أو يخالف كافة الأعراف الدولية أو يهدد السلام بين دول المنطقة.. بحيث تكون هذه الخرائط هى الفيصل الوحيد من وجهة النظر الإسرائيلية عندما يحين وقت مفاوضات السلام النهائية بين الطرفين.. بحجة أن الحكومة لا تملك التنازل عن شبر أرض آخر بعد أن حدد أقطاب الأحزاب الدينية أرض إسرائيل بشكل يعد المساس به كفرًا وخروجًا عن مبادئ الدين اليهودى الأساسية.

وتستغرب القيادات الإسرائيلية المواقف العربية والفلسطينية المعارضة لبناء ٦٥٠٠ مسكن للاستيطان فى جنوب القدس.. فقد سبق لحكوماتها المتعاقبة على مدى الثلاثين عامًا الأخيرة أن بنت عدة أحياء فى شطر المدينة الغربى يعيش فيها الآن نحو ١٧٠ ألف يهودى تم تهجيرهم إليها إما من داخل إسرائيل أو من خارجها. وهم يشكلون حاليّا ٤٠٪ من سكان القدس.. وينسون أن ذلك إنما تحقق بالقهر والطرد والقتل وبالاستيلاء على نحو ٢٥ ألف دونم من الأراضى العربية التى صودرت من ملاكها الأصليين منذ عام ١٩٦٧م.

ولما كانت البنايات الإسرائيلية التى أقيمت على مدى السنوات فى القدس وما حولها تمنع عمليّا إعادة تسليم أحياء المدينة القديمة إلى سكانها العرب.. فلمَ لا تكون المستوطنات الجديدة فى القدس والضفة وغزة والجولان سبيلاً لمنع إعادتها كلها أو أجزاء هامة منها إلى أصحابها الأصليين!!.

جريدة القدس العربى - ٧/ ٣/ ١٩٩٧م

الاستيطان . .

ركيزة لا يمكن أن تستغنى عنها إسرائيل

لم يكن ممكنًا أن تولد دولة إسرائيل دون أن تكون موجات الهجرة اليهودية المكثفة قد تمكنت من الاستيلاء على أرض فلسطين، ودون أن تكون قد نجحت بإمكانات الوكالة اليهودية من إقامة مجموعة من المستوطنات الداخلية والحدودية فوقها وأسكنت فيها العدد الكافى من اليهود القادمين إليها عبر البحار . . ولم يكن ممكنًا لديڤيد بن جوريون أن يفتح باب الدولة على مصراعيه فور إعلان قيامها أمام كل يهودى يرغب فى القدوم إلى الجنة الموعودة إلا بعد إقامة الركن الأهم لإستراتيچيته التوسعية على أسس استيطانية غير قابلة للتغيير . . وهو ما تبنته حكومات إسرائيل العمالية منذ نشأتها وحتى عام ١٩٧٣م ثم قلدتها فيه وتمسكت به حكومات تحالف الليكود وآخرها حكومة بنيامين نتنياهو الحالية .

معركة مستوطنة جبل أبو غنيم (حار هوما) المستعرة نيرانها حاليًا بين الجانبين العربى والإسرائيلى ليست الأولى ولن تكون الأخيرة . . سواء على مستوى التوسع شرق مدينة القدس وما حولها . . أو فى بقية الأراضى الفلسطينية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى . . أو حتى على حساب القرى الفلسطينية الواقعة فى داخل حدود الحزام الأخضر والتى يقطنها فلسطينيو عام ١٩٤٨م . يقول شينح فايتس الذى شغل منصب رئيس الصندوق القومى اليهودى فى كتابه «مائة عام من الاستيطان» الذى صدر فى أوائل الثمانينيات . . : «لا يمكن تخيل حياة مستقرة لإسرائيل ومواطنيها دون مواصلة سياسة إقامة المستوطنات فى كل شبر تصل إليه يدها، فالحاجة إلى القادمين

الجدد ستظل قائمة إلى عشرات السنين مستقبلاً؛ لأن عناصر الأمن والاقتصاد والتنمية لن تتحقق دونهم . . والمساحة السكانية الراهنة مكتظة حاليًا بمن يعيش فوقها وهى ليست قابلة للتوسع الرأسى . . لذلك لابد من العمل على توسيعها أفقيًا فى كل مكان وبلا تردد ومهما كانت العقبات».

أدرك زعماء الحركة الصهيونية العالمية منذ بداياتها أهمية وضرورة إقامة المستوطنات فوق أرض فلسطين ليس فقط كما يظن البعض اتباعًا لنظام الجيتو الذى كان يعيش تحت ظله اليهود فى كل دولة كان لهم تواجد فيها على مستوى العالم شرقه وغربه . . وليس لتعويد ساكنيها فى المستقبل على أساسيات حرفة الاستزراع والقيام بالواجبات الأمنية لحماية أنفسهم وذويهم ضد المحيط السكانى الملاصق لهم . . وإنما أيضًا لتثبيت حدود الدولة التى يسعون دائبين لإقامتها وتوسيع حدودها وضمان الحد الأعلى لأمنها وأمن مواطنيها ولو على حساب الحقوق المتوارثة للآخرين أو السيادة المعترف بها للمحيط السكانى الملاصق . لذلك بدأت قبل نهاية القرن التاسع عشر حركة يهودية نهمة لشراء الأراضى الفلسطينية التى كانت معروضة للبيع بسبب عدم استطاعة ملاكها سداد الضرائب الباهظة المستحقة عليها بموجب الغرامات العثمانية المتعاقبة، تحت أسماء وهمية عربية مرة وتركية مرة أخرى.

أسّس مهاجرون من روسيا ورومانيا أول مستعمرة يهودية ذات طابع مستقل فوق أرض فلسطين عام ١٨٧٨م باسم «بتاح تكفا» بتمويل من جميعة أحبّاء صهيون . . وأقيمت الثانية عام ١٨٨١م باسم «ريشون لتسيون»، وخلال الفترة من ١٨٨٢ و١٨٨٤م أقيمت ثلاث مستوطنات أخرى فى سهل الحوله باسم «روش بينا ويسود هامعلا وميشار هايردن». ولما تعسرت ظروف يهود هذه المستوطنات الإنتاجية إما لقلة معرفتهم بأساليب فلاحة الأراضى أو لتعرضهم لغضبة السكان العرب، تعهد البارون روتشيلد بدعمهم ماليًا على ألا يتركوا المستوطنات التى يعيشون فيها لأى سبب وتحت أى ضغط سواء كان العوز أو الموت.

ظهرت الخلافات بين سكان الأرض العربية فى فلسطين وأبناء المستوطنات اليهودية وتطور الأمر إلى مواجهات بالسلاح بسبب النزاع على الحدود التى تفصل بين الطرفين، وأيضًا بسبب الماء والمرعى . وعلى الرغم من ذلك زاد عدد اليهود المستوطنين عام ١٩١٥م إلى ٨٢ ألف نسمة وبلغت مساحة الأراضى التى فى حوزتهم إلى ٣١٨

ألف دونم . وجاء الانتداب البريطانى بعد الحرب العالمية الثانية ليزيد الموقف اشتعالاً ، فبينما كانت المواجهة بين الطرفين العربى واليهودى حتى ذلك الوقت تضع القلة اليهودية فى موقف صعب لا يُنبئ بأى تحسن فى مجال خطط الاستيلاء على مزيد من الأراضى بالشراء وبالخديعة أو حتى على مستوى الاستقرار والهدوء داخل المستوطنات وما حولها . . جاء الانتداب البريطانى ليقف مع الأقلية اليهودية مناصراً ومعززاً . . فى بعض الأحيان مكبلاً اليد العربية التى تُقاوم سلميًا وترفض بيع أراضيها أو القبول بالتعويضات المالية . . وفى أحيان كثيرة معاونًا للجماعات اليهودية فى أعمالها العدوانية التى اتسمت بالخسة ضد السكان العرب لا سيما كبار السن والسيدات والأطفال .

نَجم عن هذا الوضع مصادمات دامية بين الطرفين نذكر منها انتفاضة عام ١٩٢٢م التى راح ضحيتها ١٣٣ مستوطنًا يهوديًا وجرح وأصيب ضعف هذا العدد فى حوادث متفرقة شملت جميع أماكن التجمعات السكانية اليهودية فى ذلك الوقت . فى عام ١٩٣٠م اضطرت بريطانيا فى ظل تردى الأوضاع الأمنية فى فلسطين إلى إصدار كتابها الأبيض الذى قيد على الورق فقط «مخططات اليهود فى الاستحواذ على الأراضى العربية» لأن سلطات الانتداب أغمضت عينيها عن إقدام العصابات اليهودية التى كانت تعتدى على الأراضى العربية وتروع سكانها على طردهم خارجها أو قتلهم إن أبدوا أى نوع من أنواع المقاومة .

عندما طرح فى عام ١٩٣٧م اقتراح تقسيم أرض فلسطين بين الجماعات اليهودية المغتصبة وأصحاب الأرض الأصليين ، على أن تستبعد الأراضى التى لا يوجد فوقها مستوطنات من القسمة اليهودية . . أدرك القائمون على أمر النشاط الاستيطانى اليهودى أن مخططات شراء الأراضى لم تحقق هدفها بعد ، لذلك عمدوا إلى تفريغ هذا الاقتراح من محتواه . . وهو موقف تغيّر كلية بعد ذلك بما يزيد قليلاً عن عشر سنوات عندما قبلوا بقرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة والذى أعلن فى ضوئه فى منتصف شهر مايو عام ١٩٤٨م إقامة دولة إسرائيل على الرغم من أنه لم يمنحهم سوى أقل من نصف مساحة أرض فلسطين التى كانت واقعة تحت سلطة الانتداب البريطانى . . لأنهم استطاعوا خلال الفترة من عام ١٩٣٧م إلى عام ١٩٤٨م أن يحققوا الأهداف التالية :

١ - إقامة الكثير من الحلقات السكانية التى تربط بين المستوطنات المبعثرة فوق الأراضى العربية .

٢- النفاذ عن طريق القوة المسلحة إلى المناطق الفلسطينية التى لم يكن لهم فيها تواجد مثل الجليل الغربى ومنطقة الخليل والنقب.

٣- زيادة الدعم المادى الذى يقدم للمستوطنين حتى لا يهجروها إلى أماكن أخرى أو يضطروا إلى بيع معداتهم كما حدث فى الكثير من الأحوال.

٤- تعزيز المستوطنات بعناصر من أفراد العصابات اليهودية مثل قوات الهاجانا للدفاع عن سُكانها حتى تكون المستوطنة جاهزة فور استكمالها للدفاع عن نفسها.

وفى ظل القيود الهشة التى وضعتها سلطات الانتداب البريطانى، وعلى الرغم من شراسة المقاومة الفلسطينية التى بلغت ذروتها بين عامى ١٩٣٦م و١٩٣٩م استمر استحواذ اليهود على أراضى فلسطين مما ساعدهم على إقامة مجموعة أكبر من المستوطنات التى سهلت لهم فيما بعد الحق فى مطالبة المجتمع الدولى بمساعدتهم فى إقامة وطن قومى لهم فى فلسطين.. قبل منتصف مايو ١٩٤٨م كان تحت أيديهم أكثر من مليون وثمانمائة ألف دونم من الأراضى وكان تحت سيطرتهم ٣٠٢ مستوطنة.. مع أن عدد اليهود فى ذلك الوقت لم يكن يتعدى ٦٥٥ ألف مهاجر، وهو رقم يزيد قليلاً عن أعداد الفلسطينيين أصحاب الأرض والحق الأصليين.

فيما أعقب ذلك من سنوات صارت سياسات الدولة الإسرائيلية فى اتجاهين يكمل كل منهما الآخر: الأول، فتح الباب على مصراعيه أمام يهود العالم للهجرة إلى إسرائيل واستجلاب الأغنياء منهم وأصحاب المؤسسات فى كل مكان من العالم للمساهمة عن طريق التبرعات فى توطين القادمين الجدد وتحسين أوضاعهم المعيشية فى ظل تدنى إمكانات الدولة الحديثة النشأة، مما ساعد على زيادة عدد سكانها فى عامين فقط بنسبة الضعف.. الثانى، اقتلاع أبناء المجتمع الفلسطينى من المدن والقرى التى أصروا على البقاء فيها لأكثر من نصف قرن مما ساعدهم من ناحية على تشريد حوالى ٧٠٠ ألف فلسطينى وتحويلهم من أصحاب حق إلى لاجئين.. وأتاح لهم من ناحية أخرى نقل حق التصرف فى أراضيهم وممتلكاتهم الزراعية والعقارية إلى سلطة الدولة والبدء فى توزيعها على المواطنين الإسرائيليين القدامى والجُدد.

ساعدت عمليات استيعاب المهاجرين الجدد على تحويلهم إلى السكنى فى مستوطنات وقرى العمل التى عُرفت باسم «معاروف» للعناية بأشجار الزيتون التى تركها أصحابها وراءهم تحت وطأة استخدام القوة، وعلى مدى السنين تحولت هذه

المستوطنات بسبب الدعم المادى الذى كان يأتى إلى حكومة إسرائيل من الخارج من خيام إلى أكواخ من الصفيح وإلى أكشاك خشبية ثم إلى منازل من الطوب . . كما اتسعت الخدمات التى يحصل عليها سكانها . . فبعد أن كانت تفتقد فى بدايتها إلى المياه والكهرباء والصرف الصحى والخدمات الطبية . . أصبحت تلقى الاهتمام الواجب من الدولة بغض النظر عن نوعية الحزب الحاكم .

تحول طرد السكان العرب من أماكن معيشتهم داخل دولة إسرائيل إلى مهمة تقوم بها لجنة حكومية مختصة تضع القواعد العسكرية والأمنية للخلاص منهم ونقلهم إلى أماكن أخرى . وكان ذلك يتم وفق خطط مدروسة لإحلال مستوطنين محلهم من ناحية وإلى عزلهم سياسيًا واجتماعيًا من ناحية أخرى، حتى أن أمر الترحيل أصبح يصدر من المسئول العسكرى عن القرية أو المدينة العربية المستهدفة . ونتج عن هذه العملية أن تقطعت أوصال التجمعات السكانية العربية التى بقيت فى فلسطين بعد عام ١٩٤٨م، وضاعت معالمها الجغرافية والديموجرافية وأصبح هناك خط واضح يربط بين المستوطنات والتجمعات السكانية اليهودية فوق الأراضى العربية خاصة التى احتلت بعد عام ١٩٦٧م .

العملية الاستيطانية كانت تمثل لب الوجود الإسرائيلى فى فلسطين قبل إقامة الدولة؛ لأنها الحقيقة الوحيدة التى تمثل هذا الوجود . . وبعد إقامة الدولة لم يعد هناك اختلاف جوهرى بين حزب إسرائيلى وآخر فى حقيقة النظرة إلى الاستيطان تخطيطًا وتنفيذًا انطلاقًا من أن ما تفعله إسرائيل فوق أرض فلسطين هو حق تاريخى لا يمكن أن ينازعها عليه أى طرف آخر . وإذا كان الاستحواذ على الأرض والحصول على الدعم المالى واستقدام المهاجرين هو هدفًا إستراتيجيًا لإقامة الدولة قبل عام ١٩٤٨م . . فقد ظل هذا المثلث هو المحرك لسياسات إسرائيل بعد اتفاقيات السلام التى وقعتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية . . حتى تتسلم هذه السلطة فى نهاية المطاف مجموعة من الكانتونات المتباعدة المحاطة بطرق التفافية تجعل إدارتها لها محددة داخل دوائر جغرافية صغيرة ومرتبطة دائمًا بإسرائيل . عندما تسلم نتنياهو المسئولية فى مايو ١٩٩٧م كانت توجد فى الضفة الغربية وقطاع غزة ١٣٥ مستوطنة وكان حزب العمل يخطط لمضاعفة هذا العدد من التجمعات السكانية اليهودية بحيث يمكنها استيعاب مائة ألف مهاجر فى غضون أربع سنوات . . وعلى النهج نفسه قرر تحالف الليكود رفع الحظر عن بناء

المستوطنات وشكل لجنة للإشراف على ذلك من أكثر وزرائه تشدداً . . وزير الدفاع إسحق مردخاى ووزير البناء والأشغال العامة مائير بوروش ووزير البنية التحتية والأشغال أرييل شارون .

فى أغسطس ١٩٩٧م أعلنت اللجنة عن خطة استيطانية فى قطاع غزة والضفة ذات ثلاث مراحل . . تقوم الأولى على إسكان عشرة آلاف نسمة فى ٣٠٠ شقة خالية منتشرة فى مختلف أرجاء الأراضى الفلسطينية المحتلة . . وتعتمد الثانية على الموافقة على تنفيذ خطط بناء سبق أن وضعتها حكومة العمال السابقة . . أما الثالثة فهى ما أطلق عليه نتنياهو «مفهوم التكتل» ويقصد به إقامة تجمعات سكانية جديدة على امتداد ما هو قائم فعلاً من مستوطنات واستكمال مجموعة الطرق الالتفافية التى سبق وقامت الحكومة السابقة بشقها إلى جانب إقامة مجموعة من الطرق الجديدة المماثلة .

ولا تعتمد هذه المرحلة على تقوية التواصل بين التجمعات السكانية اليهودية عن طريق بناء المساكن فقط وإنما تعتمد أيضًا على إقامة المبانى ذات الطابع اليهودى مثل المراكز التجارية والمناطق الصناعية والأماكن الترويحية والمنتجعات . . وبذلك تضمن إسرائيل التطابق والتناسق بين أوجه التواجد السكانى الاستيطانى وغيره من أنواع التواجد مثل الأمنى والعسكرى فوق الأراضى التى ستقرر مستقبلاً أنها لن تنسحب منها بسبب الحاجة الفعلية إليها . . عندما تصل فى مفاوضاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مرحلتها النهائية .

وإذا كان اتفاق أوسلو يقضى من وجهة نظر الجانب الفلسطينى بعدم جواز التوسع فى إنشاء المستوطنات طيلة مرحلة التفاوض بين الجانبين . . فإن الاتفاق نفسه ينص من وجهة نظر إسرائيل على حقها الكامل فى التصرف فى أراضى الدولة بالكيفية التى تراها مناسبة . لذلك ليس مستغربًا أن ترتكز مراحل الاستيطان الثلاث التى أشرنا إليها على ما يعرف فى اتفاقيات أوسلو ١ و ٢ بالمنطقة (ج) حتى يتوافر لقوات الجيش الإسرائيلى ممرات وطرق تتيح لها إحكام سيطرتها على أراضى الضفة والقطاع وتوفر لها فرص اختراقهما وقتما تشاء لملاحقة من تشاء تحت شعار حماية المستوطنات وسكانها . . ذلك الحق الذى نصت عليه مُعاهداتها السابقة مع الجانب الفلسطينى وستنص عليه اتفاقاتها القادمة معه .

مجلة قضايا الأمة ـ يونية ١٩٩٧م

حق عودة الفلسطينيين .. بين كلينتون وباراك

أثارت التصريحات التى أدلى بها الرئيس الأمريكى أثناء مؤتمره الصحفى مع الرئيس المصرى بواشنطن مساء الأول من شهر يولية ١٩٩٩م حول حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى أراضيهم التى اغتصبتها إسرائيل بعد صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٨م، ردود أفعال عنيفة من جانب الإدارة الإسرائيلية الجديدة حتى أن ميراف زادوك المتحدثة الرسمية باسم باراك علقت عليها بقولها «موقف الرئيس كلينتون بشأن حق العودة كما يمكن أن يفهم من تصريحاته التى أدلى بها، غير مقبول بالنسبة لباراك». وبرغم أن المحصلة النهائية لمجمل هذه التصريحات لا تعطى انطباعًا مؤكدًا بتأييد الإدارة الأمريكية لحق الفلسطينيين الكامل فى العودة إلى أراضيهم المحررة التى ستؤول إدارتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية (الدولة فيما بعد) أو التى تقع تحت سيادة دولة إسرائيل، إلا أن إدارة باراك سارعت بالاعتراض حتى لا يساء فهم موقفها من هذه القضية الشائكة.

بداية هذه الزوبعة التى تمثل أول احتكاك مباشر بين باراك والإدارة الأمريكية منذ فوزه بالانتخابات العامة التى شهدتها إسرائيل يوم ١٧ مايو ١٩٩٩م كانت سؤالاً وُجه إلى الرئيس الأمريكى (أثناء المؤتمر الصحفى) يقول: «هل ستلتزم أمريكا إزاء الفلسطينيين بالمقاييس نفسها التى تشارك فى تطبيقها الآن، فيما يتعلق بإقليم كوسوفو، خاصة حق اللاجئين فى العودة»؟ ويمكن تقسيم إجابة كلينتون على هذا السؤال إلى النقاط الآتية:

١ - الاتفاق الذى سيتم التوصل إليه فى النهاية بخصوص عودتهم إلى وطنهم يرتبط بما إذا كانوا يرغبون فى العودة أم لا.

٢- هذه العودة ستعتمد :

أ - على طبيعة التسوية التى تتعلق بمساحة الأرض التى سيحصل عليها الفلسطينيون بعد مفاوضات الوضع النهائى وأين ستكون .

ب - على مدى تطابق هذه الأراضى مع المناطق التى كانوا يسكنونها فى الماضى .

فيما يتعلق برغبة الفلسطينيين الذين يعيشون هم وذووهم منذ أكثر من خمسين عامًا فى الشتات ، نؤكد أنهم جميعًا على أتم استعداد للعودة الفورية عندما تتاح لهم الفرصة لذلك ، وليس هناك مجال للأخذ والرد فى هذه النقطة ؛ لأن الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج حسمها منذ عقود طويلة . نقول هذا بالرغم من أنه لا الإدارة الأمريكية ولا قيادة الناتو سألت سكان كوسوڤو . . ما إذا كانوا يرغبون فى العودة إلى أراضيهم التى تركوها منذ عدة أسابيع أم لا ، وبالرغم من المخططات التى تنشرها مراكز البحوث والدراسات على مدار الساعة حول استعدادات الدول الأوروپية للعمل على توطين من تم ترحيله إليها من أبناء هذا الإقليم لأسباب تختلف من دولة إلى أخرى .

حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة وحقهم فى التعويض عما لحق بهم من أذى وما فقدوا من ممتلكات إذ لم يرغبوا فى العودة ، ينظمه ويحدده القرار رقم ١٩٤ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١١ ديسمبر عام ١٩٤٨م ، وهذا الحق أيدته العديد من القرارات اللاحقة التى صدرت عن هيئة الأمم فى مناسبات كثيرة على مدى الخمسين عامًا الماضية . وهذا القرار يشكل الآن جزءًا لايتجزأ من القانون الدولى ، ومن هنا ليس من حق أى دولة مهما كانت سطوتها وقدرتها على الهيمنة أن تلغيه أو توقف العمل به أو حتى تهمله .

النقطة الأساسية التى تتمسك بها الإدارتان الإسرائيلية والأمريكية وتلتقيان عندها فيما يتعلق بمنطوق هذا القرار هى وصفه للفلسطينيين الراغبين فى العودة بأنهم «يودون العيش فى سلام مع جيرانهم (اليهود) ونصه الذى يحدد عودتهم إلى حيث كانوا يسكنون قبل قيام الحرب (عام ١٩٤٨م») .

الجزئية الأولى لا يمكن الوثوق بها من جانب إسرائيل وأمريكا مهما قدمت السلطة الوطنية والفلسطينيون أنفسهم من ضمانات ، والجزئية الثانية تمثل عائقًا سيؤدى تنفيذه

إلى هدم التكتل السكانى اليهودى الذى أقيم على مدى خمسين عامًا فوق أراض مُغتصبة ومنهوبة يعيش أصحابها وذووهم على أمل العودة فى يوم ما إليها. لذلك نلاحظ أن ما قاله الرئيس كلينتون لا يَحمل جديداً وإنما هو امتداد وترديد لالتزامات سابقة قدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وترتكز على ثلاثة أمور محددة:

الأول: تأييد الموقف الإسرائيلى الرافض رفضًا قطعيًا لعودة الفلسطينيين الذين تركوا أراضيهم إلى خارج وطنهم حتى ولو كان ذلك قسراً وتحت وطأة الفرار من وجه الاغتصاب والنهب والقتل والتعذيب.

الثانى: ترغيب السلطة الوطنية الفلسطينية بشتى الوسائل للحيلولة دون تشجيع مواطنيها فى الخارج على المطالبة بحقهم فى العودة، وتهديدها فى الوقت نفسه بعرقلة كافة أشكال المساعدات التى ترد إليها من الإدارة الأمريكية أو غيرها من الدول والمؤسسات المانحة إذا زاد هذا الأمر عن حده.

الثالث: الضغط على الدول العربية التى يعيش بين ظهرانيها أعداد كبيرة من الفلسطينيين للعمل على توطينهم فوق أراضيها، حتى لو اقتضى الأمر تقديم مساعدات اقتصادية لها.

لذلك حرص كلينتون فى نهاية إجابته على القول: «سأرتاح عندما أعرف أن الفلسطينيين توصلوا إلى وضع يشعرون فيه أنهم أحرار وأنهم قادرون على السكنى حيثما أرادوا، وسيكون من بين وسائل أمريكا للتخفيف من آثار هذه المشكلة تقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول التى تستضيف أعداداً كبيرة منهم».

هذه الراحة التى يود الرئيس الأمريكى أن يشعر بها، تخطط إدارته والإدارة الإسرائيلية للتوصل إليها من خلال مفاوضات الوضع النهائى المؤجلة، وفق مجموعة من الترتيبات مثل:

أ - محدودية مساحة الأراضى التى ستعاد إلى السلطة الوطنية الفلسطينية حتى لو كان ذلك تنفيذاً لما تم التوقيع عليه من اتفاقات دولية.

ب - الحرص على ألا تتشكل هذه الأراضى من مساحات ممتدة أو مترابطة.

ج - استمرار سياسة طمس معالم المدن والقرى الفلسطينية التى كانت قائمة بعد إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م أو بعد حرب عام ١٩٦٧م.

د- ترغيب الفلسطينيين بشتى السبل بالبقاء فى الدول التى هاجروا إليها .

هـ - القيام من حين لآخر بممارسة قدر أكبر من الترويع لإرهاب كل من ما زالت تسول له نفسه إمكانية استخدام حق العودة ، فى العودة إلى أرضه المغتصبة .

و - المطالبة بتعويضات وهمية لليهود الذين هاجروا من الدول العربية كنوع من المقاصة التى تسمح لإسرائيل فى المستقبل بعدم سداد أى تعويضات للاجئين الفلسطينيين .

ليس هناك شك فى أن قضية العودة ستكون مثل غيرها من القضايا المؤجلة بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى إلى مرحلة المفاوضات النهائية من أشق وأصعب القضايا التى سيتناولها الطرفان ، لذلك لا يمكن اعتبار إجابة الرئيس كلينتون (على السؤال الذى أثار الزوبعة) انعكاسًا لاختلاف فى وجهات النظر بين واشنطن وتل أبيب حول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ولا يمكن اعتبار أنها تمثل تطوراً إيجابياً من جانب الإدارة الأمريكية تجاه الحقوق الفلسطينية الموثقة . . وإنما يجب قياسها فى ضوء السوابق المماثلة .

أيضا لا نميل إلى تبنى الرأى القائل بأنها تُمثل بالون اختبار أطلقته واشنطن لقياس مدى استعداد باراك للخوض فى المسائل الشائكة ؛ لأن الرد جاء متسقًا مع الفكر الإسرائيلى سواء كان رئيس الوزراء عماليّا أو ليكوديّا ، حيث أصرت المتحدثة الرسمية باسم باراك على وصف ما وقع من الرئيس بأنه سوء فهم وكان يجب على الإدارة أن توضحه وتصححه ، هذا فى الوقت الذى أصدرت فيه السفارة الأمريكية فى تل أبيب بيانًا قالت فيه : «إن واشنطن لم تغير موقفها بشأن قضية اللاجئين الشائكة التى أرجئت إلى مرحلة مفاوضات الوضع النهائى ؛ لأن التعامل معها سيكون على مستوى الأطراف المتداخلة فيها التى عليها أن تحسمها على الوجه الذى يوافقها» . هل يسبق باراك هذه المرحلة ويصمم على الحصول من السلطة الوطنية الفلسطينية على تعهد بعدم إثارة موضوع عودة اللاجئين ونسيانه نهائيّا وإلى الأبد؟

الاحتمال كبير ! ! . .

جريدة الزمان اليومية - ١٥/ ٧/ ١٩٩٩م

الاستيطان .. ورقة إسرائيل للهروب من الاستحقاقات

فى التاسع من شهر أكتوبر اتخذ باراك قراراً يمنح المستوطنين اليهود فى أراضى هضبة الجولان السورية المحتلة تسهيلات ضريبية لتشجيع البناء والتشييد . . وبعد ذلك ببضعة أيام تناقلت الأنباء أن رئيس الوزراء الإسرائيلى وافق بعد اجتماع صاخب بينه وبين كبار المستوطنين على تفكيك ١٢ مستوطنة بدلاً من الـ ١٥ التى وعدت حكومته بإزالتها من أصل ٤٢ بؤرة استيطانية أقيمت على التلال العربية فى الضفة الغربية إبان تولى نتنياهو للمسئولية . وهذه القرارات لا تُعد انتكاساً فيما يتعلق بتمهيد الطريق نحو إحياء مفاوضات المسار السورى ـ الإسرائيلى ، أو تُعد تراجعاً عن اتفاقات إسرائيل مع السلطة الوطنية الفلسطينية كما جاء فى الأخبار والعديد من التقارير .

باراك وفق برنامجه الانتخابى لا يستطيع بسهولة أن يتخذ قراراً فى شأن الاستيطان دون الرجوع إلى أحزابه الدينية المتآلف حكوميّا معها أو دون استشارة مجلس المستوطنين ؛ لأن الاستيطان يمثل وفق الإستراتيچية التفاوضية الإسرائيلية ورقة ضغط وابتزاز ضد الأطراف العربية لا يمكن التنازل عنها بسهولة .

منذ بدأ باراك فى إرسال رسائله الاستكشافية إلى دمشق فور إعلان فوزه بتأليف الحكومة الإسرائيلية فى منتصف مايو ١٩٩٩م ، لم يتحقق له التقدم الذى كان يتحمس له حيث أصر النظام السورى على حتمية الإقرار بالاستعداد للانسحاب من هضبة الجولان قبل بدء التفاوض حول المسائل الأخرى المرتبطة بالقضية ككل وعلى رأسها الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسى . من هنا جاءت خطوته غير المتوقعة تجاه دعم وتقوية شوكة الاستيطان فى الهضبة السورية المحتلة ، دون أن يكون المستوطنون البالغ تعدادهم حوالى ١٧ ألف يهودى فى حاجة ماسة إلى تحويل الأراضى التى يحتلونها إلى

«منطقة تنمية ذات أولوية خاصة». لذلك حرصت ميراف زادوك المتحدثة الرسمية باسم باراك فى تصريحاتها حول هذه الخطوة على التركيز بقولها «بما أنه لم تجر بعد أى مفاوضات أو اتصالات مباشرة مع سوريا فلا يوجد أى سبب لا يدعو إلى دعم تطوير أراضى هضبة الجولان التى تحظى باهتمام خاص من جانب رئيس الوزراء».

على المستوى نفسه يلاحظ أن باراك عمد فيما يتعلق بمفاوضات المرحلة النهائية مع السلطة الوطنية الفلسطينية إلى موقفين على قدر من الأهمية.. الأول تأجيل إعلان أسماء طاقم مفاوضيه.. والثانى التلويح بتفكيك المستوطنات غير القانونية.

فقد أشاعت أجهزته الإعلامية أنه أبلغ زعماء المستوطنات قراراً باقتلاع ١٥ مستوطنة من بين ٤٢ بؤرة سكانية أقيمت فى الضفة الغربية فى عهد سلفه نتنياهو بصورة غير شرعية، وأنه أمهل المتضررين ٢٤ ساعة لتقديم اعتراضاتهم على هذا القرار أو أن يمتثلوا له، وقبل انقضاء المهلة تم الاتفاق بينه وبين مجلس المستوطنين على تفكيك ١٢ مستوطنة فقط!

ترديد مقولة إن المستوطنات كلها غير شرعية أمر لا اعتراض عليه لأنه حق ولكنه لم يعد كافيًا.. والاستناد إلى المعاهدات والمواثيق الدولية فى هذا الخصوص أمر مبدئى ولكنه لا يوفر الدعم المطلوب فى هذه المرحلة.. الاعتماد على التأييد الأمريكى فى هذا الشأن انحدر إلى أدنى مستوى؛ لأن واشنطن بعد أن كانت تصف المستوطنات بأنها غير شرعية أصبحت تتمسك فقط أنها معطلة لخطوات السلام! لذلك لا بد من البحث عن آلية عملية أكثر فاعلية فيما يتعلق بهذا الأمر الذى يتحول بالتدريج إلى واقع تُمهد إسرائيل لفرضه على المفاوض السورى والمفاوض الفلسطينى بالقوة الجبرية، وهذه الآلية لا بد أن تأخذ فى اعتبارها المؤشرات التالية التى تحدد بوضوح أبعاد قضية الاستيطان عند باراك:

١- يقول أورى دان فى صحيفة «معاريف» يوم ٢٧ مايو.. إن باراك يستلهم فى أقواله روح ديان الذى كان ثوريًا وشجاعًا سواء عندما كان رئيسًا لهيئة الأركان أو وزيرا للدفاع، ليس فقط على مستوى الدفاع عن «حقوق اليهود التاريخية» وإنما أيضًا حقوقهم الاستيطانية والسياسية، لذلك يجب عليه أن يتمسك بالسياسات التى تحافظ

على التميز والتفوق الإسرائيلى على الجيران حتى بعد توقيع اتفاقات السلام معهم وعلى رأسها مخططات الاستيطان وتوسعاته.

٢- يطالب نداف شرجاى - فى صحيفة «هاآرتس» يوم ٢٧ مايو - باراك بأن يتمسك بصيغة برنامجه الانتخابى القائم على «الكثير من الأرض + الكثير من الأمن + الكثير من اليهود إلى جانب التكتلات الاستيطانية»، لكى لا يواجه بمنغصات ومعوقات تسبب له الكثير من القلق ولا تؤدى إلا إلى القليل من العمل.

٣- أما حاييم هنجبى فيقول فى صحيفة «معاريف» يوم ٩ يونيو، يجب ألا تلقى إسرائيل بالاً لما يقال حول استعمارها للأراضى العربية فقد مضى وقت الاهتمام بهذا «الهراء المتعفن» ولأنه يعترف أن وسائل التفاهم الحضارية والسلمية لا تلتفت إليها إسرائيل ولا تعيرها أدنى اهتمام نجده يطالب حكومة باراك بتنفيذ مخططات الاستيطان بكل همة ونشاط لضمان أمن الشعب اليهودى.

٤- وعلى الرغم من اعتراف تسفى زينجر فى صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوم ١ يوليو بأن إحدى المشاكل الكبرى التى ستواجه باراك هى التعامل مع المستوطنات غير القانونية، إلا أنه يطالبه بالالتزام بعدم إخلاء أى مستوطنة دون إجراء حوار مع أهلها خاصة إذا كانوا قد حصلوا على مصادقة من وزارة الدفاع أو كانوا قد أقاموها فى مناطق تحظى بإجماع وطنى.

الاستيطان يُمثل بهذه الكيفية مبدأ مهمّا من مبادئ الإستراتيچية الإسرائيلية لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه لأسباب سكانية وأمنية ومائية تتماسك وتتفاعل لكى تساهم فى تفتيت الوحدة الديموغرافية الفلسطينية بكل السبل. وحكومة باراك فى ظل ما تخطط للحصول عليه فى ضوء اتفاقات الأوضاع النهائية مع السلطة الوطنية الفلسطينية ستضمن لنفسها حق الإشراف والتدخل فى المناطق التى تضم سكانًا عربًا ومستوطنين يهودًا، لهذا تسعى جاهدة لفرض سياسة الأمر الواقع على الجانب الفلسطينى لكى يرضى بأقل القليل الذى تلوح له به وهى مدركة تمام الإدراك أبعاد الضغوط التى يتعرض لها سواء من فلسطينيى الداخل أو معارضى الخارج.

أما على الجبهة السورية فتمثل إستراتيچية الاستيطان الإسرائيلى فوق هضبة الجولان العربية ورقة ضغط وابتزاز ذات دلالات واضحة تهدف إلى:

١ - دفع دمشق إلى الإسراع بفتح باب إعادة التفاوض مع تل أبيب فى أسرع وقت .

٢ - المساومة على مساحة الأرض التى ستنسحب منها وتلك التى ستبقى فيها .

٣ - ابتزاز أكبر قدر من الضمانات الآنية من سوريا .

٤ - الحصول على حجم متنامٍ من المياه .

لذلك يصبح من أولويات تفعيل الجهود العربية للوقوف ضد سياسات الاستيطان الإسرائيلية التوصل إلى قدر من التفاهم السورى - الفلسطينى الذى يتضرر بشكل مباشر من هذه السياسات، وقد تضرر عمليًا من سياسات إسرائيلية مشابهة استطاعت أن تلعب على التناقض والخلاف بين الطرفين، وهذا التفاهم لن يقلل من حجم الخسائر السورية والفلسطينية فيما يتعلق بخطط الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة فقط، ولكن ستنعكس أبعاده على كل ما يخص علاقات كل منهما المستقبلية بإسرائيل .

يترافق مع هذا التنسيق تفعيل العمل الشعبى السورى والفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة ودعمه لتحقيق مزيد من الصمود ضد عمليات التغيير السكانى، خاصة وأن جولات التقارب بين منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات المعارضة لها حققت بعض النجاحات التى يمكن أن تمثل ركيزة قوية لمثل هذا التحرك .

هذا التحرك سيوفر للمنابر العربية عبر الشرعية الدولية والدعم العالمى والاتفاقات الموثقة مجالاً جديدًا للحركة هى فى أمس الحاجة إليه بعد أن استنفرت العديد من قدراتها لمقاومة مخططات الاستيطان الإسرائيلى بلا نتيجة ملموسة .

جريدة الزمان اليومية - ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٩م

التصفية الجسدية ..

إحدى وسائل إسرائيل لبناء مستوطناتها!!

فى معرض تبريرها للسكنى فى مستعمرات مقامة على أرض عربية قالت دانئيلا فايس من زعماء المستوطنين اليهود فى فلسطين فى مقابلة لها مع راديو إسرائيل «إننا نقيم فى أماكن تم اختيارها بموجب قرارات ديمقراطية اتخذتها حكومات إسرائيل المتعاقبة» ولما سألها المذيع . . إذا قررت حكومة إسرائيل إخلاء (المستوطنات) المستعمرات وفق القواعد الديمقراطية نفسها التى أقيمت فى ضوئها هل يتم تنفيذ هذا القرار؟ أجابت على الفور . . لا . . ولم تمهل المذيع أن يسألها لماذا . . حيث أكملت «لأن قرار إخلاء أى مستوطنة لا يمكن أن تتخذه الحكومة بل من الواجب أن يوافق عليه الشعب اليهودى كله بأجياله جميعًا»!! .

بالمنطق الاستعمارى اللاديمقراطى نفسه خططت حكومتا إسرائيل بقيادة نتنياهو وباراك بهدوء وصمت شديدين لتشكيل وحدات شبه عسكرية من سكان المستعمرات وحرس الحدود «لمنع التسلل إلى داخل أراضى الدولة» ووقف عمليات التحرير النضالية التى يقوم بها الفلسطينيون والتى تسميها أجهزتها بالعمليات التخريبية . أفراد هذه الوحدات يقومون بعمليات مراقبة لأبناء الأرض العربية تمهيداً لاعتقالهم أو اغتيالهم إما بشكل مباشر أو بالاشتراك مع قوات الشرطة ووحدات الشاباك .

يقول عمير بن داڤيد فى مقال نشرته صحيفة معاريف يوم ٢٠ يولية ٢٠٠١م «الآن تحديداً اتضحت الحاجة لهذه الوحدات (تعرف باسم ماتيلان) التى وضعت خطط تشكيلها وتدريبها منذ ست سنوات على غرار الوحدات التى كانت قائمة فى الجنوب اللبنانى لكى تقوم بعمل الكمائن والمراقبة والاعتراض والقتل إذا احتاج الأمر» وقد

أثبتت حوادث الأسابيع الأخيرة أن هذه الوحدات تعمل بكل قواتها إلى القرب من خطوط التماس بين أراضى إسرائيل والأراضى التابعة للسلطة الفلسطينية وأيضًا من داخل مدينة القدس العربية.

يقول العميد بتسى ساو قائد حرس الحدود الإسرائيلى إن دوافع إقرار سلام مع الفلسطينيين كانت تتطلب «إنشاء وحدات من نوعية خاصة يوكل إليها إمدادنا بالمعلومات والمؤشرات من داخل المناطق التى ستنسحب منها قوات إسرائيل أيا كانت نوعيتها عن طريق الاستخفاء والجمع الاستخبارى للمعلومات». ولتوفير أكبر قدر من الأمان لأفراد هذه الوحدات حرصت القيادات العسكرية الإسرائيلية على إخفاء المواقع التى تنشط من داخلها، فى الوقت نفسه الذى كانت قادرة على الاتصال بها وتوجيه الأوامر إليها وتلقى تقاريرها خاصة وأن أوامر التحرك للقيام بعملية ما لم تعد تقتصر على المساعدة فى توريط الفلسطينيين وفبركة التهم الجنائية ضدهم وإيداعهم السجون والمعتقلات وإنما امتدت إلى القيام بالاغتيالات والعمليات المضادة لإشعال نار الفتنة بين الفصائل الفلسطينية النضالية وأجنحة السلطة.

إلى وقت قريب كانت وحدة «ماتيلان» التى تتكون من ١٠ إلى ١٥ فردًا تحتاج لتدريب على المهام القتالية وجمع المعلومات لا يقل عن خمسة أسابيع. . أما اليوم وفى ظل تصاعد وتيرة انتفاضة الأقصى التحررية فقد تقلصت هذه الفترة إلى أحد عشر يومًا فقط، لتفريغ أكبر عدد من هذه النوعية التى تحارب بها إسرائيل المناضلين الفلسطينيين إلى جانب أسلحة الدمار التى تستعملها ضد المدنيين والعزل والأطفال.

هذه الوحدات التى تعمل من داخل مقار مخصصة لها فى المستعمرات الإسرائيلية المنتشرة فى القطاع وغزة أو من داخل مبان سكنية عربية فلسطينية يتم الاستيلاء عليها قسرًا من ملاكها وقاطنيها كما شاهدنا على امتداد الأسابيع الأخيرة من عمر انتفاضة الأقصى المباركة، تزود بوسائل رؤية وتصوير وتوثيق متطورة فائقة القدرة يطلق عليها «معدات زيادة ضوء النجوم» تستخدم نهارًا وليلا، وفى الآونة الأخيرة تم تزويد أفرادها بسيارات مراقبة عالية التقنية لتحقيق أعلى معدلات المراقبة والمتابعة والاعتقال أو القتل إذا لزم الأمر.

ليس هذا فقط. . فإلى جانب هذه المعدات التكنولوچية الفائقة الإمكانات تستخدم وحدات ماتيلان الكلاب المدربة للمساعدة فى إرهاب الذين تم ملاحقتهم وتخويفهم

والمشاركة عمليّا فى إلقاء القبض عليهم لأنها (الكلاب) وكما يقول حوفنى دنين قائد مجموعة من هذه الوحدات «أسرع عدواً وأخف حركة وأقدر على تعطيل حركة الشخص المراد تعقبه أو اعتقاله».

يقول عمير داڤيد كاتب المقال إن هذه الوحدات كان لها دور أساسى فى التعرف على النشطاء من الفلسطينيين الذين يقومون بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة وتحديد الزعامات التى تقوم بقيادة المظاهرات والتعرف على انتماءاتها الفكرية، ومن هنا يتبين لنا أن القيام برصد هذه الكوادر النضالية على مستوى الفصائل الفلسطينية لم يكن ظاهراً للعيون؛ لأن القائمين به كانوا على قدر من الاستخفاء كبير. لذلك لم يكن من الصعب على الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وعلى رأسها الشاباك أن تطارد هذه العناصر وأن تتعقبها بهدف اغتيالها والقضاء عليها، كما لم يكن مستحيلا بالنسبة لوحدات الجيش الإسرائيلى القتالية القيام بتدمير الأحياء السكنية والمبانى الإدارية التابعة للسلطة الفلسطينية إذا توافر ما يدل على تواجد أحد المُتعقبين بداخلها.

الحكومة الإسرائيلية وفى ضوء ما أحرزته هذه الوحدات من تميز فى القيام بواجباته حيال اغتيال كوادر المقاومة الفلسطينية سمحت بتشكيل فرق من بين المقيمين فى مستعمراتها بالضفة والقطاع للقيام بعمليات القتل والترويع بين الفلسطينيين المقيمين إلى القرب منهم، وتشير أكثر من وسيلة إعلامية إلى أن غالبية هذه الفرق تقوم على حصيلة تدريبات وحدات ماتيلان وعلى وسائلهم فى المراقبة والتتبع أما تسليحهم فيقوم على ما توفره لهم وحدات حرس الحدود العسكرية.

وهناك من المحللين والمراقبين من يرى أن الجمع بين وحدات ماتيلان ووحدات حماية طرق المستعمرات يشكل دعائم عمليات الحماية التى تُخطط لها حكومة إسرائيل فى المرحلة القادمة التى تنوى خلالها تثبيت قواعد الفصل المادى بينها وبين الأراضى التابعة للسلطة الفلسطينية من ناحية وبين أراضيها وأراضى مستعمراتها فى الضفة وغزة وبين سكان هذه المناطق الأصليين من ناحية ثانية.

هذا المزج بين من يعمل تحت رئاسة حكومية عسكرية وبين من يعمل وفق تخطيط المستعمرين سيؤدى إلى تقوية الوجود الاستيطانى الاستعمارى فى الضفة وغزة وتعزيزه وحماية امتداداته السرطانية فى كل اتجاه دون الاهتمام بأى شىء آخر سواء كان مسمى

السلام فى المنطقة أو المصالح الغربية والأمريكية بها، يدل دلالة قاطعة على أن حكومة إسرائيل الحالية تحصد ما زرعته حكومات سابقة عليها وصفها البعض بأنها أقرب إلى السلام والاستقرار من غيرها.

مما يؤكد أن إسرائيل لا تفكر فى السلام كما هو متعارف عليه بين الدول الأخرى إنما تفكر فيه كمصطلح من صنعها هى وحدها. . ولا تفكر فى الأمن إلا من منطلق احتياجاتها القاصرة الضيقة. . ولا ترى مصالحها إلا من منظور الفرض والهيمنة والاستعلاء والعنصرية. .

ومما يؤكد أيضًا أن سنوات التقارب التى تمت بين إسرائيل وبعض الشعوب العربية التى أقامت معها اتفاقات سلام على أمل أن يوفر ذلك أرضًا صلبة لمستقبل سلام مستقر وأمن متبادل بينهما، لم تر فيها حكومات تل أبيب المتعاقبة سوى فرصة مواتية للتخطيط من أجل المزيد من الدعم لقواعدها الاستعمارية ومناهجها الاستفزازية ليس على مستوى الشعب الفلسطينى فقط وإنما ضد الشعوب العربية كلها بلا استثناء.

وهذه المفاهيم لا تصنع سلامًا ولا توفر استقرارًا ولا تقيم أمنًا. . ولكنها تمهد المنطقة كلها لفترة طويلة من عدم الاستقرار والنزاع وربما الحرب، وهذا هو الهدف الأساسى للعصابات الإسرائيلية قبل أن تتحول إلى دولة.

جريدة الوفد اليومية - ٩/٨/ ٢٠٠١م

بالأمس .. أصروا على صلب السيد المسيح ..

واليوم .. لا يصرون على صلب الشعب الفلسطينى فقط .. وإنما على استلاب أرضه أيضا !!

فيلم آلام المسيح من إخراج ميل جيبسون أثار كثيراً من الجدل منذ أن تمكنت أيدى إسرائيل المخابراتية أن تتعرف على مضمونه وتدقق فى رسالته . . والنظرة المنصفة التى خرجت بها بعد أن شاهدته فى عرض خاص بالقاهرة، أن هذا الجدل لا ينطلق من كون الفيلم يُدين حاخامات اليهود فى العصر الرومانى بجريمة صلب السيد المسيح ولكن من كونه يعيد إلى الأذهان إصرارهم وتصميمهم على صلب الشعب الفلسطينى كل يوم .

السرد الدرامى للفيلم يتعرض تاريخيًا لأحداث الاثنتى عشرة ساعة الأخيرة من حياة السيد المسيح عليه السلام، ومشكلة إسرائيل فى هذا الخصوص تتمحور حول إصرار الحاخامات على أن إتمام عملية الصلب بالكيفية التى يريدونها انتقامًا منه وظنًا منهم أنهم بهذه الوسيلة سيكونون قادرين على وقف الثورة الإنسانية التى جاء بها الدين المسيحى، الرامية إلى تحرير الإنسان من عبودية أخيه الإنسان. كانت عملية الصلب بالنسبة لهم مسألة أساسية لا بد من إتمامها بأى شكل، انتقامًا من انتشار الدعوة الدينية الجديدة التى بشرت بانكماش نفوذهم وتدهور قواهم التحكمية فى المجتمع .

لذلك حرص سيناريو الفيلم على إبراز هذه الحقيقة فكلما حاول الحاكم الرومانى أن يقنعهم أنه لا يرى فيما يقوم به «هذا الرجل» سببًا للقضاء عليه وعلى دعوته، رفضوا الاستماع إليه وسلطوا الغوغاء ضده . . وحتى عندما تملص الحاكم الرومانى من الإقدام

عليها بحجة أن المسيح من أبناء الجليل وعليهم أن يذهبوا به إلى هناك نجحوا فى أن يعيدوا الكرة إلى ملعبه وأن يحاصروه إلى درجة أنه اضطر فى نهاية المطاف إلى مبادلته بسجين آخر كان مقرراً أن يفرج عنه بعد أن كان محكومًا عليه بالإعدام لكى يصلب السيد المسيح مكانه.

مشكلة إسرائيل ليست فى حبكة الفيلم الدرامية؛ لأنها وفق إجماع كافة الآراء المسيحية الكنسية تتطابق مع الحقائق التى أشارت إليها كل الأناجيل، مشكلتها مرة أخرى أنها تريد للتاريخ أن يظل غائبًا إلى ما لانهاية كما فعلت خلال الثلاثين عامًا الأخيرة ليس فقط على مستوى ادعاء امتلاك ما ليس لها ولكن أيضًا لأن الفيلم يُعرى ادعاءاتها التاريخية المزيفة التى ظنت أنها نجحت فى الترويج لها عدة عقود، حاخامات اليهود رفضوا الحجج العقلانية ورفضوا منطق العقل على أيام السيد المسيح وأصبح ذلك مبدأهم فى تسيير حياتهم على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية.

مبدأ تحوير الحقائق وتزييف التاريخ ليس شيئًا حديثًا فى منهج إسرائيل الجدلى بل هو قديم قدم إصرارهم على صلب السيد المسيح، وهذا المبدأ هو الذى يحدد شكل علاقاتهم بالآخرين تلك العلاقة التى تقوم دائمًا على القهر والعنصرية والتطرف والإرهاب.. ومن هنا يمكن القول إن سياسات التفاوض والمواجهة القائمة على الحقائق والبراهين لا تعترف بها إسرائيل؛ لأنها لو استجابت لها فسوف تؤدى فى نهاية المطاف إلى إعادة الحقوق إلى أصحابها. ومن يستعرض تاريخ الدولة اليهودية منذ ولادتها غير الشرعية يتأكد من هذه الحقيقة التى تعود إلى السنوات الأولى من عمر الدعوة المسيحية.

مبدأ تحوير الحقائق هو الذى أقامت عليه إسرائيل دولتها وهو الذى أقامت عليه توسعاتها بعد ذلك وهو الذى تريد من خلاله أن تواصل استيلاءها على أراضى الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة وعلى أراضى الشعب السورى فى الجولان والشعب اللبنانى فى مزارع شبعا.. والذى عن طريقه تريد الاستيلاء على المياه العربية ومصادر الطاقة العربية.. إنها ببساطة تريد مواصلة صلب الأنظمة والشعوب العربية وتعمل ما فى وسعها أن يشاركها هذه المرة الحاكم الأمريكى.

صلب السيد المسيح يُمثل إصراراً من قبل حاخامات الشعب اليهودى على وأد صوت الحق والحرية وحق التعبد وحق العيش فى سلام.. وصلب الشعوب العربية

يُمثل إصرارًا على وأد الحياة فى هذه المنطقة . . صلب السيد المسيح على يد النظام الرومانى الحاكم فى ضوء إصرار اليهود على إتمام هذه الجريمة الإنسانية الشنعاء منذ حوالى قرنين، يُعد امتدادًا لما يعمدون إليه فى عصرنا الحاضر بمساعدة الحاكم الأمريكى . . الفرق بين الحالتين يمكن الإشارة إليه فى النقاط التالية :

١- الحاكم الرومانى كان يناقش ويجادل فى أسباب إصرارهم على صلب السيد المسيح، أما الحاكم الأمريكى فلا يجادل ولا يناقش ولكنه يوافق بلا شروط .

٢- الحاكم الرومانى كان ابن حضارة قائمة على القانون ولذلك حتى وإن أدينت بتنفيذ خطوات صلب السيد المسيح، إلا أن واشنطن التى تدعى حماية الحضارة العالمية وتدعو إلى نشر مبادئ حقوق الإنسان على أتم استعداد لنسيان أسس الحضارة ومبادئ حقوق الإنسان طالما كان الأمر يتعلق بالعرب وعلاقتهم بإسرائيل .

٣- صلب السيد المسيح تم رغم بشاعته مرة واحدة، أما صلب الشعب العربى الفلسطينى فيتم كل يوم على الأقل منذ حوالى أربع سنوات .

٤- السيد المسيح وجد بعد أن صعدت روحه إلى السماء من يقوم بدفن جثمانه الطاهر، أما شهداء الشعب الفلسطينى فلا يجدون من يقوم بهذه المهمة الإنسانية .

هناك من اعترض على مشاعر التعذيب التى طالت إلى أكثر مما يتحمل البعض، وربما كان ذلك صحيحًا لكننا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا التوظيف الذى أراده المخرج لهذه المشاهد . . وهناك من سيشير إلى عدم تلوث يد اليهود بدم السيد المسيح بحجة أنهم لم يشاركوا فى عملية التعذيب التى تتواصل عبر مشاهد الفيلم المتتالية التى تغطى الاثنتى عشرة ساعة الأخيرة من حياته عليه السلام، وعلى هؤلاء أن يتذكروا جيدًا أن البناء الدرامى الذى برع كاتب السيناريو والمخرج والممثل فى إبرازه الأول بالكلمة والثانى بالصورة وحركة الكاميرا والثالث بالتعبير والإحساس شد انتباه المشاهد إلى حقيقة تاريخية تؤكد أن هذه المشاهد مؤسسة على إصرار من جانب اليهود على إتمام عملية الصلب وعلى محاولة الحاكم الرومانى إثناءهم عنها وتقديم البديل لهم . .

هذا الإصرار العنصرى البغيض نفسه نراه اليوم متمثلا فى مواصلة إصرار حكومة إسرائيل على صلب الشعب الفلسطينى يوميًا منذ أكثر من ثلاث سنوات . . ونراه أيضًا متمثلا فى إصرارها على انتزاع أرضه ومقومات معيشته وحرمانه من أبسط حقوق الحياة الإنسانية التى كرمها الله على يد رسله وأنبيائه .

جريدة الوفد اليومية ـ ٧/ ٤/ ٢٠٠٤م



المجموعة السابعة

باسم السلام ..

تبنى إسرائيل ترسانتها الذرية

مقلاع داود النيوتروني

نشرت «صنداى تايمز» اللندنية يوم ٢٦ إبريل ٢٠٠٠م تحقيقًا داخليّا ركز على أن إسرائيل إذا اضطرتها الظروف لإخلاء هضبة الجولان السورية فستلجأ إلى تلغيم عدة كيلومترات من أراضيها بقنابل نيوترونية (تكتيكية) من نوع خاص لإعاقة أى تحرك للقوات المسلحة السورية الراكبة وذلك ضمن خطتها السرية لتوفير أقصى درجات الأمن لحدودها وسكانها القريبين من هذه المرتفعات!

يدور التحقيق الذى شارك فى إعداده الصحفيان ماثيو كامبل من واشنطن وأوزى ماهنايمى من چنيف حول الخطة التى أعدتها أجهزة الأمن الإسرائيلية باسم «مقلاع داود» وأقرتها مؤخراً حكومة باراك لوقف أى تقدم مفاجئ فى المستقبل القريب أو البعيد للآليات السورية من أى نوع. وتقوم هذه الخطة على زرع عدد من القنابل النيوترونية فى مواقع تم تحديدها بعد دراسات متعمقة من شأنها أن توقف فى الحال التقدم العسكرى السورى فور مرور مركباته فوق هذه المواقع حيث سينبعث منها إشعاعات نووية قادرة فى كل الأحوال على اختراق الدبابات والمجنزرات والمركبات الأخرى وتدمير العناصر البشرية الموجودة داخلها فى لحظات، بالإضافة إلى تلويث المنطقة المحيطة بالموقع بالإشعاع الذرى القاتل.

قد يرى البعض أن التحقيق الصحفى «نوع من التسريب المعلوماتى» المقصود إذا ربطناه بالقمة السورية الأمريكية التى عُقدت بچنيف فى اليوم نفسه، وبذلك يكون بمثابة رسالة تهديد مفتوحة للقيادة السورية لكيلا تنسى الإمكانات النووية لإسرائيل وهى تناقش مع الرئيس الأمريكى تفاصيل خطوات السلام بين الطرفين. وقد يرى آخرون أن الرسالة تحمل فى طياتها مكونات استعداد إسرائيلى بالانسحاب من هضبة

الجولان مقابل ثمن مادى ساومت عليه الإدارة الأمريكية وثمن معنوى تحاول حكومة باراك فرضه بالقوة على دمشق حيث إن الرضا به سيصيب حرية حركتها فوق تراب الهضبة بالشلل .

وهناك من سيسارع إلى نفى ما جاء فى هذا التحقيق جملة وتفصيلا فى ضوء الأقوال الصحيحة التى تقول إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووى يحد من قدراتها على استعماله ؛ لأن آثاره المدمرة لن تستثنى سكانها مما لا بد أن يصيبهم، وهذا صحيح إذا لم نأخذ فى اعتبارنا أن إسرائيل تملك أيضًا مقومات توفير الحماية لأبنائها ضد هذه المخاطر بشتى الوسائل التى حصلت عليها مجانًا خلال فترة حرب الخليج الثانية . وبالرغم من ذلك نقول إن هذه الأساليب الحمائية لا توفر الوقاية لأى شعب بنسبة ١٠٠٪ ولكنها تدعم من مقومات القرار السياسى أو العسكرى الذى يحتاجه لاستعمال هذه الأسلحة اللا إنسانية .

التحقيق ليس عاريًا تمامًا من الصحة وتوقيته مقصود من قريب ومن بعيد، وبالتالى يجب أن يوضع فى موضعه الصحيح من حيث الرؤية الإستراتيچية العربية لمستقبل الصراع مع إسرائيل وسوريا عربيًا، وإذا كانت سوريا متمسكة إلى النهاية بثوابتها فى التفاوض من أجل تحرير هضبة الجولان العربية فيجب أن تلقى كل دعم تحتاج إليه فى مواجهة الاستعداد الإسرائيلى لاستخدام الأسلحة النووية لتوفير الحماية والأمن لشعبها من دون أن يدخل ذلك فى نطاق تضخيم الذات الإسرائيلية وجلد الذات العربية .

جريدة الزمان اليومية ـ ١/ ٤/ ٢٠٠٠م

السلام والتفوق العسكرى

معادلتان مترابطتان فى السياسة الإسرائيلية

قال وزير الدفاع الأمريكى وليم كوهن يوم ٣ إبريل ٢٠٠٠م فى بداية المؤتمر الصحفى المشترك الذى عقده مع رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك بعد انتهاء مباحثاتهما فى تل أبيب . . «جئت لمواصلة المحادثات الجارية بشأن سبل تمكين إسرائيل من الإبقاء على التفوق النوعى لقدراتها العسكرية من أجل ضمان أمنها وسلامة شعبها»! وهذه المقولة تتفق جملة وتفصيلا مع المفهوم الذى تحرص إسرائيل على التركيز عليه كلما سنحت الفرصة (داخليّا وخارجيّا) حيث تصر على الربط بشكل مباشر بين إمكانيات تحقيق السلام وضمانات التفوق النوعى العسكرى لها فى كل المجالات التقليدية وغير التقليدية . . وليس ذلك بجديد .

من بين النتائج التى دشنت مؤتمر مدريد للسلام الذى عقد فى خريف عام ٩١ الدعوة إلى بدء مفاوضات متعددة الأطراف عبر عدة لجان كان من بينها لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمى التى بدأت عملها فى يناير عام ٩٢ ولكنها توقفت بعد ذلك بثلاث سنوات ، ثم استؤنفت فى يناير ٢٠٠٠م لتتوقف مرة ثانية!

منذ الجلسة الأولى لهذه اللجنة بذلت إسرائيل جهداً مضاعفًا لقصر المشاركة فيها على الدول الإقليمية فى المنطقة فقط ، لكن المساعى العربية المشتركة تمكنت من ضم وفد فلسطينى إليها بدءاً من اجتماعها الثالث فى مايو ٩٣ . وعلى الجانب الآخر قادت الدبلوماسية المصرية تياراً يسعى لوضع ملف السلاح النووى الإسرائيلى على جدول أعمال اللجنة ولكن هذه الأخيرة أبطلت فعليات هذا التيار باقتراحها سلسلة من الإجراءات تتمثل فى :

ـ التباحث حول توفير عوامل بناء الثقة بين الأطراف .

ـ الإبلاغ المسبق عن المناورات المشتركة لتفادى أى صدام محتمل .

ـ إقامة خطوط اتصال ساخنة للتداول حول القضايا الشائكة .

ـ وضع آليات لتدارك بوادر الأزمة قبل تفاقمها .

من هذا يتضح أن الموقف الإسرائيلى من مبادئ لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى يختلف تمامًا عن التوجهات العربية من جميع الزوايا ؛ لأنه يركز على :

١ ـ عدم الربط بين السلام والسعى لإبرام اتفاقيات معها تحد من مُستويات التسليح المطلوبة لأمنها ، إلا بعد توفر القدر الأكبر من ثقتها فى الأنظمة العربية وتفاعلها مع متطلبات السلام .

٢ ـ حتمية وضع قيود على قدرات الدول العربية التسليحية لضمان عدم توافر الإمكانيات لديها لشن هجوم فى المستقبل على الشعب الإسرائيلى وبنيته الأساسية .

٣ ـ وضع حد لسباق التسلح لدى دول الجوار خاصة فيما يتعلق بالأسلحة غير التقليدية وعلى أنظمة الردع المتطورة ، حتى لا تُشكل فى المستقبل مصدر تهديد لأمن إسرائيل وشعبها .

فى ظل معطيات هذا الموقف العنصرى دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على اتخاذ موقف سلبى إزاء أى طرح عربى يطالبها إقليميًا أو عالميًا بأن تنضم إلى لائحة الدول التى تعمل على ضبط التسلح فى المنطقة تمهيدًا لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار ، ولم تكتف بذلك بل طرحت فى المقابل مفهومها الذى يربط بين إمكانيات تحقيق السلام من ناحية وتفوقها النوعى على المستوى العسكرى من ناحية أخرى . وطبقت هذا المفهوم عمليًا عندما أعلنت عن استعدادها للانسحاب من هضبة الجولان السورية مقابل مجموعة من الاشتراطات كان من بينها التقدم إلى الإدارة الأمريكية بقائمة موسعة باحتياجاتها العسكرية شملت حتى الآن :

أ ـ مجموعة من الأنظمة التسليحية الفائقة التقنية .

ب ـ طائرات مقاتلة من طراز إف ١٦ وإف ٢٢ ذات القدرات القتالية الخاصة .

ج ـ طائرات تجسس ورقابة متطورة بعيدة المدى.

د ـ صواريخ توم هوك ذات التوجيه الإلكترونى البالغة الدقة فى إصابة الأهداف.

هـ ـ محطات لاستقبال المعلومات العسكرية الخاصة بدول الجوار القريبة والبعيدة عبر الأقمار الصناعية مباشرة من دون الحاجة إلى أقنية وزارة الدفاع الأمريكية.

ليس هذا فقط وإنما دخلت فى مفاوضات مكثفة مع حكومة تركيا بمباركة الإدارة الأمريكية وبتزكية من البنتاجون لتوسيع مجالات التحالف العسكرى القائم بين البلدين لكى يشتمل إلى جانب المجالات الجوية والبحرية والبرية والاستخباراتية، على حق إسرائيل فى استخدام القواعد العسكرية التركية لإطلاق طائراتها المقاتلة مما يحقق لها أكبر قدر من حرية الحركة والاستثمار النوعى لقدراتها الهجومية خاصة فيما يتعلق بصاروخ حيتس (أرض / جو) الذى حولت طبيعته الدفاعية إلى هجومية بتعاون مباشر مع الأجهزة العسكرية الأمريكية.

بعد توقف دام حوالى خمس سنوات اجتمعت الدول المشاركة فى لجنة الحد من التسلح بموسكو، ولكنهم بعد عدة ساعات فقط أنهوا جولتهم من دون اتفاق على موعد لقائهم التالى؛ لأنهم ـ وفق بيانهم الذى بعثوا بصورة منه إلى العاصمتين الأمريكية والروسية ـ «يحتاجون إلى مزيد من المشاورات الخاصة»، أما الحقيقة وراء ذلك فترتبط بإصرار الوفد المصرى على الربط بين مواصلة الاجتماع وبين حتمية طرح مسألة التسلح النووى الإسرائيلى للبحث.

نعتقد أن هذه النقطة سوف تكون مثار خلاف حاد بين القاهرة وتل أبيب فى المرحلة القادمة خاصة فى ضوء التأييد المصرى الواضح لاحتياجات الموقف الفلسطينى من ناحية ولمتطلبات المسار السورى / اللبنانى من ناحية ثانية. وهذا الموقف لا يرتكز فقط على الدعم العربى ولكنه يستمد قوته أيضًا من قرارات الشرعية الدولية التى تطالب إسرائيل بالامتثال لدواعى وضع برنامجها ونشاطها النووى تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المشاركة فى خطط تحويل بلدان الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار.

الإصرار الإسرائيلى على التفوق العسكرى النووى كشرط مسبق لإزالة العقبات التى تضعها عمدًا أمام مسار السلام فى الشرق الأوسط ليس له إلا معنى واحد هو

«التفرد فى ممارسة كافة أنواع العنصرية وأساليب الهيمنة بغرض فرض الإرادة الفوقية على الدول والشعوب العربية» عن طريق تعزيز القدرات العسكرية غير التقليدية وتكوين التحالفات الإقليمية .

وهذه السياسة لا تحقق سلامًا ولا يترتب عليها استقرار . .

بل يمكن القول كما يرى غالبية المحللين السياسيين والعسكريين إنها تقود المنطقة كلها إلى حالة الحرب التى عانت منها لسنوات طويلة ولم تبرأ منها بعد حتى فى ظل السلام الكاذب الذى تدعيه إسرائيل مع بعض من الدول العربية .

لهذا السبب تُسارع الحكومات الإسرائيلية إلى شن الهجمات تلو الهجمات على أى نظام عربى خاصة فى كل مرة يسعى فيها إلى تحديث قواته العسكرية وتطوير أدائها وتزويدها بالأنظمة التسليحية التى تواكب العصر ومتطلباته التقنية ، ليقينها أن مثل هذه الخطوات تقلل إلى حد كبير من محاولاتها الرامية إلى إحداث خلل فى موازين القوى العسكرية والإستراتيچية يؤدى إلى تفردها بالقمة على مستوى الدول الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وما حولها ونعنى بذلك تركيا وإيران وباكستان .

جريدة الزمان اليومية ـ ١٤/ ٤/ ٢٠٠٠م

اسألوا أمريكا عن قدرات إسرائيل النووية . .

لم تسفر زيارة الدكتور البرادعى لإسرائيل عما كان يحلم به البعض . . ولن تسفر أية زيارات قادمة للرجل أو لأى مدير غيره لوكالة الطاقة الذرية عن شىء فيما يتعلق بترسانة إسرائيل النووية ، لسبب جوهرى هو أن ازدواجية المعايير التى تتبناها الإدارات الأمريكية المتتابعة والتى تريد لهذه الوكالة أن تتدخل لإبطال حتى محاولات العدد الضئيل من الدول العربية والإسلامية المتواضعة للحصول على إمكانات ذرية للاستخدامات السلمية ، تصر على استبعاد إسرائيل من المساءلة أيّا كان نوعها ! ! .

تعهد واشنطن الذى بذلته إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٩م بعدم الضغط على إسرائيل لأجل دفعها للتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ما زال سارى المفعول حتى يومنا هذا ، فى مقابله يتصاعد موقف واشنطن تجاه الدول «المارقة» من مجرد الحصار إلى التهديد بضرب منشآتها النووية . . التعهد الأمريكى يوفر أقصى درجات الحماية لحكومات إسرائيل التى صدر ضدها منذ عام ١٩٨٧م وحتى عام ٢٠٠٣م ١٣ قراراً من جانب الجمعية ينص كل منها على «ضرورة توقيعها على تلك المعاهدة» .

إسرائيل وأمريكا تسيران فى خط واحد يتعمد إضفاء حالة شرعية على الموقف الملتبس لكل منهما حيال امتلاك الأولى لترسانة نووية تضعها وفق الملحق الذى نشرته صحيفة لوموند الفرنسية فى أواخر الشهر الماضى فى المرتبة الخامسة على مستوى العالم ، وتَعهُّد الثانية بحماية هذه الترسانة ومنع الاقتراب منها إقليميّا وعالميّا . . وفق مقتضيات حالة الالتباس هذه ! ! . إسرائيل لا تنكر ولا تعترف بامتلاكها للسلاح

النووى وعلى المتضرر أن «يخبط دماغه فى الحيط»، وأمريكا على استعداد لأن تستخدم هراواتها لضرب دماغ كل من تسول له نفسه أن يسعى لامتلاك واحد على مائة من القدرة النووية الإسرائيلية التى يقال إنها بلغت حوالى مائتى رأس بالإضافة إلى منصات إطلاقها الجوية والأرضية.

ليس من مصلحة إسرائيل أن تصبح عضوًا فى النادى الذرى . . وليس من مصلحتها أن تصبح منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة الذرية . . وليس من مصلحتها أن يتحقق توازن رعب بينها وبين جيرانها الأقربين أو الأبعدين، لذلك بدأت تخطط للخروج بالتدريج من حالة التعتيم التى انتهجتها منذ عام ١٩٥٧م فور انضمامها لوكالة الطاقة الذرية لكى تضع المنطقة أمام تحدى الأمر الواقع، التى تظن أنه يتوجها زعيمة لمنطقة الشرق الأوسط الكبير وفق التصنيف الذى صكه الرئيس الأمريكى منذ بضعة أشهر خاصة وأنه «ليس لديها ما تخجل منه» على حد قول الكاتب الصحفى الون بن فى صحيفة هاآرتس أوائل شهر يولية ٢٠٠٤م.

بعد أن أصبحت إسرائيل فوق الجميع بامتناعها ـ وهى التى تملك الترسانة النووية التى تتحدث عنها دول العالم والإعلام الدولى ـ عن التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى حين وقعت عليها الدول العربية والإسلامية التى لا تملك على الأقل مثل هذه الترسانة، لم يعد هناك ما يدعو إلى سياسة الغموض (Ambiguity) فقد عرف كل طرف فى المنطقة حدوده وقدراته بعد أن أصبحت أمريكا جارًا لكل من تسول له نفسه أن يتخطى الخطوط الحمراء، وبعد أن أصبح تدمير المنشآت الذرية حتى لو كانت للأغراض السلمية قابلاً للتنفيذ بالتعاون بين الحليفين تل أبيب وواشنطن.

أصبحت إسرائيل فوق الجميع؛ لأنها لم تلزم نفسها بشىء وتمكنت فى الوقت نفسه من الحصول على كل شىء بشتى الوسائل . . والعالم كله لا يملك حيالها أى شىء لأن واشنطن تمنع أى يد شرعية أو قانونية أن تمتد إليها، وأصبحت الدول العربية والإسلامية مكبلة بما وقعت عليه من تعهدات واشتراطات وضمانات لم توفر لها حتى الأمن الداخلى . . والعالم كله لا يستطيع أن يقف إلى جوارها دفاعًا عن حقها فى الدفاع عن نفسها؛ لأن واشنطن تمنع صدور أى قرار دولى أو إقليمى فيه شبهة إدانة لإسرائيل من أن يرى النور.

إسرائيل التى أصبحت فوق الجميع تعلم كيف تستخدم ترسانتها النووية وفق اشتراطات الدبلوماسية وكيف تهدد باستخدامها قتاليًا لتحقيق أهدافها الآنية والمستقبلية وفق إفرازات السلام الذى لم تعشه المنطقة وفى ضوء سيولة النظام العالمى الذى لم يتشكل بعد، وكلا الأمرين ترعاهما واشنطن بكامل قواها السياسية والعسكرية طالما أنهما يحققان لها المزيد من الهيمنة. . إسرائيل تعرف كيف تستفيد سلميًا وعسكريًا من تراجع الشرعية، ألم تضرب الشعب الفلسطينى فى مقتل على امتداد الأربع سنوات الماضية دون أن تقدر عليها الشرعية الدولية التى أصبحت تخضع لإرادة واشنطن؟ ألم تمنع دول الجوار التى وقعت معها على اتفاقات سلام من أن تمتلك أسلحة نووية وكيميائية وجرثومية، وعمدت إلى اتهام كل من يرفض ـ حتى بالقول فقط ـ سياساتها العنصرية وسفكها للدماء وإصرارها على مواصلة احتلال الأرض بمحاولة امتلاكها خفية أملاً فى وضعه تحت الرقابة الأمريكية وفق قوانين يصدرها الكونجرس.

إسرائيل هذه ستخفف بالتدريج من سياسات التعتيم التى كانت تفرضها على ترسانتها النووية، فماذا فعل العالم حيال كل من الهند وباكستان اللتين أعلنتا على الملأ إجراءهما أكثر من تجربة نووية؟ لم يفعل أى شىء لأنهما مثلها لم تُوقعا على معاهدة منع نشر الأسلحة النووية. . تتميز إسرائيل عن الدولتين الآسيويتين بأنها لن تخضع يوما للضغط الأمريكى الذى تعرضتا له إبان اشتعال الموقف الحدودى بينهما بسبب مشكلة إقليم كشمير المتنازع عليه.

وإذا كنا نعترف بأن الموقف الإسرائيلى يحظى بمزيد من التأييد والمساندة؛ لأن واشنطن ما زالت مقتنعة كما كانت منذ أكثر من أربعين عامًا بأن امتلاك تل أبيب للسلاح الذرى سيوقف إلى حد كبير المخططات العربية التى تعمل على تدمير مقوماتها وإفناء شعبها والقضاء على الديمقراطية الوحيدة التى تمثلها فى المنطقة. . فعلينا أن نقتنع بأن أجواء التغيير المتلاحق التى تعصف بالشرق الأوسط تساهم فى رفع الستار عن حالة لا أخلاقية تنفرد بها إسرائيل على مستوى العالم تعكس: عدم قدرة أى طرف على التعرض لها والاستعداد لإعفائها من كل مسئولية والتخطيط لإطلاق يدها فى كل مكان!!.

جريدة الوفد اليومية وصحيفة إيلاف الإلكترونية ـ ٢١، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٤م

سيناريو لن يرى النور..
أمريكا تستجيب لمطالب عربية
وترفض صفقة أسلحة لإسرائيل!!

سعت الحكومة الأردنية منذ فترة لتحديث قواتها المسلحة بشراء أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة جرعات التدريب الخاصة بوحداتها تماشيًا مع المتطلبات التى تمثلها الظروف الإقليمية والعالمية على وجه التحديد. وكان من بين المطالب التى تبادل الطرفان حولها الرأى إمكانية تسليح الجيش الأردنى بصواريخ (أرض/ أرض) من نوع «إمرام» متوسطة المدى. وبعد عدة جلسات تفاوضية وافق الجانب الأمريكى على وجهة النظر الأردنية واقتنع المختصون أن هذه الصواريخ لا تمثل خطرًا على إسرائيل كما لا تمثل خطرًا على قوات التحالف التى تتمركز فى العراق. ولما قاربت واشنطن وعمان على وضع الاتفاق فى شكله النهائى خاصة بعد أن مر عبر بوتقة وزارة الدفاع واللجان المتخصصة على مستوى مجلسى النواب والشيوخ، نشطت جماعات الضغط اليهودية الأمريكية مطالبة الكونجرس برفض الصفقة لما يمثله «امتلاك الأردن لهذه النوعية من الصواريخ» من تهديد مباشر عليها سواء استخدمتها القوات الأردنية أو أعطتها للقوات المسلحة المصرية أو حصلت عليها المقاومة الفلسطينية بشكل أو بآخر!!.

ليست المرة الأولى التى تقف فيها جماعات الضغط اليهودية الأمريكية فى طريق استكمال صفقات بيع أسلحة إلى دول عربية وبالذات مصر والسعودية والأردن.. وقد سبق لها أن مارست هذا النشاط بنجاح على امتداد إدارات الرئيس نيكسون

وريجان وصولا إلى الرئيس چورچ بوش الابن، الجديد أن إسرائيل تتدخل لأول مرة فى خصوصية تسليح القوات المسلحة الأردنية منذ توقيع اتفاقية السلام بين الطرفين عام ١٩٩٦م، فى الوقت الذى تحصل فيه هى على كل ما تطلبه من مخازن الجيش الأمريكى ومنتجات شركات الأسلحة بتزكية من كافة المؤسسات الأمريكية التنفيذية والتشريعية والاستشارية.

الدول العربية عندما تعقد صفقة شراء أسلحة مع الجهات الأمريكية المختصة تتحمل من مسئوليها أصنافًا من العنت والغطرسة ما لا طاقة لبشر عليه.. أما إسرائيل فتحمل هى هذه الجهات وزر تركها لُقمة سهلة الابتلاع عربيّا وإسلاميّا ومسئولية إفناء شعبها وعدم أخلاقية الحفاظ عليها إن لم تستجب لمطالبها بالكامل.

الدول العربية غالبًا ما تعود بخفى حنين بعد شهور طويلة من الأخذ والرد والزيارات المتبادلة، إما لأن اللوبى اليهودى الأمريكى نجح فى ابتزاز بعض ممثلى الشعب الأمريكى لكى يصوتوا ضد إتمام الصفقة التى وافق عليها البيت الأبيض، أو لأن هذا الأخير رفضها لأسباب طرأت على الساحة.. أما إسرائيل فلم تعد (من واشنطن) منذ منتصف خمسينيات القرن الماضى خالية الوفاض أبدًا سواء اقتصاديّا أو تسليحيّا أو ماليّا.

الدول العربية لو نجحت فى نهاية المطاف فى عقد مثل هذه الصفقات تقوم بسداد قيمتها وتوابعها نقدًا وعدّا دون إبطاء أو تأخير حتى لو كانت تمر بظروف اقتصادية متردية أو تعانى من هبوط فى أسعار النفط، أما إسرائيل فتحصل على كل ما تطلبه إما فى شكل هبة أو تقسيطًا لقيمته على فترات طويلة وفى كثير من الأحيان تنجح فى إسقاط مديونياتها العسكرية بعد فترة وجيزة لعدم قدرتها على السداد!!.

الدول العربية لو نجحت فى اجتياز كافة هذه العقبات ووصل السلاح إلى أيدى قواتها المسلحة تتعهد ألا تستعمله إلا فى الدفاع عن النفس، أما إسرائيل فبرغم التزامها بالمنطق نفسه إلا أنها تُفلح دائمًا فى توصيف اعتداءاتها ضد الشعوب العربية بأنها دفاع عن النفس بما فى ذلك استخدامها للطائرات الأباتشى ضد المدنيين العرب داخل الأراضى العربية الفلسطينية المحتلة أو داخل حدود دول الجوار.

الصراع الدائر هذه الأيام بين حق الحكومة الأردنية فى تسليح جيشها وتطوير معداته وفق رؤية قادتها وبين إسرائيل لحرمانها (الأردن) من هذا الحق يوضح على الملأ إلى أى مدى يمكن أن تميل السياسة الأمريكية إلى جانب حليفتها الإستراتيچية فى المنطقة، وهى تعرف أن هذا الميل غير مبرر على المستويين الإقليمى والعالمى وغير مُستساغ على المستوى العربى المحلى.. وإذا لم تتمكن الخبرة الأردنية من تحقيق فوز فى هذا الصراع فلن يكون السبب ضعفها أو قلة حيلتها ومحدودية إمكاناتها، لكن ستكون قدرة اللوبى اليهودى الأمريكى على استغلال العقلية البرجماتية الأمريكية لصالح حرمان الأردن من حقه فى تطوير وتحديث قدرات قواته المسلحة. ومهما كانت الأوراق التى تحرص القيادة الأردنية على استعمالها لإقرار هذه الصفقة التى هى فى أمس الحاجة إليها، سيقع الأمر فى نهاية المطاف بين يدى الكونجرس الذى يعمل ألف حساب لجماعات الضغط اليهودية الأمريكية خصوصًا وهو مقبل على انتخابات التجديد النصفية.

الأردن ليس مستهدفًا بمفرده من قبل إسرائيل وجماعات الضغط اليهودية الأمريكية.. لقد سبقته مصر إلى الساحة، ويمكن القول إن الادعاءات الإسرائيلية ضد القيادة المصرية فاقت كل الحدود.. فمن ناحية اتهمت القاهرة بأنها حصلت على صواريخ من كوريا الشمالية مما دفع الكونجرس إلى المطالبة بالتحقق من هذه المعلومة قبل أن ينظر فى طلبات التسليح المصرية ولم يتوافر دليل قاطع على هذا الادعاء، ومن ناحية ثانية اتهمت مصر بأنها تمد المقاومة الفلسطينية بالأسلحة وبالرغم من مداهمة إسرائيل للحدود الفلسطينية المصرية وادعائها بالعثور على أنفاق بين الجانبين فشلت فى أن تبرهن على وجود قطع سلاح مصرية بين يدى المقاومين الفلسطينيين، ومن ناحية ثالثة ادعت إسرائيل أن تحديث القوات المسلحة المصرية يصب فى خانة الاستعداد للقيام بعدوان ضدها.. المهم أن الكونجرس فى نهاية الأمر استجاب للضغوط الإسرائيلية وقام بشطب عدد من مطالب التسليح المصرية.

هل يمكن أن نتخيل.. مجرد تخيل.. سيناريو تُطالب من خلاله دولة أو بعض الدول العربية بوقف التعاقد الأمريكى لإمداد إسرائيل بصفقة أسلحة جديدة؛ لأن امتلاكها لها يضر بالأنظمة العربية وبشعوبها ويزعزع استقرار المنطقة؟ هل يمكن أن نتصور قدرة عربية تعاضدية تملك مقومات إقناع الإدارة الأمريكية - وليس الضغط

عليها ـ بمساوئ مثل هذه الصفقة أو بالأضرار والسلبيات التى ستلحق حتمًا بمصالحها هى فى المنطقة؟

استكمالاً لهذا السيناريو المُتخيل . . نقول إن إسرائيل ستعلن فوراً أن هذه الدولة أو تلك الدول معادية للسامية وكذلك ستفعل مع الإدارة الأمريكية، وستعمل على الإيحاء لوسائل إعلامها بفبركة أخبار مزيفة ومُختلقة عن علاقات مشبوهة بين الطرفين العربى والأمريكى، وستوحى لأصدقائها داخل الولايات الأمريكية وفى أوروبا بتوجيه رسائل بكافة السبل إلى القيادات الأمريكية والتنفيذية والتشريعية تبين لهم فداحة الأخطاء التى وقعوا فيها حين استجابوا بلا رؤية أو حكمة للادعاءات العربية بوقف تسليح القوات المسلحة الإسرائيلية، وسيتساءل خبراؤها كيف يتسنى لواشنطن أن تستجيب لدعاوى نظام أو أنظمة لا تعترف بحقوق إنسانها وتترك مصير شعبها فى مهب الريح، وستقول وتذيع على الملأ إن ما وقع يعد بكل المقاييس تدخّلاً فى شئونها الداخلية الأمر الذى لا تقبل به ولا ترضاه . . إلخ .

هل فى مقدورنا أن نستخدم كل أو بعض هذه الأساليب دفاعًا عن حقنا فى التسلح ولو على سبيل التجربة؟؟ .

جريدة الوفد اليومية ـ ٥/ ٨/ ٢٠٠٤م

أمريكا تتبع أثر أشباح نوويات سورية وإيرانية وتحمى الذرية الإسرائيلية

أكدت التقارير التى أصدرتها الصحف البريطانية فى أوائل شهر أغسطس ٢٠٠٤م أن خبراء أسلحة الدمار الشامل الأمريكيين يتبعون بدقة شديدة سبل انتشار تقنيات هذه الأسلحة وسبل تصنيعها ويفتشون حول تسريباتها السرية عبر شبكة العلاقات العامة التى كان يديرها عالم الذرة الباكستانى عبد القادر خان ـ الذى أقصاه الرئيس برويز مشرف عن موقعه بعد أن اعترف بنقل معلومات ذات قيمة إلى دول أجنبية ، وأشارت هذه التقارير إلى احتمال حصول سوريا على تقنيات الطرد المركزى التى تجعل فى مقدورها القيام بتقنية اليورانيوم تمهيداً لصنع قنبلة نووية!! .

وتعتمد هذه المعلومة على التشكيك فى صحة ما نقل عن عبد القادر خان وما أشارت إليه الملفات الليبية التى حصلت عليها واشنطن منذ بضعة أشهر أنه ساعدها هى فقط وإيران وكوريا الشمالية على امتلاك بعض المكونات الأساسية لهذه الصناعات بشرائها من السوق العالمية السوداء ، والاعتقاد باتساع مجال هذه المساعدات لتشمل دولاً أخرى مثل سوريا .

هذه المعلومة التى تحتمل الخطأ والصواب والتى تستخدمها الإدارة الأمريكية للضغط على دمشق تدفع بخبراء أمريكا إلى الاستعانة بنظرائهم الأوروبيين للتأكد من صحتها وتوفير الأدلة القوية عليها ، وتجعلها تضرب عرض الحائط بكل دعاوى الدول العربية التى تطالب بمعاملة المعلومات المؤكدة بالصوت والصورة عن ترسانة إسرائيل النووية المعاملة نفسها خاصة فى ضوء ما يشاع من مساهمتها القوية فى سوقها السوداء بيعًا وشراء .

يُبرر چون لتون وكيل الخارجية الأمريكية لشئون الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل أسباب اهتمام بلاده الزائد بالحد من انتشار هذه الأسلحة بأن «عبد القادر كان على صلة قوية بعدد كبير من الدول (الزبائن) الراغبة فى امتلاك أسلحة نووية عن طريق التعامل عبر أروقة السوق العالمية السوداء لهذه التجارة». هذه الخبرة الواسعة لعبد القادر خان بتجارة أسلحة الدمار الشامل المشبوهة ـ فى رأى المسئولين الأمريكيين ـ تسمح لسوريا بأن تكون واحدة من زبائنه، التى زار عاصمتها فى أواخر عام ١٩٩٠م وتسمح لها أن يقابل خبراءها سرًا فى إيران، بالرغم من عدم الإشارة إليها هى والسعودية ومصر ضمن اعترافاته التى أدلى بها للرئيس الباكستانى.

تبنى واشنطن اهتمامها هذا على معلومات غير مؤكدة وعلى حق التفتيش فى خبايا البروفيسور عبد القادر خان الذى تعتقد عن يقين أنه أخفى اتصالات بدول عربية قد يكون لديها برامج نووية، وتوفر فى الوقت نفسه حمايتها لإسرائيل التى تعد باعتراف الخبراء فى أنحاء العالم الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تعيش خارج حدود رقابة وصلاحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية!!.

ملف أسلحة الدمار الشامل السورى لدى واشنطن ـ مثله مثل غيره من ملفات دول العالم الثالث ـ يحتوى برامج متواضعة لصنع عدد من الأسلحة الوقائية وليس فيه ما يدل على توافر تطلعات نووية، لكن ظلال الشك التى أصبحت تحيط بأبى القنبلة الذرية الباكستانية (عبد القادر خان) جعلت جهاز المخابرات الأمريكى يعرض على الكونجرس مؤخرًا تقريرًا حول «تنامى الاهتمام السورى بامتلاك أسلحة نووية».
وبالرغم من أن فريقًا من المتخصصين والخبراء فى البنتاجون يرى أن هذا «الاهتمام المتنامى» لا يرقى إلى مستوى البدء فى استخلاص اليورانيوم المخصب اللازم لصنع قنبلة نووية، إلا أن هذه الرؤية لا تمنع من إصرار واشنطن على ضرورة ملاحقة شبكة علاقات عبد القادر خان العامة التى كشف النقاب عنها التعاون المستجد بين أمريكا وباكستان وليبيا، وعلى مداهمة سراديب السوق العالمية السوداء لعل أى منها توفر أدلة إدانة النظام السورى.

ملف أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلى معروف ليس على مستوى واشنطن فقط بل على مستوى العالم وأسواقه البيضاء والسوداء.. معروف أنه يتضمن إلى جانب

الأسلحة الكيميائية والبيولوچية أسلحة نووية تتعدى قدراتها التدميرية ما عدده مائتا رأس نووى يكن إطلاقها من منصات أرضية ومن طائرات حربية . . أما طموحاتها المتنامية دومًا والتى تعرف عنها أجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية والأوروپية الكثير، فليس هناك خلاف أو انقسام بين خبراء الپنتاجون والخارجية الأمريكية حيالها.

أمريكا يهمها تنامى الضعف العربى على كافة المستويات . . ويعنيها فى المقام الأول ألا تصبح أى دولة عربية أو إسلامية ـ بعد باكستان ـ قادرة على صنع قنبلة نووية ولو من الحجم الأصغر . . أمريكا يهمها أن تُمسك بين يديها بأكثر أوراق الضغط التى يمكن أن تمثل مزيدًا من الإضعاف للدول العربية تجاه إسرائيل، وليس هناك أفضل من السماح للتفوق العسكرى الإسرائيلى بأن يتواصل حتى فى المجالات التى تحرمها الاتفاقات الدولية . . أمريكا قادرة على لىِّ ذراع الحقائق وأرجلها وأدمغتها لاستخلاص مبررات محاصرة الشعوب العربية والإسلامية وإفقارها، واليوم ليس أسهل من أن تتهم هذه أو تلك بالإرهاب وبعدم التعاون فى محاربته وبالسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

ولا ننسى أن سوريا متهمة ومدانة بلا قرينة منذ سقطت بغداد . . مرة لأنها قامت بتخزين أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل اندحار نظام صدام حسين . . وثانية لأنها سمحت لأفراد عائلته بالمرور إلى داخل أراضيها ووفرت لهم المأوى والحماية . . وثالثة بدعم عمليات الاغتيال التى تتم ضد القوات الأمريكية فى العراق عن طريق تهريب الأشخاص والسلاح عبر حدودها المشتركة مع العراق . . إلخ، أما حرية سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل فهى سيف مُسلط على رقبتها يرتفع وينخفض وفق احتياجات الضغط والمطالب الأمريكية الإسرائيلية المشتركة.

مطالب إسرائيل التى تتكثف؛ لأن سوريا ما زالت تؤيد استمرار انتفاضة الأقصى التحريرية ولأنها لا تريد أن تتخلى ماديًا ومعنويًا عن دعم كوادر حزب الله اللبنانية المناضلة من أجل تحرير مزارع شبعا ولا تريد أن تستأنف مفاوضاتها مع تل أبيب حول أراضى هضبة الجولان ومياه بحيرة طبرية وفق اشتراطات حكومة أرييل شارون التعجيزية . . تلقى آذانًا صاغية من واشنطن على أمل أن تزيد من عدد بيارق حملة الدعاية الانتخابية التى تطالب بمنح الرئيس چورچ دبليو بوش الابن فرصة ثانية للبقاء

فى البيت الأبيض، وعلى أمل أن توفر للإدارة الأمريكية فرصة تجربة نموذج ضغط مختلف عن نموذج التطويع الليبى يتمثل فى التهديد بما يمكن أن تصل إليه يد أمريكا العسكرية من داخل العراق إلى الأراضى العربية القريبة والبعيدة!!.

الولايات المتحدة التى تأخذ سوريا بالظنون وترفض أن تُصدق إيران، غضت الطرف منذ حوالى ثمانية عشر عامًا عن رؤية عربية ودولية كانت تطالب إسرائيل بفتح منشآتها النووية للتفتيش بمعرفة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما نشرت صحيفة الصنداى تايمز البريطانية سلسلة من التحقيقات حول التصنيع النووى فى إسرائيل بناء على اعترافات موردخاى فانونو الذى كان يعمل فنيّا بمفاعل ديمونة..

أما اليوم فتوفر لها كل أسباب المناعة والقوة وتضرب عرض الحائط بكل ما تنقله لها التقارير الدولية عنها وكل ما تقدمه أجهزة استخباراتها ونظرائهم الغربيين من معلومات مؤكدة وموثقة حول تفوقها النووى وليس نواياها وطموحاتها فقط، بل وتجعل من زيارات مدير عام الوكالة الدولية الدورية مسألة روتينية لا تُقدم ولا تُؤخر؛ لأنها تساهم عن سوء نية فى إفراغها من المضمون والمعنى!

جريدة إيلاف الإلكترونية - ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٤م

المجموعة الثامنة

باسم السلام . .

حرب سادسة إسرائيلية على لبنان وفلسطين تحميها أمريكا

قرار مجلس الأمن المرتقب

وماذا فى جراب الحاوى؟!!

مرة أخرى وليست أخيرة تقوم الإدارة الأمريكية بدورها المشبوه داخل مجلس الأمن لطبخ قرار جديد قد تتمكن عبر صياغته المبهمة من القضاء قضاءً مبرمًا على المقاومة الشرعية التى يمثلها حزب الله، بعد فشل حرب إسرائيل السادسة ضد الشعب اللبنانى فى القيام بهذه المهمة وبعد أن تفوق تكتيك الحزب النابع من عقيدته القتالية ـ حتى الآن ـ على المزالق التى تضمنها القرار ١٧٠١ لتفتيت علاقاته بالحكومة أو حرث الأرض لإشعال حرب طائفية فى لبنان . .

التنسيق الذى يجرى بين واشنطن وتل أبيب منذ صدور القرار ١٧٠١ بتاريخ ١٢ من شهر سبتمبر ٢٠٠٦م يرتكز على العمل من خلال الشرعية الدولية لاستكمال تحقيق الأهداف التى أعلنت إسرائيل أنها أشعلت الحرب من أجلها وهى:

أ ـ استعادة الجنديين المأسورين . .

ب ـ كسر شوكة حزب الله القتالية . .

المتتبع لوسائل الإعلام الإسرائيلى سيلاحظ تركيزًا من جانب عدد كبير من السياسيين على المطالبة أولاً بالاعتراف بفشل حكومة أولمرت فى تحقيق أهدافها قبل المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق لتقصى ما جرى من مواجهات بين إسرائيل وحزب الله؛ لأن هذا الاعتراف من وجهة نظرها سيحدد فى المقام الأول أبعاد الإطار الذى من خلاله ستقوم اللجنة بأداء مهمتها على أكمل وجه . .

لو ضمننا هذه المطالب إلى التعليقات التى تتالت أيام الحرب السادسة سواء صدرت من إعلاميين أو سياسيين أو عسكريين، سيتضح لنا بجلاء أن إسرائيل بكل ما أوتيت

من عتاد وتقنيات حربية ومساعدات عسكرية أمريكية ـ تمثلت فى توفير الوقود اللازم لتشغيل الطائرات الحربية التى كانت تقوم بحملاتها ضد الشعب اللبنانى وبنيته التحتية أو تمثلت فى القنابل الذكية اللازمة لهدم الأنفاق والخنادق التى تستخدمها كوادر حزب الله للقيام بواجبها القتالى الوطنى ـ تبلغ أهدافها التى أعلنتها من وراء خوض هذه الحرب خاصة ما يتعلق باستعادة الجنديين وكسر شوكة حزب الله . .

خلال أكثر من شهر مارست إسرائيل كافة أنواع القتال الجوى والبرى والبحرى ضد المقاومة التحريرية اللبنانية ومن ورائها الشعب اللبنانى وأرضه . . وأقدمت على عدد كبير من المذابح التى راح ضحيتها عسكريون ومدنيون أبرياء . . وهدمت وقوضت وسائل الحياة الإنسانية لعدد كبير من البسطاء الذين لا ذنب لهم إلا أنهم وقفوا وراء أهداف وطنهم القومية . . وضمن فقرات القرار ١٧٠١ حصلت على حق البقاء فوق الأراضى اللبنانية حتى يتم انتشار القوات التابعة للجيش اللبنانى وتلك التابعة للأمم المتحدة لكى تضمن إبعاد كل ما يهدد أمنها وسلامة شعبها . .

كل ذلك لا يكفى من وجهة نظرها ولا من وجهة نظر الإدارة الأمريكية لكى يعود الجنديان المأسوران إلى إسرائيل ولا أن تتوقف نهائيًا وإلى الأبد أسباب التهديد التى يمثلها حزب الله خصوصًا بعد ما اختبرت قوة نيرانه فوق الشمال الإسرائيلى ولمس سكانها طعم البقاء فى المخابئ والملاجئ أيام متتالية ، إذن ما الحل لكى تستكمل إسرائيل هدفيها القوميين . . قبل أن تستعد لجولة عدوانية تالية ضد الشعب اللبنانى أو ضد غيره من دول الجوار؟؟ . .

الحل وفق التفكير التحالفى الأمريكى/ الإسرائيلى يتشكل من جزئيتين :

الأولى : أن تترك حكومة إيهود أولمرت لمواجهة مصيرها بين الضغط الشعبى والحزبى ومستقبل أداء لجنة التحقيق فى حل تشكيلها . .

الثانية : أن تتولى واشنطن عن طريق مجلس الأمن استصدار قرار دولى جديد يتلافى عيوب القرارين السابقين ١٥٥٩ و١٧٠١ ويركز كما تقول كبريات الصحف الأمريكية فقط على «آلية الخلاص من حزب الله كعنصر شر داخلى وخارجى» .

من هذا المنظور تبذل الإدارة الأمريكية قصارى جهدها لكى يخرج القرار الجديد مستوفيًا للبنود التى تؤدى إلى تحقيق الهدفين اللذين أشرنا إليهما ، لذلك يلاحظ المتتبع

لتحركات الوفد الأمريكى فى نيويورك أن دائرة تأثيره تعمد إلى تحقيق تقارب دولى حول حق إسرائيل فى :

١ ـ استرداد جندييها المأسورين بالوسائل السلمية عبر وساطة طرف ثالث خلال فترة زمنية محددة . .

٢ ـ نزع سلاح حزب الله وفق خطة زمنية محددة تنتهى بالإيقاف التام للعمليات الإرهابية التى كانت حتى الأمس القريب تتعرض لها . .

وإذا انتهت المهلة الزمنية دون أن يتحقق أى من هذين الأمرين بالكامل يحق للمجتمع الدولى أن يوقع على الحكومة اللبنانية مستويات متصاعدة من العقوبات إن تأخرت فى الضغط على حزب الله لكى يستجيب لمتطلبات الشرعية الدولية ، تنتهى بفرض حصار برى وجوى وبحرى وقطع اتصالات ومنع سفر مسئولين وربما مصادرة حسابات مسئولين بالخارج . .

هكذا تخطط واشنطن وتل أبيب لاستكمال عناصر النصر التى لم تتمكن إسرائيل من إحرازها بعد قتال مرير استمر أكثر من شهر . .

هكذا ترى أمريكا الشرق الأوسط الجديد مكبلاً بالقيود واقعًا تحت نير القرارات الدولية التى تصنع خصيصًا ليس فقط للدفاع عن إسرائيل وإنما لتأكيد زعامتها الإقليمية المتفردة فى المنطقة التى تمتد من باكستان إلى تركيا . .

صحيفة إيلاف الإلكترونية/ لندن ـ ٢ /٩/ ٢٠٠٦م

هل من تشابه بين القرارين ١٧٠١ و١٧٠٦؟!!

عطلت واشنطن مجلس الأمن عن أن يصدر قرارًا لوقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية وقوات حزب الله لأكثر من ثلاثة أسابيع حتى تتمكن حكومة أولمرت من أن يكون لها قدم احتلال فوق التراب اللبنانى توفر لها متطلبات الابتزاز والقدرة على المساومة، وعندما سمحت بتمرير القرار ١٧٠١ وفرت قدرًا كبيرًا من المساندة للقوات الإسرائيلية المحتلة ساعدتها على جنى ثمار ليست من حقها. . وبالمفهوم نفسه سعت إلى استصدار القرار رقم ١٧٠٦ لكى يكون لها - أى واشنطن - قدم ابتزاز تساوم بها الحكومة السودانية من ناحية وتجنى من ورائه ثمارًا ليست لها من ناحية أخرى. .

فى كلتا الحالتين لم تعمل واشنطن لصالح السلم والأمن الدوليين، ولم تعمل لصالح الشعوب المتضررة من الأوضاع المأساوية فى المنطقة، ولكنها عملت لصالحها هى، ذلك الصالح الذى يأتى دائمًا أنانيًا لا يستظل به إلا حليف من نوع خاص للإدارة الأمريكية كإسرائيل على سبيل الحصر. . فى كلتا الحالتين انتصرت واشنطن لرؤيتها المحدودة التى تخطط لهيمنة أعمق وعولمة أشمل ونفوذ أوسع واستنزاف أسرع لموارد الأرض والبشر مضافًا إليه استغلال أعم لخدمة مخططات مستقبلية. .

حرصت أمريكا على تحويل لبنان إلى مركز للتجريب:

- فعملت على فصله عضويًا عن سوريا، رغم أنه كان فى مقدورها أن تطبق سيناريو آخر يحقق لها هذا الفصل دون أن تضع على رأس أهدافها إذلال دمشق لإخضاعها أو لتغيير نظامها الحاكم.

- وعملت على تغذية النعرات الطائفية بين أبنائه، وما زالت - رغم فشلها حتى الآن - تسعى لإشعال حرب أهلية تسمح لها بالتواجد المادى كحكم «نزيه صادق

العزم والنية» قادر على تصريف الأمور الخلافية بين الفرقاء لصالح الوطن والشعب اللبنانى «الصديق».

ـ وعملت على تكبيله بالقرار ١٧٠١ لكى تبذر بذور الخلاف التى لم تتمكن من غرسها فى تربته طوال أيام حرب إسرائيل السادسة ضده . .

وها هى تمارس التكتيك نفسه بحذافيره تجاه السودان لكى تفرض عليه درجات متعددة من الضغط التى تأخذ فى اعتبارها الاختلافات البينة بين طبيعة الشعبين اللبنانى والسودانى، ودرجات التنوع بين مظاهر المشاكل النوعية ومؤشراتها التى يعانى منها كلاهما؛ فبعد أن استغلت مرتكزات الخلاف بين الحكومة السودانية والمناوئين لها فى إقليم دارفور لكى تعمق من مظاهر التنافر والتشاحن بين الطرفين. . وبعد أن ساعدت الاتحاد الإفريقى على أن يقوم بدور نشط فى هذا الخصوص بإرسال قوات حفظ سلام تابعة له للسيطرة على خطوط التماس الدموية بين الطرفين. . وبعد أن نصحت ببذل المساعى الحميدة للتوصل إلى اتفاق سلام يرضى جميع الأطراف دون تدخلات خارجية، ها هى تستصدر قرارًا من مجلس الأمن المنقسم على نفسه ينص على ضرورة وأهمية نشر قوات دولية فى الإقليم لإعادة الأمن والاستقرار بين ربوعه ولحماية أهله من المذابح الدموية . .

أصرت واشنطن على صدور القرار ١٧٠٦، قبل أن تنتهى عمليًا من قياس ردود الفعل الخطيرة لتداعيات القرار الخاص بلبنان وما نجم وسينجم عنه من مشاكل آنية ومستقبلية ورغم علمها المسبق أن بعض الدول دائمة العضوية ما زالت تتمسك بضرورة وجدوى إتاحة فرصة أكبر للمشاورات الدبلوماسية السلمية فى دارفور لكى تأتى بنتائجها، ولكنها الإرادة الأمريكية التى ترفض أن يقف أحد فى طريقها إن عطلت قرارًا دوليًا أو أسرعت فى الأخذ به؛ لأن الأمر كله مرتبط بالصالح الأمريكى وليس بالتفاهم الذى تمليه متطلبات الأمن والسلم الدوليين. .

واشنطن تريد أن تتواجد فى قلب السودان سياسيًا وأمنيًا. . سياسيًا لكى تنشئ لنفسها مركزًا للإدارة والتأثير والتخطيط والتنفيذ على مستوى القلب الإفريقى الذى تمتد منه أذرع الإزاحة والتثبيت والتفتيت وإعادة التشكيل إلى كل اتجاه أصلى أو فرعى،

وأمنيًا لكى تنصت وتبنى الخلايا التى تحارب منها بؤر الإرهاب، التى تتوهم أنها تتعقبها فى القارات الخمس وتحمى فى الوقت نفسه ما تقوم به أذرعها السياسية من تغييرات . .

تحول العراق بعد أن احتلته أمريكا إلى مصدر قلق وسلب للأمان والاستقرار والسلم فى المنطقة كلها واستغلت واشنطن الوضع وحولته إلى بؤرة تهديد ووعيد لجيرانه وشعوبهم، وهذا هو الدور المنتظر لها فى إقليم دارفور بعد أن تفشل فى تنفيذ القرار ١٧٠٦ خصوصًا أنها كانت تعرف مسبقًا برفض حكومة الخرطوم له . .

يوحى بهذا التوجس ما جاء على لسان كريستين سلفربرج مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية من أن «موافقة حكومة السودان على القرار غير ضرورية» لأنه صدر بإيحاء من روح الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذى يعطى الحق للشرعية الدولية فى أن تقوم بتنفيذ قراراتها بالكيفية التى تراها مناسبة . . ويتخوف الخبراء من أن يكون من بين هذه الكيفية «اللجوء إلى استخدام القوة» أو أن تستبدل بالقوات الدولية قوات تابعة لحلف الناتو فى حالة تعرض القوات الدولية لتعسر فى التشكيل أو انسحاب نتيجة لمعاناة ميدانية، وفى كلتا الحالتين هناك ما يدل على أن أمريكا ستستغل كافة الظروف لتعزيز تواجدها السياسى والأمنى فى المنطقة للأسباب التى أوضحناها .

صحيفة الكرامة القاهرية ـ ٦ / ٩/ ٢٠٠٦م

لجنة التحقيق الإسرائيلية.. إلى أين؟؟

انشغلت الصحف الإسرائيلية بموافقة إيهود أولمرت على تشكيل لجنة تحقيق لتقصى حقائق ما وقع على كافة المستويات خلال الفترة التى أعلنت فيها حكومته الحرب الشاملة على الشعب اللبنانى، بالرغم من اهتمامها البالغ الذى بدأ قبل أن تنتهى الحرب بنتائج التحقيق الذى تقوم به هذه اللجنة إلا أنها لم تكن تتوقع قبول أولمرت وقف الحرب؛ مما دفع البعض أن يتنبأ بسقوط الحكومة فور موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ . .

وبالتوازى مع هذا الانشغال، هناك فى الشارع السياسى من يشكك فى مصداقية هذه اللجنة ويستنتج أنها شكلت فقط «لإسكات» الأصوات النابحة وليس لاكتشاف حقيقة ما حدث لتلافيه فى المرات القادمة، والفرق بين الأداءين ـ أداء الإسكات وأداء الكشف ـ هو الركيزة التى تخطط قوى المعارضة لاستغلالها منذ الآن على أوسع مدى كى تتمكن خلال أقصر فترة زمنية ممكنة من دفع حكومة أولمرت دون إرادتها للإعلان عن موعد الانتخابات العامة القادم . .

لجنة التحقيق المستقلة سيكون من حقها أن تفتح كل الملفات وأن تدقق فيما وراء كافة القرارات وأن تحلل كل ما صدر من بيانات وأوامر عسكرية وبيانات سياسية، لذلك ليس مستبعدًا أن تبدأ عملها منذ أن قامت قوات جيش الدفاع الإسرائيلى بالتدرب على نموذج تخيلى لإشعال حرب بحجة وقف نشاطات حزب الله أو بهدف استدراجه إلى مواجهة قتالية فى التوقيت المناسب وبالكيفية المواتمة لمصلحة إسرائيل وأهدافها . .

منذ البداية تجمع وسائل الإعلام من الآن على أن خسارة إسرائيل المؤكدة، كانت فى عدم قدرتها على تحقيق الأهداف التى جاءت على لسان أولمرت أمام أعضاء الكنيسيت

بعد يومين من انطلاق جحافل قواته الجوية قتلاً وتقطيعًا لأوصال الوطن اللبنانى؛ حيث سجل له الجميع تمسكه وإصراره على:

١ ـ إطلاق سراح الجنديين المأسورين لدى حزب الله. .

٢ ـ القضاء بنسبة لا تقل عن ٩٠٪ على ما لدى الحزب من إمكانات قتالية. .

الثابت رسميًا وبعد مرور أكثر من شهر لم تحقق قوات الغزو الإسرائيلية هذين الهدفين، كما لم تتمكن من إقناع مؤيديها فى الداخل أو فى الخارج بجدوى العملية برمتها ولا بجدوى أنها حجمت الحزب وحرمته قدرة أن يكون مصدر قلق لسكانها. .

وهناك من يرى من خلال منظاره الخاص أن ادعاء الانتصار، الذى يتشدق به بعض كبار السياسيين فى حزب كديما أو حكومة البلاد الائتلافية، ليس سوى خداع للبصر والبصيرة لأجل الاحتفاظ بكراسيهم الوزارية ومستقبلهم السياسى المشكوك فيه، لذلك أفسحت قوى المعارضة صدر وسائل الإعلام الناطقة باسمها لكى تعرى العمل العسكرى والسياسى طوال فترة الحرب الإسرائيلية السادسة ضد لبنان من كل ما لحق به من زيف وتلفيق وادعاء وتخبط ومساومة. .

من هنا يقول المراقبون الأوروبيون إن لجنة التحقيق المستقلة إن لم تتطلع بصدق وشفافية على كافة الملفات وإن لم يسمح لها بلقاء كل الشخصيات وإن لم تفتش فى كل متعلقات هذه الحرب، لن تخرج بالنتيجة التى يطمح إليها المجتمع الإسرائيلى ككل، ومنهم من يتذكر العديد من اللجان المماثلة التى شُكلت من قبل فى ظروف مشابهة ثم لم يتحقق الهدف من ورائها لأسباب سياسية عامة أو خاصة. .

اللافت للنظر أن حكومة أولمرت منقسمة منذ الآن على نفسها فهناك من يعرف أنه سيحقق معه أو أنه سيدان؛ لذلك تناقل النميمة السياسية أنواع من الصفقات السياسية التى تعقد على طريقة «شيلنى وأشيلك» بمعنى نجنى أنجيك لكى نبقى معًا لاستكمال مسيرتنا السياسية. . كما تتحدث عن «كبوش الفداء» التى تعد من الآن لتذبح فداءً لكى تظل قيادات سياسية وعسكرية بعينها فى مكانها. .

الكل فى إسرائيل سواء المتفائل بتشكيل اللجنة من منظور أنها ستتوصل إلى نتائج لمصلحة البلد العليا أو الضارب منذ الآن بقراراتها عرض الحائط إيمانًا منه بأن ما

ستكشف عنه سيوضع على الرف إلى جوار سوابق أخرى، ما زال يقارن بين ما كان الشعب يحلم به وما صدم منه في ضوء الأداء المشرف لكوادر حزب الله، التي استوعبت درس النضال عبر مفاهيم حرب العصابات وما نتج عنه من إذلال لإستراتيچية بلدهم القتالية. .

صحيفة القدس العربي/ لندن ـ ٧/٩/ ٢٠٠٦م

الحرب ضد الشعب اللبنانى

إسرائيلية/ أمريكية مشتركة..

بعد مرور أسبوعين على الحرب الإسرائيلية ضد الشعب اللبنانى هناك اعتقاد حتى على مستوى الإعلام الأمريكى، أن واشنطن تساهم فيها لتحقيق أهداف إستراتيجية لا تستعصى على الفهم، يأتى على رأسها القضاء المبرم على قوات حزب الله المقاومة وتحطيم قدراتها القتالية كمقدمة لقطع اليد الإيرانية السورية التى تقف فى طريق تحقيق المصالح الأمريكية/ الإسرائيلية فى المنطقة . . وليس أدل على ذلك من:

١ ـ موافقة الكونجرس على تقديم ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار مساهمة من واشنطن فى تكاليف الوقود اللازم لانطلاق الطائرات الحربية الإسرائيلية التى تقوم بتدمير البنية التحتية فوق الأراضى اللبنانية من الجنوب إلى الشمال وحتى سهل البقاع . .

٢ ـ توفير العدد اللازم من «قنابل التدمير الذكية» لضرب أعماق الممرات التى يقال إن حزب الله أقامها فى الجنوب ولتقويض البنايات السكنية التى يعتقد أن كوادره تقيم فيها وهدم وسائل الاتصال، وما يتبع ذلك من تفريغ الجنوب من سكانه . .

٣ ـ مدة فترة السماح التى تحتاجها القوات الإسرائيلية المقاتلة أسبوعًا بعد أسبوع لضمان الانتهاء من المهمة الموكلة إليها دون تفويت أى هدف، قبل أن تفكر واشنطن فى اتخاذ موقف جاد لإيقاف إطلاق النار . .

٤ ـ الاعتراض دوليًا على كل ما من شأنه أن يعوق مخطط إسرائيل العدوانى . .

نجاح إسرائيل فى مهمتها ـ إن تحقق ـ، سيقضى كلية على ورقة حزب الله، التى تساوم بها سوريا حتى بعد خروجها من لبنان وسيفتح الطريق أمام واشنطن لتنفيذ ما بقى من بنود قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ خصوصًا ما يتعلق بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية ونشر قوات الجيش اللبنانى فى المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطانى، وليس

من المستبعد أن تشارك القوات الدولية سواء كانت أممية أو أطلنطية أو أوروپية فى تنفيذ العمليتين، وربما تنجح فى عقد اتفاق صلح بين بيروت وتل أبيب، وبذلك تزداد عزلة سوريا وتتكامل حلقات محاصرتها أمريكيّا من الشرق وتركيّا من الشمال ولبنانيّا من الغرب وإسرائيليّا من الجنوب . .

هذه الخطوة إن تحققت وتم عزل سوريا بناء على تداعياتها، ستفضى حتمًا إلى تهميش كبير للدور الإيرانى على مستوى الشام وستقطع السبيل على أى أمل فى استعادة المحور السورى الإيرانى اللبنانى لحيويته وفعاليته قبل مرور عقدين على الأقل . . وستزداد عزلة إيران، وربما يكون ذلك مقدمة لعملية عسكرية أمريكية خاطفة ضد أهداف حيوية اقتصادية وإنتاجية وعسكرية نووية وغير نووية فوق أراضيها بالتعاون مع القوات الإسرائيلية بعد انتهاء فصول حربها ضد الشعب اللبنانى . .

قضاء إسرائيل المبرم على مقاومة حزب الله سيهديها الجائزة الكبرى، سيريح حدودها الشمالية من عدو شرس أذاق سكانها القريبين من الحدود اللبنانية لأول مرة طعم البقاء فى المخابئ والملاجئ أيام متتالية وقتلت وأصابت منهم الكثيرين وأبعدت صواريخه المصطافين عن شواطئ حيفا وطبرية وما حولهما لأول مرة، وفتحت الباب لإقامة علاقات تبادلية ـ ليس من الضرورى أن تكون على أعلى مستوى فى الوقت الراهن ـ مع بيروت، هذا بالإضافة إلى :

١ ـ إبعاد حكومة حماس عن موقع المسئولية على مستوى السلطة الفلسطينية بعد تقويض أهم العناصر التى كانت تستند إليها لاستكمال مسيرة تحمل المسئولية ونقصد بذلك المقومات المعنوية التى كان يوفرها لها قربها وصلاتها مع حزب الله، خاصة إذا نجحت المخططات الأمريكية/ الإسرائيلية فى تقليص الدورين السورى والإيرانى .

٢ ـ بذل اهتمام أكبر لتحقيق استثمار أوسع لأراضى هضبة الجولان السورية وما يتصل بها من مياه بحيرة طبرية المحتلة؛ لإجبار سوريا على التسليم بما عرض على نظامها الحاكم فى ضوء المفاوضات التى عقدت منذ بضع سنوات فى چنيف بين الرئيس الراحل حافظ الأسد والرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون .

٣ ـ تقليل تأثيرات الملف النووى الإيرانى السلبية على جبهتيها العسكرية والداخلية، وربما القضاء على التوتر الناجم عنه كلية، إذا ما نُفذت الضربة العسكرية الأمريكية المنفردة أو المشتركة ضد أهداف إيران الاقتصادية والإنتاجية والعسكرية .

صحيفة المصرى اليوم ـ ٢٣ / ٧/ ٢٠٠٦م

أمريكا تفرض هيمنتها

بديلاً للشريعة الدولية..

حتى الدعوة التى طرحها كوفى عنان أمين عام الأمم المتحدة كأساس سياسى لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار فى الشرق الأوسط رغم خلوها من إدانة مباشرة أو غير مباشرة لاعتداءات إسرائيل العسكرية العنصرية ورغم استجابتها لمطالب الأمن الإسرائيلى على حساب أمن واستقرار شعوب المنطقة، لم تعجب الإدارة الأمريكية؛ لأنها لم تشر وكما جاء فى تعليق چون بولتون مندوبها الدائم فى مجلس الأمن إلى الإرهاب الذى يمارسه حزب الله ولو مرة واحدة . .

جولة وزيرة الخارجية الأمريكية الحالية فى المنطقة تدور حول «عدم جدوى وقف إطلاق النار بينما تبقى الأوضاع على ما كانت عليه»، وهو مطلب حظى بإجماع الدول الكبرى على مستوى مجلس الأمن والثمانية الكبار . لكن السؤال ما هى الأوضاع التى ستعمل واشنطن على تغييرها؟؟ . . قد يظن البعض أنها ستنظر إلى أصول المشكلة على كافة الجوانب وبالتالى ستحمّل الاحتلال الإسرائيلى للضفة والقطاع مسئولية ما يجرى فوق أراضيهما من قتل وتدمير!! وستحمل الاحتلال نفسه مسؤولية ما يجرى فوق الأراضى اللبنانية، وهذا ظن خاطئ جملة وتفصيلاً؛ لأن تغيير الأوضاع كما فى الفكر السياسى الأمريكى المتوافق مع الفكر السياسى الإسرائيلى لن يمس مخططات حكومة إيهود أولمرت التوسعية بسوء . .

المؤتمر الدولى الذى تروج له جولة كوندوليزا رايس الحالية سيعمل على :

١ ـ تدويل المشكلة اللبنانية لصالح إسرائيل؛ لأنه سيبحث فى كيفية حماية حدودها الشمالية من أى عدوان قد تتعرض له بعد انتهاء جولة عدوانها الحالية، وفق مجموعة من الضمانات الدولية يمكن الإشارة إليها فيما يلى :

أ ـ تفريغ شريط من الجنوب اللبنانى بعرض ما بين ٢٠ ـ ٢٥ كيلو متراً من أى عتاد عسكرى لكوادر حزب الله . .

ب ـ تكليف وحدات رمزية من الجيش اللبنانى بحراسة المواقع التالية لهذه المنطقة .

جـ ـ تنظيم نوع من الرقابة الدولية لتتبع وكشف أية شبهات قد تصدر من المناطق اللبنانية التالية لهذا الشريط توحى بالترتيب لعدوان على شمال إسرائيل . .

د ـ تركيب نظم إنذار تقنيات متطورة على الحدود بين الجانبين لإبلاغ نقاط الحماية الحدودية الإسرائيلية بما قد يحدث دون أن تلحظه قوات الجيش اللبنانى أو قوات الرقابة الدولية . .

٢ ـ عقد صفقة سياسية/ استثمارية/ تعميرية مع الحكومة اللبنانية تضع متطلبات إعادة الإعمار فى كفة وتجريد حزب الله من أسلحته فى الكفة الثانية ، ومن ضمن اشتراطات هذه الصفقة عدم السماح لأى مال أن يشارك إلا عن طريق صندوق الدعم الذى ستنشئه الدول المانحة لهذا الغرض . .

٣ ـ الإبقاء على أراضى مزارع شبعا والقرى السبع الأخرى ضمن الحدود الإسرائيلية التى يفصلها الخط الأزرق عن الحدود اللبنانية ، حتى تتفق الحكومتان السورية واللبنانية على تبعيتها لأى منهما . .

٤ ـ مطالبة الحكومة اللبنانية بالضغط على الحكومة السورية من أجل إقامة نظام للرقابة على مستوى الحدود الفاصلة بين البلدين خصوصًا فى منطقة البقاع ؛ لتقليل منافذ وسبل إعادة تسليح كوادر حزب الله فى المستقبل .

تلك هى الأوضاع الأساسية التى تسعى واشنطن لتغييرها على مستوى منطقة الشام ، وهناك إلى جانب ذلك أوضاع ثانوية فى نواح أخرى سينالها التغيير بالتبعية إذا ما توصل المؤتمر الدولى المرتقب إلى إقرار للنقاط السابقة . . منها على سبيل المثال :

ـ مصادر المياه فى المنطقة ككل ، ويهم إسرائيل وأمريكا فى هذا الشأن نهر الليطانى والمنطقة المحيطة به فى لبنان وبحيرة طبرية على الحدود السورية الإسرائيلية ومياه نهر الأردن بين المملكة الهاشمية وإسرائيل ، ناهيك عن منابع المياه فى الضفة الغربية بصفة خاصة . .

ـ المقاومة الفلسطينية بكل أطيافها، والتي يجب أن «تُنقى نفسها من شبهات الإرهاب» حتى ترفع عن كاهلها سيوف الاحتلال الإسرائيلي ورماحه لكي تساعدها واشنطن على تأسيس دولتها التي ترضى بها إسرائيل . .

ـ التيار السياسي الإسلامي المتنامي، الذي يجب عليه أن يحدد موقفه من الإرهاب وأي عمل مسلح آخر وأن يعترف بإسرائيل لكي تسمح له واشنطن بحرية التحدث من فوق المنابر التي تعتبرها عنوانًا للتعددية ومحاربة التطرف وتأييد العولمة بكل صنوفها . .

ـ القوة الإيرانية الإقليمية، ليس لها دور مستقبلي في المنطقة إلا إذا رضيت بحزمة العروض التي قدمت إليها وأوقفت تخصيب اليورانيوم دون شروط واستبدلت طموحاتها النووية السلمية الذاتية بمكونات سابقة التجهيز . .

مجمل الأوضاع التي تخطط واشنطن بدعم من الدول الأعضاء في مجلس الأمن والباقين من الثمانية الكبار، تصب في مصلحة إرساء قواعد ثابتة للأمن والاستقرار في المنطقة تتيح لها فرصة التفرغ للخلاص من بركة الأوحال العراقية التي غرست فيها قواتها، ولكي تؤمن لإسرائيل في الوقت نفسه أكبر قدر من الطمأنينة تتيح لإيهود أولمرت أن يتفرغ كلية لاستكمال بناء السور العنصري العازل والبدء في وضع خطوات رسم حدود الدولة الغاصبة موضع التنفيذ . .

أمريكا ليست مهتمة بتغيير أوضاع إستراتيجية إسرائيل العدوانية ضد الشعب الفلسطيني الذي تحتل أراضيه وتسرق خيراته ولا بتعدياتها المتكررة ضد شعوب دول الجوار، باعتبارها المفجر الرئيسي لكل شرارات الحروب والانفلاتات التي تعاني منها المنطقة منذ ما يقرب من ستين عام، هي حريصة فقط على مصالحها ومصالح الشعب اليهودي بالقدر نفسه الذي عكسته جلسات مؤتمر مدريد الذي تابعناها منذ حوالي خمسة عشر عامًا، والتي دفنت توصياتها وهي في المهد . .

صحيفة القدس/ لندن ـ ١٨ / ٧/ ٢٠٠٦م

جندى الإمبراطورية الإسرائيلية . .

عندما يؤسر!! . .

هذه المرة أفصحت دولة إسرائيل الاستعمارية عن حقيقة نواياها تجاه كل ما تتفوه به قياداتها السياسية والعسكرية عن السلام بينها وبين العرب ورؤيتها لدولة فلسطين المستقلة . . هذه المرة فضح ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية أن حليفتها الإستراتيجية الوحيدة فى الشرق الأوسط تدافع عن نفسها ، مدى عنصريتها واستعدادها لقلب الحقائق . . هذه المرة تساوى اليمين واليسار ودعاة السلام على مستوى الشارع الإسرائيلى معًا فى تأييدهم لحق الدولة المحتلة فى مواصلة اغتصابها لحقوق الغير . .

فى السابق كانت إسرائيل وأمريكا تصران على وصف كل عمل نضالى تحريرى يقوم به الفلسطينيون بأنه إرهاب ، لدرجة أن كلتيهما صاغت مصطلحًا له يستبعد أفراد القوات العسكرية عندما يكونون مرتدين للزى المدنى أو بعيدين عن الثكنات التى يعملون بها أو يقضون إجازاتهم . . من التعرض لهم نضاليّا بحجة أنهم يعيشون بعيدًا عن مراكزهم العسكرية وأنهم غير مشاركين فى أعمال هجومية . .

اليوم وعندما قامت عناصر نضالية فلسطينية مشتركة من عدة جبهات تحريرية بهجوم خاطف على مركز عسكرى احتلالى إسرائيلى بالقرب من مستعمرة كيريم شالوم وقتلت اثنين من العسكريين وأسرت المجند جلعاد شاليت ، استنفرت حكومة إيهود أولمرت قواتها العسكرية وآلياتها الحربية لتأديب من أسروه وتدمير عناصر حياة من حرضوهم على ذلك وشجعوهم عليه . . وهم الشعب الفلسطينى كله . .

فى السابق كانت قوى الأمن الإسرائيلى تهاجم العمل الفدائى الاستشهادى باعتباره إرهابًا موجهًا ضد المدنيين فتقوم بدك بنايات الفلسطينيين فوق رؤوسهم وتدمر حياتهم

الزراعية والصناعية على بدائيتها وتحاصر قاداتهم وتصفى قياداتهم الميدانية جسديًا، وكانت الإدارات الأمريكية تسارع بإدانة هذا العمل داخل وخارج أروقة الشرعية الدولية وتنصب من نفسها حاميًا لحقوق الإنسان الإسرائيلى العدوانية والعنصرية الاحتلالية، وتؤكد على ألسنة كافة مسؤوليها أن حكومة تل أبيب فى كل ما تقوم به هى فى حالة دفاع مستمر عن النفس . .

اليوم عندما حاصرت إسرائيل قطاع غزة وقسمته ميدانيًا إلى ثلاث قطاعات وقصفت محطة الكهرباء الوحيدة التى تخدمه ومحطة مياهه التى توفر له ماء يصلح للشرب ودمرت مقار الوزراء . . وعندما خطفت حوالى ستين من القيادات الفلسطينية بين وزراء وأعضاء مجلس تشريعى ومجالس محلية وعندما توغلت فى الضفة الغربية قتلاً وترويعًا للنساء والأطفال والشيوخ وسحبت بطاقات إقامة عدد من القياديين المقدسيين، تقول الوجوه نفسها من القيادات الأمريكية إنها تدافع عن النفس . .

بالأمس عندما كان الضمير العالمى يتساءل عن جدوى الأعمال الانتقامية الإسرائيلية طالما أنها جربتها لعدة سنوات ضد العقيدة التحريرية للشعب الفلسطينى ولم تفقده هدفه المنشود، كان رؤساء وزارات حكومة تل أبيب السابقين يقولون إنها قرارات سيادية لا بد من طاعتها وتنفيذها . . اليوم تقوم حكومة إيهود أولمرت التى تتزيا بزى الوسطية والعقلانية بأكثر مما كانت تقوم به الحكومات السابقة عليها، ففى هذه المرة نصحها المجلس المصغر بألا تقوم بشن هجوم عسكرى ضد قطاع غزة حتى يتاح للجهود الدبلوماسية أن تحقق إفراجًا سلميًا عن الجندى الأسير . .

إنه منطق الإمبراطوريات الاستعمارية العظمى . . فعلته بريطانيا فى مصر فيما اشتهر بحادث دنشواى وفعلته فرنسا فى الجزائر فيما يتعرف بثأر الچنرالات وفعلته إيطاليا فى ليبيا فيما يعرف بانتقام الصحراء وفعلته أمريكا فى ڤيتنام فيما يعرف بانتقام الأفعوان، ومؤخراً شاهدنا نماذج منه فى العراق عندما حاصرت قوات التحالف المدنيين فى أكثر من مدينة وقرية وأمطرتهم غيثها الشيطانى حتى الثمالة . .

إسرائيل تطلب من الشعب الفلسطينى أن يستكين ويستسلم ويتوقف عن النضال وإلا لن يحصل على فتات حقوقه وبقايا أرضه وظلال استقلاله وضبابية حريته، وتنسى

أن الإمبراطوريات الاستعمارية التي سبقتها إلى التسليم بمطالب التحرير والاستقلال - التي لا بد منها - سارت في الطريق المسدود نفسه ورضخت في نهاية المطاف لإرادة الإنسان الحر الذي يعرف طريقه نحو هدفه النضالي . .

إسرائيل عندما تعلن حالة الاستنفار ضمن قواتها المسلحة للإفراج عن مجندها الأسير تتعمد أن تقول للمناضلين الفلسطينيين إن أرواح بنيها عليها غالية وأنها لا تتوانى عن أن تشن حربًا ضروسًا لاستعادتهم مهما كلفها الأمر، وذلك حتى لا يدفعهم أي نجاح ولو كان جزئيًا يحصلون عليه من ورائها إلى التفكير في اتخاذها نموذجًا يحتذى، وتهدف من وراء ذلك إلى إهالة مزيد من التراب على اتفاقيات جنيف، التي تنظم العمل التحرري من أجل الاستقلال والحرية . . إسرائيل بهذا التصرف العنصري تغمض عينيها وتصم أذنيها في محاولة يائسة منها لعدم تضخيم العملية التي جرت ضد مركزها العسكري على الأقل داخليًا حتى لا تؤثر على مخطط إيهود أولمرت الأحادي الذي يسعى إلى الاستيلاء على مزيد من أراضي الشعب الفلسطيني واغتصاب المزيد من حرياته . .

نقول لإسرائيل إن نجاح عملية النفق الذي اكتشفته على بعد أمتار من مقر أحد مراكز قواتها المسلحة ونجاح العملية التحريرية ضد هذا المركز وما ترتب عليها من قتل جنديين وأسر ثالث، ستتكرر وستزداد حصيلة ما يتحفظ عليه فلسطينيًا من مجنديها ومستعمريها وربما يكون من بينهم ضباط كبار . . والشعب الفلسطيني الذي يخطط لذلك لن يضره كثيرًا قصف محطات توليد الكهرباء والمياه . . كل ما يخشاه ويحرص عليه هو ما قد يستجد من عقبات ضمن ساحته الداخلية ويؤثر سلبًا على مقوماته النضالية من أجل تحقيق حريته واستقلاله ويمهد له الطريق نحو قيام دولته ذات السيادة غير المنقوصة . .

صحيفة العرب الدولية/ لندن - ٥ / ٧/ ٢٠٠٦م

عربدة إسرائيلية . . وضعف عربى سياسى وعسكرى . .

آلة الحرب الإسرائيلية تقوم بتقسيم قطاع غزة وتعيد احتلاله وتدمر بنيته التحتية وتحرم سكانه فوق فاقتهم ـ المعروفة على مستوى الإحصاءات الدولية ـ من مصادر الطاقة ومن المياه الصالحة للشرب وتحاصرهم داخل بيوتهم تحصد أرواحهم من البر ومن الجو ومن البحر ، والحق العربى لا صوت له إلا ترديد بيانات الشجب والإدانة واستجداء موقف دولى ليس على استعداد للوقوف إلى جانبه لأنه لم يعد يرى فى مناصرته مصلحة ترجى . .

آلة الحرب الإسرائيلية تقتحم مدن الضفة الغربية وقراها وتقتل وتخطف وتهدم البيوت على ساكنيها وتصفى القيادات السياسية والنضالية ، والدبلوماسية العربية لم تتوقف عن عرض المقترحات التى تتسول من الإدارة الأمريكية أن تستبدل إسرائيل بعملياتها العسكرية مفاوضات مع الجانب الفلسطينى ، وكلتاهما مصممة على حتمية الاستجابة إلى مطالبها العنصرية الاحتلالية بلا شروط . .

آلة الحرب الإسرائيلية تحاصر الوطن اللبنانى براً وبحراً وجواً وتقطع اتصالاته بالعالم الخارجى وتقصف ممرات مطاره الدولى وطرقه الأساسية وجسوره ومنشآته الحيوية وتحرق مخزوناته النفطية وتهدم قراه وبلداته الآمنة وتقتل أطفاله وتهدد بضرب عاصمته انتقامًا لأسر اثنين وقتل سبعة من جنودها الذين يحتلون جزءاً من ترابه ، والرئيس الأمريكى يرفض فى مؤتمر صحفى عالمى قبل أن يشارك فى قمة الدول الصناعية أن يصف ذلك بالهمجية وألا إنسانية ويقول أنها فى حالة دفاع شرعى عن النفس . .

إسرائيل التى اغتصبت أرض فلسطين عام ٤٨ ورفضت تنفيذ قرار الشرعية الدولية بإقامة دولتين فوق التراب العربى والتى تحتل أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة

الجولان السورية ومزارع شعبا اللبنانية وترفض تنفيذ قرارى مجلس ٢٤٢ و ١٣٨ ، تدعى بكل ما فى قاموسها المزيف من مصطلحات عنصرية احتلالية أن كوادر حزب الله اعتدوا عليها فى داخل أراضيها التى يحدها شمالا الخط الأزرق الذى رسمته الأمم المتحدة بينها وبين الجار اللبنانى بعد انسحابها المخزى من جنوبه عام ٢٠٠٠م بعد معاناة موجعة على يد أبنائه المقاومين . .

إسرائيل ليس من حقها لا شرعًا ولا قانونًا ولا فى ضوء حقائق التاريخ ولا ثوابت الجغرافيا أن تتدخل فى ملف تبعية أراضى مزارع شبعا سواء كانت لسوريا أو كانت للبنان ! ! . . والولايات المتحدة أيضًا ليس من حقها أن تتخذ هذا الموضوع ذريعة لكى تفرض على الطرفين الشقيقين السورى واللبنانى أن يرسما الحدود الفاصلة بينهما قبل أن تسحب إسرائيل قواتها منها ، فهذه الأرض العربية محتلة وينطبق عليها القرارات الدولية التى أشرنا إليها . . فالأولى أن تتحرر وفق القرارات الدولية من المحتل لسوريا أو لأن هذا الاحتلال الغاصب شأن إقليمى خارجى ، أما أمر تبعيتها سواء لسوريا أو للبنان فهو شأن محلى داخلى . .

صيغ العنصرية الاحتلالية التى تتمحك بها تل أبيب لتبرير عدوانها على الشعب اللبنانى وأساليب المساندة غير القانونية وغير الأخلاقية التى تطلقها القيادات الأمريكية وعلى رأسهم الرئيس چورچ دبليو بوش الابن ، لن تُغير حقائق التاريخ ولن تسقط ثوابت الجغرافيا ؛ لأن الضعف العربى عسكريًا وسياسيًا لن يستمر طويلاً ، فحقب التاريخ الإنسانى تؤكد لنا ذلك . . كما أنه من المستحيل عليها (صيغ الاحتلال وأساليب المساندة) التلاعب بثوابت الجغرافيا ؛ لأن التجارب الأوروبية تعرف ذلك ربما أكثر من أى شعوب أخرى . .

الهجمة العسكرية العنصرية الإسرائيلية تسعى لتغيير قواعد لعبة التحرير والنضال فلسطينيًا بقيادة حكومة حماس ولبنانيًا بقيادة حزب الله ؛ لأن حكومات تل أبيب المتعاقبة لا تعترف بأسلوب المفاوضات ولا تمارس الدبلوماسية إلا من خلال إطلاق الرصاص وتضرب بالشرعية الدولية عرض الحائط وتستند إلى القوة الأمريكية المهيمنة عالميًا على مسارات مجلس الأمن من ناحية وعلى العديد من أنظمة الحكم فى العالم العربى من ناحية ثانية . .

حكومة إيهود أولمرت تعمل جاهدة من خلال عملياتها العسكرية فوق أرض فلسطين المحتلة وفى داخل الوطن اللبنانى لاستكمال برنامج أريل شارون الأحادى الذى يقوم على ضرورة تأمين الجيتو الذى تبنيه لشعبها داخل السور العازل :

١ ـ على حساب الشعب الفلسطينى وذلك يتطلب القضاء على كافة أشكال المقاومة والنضال من أجل التحرير والاستقلال والحرية والتى تتعارض مع متطلبات الاستقرار، التى لم ينعم بها المجتمع الإسرائيلى رغم وعود رؤساء وزاراته، المتعاقبين. . وإذا تطلب الأمر ـ فى المستقبل البعيد أو القريب ـ الوفاء ببناء دولة فلا بد أن تكون وفق مقتضيات الأمن، التى يحتاجها هذا الجيتو . .

٢ ـ على حساب الشعب اللبنانى بأن يوقع نظامه الحاكم معها معاهدة سلام وتصالح، ويتطلب هذا الأمر نزع سلاح قوى المقاومة وعلى رأسها حزب الله إما عن طريق التطاحن الوطنى الداخلى على مستوى الشارع السياسى اللبنانى أو عن طريق العمل العسكرى الخارجى. . يلى ذلك إقامة منطقة عازلة فى الجنوب بامتداد عشرين كيلومتراً على الأقل لتوفير الأمن والاستقرار لسكان الشمال الإسرائيلى . .

٣ ـ على حساب الشعب السورى بمواصلة الضغط على دمشق داخليّا وأمريكيّا وأوروبيّا لكى تقبل بوضع نظام أمنى للإنذار فوق جبال وتلال هضبة الجولان، تشرف عليه مجموعات أمنية أمريكية، يسمح لكافة الأطراف بالتجسس عليها واختراق نظمها الأمنية ويوفر لإسرائيل أقصى درجات الاطمئنان والأمان . .

صحيفة إيلاف الإلكترونية/ لندن ـ ١٥ / ٧/ ٢٠٠٦م

عندما يتلاقى العجزان الأمريكى والإسرائيلى . .

لم يكن ممكنًا أن يتوقع أحد من المراقبين ولا الخبراء هذا الحجم من العجز الأمريكى والإسرائيلى لولا العملية العسكرية الإجرامية التى تقوم بها القوات المسلحة الإسرائيلية منذ أكثر من شهر فوق التراب اللبنانى . . ولم يكن فى مقدور أفضل مراكز البحوث ولا أكفأ مؤسسات التفكير المستقبلى أن تتنبأ بفوضوية التخطيط الإستراتيجى لولا تفاقم مؤشرات غرق الإدارة الأمريكية وقواتها فى أوحال الوطن العراقى المحتل . .

واشنطن ذهبت إلى أفغانستان غازية لتدمير بؤر تنظيم القاعدة، المعادية للحرية وإقامة قاعدة للديموقراطية ونافذة لحقوق الإنسان فلم تفلح حتى فى إقامة نظام حكم قادر على توفير ما يحتاجه المواطن الأفغانى البسيط من أمن وأمان واستقرار، بل يمكن القول إنها استعدت عليها ـ بعد فترة وجيزة ـ عددًا من القبائل التى شاركتها ولو بطريق غير مباشر فى محاربتها لخلايا القاعدة وكوادرها . .

أما إسرائيل أكذوبة الديموقراطية فى الشرق الأوسط فعجزت عن مواجهة انتفاضة الشعب الفلسطينى المناضل من أجل حريته واستقلاله وفضلت أسلوب القتل والترويع ومواصلة اغتصاب الأرض بدلاً من التفاوض من أجل السلام؛ مما ساهم فى تحويل اتفاقات السلام التى وقعتها مع بعض العواصم العربية إلى جثث هامدة قد لا ينفع فيها بعد الآن منشطات دوائية أو جراحات عضوية أو حتى غرف عناية مركزة . .

واشنطن التى وضعت إطارًا للإصلاحات الديموقراطية التى قالت تقاريرها ودراساتها أن الشعوب العربية فى أمس الحاجة إليها وبشرت بقرب وقوفها مع غيرها من المجتمعات الرشيدة على منصة الحريات العامة والإنسانية، تناست ضغوطها من أجل وضع هذا الإطار موضع التنفيذ عندما وجدت أن مصالحها الذاتية تتوافق مع

أنظمة الحكم أكثر ما تتوافق مع طموحات الشعوب؛ مما دفعها إلى إرجاء مشاريع التنمية الإنسانية التى روجت لها حتى لا تجنى الشعوب من ورائها ما يتعارض مع أجندتها فى الهيمنة والعولمة والسيطرة وسعيها الدؤوب لخلق شرق أوسط كبير وجديد. .

إسرائيل التى لا تقهر وجيشها ذو العقيدة التى لا تهتز، فشلا فى كسر أنف انتفاضة الأقصى التحريرية بعد مرور حوالى خمس سنوات على انطلاقها. . وبدلا من أن تفكر فى تغيير أساليب التعامل مع الشعب الفلسطينى وأرضه التى تحتلها منذ حوالى أربعين عامًا، عملت على إسقاط حكومته التى انتخبها بكامل إرادته وحريته وحقق من خلالها اختياره لمستقبل تعامله معها وسعت إلى محاصرة سلطته الوطنية لإفقادها مصداقيتها تمهيدًا للقضاء عليها وحرضت آخرين على محاصرة الأطراف الفاعلة فى الساحة الوطنية الفلسطينية على أمل أن تتمكن من إزهاق حياتهم فى يوم من يوم. .

واشنطن التى بشر رئيسها يوم أعلن انتهاء الحرب فى العراق عن قرب انبثاق مجتمع ديموقراطى فى «عراق الحرية» يحتذى به فى مشرق الوطن العربى ومغربه، لطخت الأوحال سمعتها السياسية والأخلاقية والحربية بعد أن شاهد العالم توالى هزائمها على كافة المستويات وتابع أكاذيبها وخيبتها فى كل ما يتعلق بالعراق خاصة وقضايا الشرق الأوسط عامة وأدرك عن قرب موقفها الحقيقى من حقوق الإنسان، التى تضرب بها عرض الحائط فى سبيل فرض ما يتوافق مع مصالحها ومشاريعها المستقبلية. .

إسرائيل التى هدمت القرى فوق سكانها وخطفت القيادات الوطنية فى فلسطين وفى لبنان وقتلت الكوادر السياسية للمنظمات ونقضت العهود وصفت المعارضين جسديًا ظنًا منها أنها فوق الجميع فى الشرق الأوسط وفوق الشرعية الدولية فى مجلس الأمن وفوق القانون وحقوق الإنسان فى كل أنحاء العالم، لم ترض أن يصبح جنودها المحتلون عرضة للخطف أو القتل ولم ترض أن ينازعها فصيل للمقاومة حقها فى الردع أو أن تتعرض نظريتها فى شن الحروب للفشل أو تتفسخ مقومات نقلها للعمليات العسكرية بعيدًا عن حدودها. .

أمريكا تعانى من عجز فى وضع أفكارها المتطرفة موضع التنفيذ؛ لأنها تتوهم قدرة على التفعيل لا تمت للواقع بصلة: فهى تريد أن تفرض على أنظمة الحكم العربية باسم شعوبها تغييرات سياسية واقتصادية وتعمل فى الوقت نفسه على التنسيق معها للحافظ

على مصالحها مع الإبقاء عليها فى سُدة الحكم، والشعوب العربية تعرف أبعاد هذه المعادلة الإرهابية؛ لأنها لا تعانى من نقص فى الوعى أو شلل فى القدرة على التغيير أو السير فى طريق الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى وتعرف أن تعطيل مسارها فى طريق النهضة يرجع فقط لهذا الترابط العاجز بين واشنطن وحكامها . .

إسرائيل التى تقاتل الشعبين الفلسطينى واللبنانى وتدمر مقومات حياتهما تعانى من عجز فى الرؤية الإستراتيجية الصائبة؛ لأن عدم إدراكها بعد هذا الزمن الطويل أن تمسكها بوضع نظريتها الأمنية «الإرهابية» فوق رؤوس جميع الشعوب المحيطة بها ـ سواء من عقدت معها اتفاقية سلام أو ما زالت تدفعها نحو التوقيع عليها ـ لن يتحقق فى يوم من الأيام، وضعها على بدايات طريق التخلخل العقائدى والتفكك الاجتماعى الذى سيقودها فى نهاية الأمر حتمًا إلى التحلل السياسى . .

أمريكا التى عجزت عن تقديم نموذج ديموقراطى فى العراق يُحتذى به، سوف تعجز أيضا عن استنساخ شرق أوسط جديد يخدم مطامعها ويرسخ مصالحها فى المنطقة من أفغانستان إلى شمال تركيا ومن بحر قزوين إلى المغرب مرورًا بباكستان وإيران . .

إسرائيل التى عجزت بعد خمسين عامًا من اغتصابها لأرض فلسطين عن توفير أقل قدر من الأمان والاستقرار لشعبها وفشلت بالتالى فى أن تترجم ادعاء وصفها بأنها واحة الديمقراطية إلى حقيقة عملية معترف بها، ستعجز عن فرض سيطرتها على الشعبين الفلسطينى واللبنانى أو على غيرهما من الشعوب المحيطة بها ولن تجد بعد اليوم من يقتنع بأنها تدعو إلى السلام وتعمل من أجله . .

لقد أثبتت الحوادث التى مرت بالشرق الأوسط منذ أربع سنوات تقريبًا أن أمريكا وإسرائيل المتحالفتين إستراتيجيًا على حساب مصالح شعوب الشرق الأوسط عاجزتان عن إقامة سلام عادل ومستقر فى المنطقة، فهل تدفعنا هذه النتيجة مضافًا إليها مقاصدهما التخريبية فى لبنان وفلسطين على استبدال التحالف مع شعوبنا دفاعًا عن مصالحنا الحيوية وأمننا المستلب وخيراتنا المنهوبة بالتعاضد معهما . .

صحيفة إيلاف الإلكترونية ـ ١٣ /٨/ ٢٠٠٦م

هذه الدولة الدموية العنصرية..

يجب أن تنبذ..

ما قامت به إسرائيل من حروب واعتداءات وسحق لحقوق الإنسان واعتداء على سيادة الدول وتهميش للمعاهدات الدولية وتحقير للشرعية بعد اتفاقات السلام التى وقعتها مع مصر والسلطة الفلسطينية والأردن، يفوق بكثير ما وقع منها قبل عام ١٩٧٩م، واللافت للنظر أن أيّا من هذه الأطراف الثلاث لم يفكر فى قطع علاقته معها بسبب واحد أو أكثر من هذه الاعتداءات التى عانت من تكرارها الشعوب العربية.. لم يسلم طرف من الأطراف الثلاث من التدخل الإسرائيلى فى سياسته الداخلية.. ولم يسلم أى منها من عمليات التجسس.. ولم تسلم كلها من الابتزاز ومن الاستنزاف سواء على المستوى الثانى أو على مستوى العلاقات ثلاثية الأطراف التى ترعاها الإدارات الأمريكية.. ولم تبرأ كلها من المزايدات التى اصطنعتها تل أبيب لاتهامها بتعويق خطوات السلام سابقة التجهيز التى تحض عليها واشنطن.. ولم تنجُ أى منها من تهمة الإرهاب والتطرف ومحاولات تقويض استقرار وأمن الشعب الإسرائيلى.. وتعرضت كلها لمحاولات متكررة من جانب أجهزة الأمن الإسرائيلية للنفاذ إلى لحمتها الداخلية لإعطابها وتسميمها..

هناك اعتداءات لا تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية ضد الشعبين المصرى والأردنى، لكن ما تشنه من محاولات دؤوبة ومتواصلة لتفتيت جبهتهما الداخلية ولتقويض اقتصادهما وتفجير وحدتهما الوطنية وتحويلهما إلى تابعين لها لا تقل خطورة عن الاعتداءات التى تشنها حكومات تل أبيب، المتعاقبة ضد الشعب الفلسطينى منذ أكثر من خمس سنوات والتى تشنها حاليّا ضد الشعب اللبنانى..

عندما قادت واشنطن موجة تنشيط عوامل السلام العربى مع إسرائيل، كانت تروج له تحت شعار أنها خطوة ستؤدى إلى الاستقرار والأمن وستفتح آفاق التنمية على مستوى شعوب المنطقة كلها، ولكننا لم نعرف هذا الاستقرار ولم نشعر بذلك الأمن ولم ننعم بالتنمية منذ ذلك التاريخ. . وكان من المفترض أن تغير القاهرة وعمان من توجهاتهما السياسية تجاه هذه الدولة بعد أول اعتداء على اتفاقات السلام بينهما وبينها وخصوصًا فيما يتعلق بالتدخل السافر فى شؤونها وبالذات مسألة التجسس وتفتيت الجبهة الداخلية، ولكنهما لم يقدما على هذه الخطوة ربما بسبب تدخل من جانب واشنطن وربما؛ لأن هذه المحاولات لم تحقق ما وراءها. .

هذا المطلب الوطنى - تغير العلاقات النوعية المصرية/ الأردنية مع إسرائيل - عبر عن أبعاده الإقليمية العربية بعد اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطينى التحريرية فى أعقاب زيارة أرييل شارون المشؤومة للمسجد الأقصى. . وربما عززته ممارسات إسرائيل الهمجية التى لم تتوقف عند تدمير معالم حياة الشعب الفلسطينى بل طالت الشعوب العربية المجاورة على امتداد الخمسة عشر عامًا الماضية، دون أن يلقى أذنًا صاغية من أحد مما جعلها تتمادى فى عنصريتها ودمويتها غير آبهة لا باتفاقات سلام ولا علاقات جوار ولا بمعاهدات دولية. .

هذا بينما الدولة الإسرائيلية تعمل بدأب على تنفيذ مخططاتها التوسعية وتراكم قدراتها على التحول إلى قوة إقليمية متفردة بين الشعوب العربية، إلى أن تحين ساعة التتويج العظيمة يوم تأتيها الشعوب العربية وأنظمتها الحاكمة صاغرة لتمنحها سلطة أن تحكم فيما شجر بينها وتنصبها مسؤولة عن أمنها واستقرار أوضاعها. .

يخطئ من يظن أن نظام الحكم الإسرائيلى يحتمى عند القيام باعتداءاته المتواصلة والمتكررة ضد الشعوب العربية على تحالفه الإستراتيجى المتفرد مع الولايات المتحدة الأمريكية، العنصر الأكثر فعالية بالنسبة له فى هذا الخصوص هو «مواد اتفاقات السلام» التى تقف حائلا بين بعض الدول العربية وبين قدرتها على تنشيط الحراك السياسى العربى، مضافًا إلى ذلك سلبية البعض الآخر من هذه الدول التى شجعها ذلك القيد على إقامة علاقات غير سوية مع تل أبيب أوحت بها مصالح ذاتية ضيقة حضت عليها واشنطن أو فرضتها على البعض الثالث أجواء دعايات التباعد عن قضية العرب المركزية كسبًا لراحة البال ومنعًا للاحتكاك مع الغير. .

هذا التشرذم الذى يعيشه النظام العربى خصوصًا بعد الانفصام الذى ألم به فى أعقاب توقيع اتفاقات السلام مع إسرائيل وما شهدته المنطقة من تفتيت لمقومات الحياة السياسية العربية المؤثرة إقليميًا ودوليًا، نما وترعرع فى ظل إفرازات البيئة التى طرحتها العلاقات العربية الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقات السلام بدفع وتزكية وربما ضغط من جانب واشنطن، وهو ما يطلق عليه تبادل المصالح على مستوى الدول الخليجية أو ما يسمى تنمية العلاقات الإنسانية على مستوى غالبية دول الشمال الإفريقى . .

وإذا كان لاتفاقات السلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن والسلطة الوطنية نصيب موفور فى خلق الأجواء التى ساعدت على انتشار هذه الإفرازات وما نجم عنها من توسيع لقاعدة الاعتراف العربى الفورى أو المؤجل بإسرائيل، فلا بد من الاعتراف بأن حادث ١١ سبتمبر قضى قضاء مبرمًا على الحيز المحدود من قدرة الأنظمة العربية على القيام بالفعل بعد أن رفعت واشنطن فى وجهها جميعًا تهمة احتضان الإرهاب وأشاعت عنها أنها توفر له البيئة الصالحة وتمده بالتمويل والتشجيع . .

منذ هذا التاريخ أصبحت كل العواصم العربية مدانة بمهادنة الإرهاب دون أن تملك حق دفع التهمة عن نفسها، وتحولت الشعوب العربية إلى حضانات لإنتاجه وتصديره دون تمييز فيما بينها وبين من أضير منه أبلغ الضرر وأشده ومن هو غير صالح فى المقام الأول للتعايش معه شكلا وموضوعًا . .

هذا بينما الدولة الإسرائيلية تعمل بدأب على تنفيذ مخططات عنفها وإرهابها الحربى من أجل الاحتفاظ بما تحت يدها من أراض فلسطينية ولبنانية وسورية وتسعى بلا كلل عبر القتل والترويع والإقصاء لتأمين حاجات شعبها الآنية والمستقبلية من المياه والطاقة حتى لو اضطرت إلى القيام باعتداءات محدودة أو خاضت حربًا مفتوحة كما تفعل الآن ضد الشعب اللبنانى . .

ممارسات إسرائيل هذه تؤكد أنها لا تريد أن تعيش ضمن نطاقها الجغرافى فى سلام عادل ومستقر مع الآخرين وفق ما تعارف عليه العالم وتؤكد أنها ستواصل حل مشاكلها مع الآخرين عبر طلقات الرصاص؛ لأنها لا تعرف وسيلة غيرها، فهل نواصل علاقاتنا الدبلوماسية والتجارية معها وهل نستمر فى تعزيزها، أم أن الوقت قد حان لقطعها وتخفيضها إلى أدنى مستوى لإشعارها بأنها كيان منبوذ رسميًا ومكروه شعبيًا؟؟

الخاتمة..

هل من أمل يرجى من وراء سلام بهذه الكيفية؟

الإجابة لا . . لأكثر من سبب . .

لأن إسرائيل منذ ولدت بعملية قيصرية مشكوك فى تاريخية مكوناتها الجينية خططت لفرض سلام وفق مفرداتها الخاصة يسمح لها بابتلاع مزيد من أراضى الغير ومصادر مياههم ومقومات حياتهم، والأهم من ذلك أن يمهد إلى تأكيد تفردها على المستوى الإقليمى سياسيّا واقتصاديّا وعسكريّا . .

ولأن النتائج الأخيرة التى بزغت من ثنايا اجتماع شرم الشيخ «الأمنى» الذى انعقد ليوم واحد فى منتصف شهر فبراير ٢٠٠٥م ومؤتمر لندن «الإصلاحى» الذى التأم بعده بأسبوعين، لم تكلف إسرائيل بما لا تقبل ولم تجبرها على ما يدفعها نحو السلام المتعارف عليه وفق معطيات الشرعية الدولية . . وإنما أيدت بشكل ملحوظ كافة دعاوى تسلطها وعنصريتها ووثقت استيلاءها على أراضى الغير وخيراتهم . .

وأيضًا لأن واشنطن التى كان لها دور متميز فى دعم السياسات العدوانية والاحتلالية الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧م، هى التى تحمى هذا السلام وتقف وراء استحقاقات ما يبرزه من غطرسة وتعال . .

محاولات السلام المزيف غير العادل الذى تسعى إسرائيل ـ بحماية الولايات المتحدة الأمريكية ـ إلى تثبيت أركانه بقوتها المسلحة وعبر تنظير الجناح اليمينى الأمريكى الذى يُسير شئون منطقة الشرق الأوسط الكبير، سترى النور فقط عندما تظل الدول العربية على ضعفها وتشتتها وأنانية أنظمتها الحاكمة!! . . أما عندما يتحقق التوافق الموضوعى الإيجابى بينها وبين شعوبها حول الرؤية المستقبلية لمسيرتها الحضارية والإنسانية، فسيسود السلام الحقيقى المستقر فى الشرق الأوسط بلا عُنصرية إسرائيلية وبلا هيمنة أمريكية!! . .

عن المؤلف..

تفرغ الدكتور حسن عبد ربه المصرى طوال العشرين عامًا الأخيرة للعمل فى الحقل الإعلامى الدولى، حيث ترأس القسم العربى براديو لندن الذى كان يخضع لإشراف وزارة الخارجية البريطانية . . ثم تولى إدارة مكتب التبادل الإعلامى الأوروبى، ويعمل حاليًا كاستشارى إعلامى لدى عدد من المؤسسات الأوروبية والعربية بالعاصمة البريطانية . .

يساهم إلى جانب ذلك بالكتابة بصحيفة الوفد المصرية التى تصدر من القاهرة وفى صحيفة إيلاف الإلكترونية التى تصدر من لندن وفى غيرها . .

الأعمال السابقة..

* ترجمة كتاب «مؤسسات الفكر والرأى . . وسياسات الولايات المتحدة الخارجية» من تأليف دونالد إيه . . ويلسون / نشر وتوزيع دار كُتَّاب العالم الثالث/ نيويورك . .

* ترجمة كتاب «بواعث تغيير السياسات الخارجية فى عهد الرئيس ريجان» من تأليف چيمى چيه . ماكجان/ نشر وتوزيع دار كُتاب العالم الثالث/ نيويورك . .

* ترجمة كتاب « اللوبى . . القوة السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأمريكية» من تأليف إدوارد تيفان / نشر وتوزيع المجلس الأعلى للثقافة / القاهرة . .

* ترجمة أوراق «الديمقراطية الأمريكية . . التاريخ والمرتكزات» التى نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية/ نشر وتوزيع المجلس الأعلى للثقافة / القاهرة . .

* ترجمة رواية «وقائع انتحار موظف عمومى» من تأليف مايكل بريس / نشر وتوزيع المجلس الأعلى للثقافة / القاهرة . .

هذا الكتاب

- تعنت إسرائيل المحتلة وما تضعه من عقبات فى طريق السلام يعمل على تعميق حالة التوتر والانفلات بين أنظمة الحكم العربية، وهذا ما تسعى إليه..
- أمريكا تدعم إسرائيل تكتيكياً واستراتيجيا مما يساعدها على فرض شروطها التعسفية على الشعب الفلسطينى وعلى مقدراته المستقبلية لتحقيق أمنها واستقرار شعبها.
- أحد أهم أهداف مساعى تل أبيب وواشنطن لفرض سلام إسرائيلى عنصرى على الشعوب العربية أن يضمن أيضاً للإدارة الأمريكية أهدافها، ويحفظ لها هيمنتها على اتساع الشرق الأوسط الكبير.
- إسرائيل منذ اغتصبت الاعتراف بها، تلعب على التناقضات العربية التى تفرزها الخلافات المحلية والصراعات الإقليمية والصدامات العالمية، لترسيخ مطالب سلامها واحتياجات أمن شعبها..
- أمريكا كانت تستغل تبعات الحرب الباردة ثم أصبحت تفرض متطلبات العولمة لأجل تأطير الشكل النهائى لسلام إسرائيل العنصرى.

لذلك لن يكون السلام فى الشرق الأوسط .... السلام الإسرائيلى الذى تحميه أمريكا..



